إمكانيات التعاون الأوروبي ـ العربي: وجهة نظر ألمانية(*)

ڤولكر برتس

رئيس برنامج المتوسطية في الشرق الأوسط
في مؤسسة العلوم والسياسة، ابنهوزن ـ المانيا.

مقدمة

عندما يتحدث الألمان عن التعاون بينهم وبين العالم العربي، فإنهم غالباً ما يعنون التجارة، وعلى نطاق أضيق الاستثمار المباشر، وكذلك التعاون في مجالات التنمية كالمساعدات المالية والتقانية. وهكذا، فإن محور الاهتمام في علاقاتهم مع البلدان العربية ينصب على البعد الاقتصادي لهذه العلاقات. على أن هناك بعداً سياسياً لعلاقاتنا مع العالم العربي، أو على الأصح، فإن العلاقات الاقتصادية الألمانية ـ العربية لا يمكن فصلها عن السياسات الإقليمية والدولية. وينطبق ذلك على الدول العربية المتوسطية بشكل خاص، وعلى العراق بالتأكيد، ثم على دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة أقل.

إن علاقات المانيا مع شركائها العرب، سواء في المغرب أو في المشرق، هي اليوم جزء لا يتجزأ من نظام السياسة الأوروبية المشتركة في مجالي الشؤون الخارجية والأمن، وهي أيضاً جزء لا يتجزأ من العلاقات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي مع الخارج. وتجدر الإشارة إلى أن المانيا التي كانت أقل حماساً لفكرة المتوسطية كفكرة جديدة أطلقها الاتحاد الأوروبي في منتصف التسعينيات قد أخذت اليوم تشهد اهتماماً أكبر بالشراكة الأوروبية ـ المتوسطية (Euro-Mediterranean Partnership (EMP))، وهي تدعم الآن تماماً دوراً أوروبياً ناشطاً في تلك المنطقة، أكان ذلك في المغرب أم في المشرق، وتدعم أيضاً وجود دور سياسي لأوروبا محتمل في عملية السلام. وسيتم التعرض إلى هذه النقطة في ختام البحث.

التجارة والاستثمار وبعض عوائق التفاعل الاقتصادي

لا بد من الاعتراف بأن العالم العربي لا يشكل بالنسبة للاقتصاد الألماني ككل شريكاً تجارياً بالغ الأهمية. ومع أن الشرق الأوسط يظل دون شك مصدراً مهماً من مصادر النفط،

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: ندوة «الشراكة الاقتصادية العربية ـ الاوروبية» التي عقدت في باريس خلال الفترة من ١٧ ـ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٨.

فإن المانيا تستورد اليوم كمية من النفط من دول خارج الأوبيك هي أكبر حجماً مما تستورده من دول الأوبيك. إن الأسواق العربية تشكل أهمية كبيرة بالنسبة إلى بعض الصناعات، وخصوصاً الآليات والسيارات والطائرات والالكترونيات والاتصالات والإنشاءات، وتحتل ألمانيا مكانتها بين أهم مصادر الاستيراد الأساسية بالنسبة إلى معظم الدول العربية، ومع ذلك، فإن الأسواق العربية هي أسواق محدودة مقارنة بالأسواق الرئيسية التي تعتمد عليها المانيا لتصدير صناعاتها، وهي على وجه الخصوص دول الاتحاد الأوروبي، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا الشمالية. إن التجارة مع البلدان العربية تشكل ٢ بالمئة فقط من إجمالي التجارة الخارجية لألمانيا.

أما الاستثمارات الألمانية المباشرة في البلدان العربية فتكاد لا تذكر، باستثناء بعض الاستثمارات في قطاع إنتاج النفط، وبعض الاستثمارات المحدودة في قطاعي الصناعة التحويلية والسياحة، وخصوصاً في المغرب وتونس ومصر. وهنا لا بد من الإشارة إلى بعض المشكلات. فعلى الرغم من وجود رغبة فعلية لدى رجال الأعمال الألمان في زيادة استثماراتهم في البلدان العربية، وخصوصاً فيما يتعلق باعتماد المصادر الخارجية لعملية الصناعات التحويلية، وعلى الرغم أيضاً من وجود اهتمام على أوسع نطاق في البلدان والحكومات العربية بجذب المستثمرين الألمان، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن مثل هذه الاستثمارات تتحقق غالباً. إننا نسمع أحياناً في بعض البلدان العربية، وبخاصة المتوسطية، أصواتاً تطالب بأن تعمد المانيا وسواها من الدول الأوروبية إلى زيادة استثماراتها المباشرة في البلدان العربية، وذلك بهدف دفع عملية الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية إلى الأمام. ومع أن هذه المطالبات مفهومة لدينا تماماً، إلا أنها بعيدة عن جوهر القضية. إن القرار بالاستثمار في بلد ما ليس ببساطة أمراً تقرره الحكومة الألمانية فينفذ، ولا يمكن بالتالي ضمان مثل هذه الاستثمارات من خلال الاتفاقيات الحكومية. إن العمل الخاص يوظف رأسماله في المكان الذي يجد فيه فرصاً أكيدة للربح، وقطاع العمل الخاص ليس شجاعاً على وجه الخصوص عندما يواجه بمخاطر سياسية أو قانونية (الرأس المال جبان). ولأكن أكثر صراحة: فمع أن عدداً من الدول العربية قد قطع دون شك شوطاً كبيراً في مجال الإصلاح الاقتصادي، فإنه لا يمكن التغاضي عن أن مستثمرين كثراً يجدون مخاطر عديدة تتصل بالاستقرار السياسي في هذه البلدان على المدى الطويل. ويبدو أن السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى غياب التوافق السياسي الداخلي في هذه الدول على ضرورة اعتماد مبدأ الشفافية، وإيجاد النظم والمؤسسات الكفيلة بضمان التغيير السياسي بطرق سلمية. ويخشى المستثمرون أيضاً غياب حسن تطبيق القانون في هذه الدول، وهم قليلو الثقة عموماً بإمكانية حسم المنازعات القضائية، والتي قد تنشأ بينهم وبين الحكومة المحلية أو بينهم وبين أحد رجال الأعمال المواطنين النافذين فيها، وفقاً لأحكام القانون وحده.

لقد سبق أن تقدمت الحكومات الأوروبية بتوصية مفادها أن يسعى الشركاء العرب إلى إنفاذ حسن تطبيق القانون في دولهم (وهذه التوصية هي اليوم جزء من إعلان برشلونة) بغية تطمين المستثمرين الأجانب وأفراد القطاع الخاص والمواطنين الآخرين على السواء. وأعربت عن استعدادها لتزويد الحكومات العربية ببرامج إصلاحية في هذا الخصوص. أما القرار بقبول هذا العرض الأوروبي أو رفضه فيبقى من دون شك قراراً يتعلق بالشؤون السيادية لكل دولة على حدة. على أن الحكومات العربية لا بد من أن تدرك بأن هناك أكلافاً اقتصادية تترتب في حال عدم القيام بالإصلاحات في هذا المجال. ولعل انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي اللافت للنظر في العالم العربي يمثل هذا الواقع خير تمثيل. ومن حيث المبدأ، كيف يتوقع البعض من المستثمرين الأوروبيين أن يختاروا العالم العربي مكاناً لاستثماراتهم في حين أن مزيداً من الرأس المال

العربي نفسه يهرب من المنطقة العربية أكثر مما يوظف فيها؟

بعد الفراغ من تقرير هذه المسألة، دعوني أضف بأن هناك حقاً مصلحة سياسية، كما أن هناك مصلحة اقتصادية لدى الجانب الأوروبي بعامة، والألماني بخاصة، في توسيع سبل التعاون مع البلدان العربية. وتتركز هذه المصلحة السياسية حالياً، وبشكل أساسي، على البلدان العربية المتوسطية: فعلى المستوى الجغرافي، تعد هذه الدول أقرب جيراننا إلينا من غير الأوروبيين، وتتميز العلاقات التي تربطنا بها بالاعتماد المتبادل القوي، وذلك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما في المجالات الأمنية. على أن هذه المصلحة لا تنحصر في علاقاتنا مع الدول العربية المطلة على المتوسط وحدها، فهناك أمل وفرصة حقيقية في أن تتصل في النهاية حلقات التعاون جميعها: بيننا وبين بلدان المغرب والمشرق (ضمن إطار الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية وإعلان برشلونة) من جهة أولى، وعلاقات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا، بما فيها الخطة المقترحة لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة ثانية، والعلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي واليمن (والتي تم تدعيمها مؤخراً بموجب اتفاقية تعزيز علاقات التعاون عام ١٩٩٨) من جهة ثالثة. ويعتمد تحقيق ذلك بالطبع على التطورات السياسية القادمة.

وما من شك في أن الهدف الأساسي لألمانيا، وللاتحاد الأوروبي بعامة، من عملية برشلونة ومن المجال الاقتصادي للشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، والذي سيرى النور وفق مساره الذاتي، هو تعزيز الاستقرار الإقليمي في دول الجوار في الجنوب. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى على بناء مؤسسات إقليمية فرعية مشتركة مع شركائه المتوسطيين، بغية دعم نموهم الاقتصادي والتنموي، ودعم المجتمع الأهلي في هذه البلدان، وتشجيع الحوار بين المجتمعات العربية والأوروبية. وليس هدف ألمانيا وأوروبا على الإطلاق تجزئة العالم العربي، أو ـ كما يثار في التحليلات السياسية العربية أحياناً ـ فصل المغرب فيه عن المشرق، أو فصل المغرب والمشرق عن بلدان الخليج. وعلى العكس من ذلك تماماً، فإن التجزئة في العالم العربي القائمة فعلاً، والتي لا ينكرها أحد، هي بحد ذاتها مشكلة تعرقل التعاون الأوروبي ـ العربي المثمر، بل تعرقل مجرد الحوار فيه، فهي تعقد المسائل، وتشكل عائقاً أمام الاستثمارات المنتجة. إني أومن بشدة بالرأي القائل (والذي بدأت جدواه تثبت بالفعل) بأن الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية تستطيع الإسهام ـ وستسهم بالفعل ـ في إطلاق التعاون الاقتصادي، وكذلك التنسيق السياسي بين الدول العربية نفسها. وينطبق ذلك على الدول الخليجية أيضاً. ولنعطِ مثالاً واحداً على الأقل، وهو أن بوسع المرء أن يزعم، مستنداً إلى أساس منطقي، بأن التطور الفعلي في مسألة التوحيد التدريجي للتعرفة الجمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي هو ـ إلى حد ما على الأقل ـ نتيجة الضغوط الناشئة من بنية خطة المنطقة التجارية الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

إننا، لهذا، نجد في ألمانيا في صفوف المهتمين بشؤون المنطقة العربية دعماً حقيقياً لفكرة إقامة منطقة تجارة حرة عربية (على رغم أن هذا الدعم يشوبه بعض الشك نظراً إلى المحاولات العربية السابقة في إقامة سوق عربية مشتركة). وأنا أعتقد أيضاً أن إقامة منطقة تجارة حرة عربية يمكن لها أن تشكل حلقة وصل بين مبادرات الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية من جهة، ومشاريع التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من دول الجزيرة العربية، من جهة أخرى.

ومن الجلي أيضاً أن البلدان العربية ستتاح لها فرصة الإفادة من منطقة التجارة الحرة

الأوروبية ـ المتوسطية (المزمع إنشاؤها بحلول عام ٢٠١٠) فقط في حال تمكنها من تحقيق التجارة الحرة البينية فيها.

إن الاتحاد الأوروبي يستطيع أن يساعد في تحرير العلاقات التجارية العربية البينية، بل إن عليه أن يسعى إلى ذلك، وخصوصاً من خلال السماح، عاجلاً وليس آجلاً، بمراكمة قواعد المنشأ بغية تشجيع المنتجين الصناعيين في المغرب، مثلاً، أو في سوريا على استيراد القطع نصف الجاهزة أو المواد الأولية اللازمة لصناعاتهم من دول جوارهم الإقليمي.

ويمكن للاتحاد الأوروبي، ولألمانيا أيضاً على مستوى العلاقات الثنائية بينها وبين الدول العربية، أن يقدما المساعدة في مثل هذا التطوير عن طريق تمويل أنشطة التدريب وتقديم الخبرة لرجال الأعمال والمسؤولين الرسميين في الإدارات وغيرهم ممن يعتبر إسهامهم ضرورياً في تحقيق مشروع منطقة التجارة الحرة العربية، وكذلك في مجال التكيفات اللازمة لكل بلد على حدة، والتي لا بد منها من أجل تمكينه من المشاركة في هذا الهدف. إن هذه التكيفات هي في نهاية المطاف التكيفات اللازمة نفسها للتجهز لسياق عملية التجارة الحرة الأوروبية ـ المتوسطية.

إن المشكلات الأساسية التي تواجهها التجارة الحرة العربية تكمن، كما يبدو لي، في البلدان العربية نفسها، ولا بد من أن تتم معالجتها على مستوى البلدان العربية. إنني لا أتجاهل هنا وجود مشكلات اقتصادية موضوعية لها تأثيرها السلبي في التجارة البينية العربية، كاعتماد بعض الاقتصادات العربية على أوروبا تقليدياً، وكالتنوع القليل المحدود في الصناعات العربية، على أن هناك عقبات كثيرة تواجهها التجارة العربية البينية ذات طبيعة سياسية، أو أنها تمت بصلة إلى قضايا الأمن الإقليمي، وإلى النزاعات بين الدول والأنظمة العربية.

إن الخلاص من هذا الكم الهائل من الحواجز غير الجمركية التي تعرقل إقامة تجارة عربية بينية، وتدفع عملياً رجال الأعمال العرب في بعض الأحيان إلى تفضيل الاستيراد من أوروبا، أو من غيرها من مناطق العالم، على الاستيراد من البلدان العربية الأخرى، يحتاج إلى إرادة سياسية، ويحتاج أيضاً إلى بناء الثقة بين الدول العربية أكثر مما يحتاج إلى مساعدة أوروبية تقنية لهذه الدول.

ليس الهدف من هذا الكلام التغاضي عن أنه على أوروبا أيضاً أن تكون أكثر استعداداً لتقديم التسهيلات في علاقاتها التجارية مع شركائها العرب، وخصوصاً مع الدول العربية التي تدخل ضمن نظام الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية. وقد سبق التطرق إلى قضية قواعد المنشأ.

ودعوني أذكر هنا أن المانيا التي كانت تنظر بعين الحذر إلى نجاح مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية عندما أثير في البداية (وذلك لأسباب مالية في الأساس) تجد لديها اليوم تحفظات أقل مما لدى الدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي (وبخاصة تلك التي تميل إلى الظهور بمظهر الدول الأساسية الداعمة سياسياً لعملية برشلونة) على مسألة فتح الأسواق الأوروبية أمام منتجات الدول العربية الشريكة، بما في ذلك المنتوجات الزراعية والأقمشة والمنسوجات، أو على تنظيم لقضية قواعد المنشأ أكثر انفتاحاً ومرونة. إن ألمانيا لا تنتج البرتقال ولا الزيتون، ومع أن هناك عدداً قليلاً من جماعات الضغط الصغيرة (اتحادات) مثل جماعة منتجي أزهار الزينة مثلاً الذين يطالبون بالحمائية لأسواقهم المحدودة التي تستهلك هذه السلعة، فإن المانيا على وجه الإجمال (وبخاصة صانعو القرار السياسي فيها) تسلّم بأن التجارة الحرة هي «طريق ذات اتجاهين» (Two-way road). نحن ندرك أننا في الاتحاد الأوروبي نواجه مشكلة: إن قطاعات كبيرة من الشعوب التي يضمها الاتحاد الأوروبي عليها أن تسلم بحقيقة أن التجارة الحرة في حال تطبيقها على المنتجات الصناعية والخدمات (وهذه قطاعات تتميز فيها أوروبا

بميزات كبيرة بالمقارنة مع البلدان الشريكة) لا بد من أن تشمل أيضاً تسهيل انتقال المنتوجات والصناعات التي للدول العربية ميزات نسبية فيها إلى أوروبا.

إننا ندرك أيضاً أنه على المدى القصير ستتسبب التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية ببعض المشكلات لتلك الدول (وخصوصاً إقفال المؤسسات الصناعية غير القادرة على المنافسة، وخسارة الإيرادات الجمركية..) في حين أنه لا بد من انتظار التأثيرات الإيجابية لهذه الشراكة لتصبح ملموسة على المدى الطويل أو المتوسط. لذا، فإنه من الضروري أن يقوم الاتحاد الأوروبي بدعم برامج التكيف في تلك الدول، بما في ذلك تشجيع خلق شبكات الضمان الاجتماعي فيها، وتطوير التعليم والتدريب، وإصلاح النظم القانونية، والإصلاح الضريبي، وخلق التوافق بين النظم والمعايير المحلية المعمول بها وتلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي. وفي اعتقادي أن مثل هذا النقل للخبرة والمهارات الأوروبية في إيجاد الحلول، بالإضافة إلى نقل التقانة، سيكون في النهاية أكثر أهمية من الدعم المالي الأوروبي المنتظر، والذي هو جزء من الاتفاق.

ميادين التعاون الأوروبي ـ العربي ومشكلاته

إن هناك نواحيَ عدة يمكن البدء بها بسهولة، ومنذ الآن، لتكثيف التعاون الأوروبي العربي، وبخاصة النواحي التي تكمن فيها مصلحة ألمانية في هذا التعاون. ولغرض الإيجاز، سأكتفي بذكر اثنين من هذه الميادين:

١ ـ أحد الميادين الرئيسية لهذا التعاون هو ميدان إنتاج الطاقة ونقل الطاقة، ليس فقط بالنسبة إلى تجارة النفط والغاز، وإنما أيضاً فيما يتعلق بمجال الاستثمار في العالم العربي، وفي مجال التعاون التقاني مع العالم العربي الذي يُتوقع أن يتزايد معدل استهلاكه للطاقة بشكل هائل، وربما سيتضاعف بمعدل ثلاث إلى أربع مرات في غضون العقدين القادمين. ولا بد من أن يتضمن مثل هذا التعاون توفير تقنيات التوفير في استهلاك الطاقة، وكذلك تقنيات سبل الحماية البيئية.

٢ ـ أما الميدان الثاني المهم في هذا التعاون فهو ميدان الاتصالات والتبادل الالكتروني للمعلومات. إن أهمية الصناعات العاملة في هذا الحقل لهي في ازدياد، وستظل على هذا النحو خلال العقد القادم على أدنى حد. وما هو أهم من ذلك أن هذه الصناعات تدعونا جميعاً ـ أوروبيين وعرباً ـ إلى التعاون ليس فقط في مجال التطبيق (نقل التقانة مثلاً) وإنما أيضاً في مجال البحث والتطوير من أجل تكييف هذه التقانات لتناسب حاجة الإدارات العربية، ومتطلبات رجال الأعمال العرب والمستهلكين العرب. ويمكن لعدد من البلدان العربية، وبخاصة لبنان وفلسطين ومصر والأردن والعربية السعودية، أن تكون مؤهلة بشكل خاص للمشاركة مع الاتحاد الأوروبي في عملية البحث وبرامج التقانة في هذا المجال، كما يمكن لها أن تكون مواقع لمراكز مشتركة لبرامج البحث والتطوير.

وكما في أية شراكة أخرى، يتضمن التعاون الأوروبي ـ العربي بلا شك مشكلات عديدة، وقد تطرقت فيما سبق إلى ذكر فقدان التعاون والتنسيق بين الدول العربية نفسها، وإلى بنى سياسية وقانونية معينة في بعض الدول العربية، وإلى شروط الحماية الزراعية من قبل الاتحاد الأوروبي.

أما القضية الثانية التي يمكن للدول العربية، والمتوسطية منها بشكل خاص، أن تطلب فيها ـ وعلى نحو مشروع ـ مرونة أكثر من قبل دول الاتحاد الأوروبي، بما فيها المانيا، فهي قضية حرية انتقال الأفراد. أحياناً، وعند بحث العلاقات بين الدول الأوروبية والعالم العربي

والمتوسطي، وإذا ما أردنا أن نحكم من سياق الخطاب الأوروبي، تبدو مشكلة الهجرة وكأنها تشكل الهم الأكبر لأوروبا، وربما الأوحد. على أنه، إذا ما أردنا النظر إلى هذه القضية من زاوية نقدية ومفهوم أكاديمي بحت على الأقل، لبدا لنا من الواضح أننا لو شئنا أن نستحث التعاون الاقتصادي، وكذلك العلاقات بين مجتمعاتنا المدنية فإن حرية انتقال الرساميل والبضائع والخدمات لا بد من أن تترافق في النهاية مع حرية انتقال الأفراد. وهذا لا يعني على الإطلاق السماح بالهجرة دونما قيود، ولكنه يعني في مطلق الأحوال أن إجراءات التأشيرات إلى الدول الأوروبية لا بد من جعلها أكثر مرونة وسهولة.

الحاجة إلى السلام في الشرق الأوسط

أخيراً، أتطرق إلى حقيقة أن المانيا تدرك أنه من أجل تطوير التعاون الأوروبي - المتوسطي، والتعاون الأوروبي - العربي بشكل عام، فإنه لا بد من إيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي. إن الصراع العربي - الإسرائيلي ليس هو بالطبع العقبة الوحيدة في وجه التعاون المثمر في المنطقة، أو التعاون بين هذه المنطقة وأوروبا، ولكنه يشكل العقبة الرئيسية دون شك. ومما لا شك فيه أيضاً أن عملية برشلونة (الشراكة الأوروبية - المتوسطية) لم يكن ليتم التوصل إليها لولا البدايات الناجحة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن المانيا تدعم، مع غيرها من الدول الأوروبية، عملية مدريد دعماً كاملاً. كما تدعم اتفاقية أوسلو بالنسبة إلى المسار الفلسطيني، وتعتبر أن عمليتي برشلونة ومدريد تدعم إحداهما الأخرى على نحو متبادل. إن علاقة المانيا المميزة بإسرائيل معروفة تماماً وستظل كذلك، وفي الوقت نفسه فإن المانيا (نظراً إلى مساعداتها المباشرة أو تلك الموجهة عبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي) هي المانح الأكبر للمساعدات إلى الفلسطينيين، وهي تشعر بالفخر إزاء ذلك. وتجدر الإشارة إلى أنه ليست في المانيا عملياً أية معارضة، في أوساط النخبة السياسية فيها، للالتزام بدعم المانيا إقامة كيان فلسطيني من شأنه أن يتحول - إن عاجلاً أم آجلاً - إلى دولة فلسطينية مستقلة، وتلك حقيقة لا شك فيها. على أنه ليس من المفهوم أن يطلب منا أن يكون أحد أهدافنا منح المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية بهدف موازنة السياسات الإسرائيلية وتعويض آثار إغلاقها للأراضي المحتلة - وهي سياسات ترمي إلى ضعضعة الوضع الاقتصادي للفلسطينيين وإضعافه.

ولأطرحْ الأمر على نحو أكثر مباشرة: فإذا كنتم تقبلون حقيقة أنكم المموّل الرئيسي لعملية السلام (والمانيا تقر بذلك)، فإنكم، لا بد، تريدون أن تضمنوا أن عملية السلام تتقدم إلى الأمام، وأنها تتقدم باتجاه حلّ شامل ومقبول من ناحيتكم. ولذا، فإن أوروبا تنوي أن تقوم بزيادة دورها السياسي أكثر فأكثر، أو بمعنى آخر، بتقوية البعد السياسي لدعمها لعملية السلام والتركيز عليه. أما المانيا، والتي تشغل حالياً رئاسة الاتحاد الأوروبي[1]، فهي تدعم نية أوروبا هذه.

دعوني أختتم أخيراً بالقول: إن أوروبا ما زالت بحاجة إلى تقديم ما هو أكثر من مجرد الإعلان عن نيتها في لعب دور سياسي أكبر في عملية السلام. ويبدو لي أيضاً أنه على الدول الأوروبية وشركائها العرب على حد سواء أن يعمدوا إلى التفكير الخلاق حتى يتوصلوا إلى اكتشاف سبل التعاون بينهم في هذا المجال، وكذلك مدى هذا التعاون □

(١) عند إعداد هذه الورقة كانت المانيا تشغل رئاسة الاتحاد الأوروبي، وقد آلت الرئاسة اليوم إلى فنلندا.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحدي العولمة الثقافية(*)

نيفين عبد المنعم مسعد

أستاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة.

مدخل تحليلي

كثورة أيديولوجية دينية إسلامية، يحتل البعد الثقافي في الثورة الإيرانية أولوية متقدمة على ما عداه من أبعاد أخرى. وبالتالي، فعلى الرغم من أن هذه الثورة أحدثت تغييرات سياسية كبرى في النظام الإيراني وتحولت به من الملكية إلى الجمهورية، كما أجرت تغييرات اقتصادية مماثلة انتقلت بالاقتصاد الإيراني من كونه اقتصاداً رأسمالياً إلى كونه اقتصاداً موجهاً، إلا أن الإنجاز الثقافي للثورة ظل هو الإنجاز الأهم. كما ظل وصف الثورة بأنها انقلاب ثقافي أو «انقلاب فرهنجي» كما في اللغة الفارسية، هو الوصف الأكثر شيوعاً في التعبير عن إيران في مرحلة ما بعد أسرة بهلوي.

وشأن كل ثورة ثقافية، أتت الثورة الإيرانية برجالها ومفرداتها ومؤسساتها. كان الرجال هم آيات الله وسواهم ممن يتوزعون على درجات التفقه الديني والأعلمية الشيعية. وكانت المفردات مستقاة مباشرة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ومنها مفردات حزب الله في مقابل حزب الشيطان، والمستكبرين كنقيض للمستضعفين، والشيطان الأكبر ورديفه الشيطان الأصغر... الخ. وكانت المؤسسات هي ترسانة من المنظمات الحافظة للقيم الإسلامية والمحيطة للمجتمع الإيراني بسياج من الطهارة والعفة والشرف. ومن هنا، جاء انتشار مؤسسات: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، و«مبارزة المنكرات»، و«حزب الله». هذا علاوة على العديد من المؤسسات الأخرى التي نشأت موازية لمؤسسات الدولة الرسمية في معظم مناحي الحياة: اللجان الثورية، والمحاكم الثورية، والحرس الثوري... الخ، والتي كانت لفظة «ثوريتها» تنطق بمضمونها الحمائي لإيران والإيرانيين.

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: الندوة المصرية ـ الفرنسية حول «ظاهرة العولمة من منظور مقارن» التي عقدت في ليون ـ فرنسا بين ١ ـ ٣ تموز/يوليو ١٩٩٨.

كان هذا هو حال الثورة لحظة اندلاعها، وكان ذلك مبرراً ومقبولاً، بل وممكناً في حينه. فمن ناحية، كانت هناك حاجة إلى نشر القيم الإسلامية ثم تثبيتها في مجتمع شديد التغريب والتتبيع والإلحاق بنمط الحياة الغربية عموماً وفي تطبيقها الأمريكي خصوصاً. وعلى الرغم من أن الحديث عن العولمة بمظاهرها المختلفة، ومنها المظهر الثقافي، لم يكن يُتداول في حينه، إلا أنه كان بالإمكان القول إن إيران في عام ١٩٧٨/١٩٧٩ عاشت وعانت تحدياً ثقافياً من الطراز الأول: تحدي تغيير عقول الناس وأفهامهم وسلخهم ثقافياً وروحياً عن مراكز التأثير خارج الحدود. ومن ناحية أخرى، أدى اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى الحرص على تجنيب المجتمع الإيراني كل دعاية خارجية مضادة، لحفظ الزخم الثوري وإذكاء روح الشهادة. وكان هذا متاحاً بمقاييس السبعينيات، حيث لم تكن وسائل الاتصال قد تقدمت بعد بصورتها التي نعرفها اليوم. ومن ناحية ثالثة، فإن الزهد والأسى الدفينين في المذهبية الشيعية كانا عنصرين صالحين للاستثمار والتوظيف لخدمة رسالة الثورة والعزوف عما سواها. وكان هذا بدوره ميسراً بخاصة، وكان ثمة احتجاج شعبي عريض لم يزل على حياة الترف والفساد والمتعة التي عاشها الجالسون على عرش الطاووس دون سواهم من المواطنين.

أما وقد مضت عشرون عاماً من لحظة تفجر الثورة وحتى عام ١٩٩٨، فقد جرت مياه كثيرة من تحت الجسور، ووجدت إيران نفسها في بيئة مغايرة تماماً لبيئة السبعينيات، وهي بيئة تفرض عليها تحدياً ثقافياً ربما كان أشد في وطأته من لحظة تأسيس الجمهورية الإسلامية ذاتها. فلقد تطورت وسائل الاتصال بين شتى بقاع الأرض على نحوٍ مذهل، ولم يعد بالإمكان حبس الشعب الإيراني في بوتقة مغلقة حفاظاً على «النقاء الثوري». فالإنترنت، والهواتف المحمولة، وأجهزة الڤيديو، والأطباق الفضائية تنتشر على رغم كل المحاذير لتربط إيران رغماً عنها ثقافياً وإعلامياً بالعالم من حولها، تلك **واحدة**. و**الأخرى**، أن الشعب المراد سجنه أو حبسه داخل قمقم ينتمي ٥٤ بالمئة من سكانه إلى عمر يقل عن ١٨ عاماً، وينتمي ٦٥ بالمئة آخرون منهم لعمر هو دون الـ ٢٥ عاماً. ومؤدى هذا ببساطة أن ما لا يقل عن نصف عدد السكان قد ولد في إطار الثورة وعاش في رحابها، وبالتالي فإنه بقدر ما تشبع بقيمها الروحية أو بقدر ما أريد له أن يتشبع بتلك القيم، فإنه يصبو إلى حياة مختلفة غير حياة التقشف والتضحية والزهد التي ألفها الآباء المؤسسون. ويدعم منحاهم أن فترة الحرب قد انتهت واستقرت الدولة وآن لها أن تتحول إلى الطور المؤسسي منها. و**الثالثة**، أن إيران تنفتح اليوم اقتصادياً وتقانياً على العالم شرقه وغربه، وهذا يجعل من العسير عليها أن تنعزل عن الانفتاح الثقافي المماثل. فالسلعة والبضاعة التقانية المستوردة تأتي محملة بالقيم الثقافية جنباً إلى جنب مع قيمتها المادية. كما أن السلعة والفن التقاني المستورد عادة ما ينافسان نظيريهما المحليين ويتفوقان عليهما. ومن هنا، فعندما قررت إيران حظر استيراد الدمية الأمريكية «باربي» بسبب تبرجها، وصنَّعت دمية محلية «إسلامية» تلبس الشادور وتتشح بالسواد، وأبدلت صديقها «كين» بأخ لها هو «دارة» يرتدي العمامة والجلباب، فإن هذا لم يحل دون تداول الدمية الأمريكية المحظورة، وبخاصة في أوساط الطبقة الوسطى والطبقة الأرستقراطية في إيران[١]. وبالمثل عندما أفتى خامنئي بحرمة استهلاك مشروب الكوكاكولا باعتباره من مظاهر الثقافة الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً، عاد ليتراجع عن فتواه، وهو ما برره علي أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإسلامي بقوله «إن الثقافة الإسلامية قوية بما يكفي لتفادي النقائص

(١) Christopher Dickey, «Tehran Spring,» *Newsweek* (27 April 1998), pp. 45 - 47.

التي تسببها مثل هذه الأمور الصغيرة»[٢]. لكن الواقع، أن الثقافة الإيرانية لم تعد بقوتها نفسها التي كانت عليها قبل عشرين عاماً، وهذا شعور قد يكتمه المحافظون، كما قد يسمحون أحياناً لأنفسهم بالتعبير عنه. وفي هذا المعنى ورد تصريح محمد ريشهري المدعي العام للمحاكم العسكرية «ينبغي علينا تقبل أن بعض القيم في مجتمعنا الثوري قل لونها... وانجذب عدد جدير بالاهتمام من القوات الثورية تجاه الأمور المادية تدريجياً»[٣].

إذن اختلفت البيئة في السبعينيات عنها في التسعينيات، وأتاحت بمستجداتها السابقة فرص التفلت من القبضة الحديدية لرجال الدين في المجتمع الإيراني، وتوالت بالفعل مظاهر التفلت والتمرد، الواحد منها تلو الآخر. فلقد شاعت الظاهرة المعروفة إيرانياً بـ «الحجاب السيئ»، في إشارة إلى عدم الالتزام النسائي الصارم بمقاييس الشادور سواء في اللون أو في الطول، والإقبال على الحجاب المزركش الذي يظهر من رأس المرأة قدر ما يخفي ويبطن. وانتشر الزي الغربي بين الشباب الإيراني، ومعه بعض الصرعات غير المألوفة كإطالة الشعر، وثقب الأذن، وتعليق الجماجم فوق الصدور... الخ. أكثر من ذلك، فتحت الصحف الإيرانية صفحاتها للإعلان عن خدمات لمعالجة الإدمان أو لمداواة مرضى الإيدز[٤]. كما نشرت الصحف ذاتها أنباء «عن اكتشاف بعض الجماعات ذات الفكر المنحرف، ومنها جماعة «هوى متيال» التي تعتنق عبادة الشيطان وتعيث في الطرقات فساداً وإضلالاً»[٥]. ومؤدى هذا، أن المجتمع الإيراني الذي كان يراد «نقاؤه» وتُبتغى «طهارته» قد تسربت إليه بشكل أو بآخر بعض الأمراض الاجتماعية المتفشية في المجتمعات العلمانية[٦].

وبطبيعة الحال، فإن الصورة السابقة وعلى النحو الذي أبرزت به تبدو شديدة التبسيط والتسطيح أيضاً. فالمسألة تتجاوز حدود مجتمع يتطور وتدخله بعض الممارسات الغريبة عليه بفعل مجموعة من المؤثرات الخارجية. فالمشكلة أن هذا التطور بهذا الشكل يقع في قلب الصراع المحتدم بين التيارات السياسية الإيرانية المختلفة. فمصطلحا يمين ويسار اللذان يشيران في القاموس السياسي إلى مواقف معينة من القضايا المجتمعية، يكتسبان مضموناً ثقافياً بالأساس عندما يتم تنزيلهما على الواقع الإيراني. فاليمينيون هم عادة المحافظون المتمسكون بالنظام الإسلامي الإيراني في صورته التي كان عليها لحظة النشأة والتأسيس. وهم قد يكونون من مؤيدي المبادرات الفردية وحرية السوق وقد لا يكونون. كما أنهم عادة ما يكونون ضد التعددية السياسية بمعناها الواسع، لكن هذا لا يمنع أنهم قد يكونون من أنصارها. فالمهم والأساس هو أنهم حفظة الميراث الثوري الثقافي الإسلامي في صورته النقية. وبالمثل، فإن اليساريين هم عادة الداعون إلى مزيد من الحريات الاجتماعية، وإلى أخذ التطورات العالمية بعين الاعتبار. وهم وإن كانوا بالأساس من أنصار الاقتصاد المختلط والتعددية السياسية، إلا أنهم قد لا يكونون كذلك. فالمهم والأساس هو أنهم مؤمنون بمبدأ الصيرورة الثقافية، غير ميالين إلى تقديس دور الفرد (المرشد) في تفسير القرآن والحديث واحتكاره هذا الحق لنفسه.

---

(٢) *MEED* (3 June 1994), p. 30.

(٣) انظر حديث ريشهري في: **الملف الإيراني**، العدد ٤ (أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ٩٦.

(٤) انظر بعض نماذج هذه الإعلانات التجارية في الصحف الإيرانية، في: «ظاهرة الإعلانات التجارية في الجمهورية الإسلامية»، **الموجز عن إيران**، السنة ٤، العدد ١٠ (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص ٢١.

(٥) حول تفاصيل نشأة هذه الجماعة، انظر: أمينة بدوي، «عبدة الشيطان في إيران»، **الملف الإيراني**، العدد ٣ (آذار/مارس ١٩٩٧)، ص ١١٠ ـ ١١٥.

(٦) **الموجز عن إيران** (أيار/مايو ١٩٩٨)، ص ١٠ ـ ١١.

في هذا الإطار، بات من المألوف في أي أزمة سياسية تنشب بين الفريقين، أن يستخدم سلاح الدين من قِبَل كل منهما ضد الآخر: الأول يحتمي بالثورة ومبادئها، والآخر يدفع بأخذ زمام التطوير الذاتي قبل أن ينفجر الموقف. وفي ظل توازنات بالغة الدقة بين اليمين واليسار، فإن حدثاً سياسياً ما كان كفيلاً بإشعال المواجهات العارمة أو الحرب الثقافية بين أنصار حزب الله من جهة، والموصوفين بالليبراليين الجدد من جهة أخرى. ومن المفارقة أن صفة الليبرالية تطلق على أهل اليسار.

تلك الخلفية، اعتبرتها الباحثة ضرورية لإلقاء الضوء على البيئة السياسية التي جرى فيها السجال الإيراني ولا يزال حول ثلاث قضايا هي في صميم عملية العولمة الثقافية، وتلك هي: وضع المرأة، وحرية وسائل الإعلام، والحوار مع الآخر.

أولاً: قضية وضع المرأة في المجتمع

تشهد قضية وضع المرأة في المجتمع الإيراني بحركة التغير أو الصيرورة التي طالت هذا المجتمع عبر عقدين من الزمان، بقدر ما تشهد بأن المرأة ما زالت من أهم أوراق النظام لتأكيد إسلاميته وقطع كل صلة له بالمشروع الإمبراطوري البهلوي. فقد جعل هذا المشروع المرأة في منزلة القلب منه، وأولاها دوراً رئيسياً في ربط إيران بالعالم الغربي، واعتمد في تنفيذه على ثالوث الأسرة البهلوية: الملكة فرح زوجة محمد رضا شاه، والأميرتان شمس وأشرف: ابنته وأخته على التوالي[٧]. ومن ثم، فإنه على رغم التطور الكبير الذي لحق بوضع المرأة منذ عام ١٩٧٩ وحتى اليوم، إلا أنها ما زالت أضعف مكونات المجتمع الإيراني تأثراً بالعولمة الثقافية. إنها حصن النظام وخط دفاعه الأخير.

ويمكن أن نلمس حجم التطور الذي شاب وضع المرأة في ظل الجمهورية الإسلامية، عندما نقارن عام النشأة بالعام الحالي. ونلحظ أنه كان ثمة لهاث من طرف مختلف عناصر النخبة الإيرانية في مطلع الثورة لإخفاء المرأة وتغييبها وإلغاء وجودها. فمن فرض الحجاب من قمة الرأس لأخمص القدم، إلى حذف صور النساء من مختلف وسائل الإعلام والكتب المدرسية، إلى حظر كل صور الاختلاط بين الجنسين، إلى حجب دراسة المرأة (قانوناً) لـ ٦١ تخصصاً علمياً وتقانياً من أصل ٩٤ تخصصاً ولنحو ٢٥ بالمئة من التخصصات الإنسانية (من الناحية الفعلية)، إلى إقالة القاضيات، إلى تشجيع التقاعد المبكر عن العمل، إلى سن قانون جديد للأسرة يصادر كل الحقوق التي خُوِّلتها المرأة زمن الشاه في ظل قانون عام ١٩٧٥. ومن ذلك الحق في رعاية الأبناء بعد وفاة الأب، والحق في التطليق لنفس أسباب الرجل، والحق في الإجهاض في إطار علاقة زوجية أو خارجها، بل إن القانون الإسلامي خفض سن تزويج الفتاة من ١٨ عاماً إلى ٩ أعوام، وأجاز مزيداً من الانخفاض في حالة موافقة ولي الأمر[٨].

على أن الملاحظة الجديرة بالتسجيل، هي أن النظام سرعان ما فرز مواقفه من المرأة

---

(٧) حول تفاصيل هذا الدور، انظر: المصدر نفسه، ص ١٥، و Mahnaz Afkhami and Erica Friedl, eds., *In the Eye of the Storm: Women in Post-revolutionary Iran* (London: I. B. Tauris Publishers, 1994), pp. 192-193.

(٨) Sima Pakzad, «The Legal Status of Women in the Family in Iran,» in: Ibid., pp. 169, 172 and 177, and

فريبا عادل خواه، **الثورة تحت الحجاب: النساء الإسلاميات في إيران**، ترجمة هالة عبد الرؤوف مراد (القاهرة: كتاب العالم الثالث، ١٩٩٥)، ص ٦٩.

الإيرانية، وميز في سياق تلك المواقف بين ما يدخل في عِداد الحريات السياسية، وتلك أبدى إزاءها قدراً من التساهل، وما يشكل جزءاً من الحريات الاجتماعية، وتلك كان شديد الصرامة حيالها. أما كونه تساهل سياسياً، فلأن النظام الإسلامي كان يحتاج إلى صوت المرأة في انتخاباته المتتالية لإسباغ الشرعية عليه وتأكيد تمتعه بالرضاء العام من كل مواطنيه: الرجال منهم والنساء. ولذلك، فإن الخميني الذي كان قد أفتى بمنع تصويت المرأة في عام ١٩٦٣ حتى لا تمد في أجل حكم محمد رضا بهلوي، عاد بعد الثورة ليحث المرأة على التوجه إلى صناديق الانتخاب. ثم ان النظام الإسلامي كان يحتاج إلى أن تنخرط المرأة في صفوف قوات التعبئة لتشد أزر رجالها بعد اندلاع الحرب مع العراق. ولذلك لم يفتأ الخميني يردد أن الجهاد فريضة على كل مسلم ومسلمة، ويكرر ذلك مرة تلو المرة. وأما كون هذا النظام قد تشدد مع المرأة اجتماعياً، فمرجع ذلك إلى التزامه الأيديولوجي الديني من جهة، وحرصه على فك كل ارتباط بين حاضر إيران وماضيها من جهة أخرى.

ويفسر لنا التحليل السابق، الفجوة القائمة بين الوضع السياسي للمرأة الإيرانية الذي شهد تحسناً ملحوظاً فيه، وبين وضعها الاجتماعي الذي ما زال الإنجاز على صعيده محدوداً متواضعاً. فمن الناحية السياسية، استطاعت المرأة أن تصل إلى منصب نائبة رئيس الجمهورية لشؤون المرأة ومستشارته لشؤون البيئة والمحيط، ودخلت كل مجالس الشورى الإسلامية وتمثلت في الأخيرة منها بـ ١٣ نائبة، وقد تمتعت بعمودية إحدى مقاطعات العاصمة طهران(٩). كما أنها عادت لتشغل منصب قاضية بعد أن ألغي قضاؤها مطلع الثورة على ما تقدم، ثم سمح لها بأن تكون مستشارة للقاضي، ثم قاضية من دون إصدار أحكام، ثم أخيراً قام محمد خاتمي بتعيين أربع قاضيات مكتملات الصلاحيات، بل إن الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أجريت عام ١٩٩٧، شهدت ترشح أربع سيدات لمنصب رئيس الجمهورية، وإن رفضهن مجلس الخبراء على أساس أن الدستور الإيراني يضع الذكورة بين شروط شاغلي منصب الرئيس. وتدافع النساء الإيرانيات وبالذات ابنتا الرئيس الإيراني الأسبق علي أكبر هاشمي رافسنجاني والرئيس الحالي لمجمع تشخيص مصلحة النظام عن حق المرأة في اعتلاء رئاسة الجمهورية، وفي تشكيل الأحزاب السياسية، وتربطان ذلك بنهجهما المتبني الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية بشكل عام.

لكن من الناحية الاجتماعية ما زال هناك تشدد صارم من النظام في ما يخص حرية المرأة. ويمكن أن نتبين ذلك من جعل اليمين قضية الحجاب قضية قاطعة ومتخللة لكل القضايا المرتبطة بوضع المرأة في المجتمع الإيراني. وقد شهد عام ١٩٩٢ ـ وهو عام إقالة أو استقالة خاتمي من وزارة الثقافة ـ واحدة من أعنف الحملات على إساءة الحجاب كظاهرة تتفشى في الشارع الإيراني. وعلى حين مال بعض أعضاء النخبة إلى استخدام العنف في مواجهة هذه الظاهرة، كان التيار الأغلب أميل إلى الإقناع والتربية والتنشئة على القيم الإسلامية. ويذكر أن هذا الهدف كان سبباً رئيسياً من أسباب إقدام محمد ريشهري المدعي العام للمحاكم العسكرية، على تشكيل جمعية خاصة للدفاع عن القيم. كذلك ما زال الاختلاط مرفوضاً ومحظوراً، وفي المرات القليلة التي جرت محاولات اختراق هذا الحظر، كان رد النظام عنيفاً. ففي صيف عام ١٩٩٦، عندما أرادت بعض النساء ممارسة رياضة ركوب الدراجات في أحد المتنزهات خارج

(٩) Elaine Sciolino, «The Chanel under the Chador,» *New York Times Magazine* (4 May 1997), p. 49.

طهران، فإنهن تعرضن لضرب موجع. ولئن جاء هذا «العقاب» من طرف جماعات غير رسمية لا يملك النظام بالضرورة السيطرة الكاملة على سلوكها، إلا أن سكوته عن إدانته، ثم هجومه هو ذاته على فكرة الرياضة المختلطة، ثم تخصيصه أماكن لممارسة الرياضة «النسائية» في المتنزهات العامة، يكشف عن جوهر موقفه وتوجهه. وبالتالي، يمكن القول إن التطور الذي شهدته الحقوق والحريات الاجتماعية للمرأة منذ الثورة وحتى الآن، يكاد ينحصر في مجالين أساسيين: **الأول** هو مجال التعليم حيث جرى تخفيف القيود المتعلقة بدراسة المرأة بعض التخصصات العلمية والتقانية بالذات اعتباراً من عام ١٩٩٣. **والثاني** هو مجال الأسرة أو الأحوال الشخصية حيث تمكنت النساء الممثلات في مجلس الشورى الإسلامي من انتزاع موافقة المجلس على بعض القوانين من أهمها: «قانون المِثْل» الذي يجيز للمرأة المطلقة ظلماً الحصول على أجر مقابل عملها في منزلها، إذا كانت العلاقة الزوجية قد دامت خمسة أعوام فأكثر، وقانون زيادة المخصصات المالية للمرأة في ميزانية كل محافظة لمساعدة النساء على القيام بمشروعات إنتاجية صغيرة لتحسين مستوى معيشتهن. بالإضافة إلى بعض التعديلات على القوانين السارية، ومنها خفض عقوبة جلد النساء اللائي يسئن الحجاب من ٧٤ جلدة إلى السجن مدة تتراوح بين ١٠ أيام وشهرين. وكذلك إباحة الإجهاض المهدد لحياة الأم الزوجة.

وتقودنا النقطة السابقة المتصلة بدور اللوبي النسائي الإيراني - إن جاز التعبير - في الضغط من أجل تحسين وضع المرأة، إلى إلقاء بعض الضوء على طبيعة هذا اللوبي وتوجهاته الفكرية، والحدود التي يمكن أن يذهب إليها في مجال دمج المرأة الإيرانية «ثقافياً» في عالم ما بعد الحرب الباردة. وفي هذا السياق، تشير المصادر إلى أن ثمة ثلاثين سيدة يتزعمن اللوبي أو الحركة النسائية الإيرانية. وأن هؤلاء النسوة يرتبطن على الأرجح بعلاقات نسب أو قرابة مع النخبة الذكورية الحاكمة. وقد أشير من قبل إلى ابنتي رافسنجاني الكبرى والصغرى على التوالي: فاطمة وفائزة، وفي هذا المقام يمكن إضافة فريدة مصطفوي ابنة الإمام الخميني وصاحبة الفضل في إقناع رافسنجاني قبل ثماني سنوات بتعيين نائبة له لشؤون المرأة، وهو المنصب الذي تولته شهلا حبيبي، ومن بعدها زهرة شجاعي في ظل محمد خاتمي. ويذكر أن شهلا حبيبي هي شقيقة محمد بن حبيبي الرئيس الأسبق لبلدية طهران والوزير الأسبق للطرق والمواصلات. كما يمكن إضافة فاطمة حاج شريعاتي مديرة مستشفى الشهيد وزوجة الرئيس الأسبق لمجلس الشورى مهدي كروبي. ومن المهم التأكيد في هذا الخصوص أن النخبة النسائية الثلاثينية المشار إليها تبني دفاعها عن الحريات السياسية وكذلك الاجتماعية للمرأة على أسس دينية، أي أنها تتحدث من داخل مربع النظام الثوري الإسلامي وليس من خارجه. ويعتبر هذا أمراً منطقياً طالما أنها كما ذُكِر على الأرجح ترتبط بأقطاب النظام، ثم إن خطابها الديني الإسلامي يعبر عن درجة عالية من الذكاء كونها تجذب إليها آذان ولاة الأمر الإيرانيين، بينما أن استخدامها خطاباً علمانياً كفيل بصم آذانهم ابتداءً ومنذ اللحظة الأولى. ولذلك، فإن هؤلاء النسوة، ينطلقن من المنزلة الرفيعة التي تتمتع بها المرأة في المذهبية الشيعية، ومن التكريم الذي تحظى به كامتداد لتكريم فاطمة الزهراء ابنة النبي ﷺ وزوجة علي بن أبي طالب وهو من هو لدى الشيعة. ولأن خطاب النخبة النسائية له هذه الصفة الدينية وهذا المحتوى الإسلامي، فمن المفهوم ألا يدافع عن التبرج أو السفور مثلاً، لكنه يدافع عن فكرة الاختلاط مع كامل الالتزام بالزي الشرعي (الشادور في الحالة الإيرانية). كما أنه لا يتبنى مثلاً قضية تقييد الزواج بأربع لكنه يدعو إلى الالتزام بإعمال العدل فيه، وهو متعذر، كما يدعو إلى عدم ضرب الزوجات. أما في ما يتعلق بالحريات السياسية للمرأة، فإن حيز الحركة سواء بالنسبة لهذه النخبة أو بالنسبة

للنخبة الحاكمة نفسها، عادة ما يكون أوسع وأرحب[١٠].

ويمكن أن نلمس هذا الذكاء النسائي في التعامل مع قضية المرأة، وإتيانها لها من مدخلها السليم: مدخل الدين، لو ألقينا نظرة على خطاب أكبر جماعة معارضة لحكم آيات الله في إيران، وأكثر تسبباً في إزعاجهم واستنزاف موارد نظامهم، وأعني بذلك جماعة مجاهدي خلق. فالملاحظ أنه على رغم كون هذه الجماعة توصف بالمروق عن الدين أساساً من قِبَل النظام ومن معظم قطاعات الشعب الإيراني، إلا أنها لا تقل مزايدة على الدين من مؤسسي الجمهورية الإسلامية أنفسهم. فما هو النموذج الذي تقدمه هذه الجماعة للمرأة بعد إطاحة القائمين حالياً على السلطة في إيران؟ إنه نموذج المرأة الملتزمة المسلمة المحجبة. فمريم رجوي رئيسة الجمهورية الإيرانية في المنفى هي امرأة محجبة، وهي تؤكد في كل مناسبة على أن قهر النساء يرجع إلى التقاليد الموروثة ولا شأن له بالدين نفسه. ويذكر في هذا الخصوص، أن المكتب التنفيذي لمنظمة مجاهدي خلق يتألف من ٢٤ عضواً، منهم ٢٣ امرأة!!، كما أن المجلس الوطني الذي هو بمثابة برلمان المنظمة تتوزع مقاعده مناصفة بين الرجال والنساء. وقد انتخب هذا الأخير مريم رجوي رئيسةً للجمهورية، تفادياً للفراغ الدستوري الذي يتوقع أن ينشأ بعد قلب النظام القائم وقبل إجراء انتخابات رئاسية تنافسية[١١].

وفي كل الأحوال، وفي حدود الصورة السابقة، تظل قضية المرأة الإيرانية مرشحة لعملية شد وجذب مستمرين، أساساً على صعيد الممكن وهو السياسي، وبدرجة أقل على صعيد غير الممكن وهو الاجتماعي، بين النخبة النسائية الثلاثينية المنتشرة في أجهزة الدولة، والمزودة بصحفها وتنظيماتها المستنيرة التي تعتنق فكر رافسنجاني وفكر مهدي بازرجان زعيم حركة الحرية، والمسنودة بكتابات بعض كبار المثقفين ورجال الدين المتفتحين، شريعاتي وشهيدي وسبحاني، وللأول كتاب فيه دفاع مجيد عن المرأة سليلة السيدة فاطمة الزهراء عنوانه **فاطمة هي فاطمة**، وبين النخبة المضادة الكارهة للتغيير والتطور التي يقودها اليمين المحافظ برجاله ونسائه أيضاً، إذ لا بد من الإشارة إلى أن بين النساء سواء المستقلات أو المنظمات من يرفضن تعديل وضع المرأة ويقنعن به كما هو. ومن قبيل التنظيمات ذات الصلة، تلك المرتبطة بأفكار الخميني مثل: «رابطة السيدة زينب»[١٢].

ثانياً: قضية حرية وسائل الإعلام

إذا كان رجال الدين الإيرانيون قد نظروا إلى الحكم السابق على أنه يمثل فترة تحلل

---

(١٠) انظر الحديث مع كل من زهرة شجاعي، نائب رئيس الجمهورية لشؤون المرأة، ومعصومة ابتكار، مستشارة رئيس الجمهورية لشؤون البيئة والمحيط، وفائزة رافسنجاني، رئيسة الاتحاد النسائي الإيراني ونائب رئيس اللجنة الأولمبية الإيرانية وعضو مجلس الشورى عن بلدية طهران، في: **نصف الدنيا** (٢٢ ـ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ٨٩، ٩٢، ١٠٠ و١٠٤. وانظر أيضاً الحديث مع فاطمة رافسنجاني، رئيسة جمعية التضامن النسائي، في: **الحياة**، ١٩٩٦/٦/٢٢. ولتحليل الصلات العائلية لرائدات الحركة النسائية وأعضاء النخبة الإيرانية، انظر: «وضع المرأة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية،» **الموجز عن إيران**، السنة ٣، العدد ١١ (آذار/مارس ١٩٩٢)، ص ١١ ـ ١٢.

(١١) انظر الحديث مع مريم رجوي في: **المجلة** (١٤ ـ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ٤٢.

انظر أيضاً: Rohsareh S. Shoale, «The Mujahid Women of Iran: Reconciling Culture and Gender,» *Middle East Journal*, vol. 4, no. 4 (Autumn 1987), pp. 521-535.

(١٢) حول التنظيمات النسائية في إيران، انظر: «نساء إيران بعد ١٨ سنة من قيام حكومة رجال الدين،» **الموجز عن إيران**، السنة ٦، العدد ١٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، ص ١٨ ـ ١٩.

أخلاقي وإفشاء للقيم الغربية في المجتمع، فإن هذا قد أسلمهم إلى الهجوم الحاد على أبواق هذا الحكم ولسان حاله: الإذاعة والتليفزيون، والسينما، والصحف والدوريات، وإلى إقامة علاقة سببية مباشرة بين إحكام سيطرتهم على تلك الوسائل من جهة، وتأكيد الجوهر الديني لنظامهم من جهة أخرى. ولذلك لم يكن مستغرباً أن يتضمن أول بيان تبثه هيئة الإذاعة والتليفزيون بعد ثلاث ساعات فقط من إطاحة محمد رضا شاه القول «إن عصر الأغاني والأناشيد الوطنية قد ولّى، وإن الإمام الخميني قائد الثورة وولي أمر المسلمين لن يسمح بأن تواصل الإذاعة والتليفزيون بث الأغاني والموسيقى والبيانات والأخبار والتقارير المثيرة للفرقة...». ومما يذكر أن نص البيان على حظر الأناشيد الوطنية، كان يشير إلى الفترة السابقة مباشرة على إطاحة الشاه، والتي استطاع خلالها المتظاهرون اقتحام مبنى الإذاعة والتليفزيون وبث الأغاني الحماسية من خلاله لحمل مزيد من الإيرانيين على الانضمام لصفوف الثوار. أما وقد مُكِّن هؤلاء بالفعل من سدة الحكم، فقد كان الأمر يقتضي مراجعة قضية الإعلام المرئي والمسموع برمته، حتى في البعد الوطني منه.

ويمكن القول إن سياسة النظام الثوري الإيراني حيال هذا الجهاز الإعلامي المهم والمؤثر (والذي تم توحيده في نهاية الستينيات، أي بعد بضع سنوات من بدء البث التليفزيوني)، قد مرت بمرحلتين أساسيتين كانت المرحلة الأولى، هي التالية مباشرة على اندلاع الثورة والتي استمرت طيلة فترة الحرب مع العراق، وتميزت بتعدد الأجهزة الرقابية على المادة المذاعة من جهة، وبالتقييد الشديد لمضمون هذه المادة من جهة أخرى، إذ تكشف مراجعة المصادر ذات الصلة عن أنه كان هناك ما لا يقل عن خمسة أجهزة تتولى تصفية البرامج وترشيحها قبل أن تصل إلى المواطن الإيراني. فهناك المجلس الأعلى للثورة الثقافية، والمجلس الأعلى لتحديد سياسات اعلام الحكومة، ومجلس الإعلام الحربي، والمجلس الرئاسي لمؤسسة الإذاعة والتليفزيون، وبطبيعة الحال وزارة الإرشاد والثقافة الإسلامية. وإذا أضفنا إلى هذه الأجهزة الرسمية عدداً آخر من الأجهزة غير الرسمية التي سبقت الإشارة إليها، والتي تعمل بموازاتها، كما أننا إذا أضفنا بعض القرارات التي كان يصدرها الخميني والتي تلغي أدوار معظم هذه الأجهزة بنوعيها (الرسمي وغير الرسمي)، كما حدث عندما قرر أثناء الحرب ألا تنشر الصحف إلا ما يذاع عن وكالة الأنباء الإيرانية، أمكن لنا أن نتصور حجم التخبط والتداخل والتعارض في طبيعة المهام وحدود الوظائف. وعلى صعيد آخر، فإن طبيعة المرحلة الثورية ومعها ظروف الحرب قد أدت إلى صبغ المادة الإعلامية بصبغة أيديولوجية شديدة الوضوح وشديدة الجفاف أيضاً. فعلاوة على إلغاء ظهور الوجوه النسائية المطلق، ثم الوجوه النسائية السافرة، فمعظم المادة الإعلامية كانت تدور في فلك تمجيد الثورة وتحفيز المقاتلين. أكثر من ذلك تعبيراً عن محاصرة دور الإعلام في حياة المواطن الإيراني، ما ضَمَّنه الخميني في كتابه **تحرير الوسيلة** من تقييد بيع أجهزة الراديو والتليفزيون إلا «لمن يُطْمَأن له» من حيث عدم استعمالها في المحرمات، وهو معيار تحكمي ويصعب إعماله.

وبدأت المرحلة **الثانية** بعد انتهاء الحرب الخليجية الأولى، وهي وإن مثلت استمراراً لسابقتها إلا أنها شهدت تطويراً محدوداً في اتجاهين أساسيين: **أحدهما** هو التقليص النسبي لعدد الجهات الرقابية وكذلك التغير في تشكيلها. فلقد أُلغي مجلس الإعلام الحربي بعد أن استنفد الغرض منه، كما أُدخلت تعديلات متتالية على تشكيل المجلس الرئاسي الذي تم توسيع عضويته ليشمل ممثلين للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. وكان هذا المجلس في السابق يتكون بالأساس من رجال الدين المحسوبين على تيار اليمين المحافظ، فضلاً عن بعض العسكريين. أما الاتجاه **الآخر** فهو تقليل مساحة البرامج الدينية وزيادة نصيب المواد والبرامج

الاجتماعية والعروض الرياضية، فضلاً عن بث بعض المسلسلات الغربية المجازة، والتي لم يكن التفكير فيها ممكناً قبل بضع سنوات.

لكن مرة أخرى، فإن هذا التطور لم يتخذ في كل الأحوال اتجاهاً صاعداً، بل عانى غير مرة من حركات ارتدادية إلى الخلف خصوصاً مع الوعي بأن هذا الجهاز هو النافذ إلى كل بيت في إيران، وبالتالي فهو الناقل للرسالة الثقافية للنظام إلى عمق المجتمع الإيراني. ومن ذلك أن محمد هاشمي رافسنجاني، شقيق رئيس الجمهورية الإيرانية الأسبق، أقيل بعد ١٣ عاماً من توليه رئاسة الإذاعة والتليفزيون بتهمة أنه جعل الإعلام ليبرالي الهوى، وأنه سمح للمؤثرات الغربية بأن تفعل فيه فعلها، فأكثر من إذاعة الموسيقى والأفلام المستوردة. وقد خلف محمد هاشمي في منصبه علي لاريجاني الذي كان هو نفسه من حَلَّ محل محمد خاتمي بعد إقالته من وزارة الإرشاد والثقافة الإسلامية. وعلى صعيد آخر، وأمام زحف «المادة الغربية» على التليفزيون الإيراني، استشعر اليمين المحافظ الحاجة إلى تأكيد الهوية الإسلامية وتثبيتها[١٣]. ولذلك تضمنت الخريطة التليفزيونية في عام ١٩٩٦ برنامجاً بهذا العنوان نفسه **الهوية**، وكان من أهدافه كشف أسماء المتآمرين على هوية النظام وإحراجهم أمام الرأي العام بعد اتهامهم بالماسونية والترويج للغزو الثقافي الغربي[١٤].

الذراع الثاني المهم من أذرع وسائل الإعلام الإيرانية، هو السينما، التي مرت سياسة النظام حيالها بالمرحلتين نفسهما تقريباً. ففي مرحلة **أولى** كانت دور السينما هدفاً مباشراً لعنف القوى الشعبية الثورية، فيذكر في هذا الخصوص أن أكثر من ١٨٠ دار عرض من الدور المنتشرة في إيران قد تعرضت للحرق، بينها ٣٨ داراً في طهران وحدها. ومن جانبهم، فإن رجال الدين باشروا أسلمة السينما الإيرانية من خلال وسائل عدة، إحداها تغيير أسماء دور العرض من غربية إلى إسلامية، فتحولت سينما بوليدور إلى سينما القدس مثلاً. والأخرى تطهير الأفلام المحلية التي سبق إنتاجها أثناء الحكم البهلوي سواء بتغيير أسمائها، أو بتسويد مظاهر التحرر فيها أو حذفها بالكلية مع مشاهد البطلات السافرات. والثالثة سن قوانين تحدد قواعد العرض في دور السينما وتفرض الاحترام لمجموعة المبادئ والأسس التالية: التوحيد وعبادة الله، والبعث، والعدل الإلهي في الحكم والخلق، ولاية الفقيه، دور الخميني في قيادة العالم الإسلامي لتخليصه من آثار الإمبريالية الاستعمارية. وقد تولت بعض الأجهزة الرقابية التي تمارس الرقابة على التليفزيون التثبت من تطبيق هذه القواعد من خلال: التدقيق في قراءة ملخص الفيلم، ثم النظر في السيناريو ومدى صلاحيته، ثم إجازة إنتاجه أو عدم إجازته، وأخيراً تقويمه النهائي قبل إعداده للعرض. ولقد كان من أثر ذلك أن انخفض عدد الأفلام المنتجة محلياً بشدة في غمار الثورة وغداتها، فمن ٩٠ فيلماً في عام ١٩٧٤ إلى ١٥ فيلماً فقط في عام ١٩٧٨، إلى ١٨ فيلماً في عام ١٩٨٠، إلى ١٩ فيلماً في عام ١٩٨١. والوسيلة الرابعة هي استحداث مؤسسة خاصة هي مؤسسة «الفارابي» للإشراف على عملية استيراد الأفلام وتصديرها. وقد بدأ تعامل هذه المؤسسة أساساً مع الدول الشرقية، ثم تدريجياً بحلول نهاية هذه المرحلة وبدء المحصلة التالية

---

(١٣) لمزيد من التفاصيل عن الإذاعة والتلفزيون في إيران، انظر: «الإعلام الإيراني بعد الثورة (٢) الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء،» **الموجز عن إيران**، السنة ٣، العدد ٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١)، ص ١٢ ـ ١٤، وأحمد منيسي، «الثورة وحركة الآداب والفنون،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٣٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧)، ص ٩٦.

(١٤) حسن داوود، «ألوان قليلة لطهران كي لا تطغى الزينة على الحقيقة،» **الحياة**، ١٩٩٦/٦/٢٣.

عليها امتد تعاملها إلى الدول الغربية بما في ذلك الشيطان الأكبر نفسه. ومثلما كان الحال مع المادة المذاعة بواسطة الإذاعة والتليفزيون، فإن المادة السينمائية المعروضة كانت شديدة التقشف، تدور حول معاني الشهادة، وأثر الحرب مع العراق في التركيبة الديمغرافية للمدن الإيرانية، ومظالم العهد الملكي، والدين والأخلاق... الخ. فقط مع السنوات الأخيرة في تلك المرحلة، بدأت السينما تتعامل مع الإيرانيين آخذة مشاعرهم الإنسانية بعين الاعتبار(١٥).

وتنقلنا هذه النقطة الأخيرة إلى المرحلة **الثانية** من تطور السياسة الإسلامية الإيرانية تجاه صناعة السينما، وهي المحصلة التي ميزتها درجة عالية من درجات التنافسية في المهرجانات الدولية بتأثير التنوع في طبيعة الموضوعات موضع المعالجة مع الالتزام وعلى طول الخط بالقيم والضوابط الإسلامية. فعلى الرغم من أن المشاركة الإيرانية في هذه المهرجانات الدولية كانت قد بدأت قبل انتهاء الحرب مع العراق، إلا أن الطفرة الحقيقية في تلك المشاركة تحققت بعد عام ١٩٨٨، وبلغ إجمالي الجوائز التي حصدتها الأفلام الإيرانية حتى نهاية عام ١٩٩٣ نحو ١٤٠ جائزة دولية من محافل أوروبية (١٠٧ جوائز)، وآسيوية (١٥ جائزة)، وأمريكية (١٣ جائزة)، وأفريقية (٤ جوائز)، واسترالية (جائزة واحدة)(١٦). ومثل هذا الاختراق السينمائي الإيراني للمحافل الدولية على اختلاف مستوياتها، قد وضع النخبة الإيرانية الحاكمة أمام معضلة حقيقية. فمن جهة، يعبر مثل هذا الاختراق عن نجاح الثورة في تصدير أفكارها للخارج، وتلك رسالة أساسية التزم بها رجال الدين وضمنوها دستورهم. لكن من جهة أخرى، فإن هذا الاختراق نفسه كان يفترض «تطويعاً» ما أو «مرونة» ما في الموضوعات السينمائية التي تدخل حلبة المنافسة. وتلك إحدى المناطق الحرام، التي يبلغ فيها الاشتباك مداه بين أهل اليمين وأهل اليسار. ولعل من أفضل العبارات التي وردت في التعقيب على هذا الموقف المُشْكِل، والتي جسدت حيرة النخبة الإيرانية بين خيارين، هي تلك التي وصفت النظام الإيراني بمحاربة السينما داخلياً والافتخار بها خارجياً(١٧).

وقد عكست السياسة الإيرانية في المرحلة الثانية من تطورها هذا التجاذب بصدق، وعبرت عن الصراع حول الثقافة والمصالح في آنٍ واحد. فعلى سبيل المثال ومع تولي محمد خاتمي مقاليد السلطة، فإنه أعطى وزارة الإرشاد والثقافة الإسلامية لعطاء الله مهاجراني المعروف باستنارته وتفتحه. وكان من بين إنجازات هذا الأخير، محاولته سحب البساط من تحت أقدام رجال الدين في ما يتعلق بالمسؤولية عن الفن السينمائي، واعتماده أكثر فأكثر على المتخصصين. وفي هذا السياق، جاء تعيينه سيف الله داد المخرج رئيساً لمؤسسة السينما. كذلك أعاد مهاجراني النظر في بعض الأفلام التي حظرها سلفه علي لاريجاني، وأجاز منها ما أجاز. ومن أكثر الأفلام التي تسببت في إثارة ضجة من حولها، وحظرت لهذا السبب، فيلم «الرجل الثلجي» الذي يحكي قصة شاب إيراني يتخذ زي امرأة ليحصل على تأشيرة دخول إلى الأراضي الأمريكية. فعلاوة على أن فكرة تَشَبُّه الرجال بالنساء هي من الأفكار المذمومة ديناً، فإن الغرض منها تحديداً

---

(١٥) Hamid Nafici, «Islamizing Film Culture in Iran,» in: Samih K. Farsoun and Mehrdad Mashayekhi, eds., *Iran: Political Culture in the Islamic Republic* (London; New York: Routledge, 1992), pp. 182-188.

(١٦) «خصوصيات السينما الإيرانية واتجاهاتها بعد الثورة،» **الموجز عن إيران**، السنة ٤، العدد ٣ (تموز/يوليو ١٩٩٢)، ص ٧.

(١٧) ابراهيم العريس، «حول السينما الإيرانية،» **الوسط** (٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٥)، ص ٥٨.

كانت له رسالة بالغة الخطوة، هي أن الشباب الإيراني لم يعد يجد ما يقنعه بالبقاء في بلاده، وأن نداء الشيطان الأكبر على رغم كل أصوات الدعاية المضادة وضجيجها، ما زال له رنين وصدى[١٨]. وفي الواقع، فإن من الصعب التطرق إلى القائمة الطويلة من الموضوعات التي جرت إجازتها في ظل خاتمي ووزير ثقافته مهاجراني سواء في المهرجانات خارج إيران، أو في مهرجان فجر الذي عقد دورته السادسة عشرة مؤخراً. لكن يلفت الانتباه أن موضوعات تتعلق بالفساد السياسي في الجمهورية الإسلامية، ومساواة المرأة والرجل، بل وتفوق المرأة أحياناً، والمشاعر الإنسانية للرجل والمرأة معاً، كانت من الموضوعات التي تدخل في نطاق التفكير في ما لا يمكن التفكير فيه[١٩].

ومثلما كان هناك بعض التيسير في الشروط والتنوع في الموضوعات السينمائية المعالجة محلياً، فإن السنوات الأخيرة شهدت اهتماماً بتحقيق مزيد من الانفتاح «النسبي» على الخارج أخذاً وعطاءً. وفي هذا السياق واعتباراً من عام ١٩٨٩، تمتعت مؤسسة الفارابي المسؤولة عن استيراد الأفلام وتصديرها ببعض الامتيازات لمساعدتها في أداء مهمتها. ومن ذلك مناشدة البنوك إقراض المؤسسة قروضاً آجلة لمساعدتها على تفعيل دورها. لكن في كل الأحوال، فإن اليمينيين الذين نجحوا في تحويل السينما الإيرانية بحسب قولهم من «سينما الطاغوت إلى سينما إسلامية» لا يفتأون يرسلون إشارات تفيد استعدادهم للمواجهة. ويعد التنكيل ببعض الفنانين لإرغامهم على مزيد من الالتزام وربما الاعتزال أو حتى لتغيير معتقداتهم، واحدة من تلك الإشارات، ويذكر في هذا الخصوص أن الممثل الإيراني مهدي مساقية أودع السجن مدة خمس سنوات حتى أعلن توبته عن الفكر البهائي[٢٠].

ولكون الڤيديو والأطباق الفضائية هما من مستحدثات العولمة الثقافية، فإنهما لم يدخلا في المعترك السياسي والثقافي الإيراني إلا منذ بضع سنوات، لكنهما دخلاه بقوة وفرضا نفسيهما بكثافة سواء في حوارات الرأي العام أو في جلسات مجلس الشورى الإسلامي نفسه. ففي واقع الأمر، فإن جفاف المادة الإعلامية الرسمية سواء إذاعياً أو تليفزيونياً أو سينمائياً، وعلى رغم كل محاولات تحسينها، ما زالت تلعب دوراً طارداً للمواطن الإيراني من المحلي إلى العالمي، وتربطه ربطاً بأكثر ما تخشاه الجمهورية الإسلامية: الغرب وثقافته. ومن هنا، فإن شرائط الڤيديو اعتيد على تداولها سراً، كما بدأ التحايل والتقية في استخدام الأطباق الفضائية واستقبال مادتها المثيرة. ومما يذكر في هذا الخصوص، أن رجال الدين الإيرانيين كانوا قد صعَّدوا حملتهم ضد الڤيديو قبل بضع سنوات، وأداروا هذه الحملة بجدية أحياناً وبعبثية في معظم الأحيان. ومن قبيل هذا المسلك الأخير، ملء شوارع طهران بملصقاتهم التي تجعل «الڤيديو أخطر من القنبلة الذرية»، أو تحذر من أن «استعمال الڤيديو هو بمثابة جلب للفحشاء إلى المنازل». لكن مع عدم القدرة على السيطرة على انتشار هذه الظاهرة، بدأت بعض أصوات تعلو مشككة في جدوى الحظر بل وفي إمكانيته. وكان من المستغرب أن تخرج بعض هذه الأصوات من داخل مربع أهل اليمين ذاته، فلقد علق علي لاريجاني على انتشار الڤيديو في إيران

---

(١٨) انظر حديث عطاء الله مهاجراني في: **نصف الدنيا** (٢٢ ـ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ٨٩.

(١٩) Reza Ebadi, «16th Fajr Film Festival: Cinema and Human Rights,» *Defenders' Newsletter,* vol. 2, nos. 1-2 (January-February 1998), p. 11.

(٢٠) Nafici, «Islamizing Film Culture in Iran,» p. 187.

واعتبره «ظاهرة تكنولوجية». وانتقد قرار حظره لأنه أدى إلى استخدامه بشكل سري، بل «ودفع المجتمع إلى أن يكون أكثر حرصاً على اقتناء هذا الجهاز»[٢١]. وفي خطوة لاحقة أقدمت وزارة الإرشاد والثقافة الإسلامية في عام ١٩٩٣ على افتتاح ١٠٠٠ نادٍ للڤيديو (وللرقم دلالته)، لتقديم نوعية من الأفلام الاجتماعية والترفيهية التي تُذهب فراغ الشباب المراهق وتصرفه في الوقت نفسه عن طلب البضاعة الفاسدة المعروضة في السوق السوداء للشرائط[٢٢].

أما بالنسبة للأطباق الفضائية فإن الصورة أكثر تعقيداً طالما أن إمكانيات السيطرة أقل، والقدرة على الضبط أضعف. وبالتالي، فما زال الموقف الرسمي للنظام الإيراني قائماً على حظر هذه الوسيلة من وسائل الاتصال بالعالم الخارجي. وقد أصدر مجلس الشورى الإسلامي قانوناً في عام ١٩٩٤ من أربع مواد يؤكد فيه حظر استيراد تلك الأطباق، أو تصنيعها، أو استعمالها. ويعطي حائزيها مهلة لا تتجاوز حدود الشهر الواحد لتفكيكها، وإلا تعرضوا للمحاكمة أمام محاكم الثورة[٢٣].

ثالثاً: الحوار مع الآخر

فرضت مشكلة الآخر نفسها على الثورة الإسلامية منذ اللحظة الأولى لاندلاعها، وأفضت بها إلى نوع من الفرز الثقافي/السياسي المزدوج. أما الفرز الثقافي فهو بين المسلمين وغير المسلمين بقطع النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الأيديولوجية. وأما الفرز السياسي فهو وبالأساس بين غير المسلمين وبعضهم البعض، وذلك أن الجمهورية الإسلامية لم تتعامل بالدرجة نفسها من القرب أو من البعد، مع كل الآخر غير المسلم. فمثلاً مع عداء الثورة لكلٍ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فقد اعتبرت الأولى شيطاناً أكبر فيما أطلقت على الثاني وصف الشيطان الأصغر. وعلى رغم أن هذا الأخير قُدِر له لاحقاً أن يغزو أفغانستان، ويعمل ذبحاً وتقتيلاً في شعب مسلم ومجاور للشعب الإيراني، لكن الحاجة إلى موازنة النفوذ الأمريكي الذي تغلغل في المجتمع الإيراني الامبراطوري حتى النخاع، أضفى لوناً مخففاً على عداء الجمهورية الإسلامية للنظام السوفياتي.

وعندما خرج المحلل الأمريكي صاموئيل هانتنغتون بأطروحته الشهيرة عن صراع الحضارات، ثم لحقه دعاة العولمة بشتى مظاهرها ومنها المظهر الثقافي ليبشروا بقرب انصهار العالم في الثقافة الرأسمالية الليبرالية الغربية، غدا سؤال: صراع أم حوار؟ وصدام أم عولمة؟ سؤالاً مثاراً على كل الساحات ومن جانب كل الأطراف، مع انشغال أكثر وأوضح من قِبَل مثقفي العالم الثالث كون بلادهم هي الطرف المتلقي أو المستقبل، والمهدد من ثم بالانجرار إلى حرب «حضارية» مع هذا الآخر الغربي، أو حتى بالذوبان والتلاشي في هذا الآخر وحضارته.

وفي ما يتعلق بإيران تحديداً، فإن قضية الحوار مع الآخر بدت لها من الأهمية بمكان خصوصاً في ظل مقولة «النقاء الثوري» التي توقفت أمامها الورقة طويلاً. وبمثل ما كان هناك تجاذب حول ثمار العولمة: حقوق المرأة وحرية الرأي والتعبير، كذلك كان هناك تجاذب حول

---

(٢١) «الفيديو.. مشكلة المشاكل في إيران،» **الموجز عن إيران**، السنة ٤، العدد ٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٦.

(٢٢) *MEED* (3 September 1993), p. 6.

(٢٣) *MEED* (12 August 1994), p. 22.

أطراف العولمة (وربما الصراع). وبالمنطق نفسه، أمكن فرز مواقف اليمين واليسار من هذه القضية سلباً وإيجاباً. وقد اختارت الباحثة في هذا الخصوص، أن تعرض لوجهتي نظر لمثلي كلا الفريقين: **الأولى** هي لمحمد خاتمي الذي يلقب في إيران بالمُنظِّر أو بالفيلسوف الحاكم، والذي لم يفتأ يناقش المسائل الثقافية سواء قبل اعتلائه السلطة أو بعدها بجرأة واقتدار. **والثانية** هي لمحمدي العراقي رئيس منظمة الإعلام الإسلامي، الذي عُرف عنه بدوره نشاطه الثقافي قبل توليه منصبه، ثم جاء ترأسه لمنظمة الإعلام الإسلامي ليخلع أهمية مضافة على توجهه «الثقافي».

يعلن خاتمي صراحة عن رفضه لفكرة صراع الحضارات كما أتاها هانتنغتون، ويعرب في مقابلها عن اقتناعه العميق بأهمية الحوار الحضاري. لكن هذا الحوار لا يجري أو لا يمكن أن يجري بحسبه في يسر وسلاسة لسببين أساسيين: أحدهما تاريخي والآخر عصري. في السبب التاريخي، يتحدث خاتمي عن مشكلة بين المسلمين والمسيحيين مبعثها التجربة المريرة للحروب الصليبية وتأثيرها السلبي في كلا الجانبين، وفي الجانب المسيحي بالذات. وهو يرجع ذلك إلى أنه على حين يؤمن المسلمون بسائر أنبياء الله ومنهم عيسى (عليه السلام) كجزء متمم لعقيدتهم، فإن المسيحيين قد ينظرون نظرة غير مؤاتية للإسلام والمسلمين. وفي ما له صلة كذلك بالتاريخ، يناقش خاتمي الخلافات الكلامية بين الطوائف والمذاهب الإسلامية وما تولد منها من صراعات دامية على مدار العصور. وفي السبب العصري، يشير خاتمي إلى الاستعمار الحديث واستخدامه كل وسيلة غير مشروعة لتحقيق مراميه الاقتصادية، بما في ذلك تغذية النزاعات بين الأمم والشعوب. لكن في كل الأحوال، فإن خاتمي يدعو إلى تجاوز هذين العائقين، ويحذر من التوظيف السياسي للدين، ويحث مفكري العالم أجمع على نبذ التعصب واعتماد المنطق سبيلاً لعالم يعمه السلام ويسكنه الأمن وتحترم فيه حقوق الإنسان[٢٤].

ومن منطلق عدم رفض الآخر المختلف ثقافياً، والاستعداد لمحاورته، اعتبر خاتمي أن التعرف على الثقافة الغربية أمر لا ضرر منه، بل هو لا غنى عنه. والمعرفة التي يقصدها هي معرفة تتجاوز المظاهر إلى الأسس، ولا تعتمد على الاقتباس الأعمى من ثمار تلك الحضارة، بل على الانتفاع الواعي بها. وتجلت شجاعة خاتمي، وهي شجاعة تحمد له، في مجاهرته بأفكاره تلك من فوق منبر القمة الإسلامية التي استضافتها بلاده لأول مرة[٢٥]. كما تجلت شجاعته في اقترابه من الخط الأحمر في الحوار السياسي الإيراني، وأعني به الخط الفاصل بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة. وفي هذا السياق، جاءت دعوته بعد أربعة أشهر من توليه السلطة للتحاور بين مثقفي الأمتين الإيرانية والأمريكية. وجاء اختياره لوزير ثقافته عطاء الله مهاجراني لأسباب مختلفة، في مقدمتها أنه كان من أول المنادين بفكرة الحوار المباشر مع «الأمريكان».

ومن بين القضايا الثقافية التي تتكرر في محاضرات خاتمي وكتاباته، والتي يرى أن من الممكن إقامة حوار مع الآخر من حولها: قضية الحرية وقضية الديمقراطية. يختلط البعد المادي بالبعد الروحي في مفهوم الحرية كما يتصورها خاتمي، فبالنسبة له فإن الحرية هي استخدام العقل والمنطق من أجل تحقيق الحرية الداخلية للإنسان بمعنى رفضه كل محاولات الضغط أو

---

(٢٤) محمد خاتمي، **مطالعات في الدين والإسلام والعصر** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨)، ص ١٣١ - ١٤٠.

(٢٥) انظر خطاب خاتمي في افتتاح القمة الإسلامية في: **الحياة**، ١٩٩٨/١٢/٩.

الإكراه. وعندما يحقق الإنسان هذه الحرية فإنه يكون قد توصل إلى السعادة أو الفضيلة. ومثل هذه النتيجة التي تعلي قيمة العقلانية من جهة، وتربط الحرية بالفضيلة من جهة أخرى تجعل خاتمي يخلص إلى أن الحرية في طرحها الإسلامي تقترب من طرحها في الفلسفة اليونانية القديمة وبالذات عند أفلاطون وأرسطو، بأكثر مما تقترب من الطرح الغربي الحالي لها على أيدي الليبراليين الجدد. فإطلاق الحرية ليس من مبادئ الإسلام. أما في ما يتعلق بالديمقراطية، فإن خاتمي يؤكدها مثلما يؤكد طابعها المتغير من زمن لآخر ومن بيئة لأخرى. فجذور الديمقراطية أعمق وأبعد من الحضارة الغربية، والديمقراطية ليست مرادفة لليبرالية والعلمانية، فهي قد تتخذ هذا المحتوى الليبرالي العلماني كما قد تتخذ محتوىً آخر مختلفاً طالما أنه يتفق مع إرادة الشعب. وبالتالي فإن الذين يُخيِّرون الإسلام بين أن يتوحد مع الديمقراطية الليبرالية العلمانية (أي ينفي نفسه كدين وكرسالة سماوية) وبين أن يوصف بالدكتاتورية، يخطئون. فالإسلام قد تكون له، بل إن له فعلاً رؤيته المغايرة لمعنى الديمقراطية ولإجراءات ممارستها[٢٦].

ولأن خاتمي يولي هذا الاهتمام لإرادة الشعب في تحديد شكل نظام الحكم ومضمون ديمقراطيته، فإنه يقترب كثيراً من بعض محظورات الجمهورية الإسلامية. فهو لا يعتبر أن بإمكان أي دولة أن تستمر ضد إرادة الشعب، هي قد تقوم لكنها لا تستمر. ومؤدى ذلك أنه إذا كان الشعب قد اختار في لحظة تاريخية معينة شكلاً معيناً للدولة وكذلك لنظام الحكم، ثم غيَّر اختياره لاحقاً لسبب أو لآخر، فلن تستمر الدولة ولن يستمر النظام. هذا هو المعنى المُبطَّن لرسالة خاتمي، وهو المعنى الذي يضع كل نظرية ولاية الفقيه التي اعتنقتها الجمهورية الإسلامية على المحك. وعلى رغم أن خاتمي لم ينكر في أي مناسبة إيمانه بهذه النظرية، إلا أنه أميل إلى تفسير حسين منتظري لها بمعنى عدم إطلاقها، بل تقييدها بالدستور والقانون و... إرادة الشعب. ويذكر في هذا الخصوص أنه عندما ثارت ثائرة رجال الدين على منتظري نهاية عام ١٩٩٧، كان خاتمي على رغم مشاركته في نقد منتظري من المطالبين بعدم أخذه بالقوة، ومن المؤكدين على سمو وضعه الفقهي والديني[٢٧].

وعلى الجانب الآخر، يقف الشيخ المحمدي العراقي، وهو صاحب رؤية مغايرة لرؤية خاتمي تقربه كثيراً من طرح هانتنغتون لفكرة صراع الحضارات. فالعراقي يتبنى نهجاً هجومياً في التعامل مع الآخر المغاير ثقافياً، ويتحقق هذا الهجوم من وجهة نظره باستثمار نقاط الضعف الموجودة عند الغرب وتحويلها إلى نقاط قوة للإسلام والمسلمين. ومن بين نقاط الضعف المتحولة في رأيه فتوى الإمام الخميني بقتل «المرتد» سلمان رشدي، وهي فتوى بقدر ما لها من قدسية عند رجال الدين الإيرانيين وشرائح كبيرة من المثقفين في الداخل، هي قابلة للمحاجاة والنقض عند مثقفي إيران في المنفى. والشيخ العراقي يحمل بشدة على مفهوم العولمة ووهم تحول العالم إلى «قرية واحدة صغيرة»، كون هذه المقولة تقضي بألا تكون هناك سوى ثقافة واحدة تسود العالم وتعلم أبناءه شرقاً وغرباً ماذا يأكلون ويشربون، وكيف يلبسون، وفي أي حدود يتفاعلون.

---

(٢٦) سيد محمد خاتمي، «الحرية والإسلام والليبرالية،» **الملف الإيراني**، العدد ٢٠٧ (أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ٧١ ـ ٧٧.

(٢٧) انظر قراءة تحليلية لفكر خاتمي في: محمد عبد الجبار، «المواقف الإسلامية من المسألة الديمقراطية،» **الحياة**، ٥/٥/١٩٩٨.

وفي خطاب المحمدي تشيع مفردات «الغزو الثقافي» و«الهجمة الثقافية» و«العدوان الثقافي». ولكن أياً كان المسمى الذي يتخذه هذا الفعل الثقافي الغربي ضد الإسلام والمسلمين، فإنه في رأيه لا يقل خطراً عن الاجتياح العسكري، بل هو أشد. فالاجتياح العسكري أمر مفضوح وواضح، بينما أن الهجمة الثقافية غير واضحة؛ إنها تستهدف الروح لا المادة، والهوية وليست الموارد والثروات. وهو لا يفتأ يذكر بنماذج تاريخية لغزوات ثقافية مماثلة، غزا فيها الغربيون القارة الأمريكية وقضوا على حضارة شعبها، ووصلوا إلى أفريقيا واقتلعوا لغاتها المحلية وأحلوا محلها الإنكليزية والفرنسية، وفي آسيا كان لهم دورهم المعروف مع تركيا ومحاولاتهم المماثلة مع إيران[٢٨]. ومن الممكن القول إن الطرح السابق لمحمدي يترجم نصاً وروحاً أفكار اليمين الإيراني المحافظ الذي ينتشر في المؤسسات التي ما زالت تحمل «الطابع الثوري»، فضلاً عن مؤسسة الولاية ذاتها. ويذكر في هذا الخصوص أن الخطاب المناقض لخطاب خاتمي الذي ألقاه علي خامنئي الولي الفقيه في افتتاح القمة الإسلامية، ودان فيه المذاهب والأيديولوجيات الوضعية كافة، وأعاد من خلاله التذكير بهيمنة قوى الشر والاستكبار، قد جسد رسالة الصدام الحضاري، وأسلم الحضور فضلاً عن الرأي العام العالمي المتابع، إلى الاعتقاد في وجود إيرانين لا إيران واحدة داخل حدود الدولة الفارسية[٢٩].

خاتمة

لقد حاولت هذه الورقة أن تحلل التطورات التي مرت بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية على المستوى الثقافي منذ اندلاع الثورة وحتى اليوم، وأن ترصد أبعاد تأثر هذه الدولة بعملية العولمة الثقافية التي باتت تمثل هاجساً يؤرق كافة النظم الأيديولوجية وبالذات الدينية منها. وخلصت إلى عدة استخلاصات، هي **أولاً**، أن هناك حركة دائبة في المجتمع الإيراني تضغط من أجل التغيير الثقافي مستفيدة من الاختلاف الكبير بين لحظة تأسيس الجمهورية وواقع الحال اليوم. **ثانياً**، أن هذه الحركة تمكنت من تحريك بعض المياه الثقافية الراكدة مستفيدةً من تطورات الثورة الاتصالية التي تقلل من قدرة النظام على الضبط والتحكم. **ثالثاً**، أنه على رغم الحقيقة السابقة (أي تناقص القدرة على السيطرة)، إلا أن عملية التغيير تُقَابَل بمقاومة شديدة من القوى المضادة، التي ترتبط مصالحها ارتباطاً مباشراً بشكل الجمهورية الإسلامية في صورتها الحالية: أي النظام الذي يترأسه الولي الفقيه. **ورابعاً** أن الصراع بين قوى التغيير وقوى المحافظة سيتصاعد على المستوى الثقافي والسياسي، كلما تزايد الانفتاح الاقتصادي الإيراني على العالم الخارجي □

---

(٢٨) انظر الحوار مع الشيخ المحمدي العراقي في: **التوحيد**، السنة ١١، العدد ٦٥ (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٩٣)، ص ١٠٠ ـ ١٠٥.

(٢٩) انظر كلمة خامنئي في افتتاح القمة الإسلامية في: **الحياة**، ١٩٩٨/١٢/٩.

الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية: ملاحظات مستقاة من بعض التجارب العربية

صبري زاير السعدي

مستشار اقتصادي يعمل في الأمم المتحدة.

مقدمة

تستهدف هذه الدراسة تحليل العلاقات القائمة بين الاقتصاد السياسي للتنمية وبين عوامل الاندماج الاقتصادي في السوق الرأسمالية العالمية وكيفية الانتفاع منها، وذلك من خلال البحث في طبيعة السياسات الاقتصادية والإنمائية التي يجري تطبيقها في عدد من البلدان العربية. وتكشف الدراسة عن الشروط المعلنة والضمنية للاندماج بالسوق الدولية في إطار الاقتصاد الرأسمالي المتقدم ومتطلبات تطوره. وفي المعالجة، لا نجد في إثارة الاهتمام بهذه القضايا من مدخل تحفيز القيم الاجتماعية والإنسانية لمعاداة التباين الخطير القائم بين مستويات التطور والمعيشة بين معظم البلدان العربية والنامية من جهة، وبين الدول المتقدمة من جهة أخرى، ما يقدم حلولاً عملية شاملة لمشكلات التنمية. علماً بأن الاعتبارات الاجتماعية والمعنوية ومعها أيضاً الاعتبارات الوطنية والقومية والدينية والثقافية، تلعب دوراً مهماً في تشكيل الاقتصاد السياسي السائد في البلدان العربية. ومن ناحية أخرى، فإن الآراء المقدمة عن الدور المهيمن للدول المتقدمة في السوق العالمية والعلاقات فيما بينها، هي الأخرى، لا تسعف البحث المتكامل في خصائص الاقتصاد السياسي للتنمية في البلدان العربية والنامية. كما اننا لا نعتقد بجدوى التحليلات والمواقف السياسية المقتصرة على معاداة الدول المتقدمة من دون تقديم تفسيرات اقتصادية سياسية تسمح بصياغة وتطبيق سياسات وإجراءات اقتصادية وسياسية عملية، بل إننا نعتقد أن مثل هذه الآراء والاستنتاجات التي تؤكد مشاعر الخيبة والإحباط المستمرة لدى الغالبية من مواطني البلدان العربية والنامية وعدم رضاها لدور الدول المتقدمة، وبخاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية، لا تسعفنا أيضاً في إيجاد السياسات المناسبة للتعامل مع الحقائق الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه البلدان.

وعلى المستوى القومي العربي، فإن البحث في هذا الموضوع يعيد إلى الأذهان عدداً من الحقائق العامة المستمدة من التجارب العربية، وأهمها أن التباين القائم في الأنظمة الاقتصادية السياسية هو من الأسباب الأساسية التي عرقلت، وما زالت تعرقل، توسيع التعاون الاقتصادي

بينها، كما كانت التطورات السياسية القومية البارزة أيضاً وراء فورات الحماس السياسي المعلن والقصير العمر عن إمكانيات التعاون الاقتصادي العربي بصيغ عديدة مختلفة.

وتؤكد الدراسة على أهمية فهم خصائص الاقتصاد السياسي في البلدان العربية والحاجة إلى التغيير الجذري في السياسات السلطوية والأبوية للأنظمة والنخب الحاكمة ونزعتها لفرض خصائص معينة للاقتصاد السياسي على نحو قسري ولا تتناسب مع طبيعة القوى الاجتماعية والاقتصادية، بدلاً من التأكيد فقط على المتطلبات الاقتصادية والمالية في تقييم منافع وإمكانيات التعاون الإقليمي أو مع التكتلات الاقتصادية الدولية والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، أو البحث فقط في العوامل والعلاقات السياسية الدولية والإقليمية، وبخاصة منها المرتبطة بإسرائيل ودورها الراهن والمتوقع في المنطقة، مع البلدان العربية باعتبارها منطقة اقتصادية وسياسية من جهة أخرى. إن ترتيب أولويات القضايا الأساسية يبدأ من فهم ومعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية قبل التقدم بأية مقترحات بشأن التعامل مع القوى والعوامل السياسية والاقتصادية الخارجية. وفي هذا المجال، فإن الدراسة لا تتناول بالتحليل والتقييم عناصر وعلاقات القوى الاقتصادية والسياسية في البلدان العربية ووسائلها في تشكيل الاقتصاد السياسي القائم، بل سيقتصر مفهوم الاقتصاد السياسي للتنمية على خصائصه العامة جداً.

ومع أن تنوع التجارب العربية وتباين إمكانياتها ومواردها الاقتصادية والبشرية يقللان من فائدة اللجوء إلى التفاصيل لاستخلاص الاتجاهات التجميعية العامة منها، إلا أن وجود صفة التسلط والدكتاتورية السياسية المشتركة فيها يجعل من التحليل ذا أهمية للتأكيد على الشروط السياسية عند تحديد العلاقة بين النمو والتنمية الوطنية وبين السوق الرأسمالية العالمية، وبخاصة أن مجموعة البلدان العربية ما زالت، وبمعايير صندوق النقد الدولي، أي بمقياس حجم التجارة الخارجية ومقدار تدفقات الاستثمارات الخارجية إليها، متخلفة نسبياً عن مسيرة الاندماج في السوق العالمية، وذلك بالمقارنة مع دول نامية أخرى.

أولاً: الاقتصاد السياسي للتنمية والسوق الرأسمالية العالمية

ترتكز الدعوة العلنية المتعاظمة للاندماج الاقتصادي في السوق الرأسمالية العالمية، الحقيقة الموضوعية القائمة، إلى محورين أساسيين؛ **الأول**، هو أن النمو الاقتصادي يزداد بمعدلات عالية في إطار السوق العالمية المستندة إلى قوانين الاقتصاد الرأسمالي، ومنها الدور الأساسي لنشاط ومبادرات القطاع الخاص وحرية المنافسة، وتحديد دور الدولة الاقتصادي في تنظيم التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية داخلياً ومع الخارج. أما **المحور الثاني**، فهو أن الديمقراطية تشكل جوهر الإطار السياسي والمؤسسي لنظم إدارة الاقتصادات الوطنية وما ينجم عنها من أنشطة وعلاقات اجتماعية. ولذلك، فإن ممارسة الديمقراطية عامل أساسي في زيادة النمو الاقتصادي والدخول الفردية. وتبرر القوى الاقتصادية السياسية المهيمنة على السوق الدولية ضرورة الاندماج السريع للدول النامية في إطارها، باعتبار أن هذا الاندماج سيؤدي إلى زيادة النمو في الدول النامية، ويساعد في تقليص فجوة التطور والدخل القائمة بينها وبين الدول الرأسمالية المتقدمة. وإلا، أي في حالة التباطؤ في الاندماج، فإن فجوة التخلف الاقتصادي والتكنولوجي ستزداد ويصبح من الصعب على هذه الدول اللحاق بالتطور السريع الجاري في العالم.

وفي المقابل، هنالك الدعوة الضعيفة التي تجاهد للتأكيد على أهمية صياغة الاقتصاد السياسي للتنمية من واقع الحاجة للتغيير الاقتصادي والسياسي في الدول النامية بممارسة

الديمقراطية وضمان الحريات الأساسية، إلى جانب تفعيل عوامل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الوطنية في إطار اقتصاد السوق. وإلى جانب شروط الديمقراطية السياسية والمؤسسية الدستورية، فإن الدعوة للاقتصاد السياسي للتنمية في البلدان العربية، تنطوي على ضرورات التعامل مع ثلاث مجموعات من المشاكل الاقتصادية والإنمائية المتداخلة والمتفاعلة في تأثيراتها طبقاً لمستويات التطور والدخول والموارد فيها. المجموعة **الأولى**، وتتمثل بوجود اختلالات اقتصادية ومالية كلية على المستويين الداخلي والخارجي في معظم البلدان العربية التي تستدعي المعالجات الآنية. وإن هذه الاختلالات المتمثلة في الإنفاق الحكومي الكبير في المجالات المنخفضة أو غير الإنتاجية وتزايد الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ونتائجها الخطيرة، وبخاصة ما يتعلق بارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وبأنماط توزيع الدخول السيئة، قد نشأت بفعل السياسات الاقتصادية والمالية الخاطئة. أما المجموعة **الثانية**، فهي أن الحاجة ماسة ودائمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي بسبب انخفاض مستويات الدخل والإنتاج، وأن هذا النمو مقيد في عدد من الدول بالقدرة المحدودة على تمويل الاستثمارات المطلوبة بسبب انخفاض معدلات الادخارات المحلية نتيجة لانخفاض معدلات الدخول أصلاً. كذلك، فإن تنفيذ هذه الاستثمارات مقيد بالندرة النسبية في العملات الصعبة اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية[١]. هذا بالإضافة إلى أن مستويات الطلب القائم لا تكفي لتحفيز الاستثمارات الخاصة وزيادتها. وتتعلق المجموعة **الثالثة** بالحاجة إلى تأمين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والبعيد، حيث تبرز أهمية التنمية البشرية المرتبطة بتوسيع وتحسين الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية العامة، وكذلك الانتفاع من التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة الفنية في تأسيس مزايا خاصة ومنافسة لعدد من الفعاليات الاقتصادية والصناعية تستطيع من خلالها تنويع مصادر الدخل القومي والحصول على حصة مناسبة في السوق العالمية.

وإذا كان الهدف العام للتنمية هو الارتفاع بمستويات معيشة المواطنين وتقليص التفاوت في الدخول والثروات وتحسين نوعية الحياة في البلاد، فإن الاقتصاد السياسي للتنمية يجب أن يعرّف على أنه ذلك النظام الذي تتوفر فيه عناصر السلطة السياسية المنتخبة بصورة ديمقراطية وبما يعبر عن مكانة القواعد الاجتماعية ـ الإنتاجية، والقادرة على تنظيم النشاط الاقتصادي وتنمية الموارد الوطنية بطرق مؤسسية وديمقراطية على نحو كفوء وفي إطار اجتماعي تتوازن فيه المصالح المختلفة ويتعاون فيه الجميع على دعم جهود التنمية. ومقياس نجاح النظام الاقتصادي السياسي في أي من البلدان العربية هو قدرته على تحقيق نتائج إيجابية تتمثل في زيادة النمو الاقتصادي وتسريع التنمية الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة بمعايير زيادة الدخول الفردية والتشغيل وتحسين وتوسيع الخدمات التعليمية الأساسية والخدمات الصحية العامة، وتوفير الضمانات الاجتماعية للحياة الإنسانية الكريمة. وبهذا المعنى، فإن الشرط السياسي الموضوعي لنجاح النظام هو وجود الانسجام بين السلطة السياسية ومصالحها من جهة، وبين أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة من الجهة الثانية.

إن مجرد عرض العناصر الأساسية وأهداف كل من الاقتصاد السياسي للتنمية والسوق الرأسمالية العالمية، لا يكفي للوصول إلى قناعة بأي من الاستنتاجين السياسيين المتعارضين

---

(١) عند عقد المقارنات مع التجارب العربية، فإن تمويل الاستثمارات لا يعد مشكلة بالنسبة إلى دول الخليج المصدرة للنفط الخام والغاز.

الشائعين في الوقت الحاضر. الاستنتاج **الأول**، وهو الأكثر انتشاراً وقبولاً لدى الأوساط السياسية العربية، وبخاصة منهم متخذو القرارات العليا من النخب الحاكمة، والذي يدعو للاندماج الاقتصادي السريع في السوق الرأسمالية العالمية وتلبية كافة متطلباته كما يراها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أما الاستنتاج **الثاني** الشائع لدى الطبقات الاجتماعية الواسعة الفقيرة ولدى بعض شرائح الطبقة الوسطى والمثقفين، وهو قليل الأهمية بمعنى قوته الإلزامية، فهو يدعو إلى مقاومة الاندماج مع السوق العالمية بسبب اقتران هذا الاندماج بتطبيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الإصلاحية الانكماشية التي تنعكس آثارها السلبية مباشرة على مستويات المعيشة لهذه الفئات. كذلك، فإن بعض الفئات الوطنية المثقفة تثير مخاطر الاندماج من منطلقات اجتماعية وثقافية ودينية وحضارية وطنية وسياسية قومية باعتبار أن العولمة تقضي على الشخصية الوطنية والقومية وخصائصها المتميزة وتسلب منها إرادتها السياسية الوطنية والقومية.

وعند البحث التفصيلي في مشكلات النمو والتنمية، نجد أنه من العبث تجاوز الحديث في ضرورة الارتباط مع الاقتصادات المتقدمة في إطار السوق الرأسمالية العالمية. ففي الوقت الحاضر، ليس هنالك مبرر موضوعي للحديث عن سياسة الاكتفاء الذاتي كما كانت شائعة في الخمسينيات والستينيات. كما أن الاستفادة الاقتصادية من التناقضات السياسية التي كانت موجودة بين الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية المتباينة، لم يعد ممكناً بعد انتهاء الحرب الباردة في بداية هذا العقد. كذلك، فإن الانتفاع من مزايا وجود عناصر الاحتكار في إنتاج وتصدير سلعة معينة كالنفط الخام، قد انتهت هي الأخرى تحت تأثير توسع نطاق المنافسة في السوق الدولية والتطورات التكنولوجية السريعة. ومن ناحية أخرى، فإن استقطاب مراكز القرارات الاقتصادية السياسية الدولية وتزايد قوتها، جعلها تتحكم بصورة أكبر في السياسات الوطنية والإقليمية وللدرجة التي ضيقت من حرية وحدود المناورات الاقتصادية والسياسية للسلطات الحاكمة في البلدان العربية والنامية في تحديد علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي. ولأن تجارب التنمية العربية لم تحقق إنجازات كبيرة توازي ما حققته الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية، فإن المركز الاقتصادي ـ السياسي التساومي للدول العربية بدأ يضعف تدريجياً إلى الدرجة التي تستلزم اعتبار قوى السوق الدولية عوامل مؤثرة جداً في نشاطها الاقتصادي والتنموي المستقبلي. من هنا، فإن الضرورات الموضوعية تستلزم من البلدان العربية بذل جهود مكثفة واعية لتوسيع المساحة التي يمكن فيها تعظيم الفوائد الاقتصادية من هذا الاندماج الذي يتزايد ويفرض شروطه بقوة عليها. ومع توسع السوق، فإن فوائدها المتوقعة تتزايد بمقدار النجاح الذي تحققه في إدارة الاقتصاد السياسي للتنمية.

ثانياً: النمو والتنمية والاقتصاد السياسي

يبدو، وللوهلة الأولى، أن الانطلاق من معالجة مشاكل الاختلالات الاقتصادية والمالية الكلية ومظاهرها المتمثلة بحالة عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع الأسعار وتدهور أسعار الصرف للعملات الوطنية، والبدء بإجراء التصحيحات الهيكلية المرتبطة بها، أمر منطقي وممكن لتمهيد الظروف لزيادة النمو الاقتصادي، وبخاصة أنه يمكن الاستعانة بقروض ومساعدات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كما هي الحالة في تجارب معظم البلدان العربية. ولكن نجاح مثل هذه الخطوة لها شروط سياسية ـ اجتماعية. فالتجارب الحديثة، ومنها العربية، تؤكد أن الاستعانة بالقروض والمساعدات الدولية لا يمكن أن تنجح وحدها في إحداث تغيير اقتصادي

وتنموي جذري في البلاد، ما لم تنجح السلطة السياسية في إقناع المجتمع، ولو خلال فترة زمنية معينة، يتم بعدها استثمار النتائج الإيجابية من تطبيق هذه السياسات. أما في حالة الإخفاق، أي عند عدم تحقيق نتائج إيجابية سريعة من تطبيق هذه السياسات، فإن العاقبة ستكون وخيمة. فعند الإخفاق تبدأ الديناميكية التي تربط بين زيادة النمو والتنمية وبين زيادة الاستثمارات، وأهمها الاستثمارات الخارجية، العمل باتجاهات عكسية تماماً. إن مثل هذه التوقعات تبدو أكثر احتمالاً الآن ليس فقط لأن التجارب العربية ما زالت محدودة النجاح في هذا المجال نتيجة لعدم استكمال شروط اقتصاد السوق ومؤسساته حيث ما زالت عناصر الاحتكار موجودة والبنى الأساسية لم تستكمل بعد. ولكن أهم من هذا، أن السلطات السياسية التي تقود عمليات الإصلاح الاقتصادي والمالي ما زالت هي ذاتها المسؤولة عن وجود الاختلالات التي تستهدف معالجتها. وفي هذه الحالة، لا يمكن تجنب الاستنتاج المنطقي بأن هذه السلطات ستبقى غير قادرة، أو على الأقل مترددة، على المضي في مهام الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بحكم طبيعة مصالحها الاقتصادية والسياسية التي تجذرت واستقرت أثناء تطبيق السياسات التي أدت إلى المشكلات القائمة. تلك قضية مهمة ينبغي إدراكها لتفسير جانب من الموقف السلبي الذي يتخذه ساسة السوق الرأسمالية الدولية من ضرورة الديمقراطية عند تطبيق هذه السياسات في البلدان النامية.

وفي حالة البلدان التي لا تعاني مشاكل حادة في التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية، أي لا تعاني عجزاً كبيراً ودائماً في الموازنة الحكومية العامة وفي الميزان التجاري الخارجي وميزان المدفوعات، فإن العمل على زيادة الاستثمارات لاستكمال إقامة البنى الأساسية المادية ولتوسيع الطاقات الإنتاجية وزيادة الفعاليات الاقتصادية، يصبح في مقدمة الضرورات لزيادة النمو الاقتصادي بمعدلات تفوق، على الأقل، معدلات زيادة السكان، ويسمح بتحقيق فوائض اقتصادية لزيادة الصادرات ومالية يمكن توظيفها في مجالات التنمية الاجتماعية. وعندها ستكون هذه البلدان أقدر على مواجهة المنافسة في السوق العالمية، والانتفاع من توسيع علاقاتها الاقتصادية مع العالم. ومرة أخرى، إن زيادة الاستثمارات على هذا النطاق الواسع وفي ظروف المنافسة الحرة، ليست مسألة أكيدة ونتائجها الإيجابية المتوقعة ممكنة ما لم تقترن بالإطار السياسي - الاجتماعي الديمقراطي الملائم.

ومن هنا أيضاً، يبرز التساؤل في: لماذا لا تشترط القوى الاقتصادية السياسية الداعية للاندماج في السوق الرأسمالية العالمية قيام الأنظمة السياسية الديمقراطية في البلدان المعنية؟ تشير التجارب إلى بطلان الادعاء بأن الديمقراطية السياسية على الصعيد الوطني هي، صراحة أو ضمناً، من شروط الاندماج الاقتصادي في السوق الرأسمالية العالمية. وللدلالة نلاحظ مثلاً، أن دعوة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتخفيض العجز المالي في الموازنات الحكومية العامة لهذه البلدان، تصر وبشكل عنيد على إلغاء الدعم المالي الحكومي الممنوح لتخفيض أسعار السلع الغذائية الأساسية وتوفيرها للمواطنين الفقراء، بينما لا تؤكد بالقدر نفسه من الجدّية أهمية تخفيض الإنفاق العسكري الضخم والإنفاق الجاري المتزايد بدوافع سياسية ضيقة. كما أن الحديث عن إنهاء البيروقراطية الحكومية في تسيير النشاط الاقتصادي للبلاد وإلغاء الدعم المالي لمشاريع القطاع العام وخصخصتها، لا يتعرض بشكل موازٍ لمسألة انفراد السلطات السياسية في طريقة تصرفها في اختيار وتنفيذ المشاريع الممولة من القروض الخارجية الطويلة الأجل، الرسمية والخاصة، وفي كيفية الاستفادة من المساعدات المقدمة لدعم موازين التجارة والمدفوعات. وخلافاً للاهتمام بالضغط على النفقات العامة للأغراض الاجتماعية، فإنه ليس هنالك من نظم

منهجية للمتابعة تتيح اطلاع الرأي العام على نحو دوري وبشكل واضح على أبعاد الاقتراض الخارجي وتقييم نتائج السياسات الاقتصادية الإصلاحية، وبخاصة ما يتعلق منها بتحرير التجارة الخارجية وآثارها. ولعل في الإشارة إلى تمسك صندوق النقد الدولي، ممثل الدول الرأسمالية المتقدمة، بالمؤشر الإحصائي المعروف، المتمثل بنسبة العجز المالي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، للدلالة على نجاح أو إخفاق السياسات الاقتصادية الإصلاحية، ما يعكس قصوراً في إدراك ظروف الاقتصادات النامية المعنية ويؤكد أن غاية التسهيلات المقدمة هي أبعد ما تكون مرتبطة بشروط الديمقراطية السياسية. ففي الاقتصادات المعنية يوجد قطاع كبير غير منظم من ناحية، وان تقديرات الدخل القومي غالباً ما تعاني مشاكل إحصائية كثيرة، الأمر الذي كثيراً ما يغير في دلالة المؤشر الإحصائي لغير صالح التطبيق الصارم لسياسات الإصلاح الاقتصادي، أو على الأقل التخفيف منها. ومن ناحية أخرى، فإن تطبيق هذه السياسات لا يقترن باهتمام مقابل بنتائج تقارير دواوين الرقابة المالية الحكومية التي تشير إلى وجود خروقات كبيرة ومستمرة في تصرف بعض القوى ذات النفوذ السياسي في السلطات الحاكمة بالموارد المالية العامة. ويبدو واضحاً أنه يكفي التقاء المصالح الاقتصادية والسياسية للقوى الدافعة نحو الاندماج في السوق الدولية مع مصالح القوى السياسية الوطنية المهيمنة لتوفير الشروط اللازمة للاندماج السريع وبغض النظر عما إذا كان تحقيق هذه المصالح مقترناً بشروط تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية العامة. ولذلك، لا نجد في التجارب العربية ما يدل على اقتران تقديم القروض والمساعدات الدولية المطلوبة لدعم السياسات الاقتصادية الإصلاحية وكذلك تشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية الخاصة إليها بممارسة الديمقراطية السياسية والمشاركة في اتخاذ القرارات واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك حق العمل وتأمين الحد الأدنى من الضمانات الاجتماعية.

إن هذا الانفصال بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الاقتصادية، ليس أمراً عرضياً. إنه يبدو خارج شروط العلاقة المطلوبة بين الاقتصادات النامية والسوق الرأسمالية العالمية. فليس مهماً إذا كانت الديمقراطية السياسية ضرورية لزيادة النمو والتنمية في البلدان النامية، ومنها العربية، ولكن المهم أن تتوسع السوق الرأسمالية العالمية بدمجها للاقتصادات الوطنية النامية. في هذه الحالة، ما هو إذن الموقف المطلوب من وجهة نظر المجتمعات العربية سواء في الحالات التي تعاني اختلالات في التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية، الداخلية والخارجية، أو بالنسبة للبلدان التي تقف على عتبة مرحلة تحقيق زيادات مهمة في النمو الاقتصادي والانطلاق لتحقيق التنمية المستديمة؟

وتؤكد الدراسات الحديثة عن تجارب التنمية في البلدان النامية أن العلاقة بين زيادة النمو الاقتصادي والأنماط السيئة غير المتناسبة في توزيع الدخول هي علاقة سلبية، أي أن النمو الاقتصادي يتراجع عندما يزداد التباين في توزيع الدخول والثروات[٢]. وهذا استنتاج مهم نجد له دلائل عديدة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية اليومية في كثير من البلدان

---

(٢) يتعزز هذا الاستنتاج المعروف والمهم بنتائج دراسة تطبيقية (اقتصادية ـ قياسية) لتجارب ٧١ دولة، وغطت الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٥)، والتي أكدت على أن التباين في الدخول يؤدي إلى عدم الارتياح الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي الاجتماعي. وان الأخير يخلق حالة من عدم اليقين في المناخ السياسي الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي. انظر:
Alberto Alesina and Roberto Perotti, «Income Distribution, Political Instability and Investment,» *European Economic Review*, vol. 40 (1996), pp. 1203-1228.

العربية. كما أن مراجعة وتقييم التجارب الإنمائية العربية وفي البلدان النامية التي أعدت في إطار الادعاءات عن اقتران لتوسع في التجارب الخارجية وزيادة الاستثمارات الخارجية المباشرة من ناحية، وبين التوسع في الاندماج الاقتصادي في السوق العالمية من ناحية ثانية، تشير إلى عدم وجود مؤشر يؤكد أن قيام هذه العلاقة واستمرارها سيؤديان إلى تقليص الفجوة في مستويات الدخول والمعيشة بين الدول النامية والدول المتقدمة(٣).

لقد كان في قيام الأنظمة الاشتراكية آمال لإيجاد معايير موضوعية وعملية للتوزيع العادل للدخول تتناسب مع مساهمات عناصر الإنتاج، وبخاصة من العمل، إلا أن هذه التجارب انهارت بعد أن أخفقت على الصعيدين النظري والعملي. فلم يكن بالإمكان إيجاد تفسير موضوعي لقيمة السلعة والخدمة المتولدة من عملية الإنتاج، وبالتالي أصبح عسيراً على أنظمة التخطيط المركزية تحديد أسس صحيحة يمكن من خلالها تقييم الموارد الاقتصادية وتحقيق التوزيع الاجتماعي (المناسب) لعوائد عوامل الإنتاج ودون أن يؤثر ذلك سلباً في إمكانية زيادة العوائد الاقتصادية والمالية لإعادة توظيفها في زيادة الاستثمارات. كما أخفقت هذه التجارب عملياً على نحو يثير الشفقة والاشمئزاز من تورط السياسيين أقطاب مراكز القرارات السياسية والاقتصادية في تشكيل الاقتصاد السياسي بطريقة قسرية وإرهابية لا تمثل المصالح الاقتصادية والاجتماعية الواسعة للمجتمع. كما لم يبالِ أولئك السياسيون في طرق استغلالهم للموارد الاقتصادية العامة بمصالح مجتمعاتهم المستقبلية.

وفي المقابل أيضاً، بقي اقتصاد السوق في التجارب الرأسمالية القائمة عاجزاً عن تقديم معالجة جذرية لمشكلة التوزيع والحد من مساوئها الاجتماعية المتزايدة على الرغم من النجاح البارز الذي تحقق في مجال النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي. ولقد تُركت مسألة التوزيع إلى القادة السياسيين واجتهاداتهم في تفسير القيم الاجتماعية من أجل وضع ضمانات اجتماعية لأصحاب الدخول الواطئة أو العاطلين عن العمل، وذلك بالاستعانة بالفوائض المالية العامة التي تحققها الدولة. ومع ذلك نجد أن البلدان المتقدمة تواجه اليوم مشاكل اجتماعية متزايدة حيث أصبح النمو الاقتصادي غير كافٍ لتأمين مستويات مقبولة في تشغيل الأيدي العاملة، بل على العكس، أصبح النمو الاقتصادي الناشئ من ارتفاع إنتاجية السلع الرأسمالية بسبب التقدم التكنولوجي الهائل، يؤدي إلى زيادة في معدلات البطالة. وفي هذا مفارقة مع الآراء الاقتصادية النظرية والسياسية السائدة حيث يطغى الحديث في النمو الاقتصادي على البحث في المشكلات الاجتماعية المقترنة به. وفي الواقع، إن هذه المسألة الاجتماعية تشكل سبباً وجيهاً يبرر توجه الاستثمارات الغربية نحو البلدان النامية. فالبلدان المتقدمة تتحمل أعباء مالية متزايدة نتيجة التوسع في الضمانات الاجتماعية المقدمة للأعداد المتزايدة من مواطنيها العاطلين عن العمل. هنا أيضاً مفارقة أخرى عندما نقارن هذه السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية بالسياسات التي تدعو

---

(٣) يستغرب خبراء صندوق النقد الدولي في دراسة حديثة أعدوها عدم وجود دلائل لتأكيد الاتجاهات الافتراضية في أن زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي تؤدي إلى تقليص التفاوت في الدخول بين الدول النامية والدول المتقدمة. انظر: Patricia Alonso-Gamo, Annalisa Fedelino and Sebestia Paris Horvitz, «Globalization and Growth Prospects in Arab Countries,» paper presented at: Symposium on Sustainable Growth in the Arab States held in Sana'a, Yemen during 8-9 June 1997, p. 6,

المؤلفون هم خبراء في صندوق النقد الدولي والندوة كانت برعاية صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إليها هذه الدول بواسطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والقاضية بتخفيض الدعم المقدم لتحسين وتوسيع الخدمات الاجتماعية العامة في البلدان النامية.

وإذا كانت الحجة في وجود تراكمات هائلة للثروة تبرر هذه السياسات في الدول المتقدمة والعكس في الدول النامية، فإن مجرد التفكير في أن عجز النظام الاقتصادي المتقدم عن توليد الفوائض المالية العامة الكافية لتمويل تكاليف هذه الضمانات المتزايدة، يعكس الإخفاق في إيجاد ظروف ملائمة ومستقرة للتشغيل ولتحسين الخدمات الاجتماعية العامة في شروط السوق الرأسمالية العالمية. ولعل من الضروري الإشارة هنا إلى أن حالة البطالة المترتبة على استمرار التطور التكنولوجي السريع الهائل والتقدم في وسائل النقل والاتصالات وانخفاض تكاليفها، لا يمكن أن تكون دائمة. فالتفكير في المستقبل على نحو منطقي يدفعنا للاستنتاج بأن هذه التطورات ستؤدي في المدى البعيد إلى خلق فرص عمل متزايدة في فروع صناعية جديدة ومجالات الخدمات المالية والاجتماعية، كما أن فرص العمل في مجالات التعليم ستتوسع كثيراً، تماماً كما كانت الحالة في بداية الثورة الصناعية التي خلقت فرص عمل كثيرة وإن أدت إلى هجرة العاملين في القطاع الزراعي وتراجع أهمية الإنتاج الزراعي في توليد الدخول والفوائض في الاقتصادات الوطنية.

وعليه، لا يمكن النظر إلى مسألة النمو الاقتصادي على أنها مطابقة تماماً لمسألة التنمية الاجتماعية، وبخاصة في البلدان النامية. وإن من غير الممكن تصور اقتصار دور الدولة الاقتصادي على تنظيم التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية، أي الاعتماد على تطبيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية لتنظيم النشاط الاقتصادي بما يساعد في زيادة النمو بعدئذٍ، بل لا بد للدولة من توجيه الاهتمام الكافي لإقامة البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة منها التعليمية والصحية والاهتمام بقضية توزيع الدخول والضمانات الاجتماعية، بالإضافة إلى بناء الطرق ومشاريع الكهرباء والري والحفاظ على الموارد المائية. ومع أن من المناسب دائماً العمل على تحقيق التوازن بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، إلا أن من الخطأ الجسيم الافتراض بأن زيادة النمو الاقتصادي وتلقائيته يعنيان توفر متطلبات التنمية المستديمة. فمعالجة المشكلات الإنمائية الرئيسية كالبطالة والفقر لا يجوز تركها للبحث فقط في ضرورات زيادة النمو الاقتصادي وتوسيع النشاط الاستثماري للقطاع الخاص. ولذلك أيضاً، لا ينبغي الافتراض بأن الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية سيساعد على نحو آلي في تسريع التنمية الاجتماعية في البلدان النامية. وفي هذا المجال، فإن الإشارة إلى مشاكل الهجرة للمواطنين العرب من شمال أفريقيا إلى أوروبا والمواقف السياسية الأوروبية منها في الوقت الحاضر كفيلة بدحض هذا الافتراض، بل ان البحث في مشاكل الهجرة من وجهة نظر المجتمعات المتقدمة وتحت وطأة أزمة البطالة القائمة فيها يؤكد على أن مثل هذا الاندماج الاقتصادي، أي حرية انتقال العمالة، مرفوض ويعيق إيجاد حلول لمشاكل الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، بل برأيهم يعقدها. إن في حركة الاندماج الاقتصادي الكامل في السوق الأوروبية التي يجري استكمالها مع نهاية ١٩٩٩ من الشواهد ما يؤكد أنها عاجزة حتى الآن عن معالجة مشاكل البطالة والهجرة التي تعانيها في الوقت الحاضر. وعندها يكون منطقياً الافتراض أن الاندماج الاقتصادي في السوق العالمية لا يستوفي بالضرورة شرط حرية انتقال العمل من البلدان النامية إلى المتقدمة، وهو شرط أساسي في الاقتصاد الليبرالي، تماماً كما هي حرية انتقال الاستثمارات والسلع إلى الدول النامية. وفي هذا المجال أيضاً، نلاحظ أن حرية انتقال بعض الاستثمارات العربية الخليجية إلى خارج حدودها هي مقيدة ولا تجد التسهيل الكافي لها من قبل الدول الأوروبية إلى درجة أن

المنافسة الغربية لمصادر التمويل (البنوك) العربية تصل إلى محاولة تقييدها في داخل البلدان العربية، كما برز ذلك في بعض اتجاهات مؤتمرات القمة الاقتصادية الإقليمية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا عند البحث في تمويل المشاريع المستقبلية في المنطقة.

ثالثاً: التنمية المستديمة والسوق الرأسمالية العالمية

إزاء هذا العجز الواضح في إيجاد آلية عملية مناسبة لتحقيق التوازن المطلوب بين زيادة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، حيث تبرز الحاجة إلى مراعاة أنماط التوزيع في الدخول والانتفاع من الفوائض الاقتصادية والمالية العامة في تقديم الخدمات الاجتماعية العامة، يبادر دعاة الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية بتقديم الحلول الافتراضية المناسبة للدول العربية النامية منها أو الأقل نمواً. فعلى الصعيد النظري، تتلخص الحلول المقدمة في أن الاندماج في السوق العالمية وتوسعها سيؤديان إلى تقليص التفاوت في مستويات الإنتاج والدخول بين هذه الدول والدول المتقدمة، وذلك لأن الأولى سوف تحقق زيادات كبيرة في النمو الاقتصادي وفي دخولها الوطنية. فالدول العربية تستطيع الاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتطورة ومن تدفق الاستثمارات الخارجية إليها. علماً بأن هذا التدفق الاستثماري يأتي تحت تأثير عوائد الاستثمارات العالية في هذه البلدان بالمقارنة مع عوائدها في الدول المتقدمة. إن ارتفاع عوائد رأس المال وانخفاض الأجور، بالإضافة إلى وجود خيارات واسعة من فرص الاستثمار في القطاعات المختلفة، يفسر حرص الدول المتقدمة والدول المانحة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على العمل بقوة وبسرعة في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في الدول المعنية تمهيداً لتسريع اندماجها في التجارة الدولية وتوفير المناخ الاستثماري المناسب لتسهيل تدفق الاستثمارات الجديدة المتوقعة. هذا بالإضافة إلى تشجيعها على تقديم المحفزات والتسهيلات والقوانين الخاصة بتشجيع الاستثمارات الخارجية.

على أن البحث والتمحيص في هذه التفسيرات الداعمة للاندماج، يكشف عن وجود خلط بين الأسباب والنتائج سواء أكان ذلك على الصعيد الوطني أم على الصعيد الدولي. وان هذا الخلط يعيق التقييم الاقتصادي الموضوعي للوصول إلى قناعات أكيدة بمجالات الانتفاع من هذا الاندماج وآثاره الإيجابية المتوقعة في الفعاليات الاقتصادية والإنمائية الوطنية. كما أنها تجريدية، بمعنى تجاهلها للاعتبارات السياسية التي تتحكم في إدارة الاقتصادات الوطنية من ناحية، وإهمالها أيضاً البحث في طبيعة القاعدة الاجتماعية للنظام الاقتصادي ـ السياسي القائم فيها من ناحية ثانية. وبعبارة أخرى، إذا ما أريد الانتفاع الأقصى من الاندماج، برأي دعاة الاندماج، فإن خصائص الاقتصاد السياسي للتنمية في البلدان العربية يجب ألا تتناقض كثيراً مع غايات الاقتصاد السياسي الدولي. وفي مثال العلاقة المشروطة بين دعوة الولايات المتحدة الأمريكية للعملية السلمية مع إسرائيل والتنمية الإقليمية والمساعدات الاقتصادية الموعودة لدول المنطقة وتسهيل اندماجها في السوق العالمية دليل كافٍ على أن الاهتمام بالاعتبارات السياسية هو من جانب القوى الدولية المهيمنة على السوق العالمية، وليس بالشروط السياسية اللازمة للنمو والتنمية الوطنية.

فمن الناحية الاقتصادية التحليلية، إن مبعث التوسع في السوق العالمية هو حاجة البلدان الرأسمالية المتقدمة للفوائض الاقتصادية والمالية للحفاظ على مستويات ومعدلات التطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي السائدة فيها. ولأن فرص الاستثمارات فيها محدودة بالمقارنة مع عوائد الاستثمارات العالية المتوقعة في البلدان النامية، فهي بحاجة إلى توجيه

إمكانياتها التمويلية وقدراتها التكنولوجية وتوظيفها في المشاريع الاستثمارية في البلدان النامية حيث لا بديل مكافئاً لها في الاقتصادات المتقدمة. كما أن التطور الاقتصادي وزيادة الاستثمارات في الدول الرأسمالية المتقدمة هي السبب الرئيسي في التطور التكنولوجي السريع الهائل سواء في مجالات الاتصالات أو النقل أو في المجالات الإنتاجية الأخرى. وسبب هذا التطور هو تأثيرات المنافسة القوية والدائمة فيما بين المؤسسات الإنتاجية في الدول الرأسمالية، وسعي كل منها للاستحواذ على نصيب أكبر في الأسواق المشتركة. وفي إطار هذه العلاقة، تنشأ الديناميكية الجديدة بين التوسع السريع في التكنولوجيا وما يترتب على ذلك من انخفاض في تكاليف الاستثمار والإنتاج وزيادة البطالة من جهة، وبين زيادة التدفقات الاستثمارية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية حيث توجد فرص أفضل للاستثمار من حيث العوائد المالية وللحصول على المواد الأولية ذات الطبيعة الاستراتيجية. إن العمليات الاستثمارية في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في البلدان النامية بتكاليف أقل وإعادة فوائضها إلى البلدان المموّلة ودونما قيود بفضل سياسات التحرير الاقتصادي التي يجري تطبيقها، يساهم في تصريف مشاكلها الاقتصادية الناشئة من المنافسة والتطور التكنولوجي السريع ولتمويل نفقاتها على تحسين الخدمات الاجتماعية العامة، ثم لإعادة تشغيلها مرة أخرى في استثمارات إضافية. ولذلك نلاحظ أن اهتمامات الدول المتقدمة في قضية البطالة والهجرة القادمة إليها من البلدان النامية، لا تقترن بالقدر نفسه من الاهتمام العملي الذي يجب أن يوليه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمشكلة البطالة في البلدان العربية وهجرة الكفاءات والأيدي العاملة الماهرة إلى خارجها، عند تقديم نصائحهم بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، فالعمالة الرخيصة عنصر مهم لتشجيع توظيف الاستثمارات. أما النتائج الاجتماعية المترتبة على ذلك فهي، على ما يبدو، من سوء حظ هذه الدول فقط.

من هنا نجد أن الدعوة للاندماج الاقتصادي الدولي تنطلق أساساً من مصالح الاقتصاد السياسي للدول الرأسمالية المتقدمة، ولهذا فإنها غير معنية بنتائج هذا الاندماج في تحسين الظروف الاقتصادية والإنمائية في البلدان العربية، بقدر ما يعنيها تلبية الضرورات الاقتصادية الموضوعية للاستمرار في التطور الاقتصادي فيها والتكيف للمشكلات المرتبطة بذلك وحفاظاً على مستويات المعيشة لمواطنيها. ولهذا أيضاً فإنها تسعى للتأثير في خصائص الاقتصاد السياسي للبلدان العربية ليس فقط باستخدام النفوذ السياسي الخارجي الكاسح لها، بل أيضاً باستخدام القروض والمساعدات التي تقدمها مباشرة أو عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمشروطة بتطبيق آني وسريع للسياسات الاقتصادية الكلية الانكماشية. ومن خلال تطبيق هذه السياسات الإصلاحية يتم أيضاً دعم الجهود الرامية للحفاظ على الحد الأدنى من الاستثمارات الحكومية في إقامة مشاريع البنى الأساسية المرتبطة بمتطلبات توسيع السوق وتسهيل حركة انتقال السلع وعناصر الإنتاج فيما بين مناطق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، لكي تساعد في تخفيض كلفة الاستثمارات الخاصة. إن لهذه الجهود تأثيرات إيجابية، ولا شك، في النمو الاقتصادي والتنمية، إلا أنها جهود قاصرة بالمقارنة مع أهداف ومتطلبات الاقتصاد السياسي للتنمية من ناحية، كما أنها تؤسس لاختلالات هيكلية عميقة الأثر في التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية إذا لم تردف بالتوسع الكبير في الاستثمارات لزيادة الطاقات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن انخفاض الدخول والادخارات المحلية، وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمارات، يخلق الحاجة إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية لتمويل الاستثمارات الحكومية في مشاريع البنى

الأساسية كالطرق والكهرباء والسدود لأغراض الري ومشاريع التدريب المهني والتقني التي تشكل جزءاً من متطلبات المناخ الملائم للاستثمارات الخارجية القادمة. وهذا الواقع يفسر أسباب واتجاهات الدعم المالي والفني المحدود الذي تقدمه الدول الأوروبية (المانحة)، وكذلك قروض ومساعدات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعنيين مباشرة بشأن قضية الاندماج الاقتصادي في السوق الرأسمالية العالمية. لكن هذه القروض والمساعدات لتمويل المشاريع الحكومية تبقى قاصرة عن تأمين متطلبات التنمية التي تتركز في ضخ استثمارات كبيرة لتوسيع الطاقات الإنتاجية وبخاصة في المجالات الحيوية كالكهرباء والمياه مثلاً، وزيادة الفعاليات الاقتصادية لخلق فرص عديدة للعمالة، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الإنمائية الاجتماعية التعليمية والصحية والبيئية ولحماية الموارد المائية.

ومن الملاحظ، أن الدعوة إلى الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية تتجاهل علاقتها بوجود مشاكل الدول المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية كالبطالة والهجرة. كما أنها تتغافل ذكر وجود مصالح متبادلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في عمليات الاندماج. ومثل هذا الموقف السياسي إذا كان مؤثراً الآن، فإنه لا يفيد كثيراً على المدى المتوسط والبعيد. ولذلك نلاحظ أيضاً أن الحلول المقترحة لترويج الاستثمارات في الدول العربية لا تقترن بالحرص على ضرورة تحسين أسعار المواد الأولية، ومنها النفط الخام والغاز، وأسعار السلع التصديرية التي تنتجها في السوق العالمية. فبحجة حرية المنافسة، تمارس القوى السياسية والاقتصادية العالمية المهيمنة ضغوطاً من شأنها تخفيض أسعار هذه السلع لتخفيض كلفة إنتاج السلع المصنوعة فيها.

رابعاً: سياسات الإصلاح الاقتصادي والاندماج في السوق العالمية: التحديات السياسية

بصورة عامة، لا تختلف الآراء الحكومية، وآراء القوى السياسية المعارضة، والرأي العام في البلدان العربية، كما في معظم البلدان النامية، في ضرورة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري. كما لا تختلف هذه الآراء أيضاً، في أهمية الإجراءات التصحيحية الهيكلية التي تتعلق بتوفير شروط حرية المنافسة وتشجيع القطاع الخاص، وبناء مؤسسات اقتصاد السوق وتفعيل آلية الأسعار، بعد أن تكشف عقم سياسات التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي، وبخاصة منها إخفاق التخطيط المركزي والشمولي في عدد من البلدان العربية في استغلال وتنمية الموارد على نحو كفوء وسريع. ولا تختلف الآراء أيضاً، في ضرورة إنهاء العبء الاقتصادي والمالي المتزايد الناشئ من انخفاض كفاءة مشاريع القطاع العام سواءً بتمليكها للقطاع الخاص أو بتحسين كفاءة أدائها الاقتصادي والمالي بشكل جذري إذا كانت ملكيتها العامة ما زالت تشكل ضرورة استراتيجية أو ذات أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.

على أن صياغة وتطبيق السياسات والإجراءات المناسبة لمعالجة هذه القضايا يكشف عن عدد من الآراء والمواقف الاقتصادية والسياسية الوطنية المتباينة. ومنها ما يأخذ شكل المعارضة العلنية الحادة أيضاً، وبخاصة في الأنظمة الحاكمة التي تتجه نحو تطبيق الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية. ولعل أبرز محاور الاختلاف هو التقييم السياسي للآثار السلبية للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية التي تشكل رأس الحربة في برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي المرتبطة بالاندماج في السوق الرأسمالية العالمية. وتتلخص هذه السياسات في تخفيض العجز المالي في الموازنة الحكومية العامة وذلك بتخفيض الإنفاق الحكومي من جهة، وزيادة الإيرادات العامة من ناحية ثانية. وعلى وجه خاص، فإن هذه السياسات تسعى إلى إلغاء الدعم المقدم

لتوفير عدد من السلع الغذائية الأساسية، وبعض مستلزمات الإنتاج الزراعي مثلاً، وكذلك منتجات الطاقة (الكهرباء والمنتجات النفطية) والمياه لاستعمالات المواطنين المدنية، بأسعار منخفضة. كما تستهدف هذه السياسات التخفيض النسبي في الرواتب والأجور للموظفين الحكوميين والعاملين في المؤسسات الحكومية العامة. كذلك تستهدف تقليص نشاط مشاريع القطاع العام وإلغاء الدعم المالي الممنوح لها وتطبيق برنامج متكامل لخصخصتها. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الإجراءات تسعى إلى زيادة الإعفاءات الضريبية مع زيادة حصيلتها بتحسين الجباية الضريبية. ويقترن هذا بإنهاء البيروقراطية والحلقات الإدارية الزائدة في التعامل مع الشؤون الاقتصادية على المستويات كافة. ومع تنفيذ السياسات النقدية الرامية للسيطرة على التضخم وذلك بتخفيض العرض النقدي، والامتناع عن تمويل العجز من الاقتراض من البنوك المركزية، وكذلك السعي لتأمين الاستقرار في أسعار الصرف بعد توحيد نظم الصرف المتعددة إن وجدت. وتتركز النتائج المتوقعة لهذه السياسات والإجراءات في تخفيض العجز المالي في الموازنة الحكومية العامة باعتباره مصدراً أساسياً في الاختلالات المالية الكلية بالإضافة إلى تحقيق إصلاحات هيكلية تساعد في تفعيل عوامل اقتصاد السوق.

إن التحليل الموضوعي لمشكلة الاختلالات يؤكد أهمية تطبيق السياسات التي يشترطها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدعم الجهود الحكومية في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، وذلك عن طريق تقديم القروض والدعم المباشر للمساعدة في معالجة مشكلة ندرة الموجودات من العملات الصعبة وتقليص العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات، ولتأمين الاستقرار في أسعار الصرف للعملات الوطنية بعد توحيد أنظمتها المتعددة. إن تطبيق هذه السياسات ذات الآثار الانكماشية يؤدي ولا شك إلى تجنيب البلاد أزمات اقتصادية ومالية أعقد إذا ما تم تجاهل أسبابها الرئيسية. ولهذا، فإن مثل هذه السياسات ذات الآثار الانكماشية، ولو القصيرة الأجل، ستكون ضرورية أيضاً للتمهيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والبعيد. وبعبارة أخرى، إن معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية الكلية ضروري جداً لوضع عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية والإنتاجية والاستهلاكية لكل أطراف العمل الاقتصادي في إطار أو مناخ ملائم وظروف مستقرة نسبياً تسمح بأن تكون هذه القرارات أكثر كفاءة في التعبير عن قوى السوق. وإذا ما قبلنا بأن قوانين السوق هي المعتمدة حيث لا بديل لها في عمليات تعبئة وتوزيع الموارد الاقتصادية، لماذا إذن هذا الاختلاف الظاهر بين السياسيين والاقتصاديين الوطنيين حول هذا الفهم؟ هنالك في الواقع أسباب مختلفة للآراء المعارضة. فبعض هذه الآراء تمثل موقفاً سياسياً إيجابياً يستند إلى أن الآثار السلبية والأعباء المعاشية التي تترتب على تطبيق هذه السياسات يستدعي الحد أو التخفيف من سرعة تطبيقها سواء بتمديد مراحل تنفيذها على فترة زمنية أطول، أو اتخاذ إجراءات إضافية لتقييد هذه الآثار. كما أن هنالك موقفاً سياسياً سلبياً يقوم على معاداة السلطة الحاكمة التي تتولى تطبيق هذه السياسات باعتبارها لا تحوز على ثقة الشعب. وهنالك أيضاً موقف اقتصادي سياسي يرى وجود خلاف موضوعي مع السلطة يتعدى المواقف السياسية الصرفة ويرى في السياسات الاقتصادية الإصلاحية قصوراً بطبيعتها، وانها مشروطة بقيود تزيد في النهاية من صعوبات الوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. وهذا الموقف ما زال بحاجة إلى تحليلات أو تبريرات اقتصادية مقبولة.

والسؤال الذي يبقى مثاراً هو: كيف يمكن تطوير نتائج هذه السياسات الانكماشية للانتفاع منها في تأمين متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية على المدى البعيد. وهل هنالك ضرورة لموقف اقتصادي سياسي وطني متميز عن حزمة سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

التي لا تختلف وصفتها المقدمة إلى الدول النامية من حيث الجوهر وحتى في الكثير من تفاصيلها. أو بصيغة أخرى، هل هنالك أصلاً ضرورة موضوعية لموقف اقتصادي سياسي وطني من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي ينصح بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار دعوتهما للاندماج الاقتصادي في السوق العالمية من خلال التحرير الكامل للأنشطة الاقتصادية الوطنية من أية قيود إدارية وحصر وظيفة الحكومة في تنظيم النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي، بينما تترك الفعاليات الاقتصادية تشتغل وفقاً لقوانين السوق وآلية الأسعار وحرية المنافسة، والمضي في تحرير التجارة الخارجية والتدفقات الرأسمالية من وإلى الخارج. للإجابة عن هذا التساؤل يجدر أولاً البدء في تفسير التهافت السياسي للحكومات المعنية للحصول على دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فمثل هذا التفسير يجيب عن مقدمة تتعلق بصدقية الاعتقاد السائد بأن السياسات المعنية تلقى تجاوباً حقيقياً وكاملاً من قبل الحكومات المعنية، وأنها، أي السياسات، تكتسب شرعية سياسية تدعم مبرراتها الاقتصادية. والحقيقة أن هذا القبول الواسع ناشئ من مركز المساومة الاقتصادي والمالي والسياسي الضعيف للحكومات المعنية تجاه إغراءات الحلول، ولو الآنية، للمشكلات التي تواجهها. فعندما تكون الحالة الاقتصادية والسياسية العامة متردية، فإن كل شيء ممكن بالنسبة للسلطة الحاكمة الراغبة في البقاء. وهذا يفسر أيضاً الموقف الخاص المتميّز لبعض الحكومات العربية المنتجة للنفط الخام والتي لا تواجه مشاكل مالية، من مسألة الاندماج الاقتصادي والتردد إزاء سياسة تدفق الاستثمارات الخارجية إليها من دون شروط أو مواصفات، على الرغم من أنها تمارس سياسات تحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية. إنه موقف أقرب إلى موقف الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها التي تسعى لوضع حدود وشروط معينة لتدفق الاستثمارات الخارجية القادمة إليها على الرغم من دعوتها الآخرين للسماح بتدفق استثماراتها للعمل فيها. كما أنها تواجه مشكلات اجتماعية مماثلة للدول المتقدمة كالبطالة والهجرة وإن تختلف معها جذرياً في ضآلة طاقاتها الإنتاجية، وبخاصة الصناعية منها، ومحدودية مصادر الدخل القومي لها واقتصاره على إنتاج النفط الخام والغاز.

إن من المناسب الإشارة هنا إلى الظروف السياسية التي مرت بها المنطقة العربية منذ بداية السبعينيات والتي كانت انعكاساً لعوامل الصراع الاقتصادي السياسي الداخلي وارتباطاته الخارجية بالقوى الاقتصادية السياسية الدولية التي كانت هي الأخرى انعكاساً للحرب الباردة التي كانت قائمة آنذاك. ففي أوائل الثمانينيات حيث تزايدت مؤشرات ضعف الاشتراكية وتدهورها، كانت قد بدأت سياسات الإصلاح الاقتصادي في معظم البلدان العربية معبرة عن توجهات جديدة. ثم كان الحسم النهائي للحرب الباردة في بداية التسعينيات عندما انهار النظام الاشتراكي وأعلن عن انتصار الرأسمالية، وبذلك أصبحت سيادة اقتصاد السوق، والسوق الرأسمالية العالمية، حقيقة موضوعية لا مفر من التعامل معها. وبدأت منذ ذلك الحين تتغير مواقف أطراف العمل الاقتصادي السياسي في الدول العربية. وفي الوقت الحاضر، إذا كانت هنالك حاجة لعدد من البلدان العربية إلى القروض والمساعدات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن الدول الأوروبية (المانحة) وإلى الدعم السياسي الدولي لإسناد الحكومات والأنظمة القائمة فيها، فلا مناص من وجود الميل القوي، وإن لم يكن الاستجابة التامة، من قبل هذه الحكومات، وذلك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وتحت رعاية دولية تحجب الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجهها هذه الحكومات. وفي كل الأحوال، فإن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في عدد من الدول العربية وفقاً لنصائح المؤسسات المالية الدولية يفيد في استكمال مقومات السوق العالمية وبما يساعد في تجاوز بعض مشاكل الأنظمة

الرأسمالية المتقدمة. وليس العكس في أن وجود السوق الرأسمالية العالمية والاندماج الكلي فيها شرط وحيد سيحقق للبلدان العربية أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة. فالتنمية المستديمة لا يمكن أن تقوم دون تفعيل عوامل النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية أولاً حتى ولو كان هذا التفعيل مرافقاً لخطوات استكمال متطلبات اندماجها الاقتصادية في السوق الرأسمالية الدولية. ولذلك، نجد أن الحظ الأوفر الآن هو للدول العربية التي تتوفر لديها إمكانيات تمويلية أكبر للاستثمار في مشاريع البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، ولديها أيضاً فرص استثمارية عديدة بفضل توفر الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية في بلدانها. أما الشرط المهم الذي يجب استيفاؤه لضمان تفعيل عوامل النمو والتطور الذاتية فهو تأمين التطابق التام بين مصالح السلطة السياسية الحاكمة وأهداف التنمية العامة. وبعبارة أخرى، لا بد من قيام مؤسسات الاقتصاد السياسي للتنمية على أسس ديمقراطية حقيقية وشاملة تتجاوز العمل في إطار ضيق من المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفئوية. من هنا تبرز ضرورة إجراء التغييرات في عناصر وعلاقات القوى الاقتصادية السياسية ووسائلها في تشكيل الاقتصاد السياسي في البلاد لتتناسب مع متطلبات الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية.

إن السعي الظاهر للعيان، وبطريقة فجة أحياناً، لبعض المؤسسات المالية الدولية لفرض أدوار مباشرة لها في إطار الاقتصاد السياسي الوطني وكأنها تريد المساهمة في تشكيل تفاصيل هذا الإطار وتملي على المسؤولين ومتخذي القرارات سياساتها وإجراءاتها لتسيير النشاط الاقتصادي والسياسي في البلدان المعنية؛ إن هذا السعي سيغير تماماً من خصائص الاقتصاد السياسي للتنمية لتحل محلها خصائص الاقتصاد السياسي التابع للسوق الرأسمالية العالمية وليس المتكامل معها. وإذا كان الحال أن معظم البلدان العربية بحاجة إلى الاستثمارات لزيادة النمو الاقتصادي والتشغيل، ولاستكمال وإقامة مشاريع البنى الأساسية، فإن عليها إدراك حقيقة ان مشاكلها لا يمكن أن تعالج فقط من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي، والاقتراض، ولو بشروط ميسرة، لإنجاز عدد محدود من مشاريع البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. إن حاجتها الرئيسية هي في تعبئة مواردها وادخاراتها لضخ استثمارات كبيرة لتوسيع طاقاتها الإنتاجية واستيعاب التكنولوجيا المتطورة بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية العامة، أي لتنمية مواردها الاقتصادية والبشرية. كذلك، لا يمكن التعويل إطلاقاً على السلطات الحاكمة التي أكدت التجربة العملية مسؤولية تورطها في مأزق التخلف الاقتصادي والاجتماعي القائم، ما لم يتم تغيير عناصر الاقتصاد السياسي وعلاقاته ووسائله على نحو يتناسب والمهمات الاقتصادية والإنمائية الجديدة التي ينبغي أن تتولى الدولة القيام بها. إن مجرد التذكير بما أدت إليه السياسات الماضية من خلال موجات التضخم في الأسعار وما ترتب عليها من التهام للادخارات الفردية وإعادة توزيع الدخول والثروات بين المواطنين على نحو جذري وسيئ ومن دون وجود منطق اقتصادي أو اجتماعي أو مبرر سياسي وتضاؤل مكانة الطبقة الاجتماعية المتوسطة وتدهور دورها الاقتصادي، كفيل بتبرير الدعوة للتغير في عناصر إدارة الاقتصاد والتنمية.

خامساً: أزمة الاقتصاد السياسي للتنمية في البلدان العربية: اتجاهات للمعالجة

لا يمكن في الوقت الحاضر تجاهل التأثيرات المتزايدة التي تفرضها التطورات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة الجارية على خصائص الاقتصاد السياسي في البلدان العربية. ولقد باتت

الدعوة إلى الاندماج في السوق العالمية تؤثر مباشرة في الإرادة السياسية الوطنية المسؤولة عن إدارة الاقتصاد وتنمية الموارد. ولأن الدعوة إلى الاندماج في السوق العالمية لها أسبابها الاقتصادية والاجتماعية كما أشرنا، فإن القوى المهيمنة تتجنب اشتراط دعوتها بإحداث تغييرات سياسية ضرورية لتفعيل عوامل النمو والتنمية الذاتية في البلدان العربية. إن هذا الموقف من الدول المتقدمة يبرر الدعوة القديمة ـ الجديدة للتأكيد على خصائص الاقتصاد السياسي للتنمية في البلدان العربية.

ولكي لا نتجاوز الحديث السياسي المتكرر عن ضرورات التعاون الاقتصادي العربي، باعتباره من وسائل التنمية الوطنية والطريق الأفضل للاندماج في السوق العالمية، نؤكد أن مثل هذا التعاون يكون ممكناً إذا ما وجدت الإرادة السياسية لذلك، باعتباره مدفوعاً بالعوامل السياسية القومية العربية. ولكن على المستوى الاقتصادي، فإن البحث في هذه المسألة ليس أمراً ضرورياً، بل ان أية محاولة للبحث في المستوى القومي العربي لن تفيدنا بالخروج بأية استنتاجات عامة ذات قيمة عملية أو حتى ذات أهمية نظرية. فالبلدان العربية تمر بمراحل تطور مختلفة ولها إمكانيات وموارد متباينة بدرجة كبيرة. ومع وجود صفة سياسية أو أكثر مشتركة في أنظمتها القائمة، إلا أنها متباينة من حيث طبيعة العناصر التي تستند إليها والوسائل التي تستخدمها مما يعيق الوصول إلى فرضيات اقتصادية موحدة في التحليل. كذلك، فإن الافتراض النظري بوجود دولة عربية أو أكثر يمكن أن تقود التنمية العربية الشاملة، تماماً كما هي فرضية القطاع القائد في الاقتصاد، فإن هذا الافتراض النظري غير قائم أيضاً. ولذلك لا نجد جدوى في البحث عن إمكانية وجود كتلة اقتصادية عربية لها خصائصها المتميزة التي تؤثر في السوق الرأسمالية العالمية وعلى نحو يسمح لها بالتطور السريع كمجموعة، وليس كدول منفردة، بما يؤدي إلى تقليص التفاوضات بينها وبين الدول المتقدمة[٤].

تختلف خصائص الاقتصاد السياسي في البلدان العربية اختلافات واسعة فيما بينها. فمؤسسات الأنظمة الحاكمة تتراوح بين النظم الرئاسية الجمهورية الدستورية وغير الدستورية، والنظم الملكية أو الأميرية الوراثية، وفي بعضها برلمان منتخب أو مجالس تشريعية معينة من السلطة، وكذلك في بعضها مؤسسات حكومية تنفيذية جيدة وأخرى ضعيفة وبعضها متفككة،

---

(٤) لإبراز أهمية البلدان العربية، كمجموعة اقتصادية، نشير إلى أن مجموع عدد السكان فيها يقدر بحوالى ٢٥٧,٥ مليون نسمة (١٩٩٦)، أي ٤,٤ بالمئة من مجموع سكان العالم. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالى ٢٢٣٧,٣ دولار سنوياً (١٩٩٦). وتمتلك البلدان العربية نسبة ٦٢,٧ بالمئة من احتياطيات النفط المؤكد في العالم (١٩٩٦) و٢٣,٠ بالمئة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم (١٩٩٦). وتقدر نسبة إنتاج النفط الخام ٢٧,٥ بالمئة من إجمالي إنتاج العالم (١٩٩٦) ونسبة ١٣,٠ بالمئة من إنتاج الغاز الطبيعي للعالم في عام ١٩٩٥. أما قيمة الصادرات السلعية فتقدر بحوالى ١٤١,٨ مليار دولار وهي تشكل نسبة ٣,٢ بالمئة من الصادرات العالمية، بينما بلغت الواردات السلعية في العام نفسه حوالى ١٤١,٨ مليار دولار وهي تشكل نسبة ٢,٨ بالمئة من الصادرات العالمية. أما إجمالي الصادرات العربية البينية فتقدر قيمتها في عام ١٩٩٦ بحوالى ١٣,٧ مليار دولار وهي تشكل نسبة ٩,٣ بالمئة من حجم تجارتها الخارجية. ويلاحظ هنا أن نسبة حجم التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالى ٥٣,٧ بالمئة في عام ١٩٩٦ وأن مصدرها الأساسي هو الصادرات النفطية، أما الواردات فمعظمها من السلع الغذائية. وفي المقابل، فإن تجارة السلع المصنعة منخفضة جداً. ويقدر وزن التجارة العربية من التجارة العالمية حوالى ٣,٠ بالمئة في عام ١٩٩٦. ويلاحظ أيضاً، انخفاض نصيب الفرد من الصادرات الحقيقية من ١٠٣٤ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٦١٩ دولاراً في عام ١٩٩٤. وهذا المستوى منخفض بالمقارنة مع نظيره لدول كوريا وماليزيا وسنغافورة التي بلغت ٢١٣٥ و٣٠١٥ و٣٣٧٨٩ دولاراً في عام ١٩٩٤ على التوالي. وكانت هذه المستويات في عام ١٩٨٠ حوالى ٥٥٧ و٥٩٩ و٧٥٤٦ دولاراً. البيانات مستقاة من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٧.**

وما زالت هنالك أيضاً مؤسسات القطاع العام ذات نفوذ سياسي في بعضها وأخرى ضعيفة هامشية. كما أن في بعض النظم العربية مؤسسات أمنية قوية وفي الأخرى انفلات أمني. أما التنظيمات السياسية الداعمة للسلطات الحاكمة فمنها منظمة في أحزاب أو كتل أو تجمعات صغيرة، ولبعض هذه التنظيمات برامج سياسية واقتصادية، والأخرى لا تمتلك غير سياسات السلطة الموثقة ببيانات أو غير الموثقة، المستقرة أو غير المستقرة. أما القوى السياسية المعارضة فمنها فئوية صغيرة، ومنها شعبية واسعة، ومنها منظمة في أحزاب، ومنها تجمعات أو تكتلات مشتتة، ومنها العلنية ومنها السرية. والقوى السياسية المعارضة هي بصورة عامة ضعيفة ولا تقوى على المواجهة أو لها القدرة على التغيير في السياسات العامة.

ومن ناحية أخرى، فإن مصادر القوة التي تستند إليها السلطات الحاكمة مختلفة أيضاً. فهي تتراوح بين الاقتصادية كالثروات العامة، وأبرزها النفط الخام والغاز، والتحكم في التجارة الخارجية، ونفوذ مجموعات رجال الأعمال. ومنها السياسية كالأحزاب والتجمعات والتحكم السياسي. وهنالك أيضاً مصادر القوة الاجتماعية كالقبيلة والطائفة. وتتبع السلطات الحاكمة العربية وسائل عديدة ومختلفة أيضاً في فرض هيمنتها، فهي تتراوح بين الإنفاق الحكومي للإيرادات العامة، والإجراءات الاقتصادية والمالية، والمؤسسات العامة، والإقناع أو القمع والإرهاب السياسي، والسيطرة الأمنية القوية، والحرمان من الحقوق السياسية والمدنية، وبين تقديم الإغراءات والمنح الاقتصادية والمالية والمزايا الاجتماعية المحدودة.

إن هذه الخصائص المتباينة لا تسمح باستخلاص تعريف موحد للاقتصاد السياسي للتنمية فيها، إلا أن هنالك سمة مشتركة للأنظمة الحاكمة تتمثل في عنادها المثير للاستغراب الدائم، للبقاء في السلطة لإدارة شؤون البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بشكل مباشر، وكما تراها، حتى لو كلفها الأمر فرض القيود الصارمة على حريات المواطنين والتحكم فيها، مع السماح بمساحات محدودة لمصالح الأغلبية وفي الحدود التي لا تتخطى مصالحها وامتيازاتها. وبعبارة أخرى، إن القاسم المشترك لهذه الأنظمة الاقتصادية السياسية المتباينة هو سيطرة الدكتاتورية والحكم الفردي وغياب الديمقراطية السياسية وحرمان المواطنين من الكثير من حقوقهم السياسية والمدنية والحد من المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية العليا. ومع أن كثافة التسلط الدكتاتوري والفردي وقساوة وسائله وغياب الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين تختلف من حيث الدرجة طبقاً لطبيعة السلطة الحاكمة من ناحية، ولمستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائدة، ووفرة الموارد الاقتصادية من ناحية ثانية، إلا أن هذه الصفة السياسية الاجتماعية المشتركة لن تساعد في أية محاولة لتجميع البلدان العربية ككتلة اقتصادية سياسية واحدة(٥).

والآن أين هي أزمة الاقتصاد السياسي للتنمية في البلدان العربية؟ كما أشرنا سابقاً، ان التطور التكنولوجي السريع في الدول المتقدمة وما يتيحه من زيادات كبيرة في الإنتاج وفوائض اقتصادية ومالية هي وراء قوى السوق القائمة. وان النفوذ السياسي المتعاظم للدول الرأسمالية المتقدمة وتحكمها بالسوق من حيث تحديد أطرها والقواعد التي تعمل بها وتوجيه العوامل

(٥) يختلف هذا الأمر تماماً عند تناول الاقتصاد السياسي للتنمية على مستوى الدولة العربية الواحدة، حيث يمكن تحليل واقعها وتقييم علاقاتها مع السوق العالمية، ويمكن أيضاً الوصول إلى استنتاجات محددة بشأن مستقبل تطورها في هذا الاتجاه.

المؤثرة فيها، هي التي تقررها وفقاً لاعتباراتها الجيو ـ سياسية الإقليمية والدولية والإيديولوجية والمدعمة بالقوة العسكرية الضاربة، كما تدفعها العوامل الاجتماعية كالبطالة والضمانات الاجتماعية للمضي في تحسين نوعية الحياة فيها مادياً واجتماعياً وثقافياً. وفي المقابل، فإن على الدول العربية، ولأجل زيادة النمو والتنمية فيها، أن تعمل على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة وهو أمر ضروري لزيادة الإنتاجية شريطة أن تكون في إطار من التوازن، ولو المرحلي، الذي يتناسب مع المشكلات الاجتماعية، كالبطالة وتحسين مستويات المعيشة. فالدعوة لبناء صناعات كثيفة العمل والاهتمام بالزراعة التقليدية إلى جانب بناء الصناعات الحديثة ومكننة الزراعة، والتدرج في التحرير الاقتصادي في مجالات التجارة ووضع قيود على السلع الاستهلاكية المستوردة لها أسباب موضوعية ما زالت قائمة وذات أهمية في مستقبل التنمية. ان هنالك معادلة موضوعية بين الدخل والإنفاق لا يمكن تجاهلها عند صياغة وتطبيق السياسات الاقتصادية والمالية أو تجاوزها بمجرد الاستعانة بالقروض أو المساعدات الخارجية.

ومن ناحية أخرى، فإن المركز التساومي للاقتصاد السياسي للتنمية أضعف بكثير من المركز التساومي للقوى الدولية الدافعة نحو العولمة. فالأخيرة هي التي تمسك بزمام المبادرة وتقرر مساحة العمل الممكن للاقتصادات النامية، وذلك من منطلق الاعتبارات والمصالح التي تراها وبغض النظر عن تلبية شرط المنافسة الحرة في اقتصاد السوق. وبمعنى آخر، إن الاقتصادات العربية أو الفرق المشاركة في المنافسة في السوق الدولية تنطلق من مسافات متباعدة كثيراً، وليس هنالك خط واحد للبداية تقف عنده جميع هذه الاقتصادات، كما ان قواعد السباق تتحكم في صياغتها الفرق، أو الاقتصادات المتقدمة، التي تقف بالقرب من النهاية المتحركة للسباق الدائم. ومن الواضح أن مصادر التباين الرئيسية هي التراكمات الرأسمالية والثروات والبنى الأساسية، وهي المعرفة العلمية والتكنولوجية وتقنيات الإنتاج، والتباين في مستويات المعيشة ونوعية الحياة في الوقت الحاضر.

ويجدر هنا التأكيد أن معالجة قضايا التنمية في إطار السوق العالمية، لا يمكن أن تتم على أسس اجتماعية صرفة، أي ان الرهان في تأمين متطلبات الاقتصاد السياسي للتنمية من خلال تطوير المسألة الأخلاقية والإنسانية لكي تلعب دوراً مهماً أو تخلق عنصراً استراتيجياً يؤثر في التطور الرأسمالي العالمي لصالح الاقتصادات النامية. إن في هذا المنطق رجعة بالتاريخ إلى أفكار الاشتراكية الطوبائية وإلى نظريات الاشتراكية العلمية التي برهنت على إخفاقها في الواقع العملي.

وكيف يمكن أن يتكيف الاقتصاد السياسي للتنمية في البلدان العربية لمرحلة الاندماج في السوق العالمية؟ من الناحية السياسية، وبصورة عامة، لا بد من الحسم السريع لتغيير السلطة الدكتاتورية والفردية والشمولية إلى سلطة ديمقراطية يقوم حكمها على قاعدة مؤسسية دستورية تتيح الفرص كاملة لممارسة الديمقراطية والحريات السياسية والمدنية بما يسمح تجديد القيادات السياسية في مراكز القرارات الاقتصادية العليا وإطلاق مبادراتها الخلاقة في التطوير الدائم. وفي إطار هذه المؤسسية لا بد من الهيمنة المطلقة لسلطة القانون المدعمة بالسلطة الأمنية لحماية ممتلكات المواطنين وحقوقهم الكاملة. وعلى السلطة السياسية الحاكمة أن تقود عمليات تصريف شؤون البلاد وفقاً لبرامج وسياسات اقتصادية وإنمائية واضحة وتلقى القبول من غالبية أفراد المجتمع.

وفي المجال الاقتصادي، فإن هنالك مراحل متعددة في التطور الراهن والتي تتطلب مشاكلها

المختلفة اتخاذ سياسات اقتصادية وإنمائية مناسبة لها. فالدول العربية الأقل نمواً، بمعيار انخفاض مستويات الدخول الفردية وتدني مؤشرات التنمية البشرية الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية العامة، كالسودان واليمن، قد بدأت منذ سنوات قليلة بتطبيق هذه السياسات. كما أن الدول العربية الخليجية المصدرة للنفط الخام التي تنتهج أصلاً سياسات اقتصادية ليبرالية بصورة عامة، وبخاصة في تجارتها الخارجية، قد بدأت هي الأخرى بتطبيق سياسات إصلاحية اقتصادية وهيكلية تتركز في تقليص عجز الموازنة الحكومية العامة وخصخصة المشاريع الصناعية الكبيرة العامة كالبتروكيماويات، وهي لا تزال بحاجة إلى توسيع القاعدة الصناعية فيها وتنويع مصادر الدخل القومي، ولكنها تتمتع في الوقت نفسه بوضع يقترب قليلاً من الدول الرأسمالية المتقدمة في استعدادها وحاجتها إلى توجيه استثماراتها إلى الخارج وفي مواجهتها لمشاكل البطالة والهجرة. كما أن العراق والجزائر وهما من الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام والغاز، كانتا تنتهجان في السبعينيات وما قبلها، سياسات اقتصادية وإنمائية تميزت بالمركزية والشمولية، قد بدأت منذ أوائل الثمانينيات في مجاراة الدعوة الليبرالية الاقتصادية باتخاذ خطوات تدريجية وبطيئة لتحرير الفعاليات الاقتصادية من قيود التدخل الحكومي الواسع من ناحية، والتخلص التدريجي من أعباء مشاريع القطاع العام غير الكفوءة. هذا قبل أن تنزلق الجزائر في أتون الحرب الأهلية الراهنة التي تشكل معالجتها شرطاً أساسياً لضمان إنجاز إصلاحات اقتصادية حقيقية، وقبل انهيار العراق وفقدان إرادته السياسية والاقتصادية الوطنية وسقوط سلطته الحاكمة في قبضة القوى الإقليمية والدولية التي تتطلب حالته تغييراً جذرياً في السلطة الحاكمة قبل البدء بتطبيق أي مشروع لإعادة التعمير والتنمية فيه. ثم هنالك الدول العربية النامية كمصر والمغرب وتونس والأردن، فإن تجاربها في الانفتاح أو التحرير الاقتصادي وسعيها لتقوية مؤسسات اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص وتسهيل التدفقات الاستثمارية الخارجية إليها والتي بدأت فيها منذ سنوات طويلة، فيها من الاستنتاجات، وبخاصة ما يتعلق بالتوقيتات الزمنية لتنفيذ سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلية والتصحيحات الهيكلية والبدء في برامج زيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي والتنمية، ما يساعد على تحليل علاقة هذه الاقتصادات بالسوق الرأسمالية العالمية وتقييمها للخروج من مرحلة الإصلاح الاقتصادي نحو تحقيق زيادات مهمة في النمو وفرص التشغيل. وطبعاً هنالك أيضاً الدول التي ما زالت تتحفظ أو هي في بداية الطريق نحو الاندماج، كسوريا وليبيا، حيث تدفعها علاقاتها السياسية مع الدول المهيمنة على الاقتصاد السياسي الدولي، الى التحفظ في ولوج هذا الطريق بالرغم من أنها بحاجة شديدة للإصلاح الاقتصادي والبدء في تأسيس شروط النمو والتنمية.

وأخيراً، لقد أصبحت التطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية السريعة المهمة، ومن نتائجها توسع السوق الرأسمالية العالمية، من الموضوعات اليومية التي يتناقلها ويتفاعل معها السياسيون والاقتصاديون ورجال الأعمال والشخصيات الاجتماعية والفكرية والثقافية والعلماء والفنانون. كما تثير أخبارها أيضاً عامة المواطنين. وتفرض هذه التطورات على الجميع، وبدرجات مختلفة، التفاعل معها إما تأييداً أو رفضاً أو على الأقل اتخاذ ردود أفعال من شأنها التكيف والحفاظ على المصالح الاقتصادية والسياسية الخاصة بها في إطار توازن وتقدم المجتمع وسلامته. لذلك، فإن البحث في الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية ضروري جداً، ولكن لا ينبغي أن يقتصر فقط على مسألة السياسات الاقتصادية الإصلاحية والتصحيحات الهيكلية من منطلق وجود الاختلالات في التوازنات الكلية، أو أن

تقتصر على الحاجة إلى زيادة النمو الاقتصادي. ذلك أن التنمية لا تعني فقط تأمين احتياجات المجتمع ومعالجة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية الآنية، بل إن مفهومها يتسع لحقيقة ارتباط هذه المتطلبات بشرط عدم التفريط بقدرة البلاد على تلبية متطلبات المستقبل. وفي المجال الاقتصادي، لا بد من منهج تحليلي جديد، فلم يعد التنبؤ على أساس تمديد التطورات التاريخية وإسقاطاتها المستقبلية كافياً لمعرفة آفاق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. كما لم يعد الوعي العام يقبل بفكرة التنبؤ في ماذا يمكن أن يكون عليه المستقبل، بل ان ما هو مطلوب الآن من القادة السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين وكافة المواطنين على السواء تقديم تصور مستقبل إيجابي لمجتمعاتهم. ومن هنا، فإن الاهتمام بمسألة الاندماج بالسوق العالمية يجب أن يترافق مع الاهتمام والبحث الجدي المطلوب من هذه القيادات والمواطنين، ومن خلال المشاركة الديمقراطية الواسعة والواعية، في رسم مسارات للتنمية المستديمة. وعندها، يمكن تكييف السياسات الوطنية سواء لمعالجة المشكلات الاقتصادية والإنمائية الوطنية في إطار الاندماج بالسوق العالمية أو في مجال التعاون الاقتصادي العربي أو الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الأخرى.

وعلى المستوى السياسي، فإن المشاركة الديمقراطية الواسعة في صياغة أهداف ومضامين التنمية المستديمة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والعلمية والتكنولوجية والبيئية والتاريخية والقانونية والمؤسسية... الخ، هي شرط أساسي لتأمين القدرة الذاتية للتكيف والانتفاع من السوق الرأسمالية العالمية أو من أية تطورات مستجدة في العالم، وبما يقلص من التفاوت الكبير القائم مع مستويات التطور في البلدان المتقدمة.

وأخيراً، إن تشعب الحديث عن تيار الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتوسع مفاهيم العولمة لتشمل الكثير من قضايا الحياة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية والبيئية في المجتمعات النامية، يزيدان من صعوبة الحاجة إلى التمييز بين الأسبقيات من المشكلات الإنمائية التي تواجه البلدان العربية، بل ان بعض الآراء المقتنعة بشمولية تأثيرات الاندماج بالسوق العالمية وخطورتها تقع من حيث تدري أو لا تدري في موقفين حديين متناقضين؛ إما العزلة أو التراجع عن مواجهة تحديات التطور الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي السريع أو التبعية الكاملة لقوانين هذا التطور التي تخضع لاتجاهات مجتمعات الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة. لذلك أيضاً، فإننا نجد في محاولة إثارة الانتباه إلى أهمية وجود شروط سياسية واقتصادية معينة للتنمية الوطنية في البلدان العربية ما يفيد في كيفية الانتفاع من مزايا الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية □

الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق
مقاربة للتجربة المغربية

إبراهيم ابراش

أستاذ علم السياسة، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

مقدمة

هل يمكن لباحث عربي أن يكتب بموضوعية علمية في موضوع سياسي يتعلق ببلد عربي، وخصوصاً إذا كان هذا الباحث مقيماً في البلد نفسه أو منتمياً إليه؟

لن يكون جوابنا بالنفي المطلق لأن مثل هؤلاء الكتاب موجودون بلا شك، ولكن المشكلة أن كثيراً من الأحكام التي يصدرها القارئ العربي على الكاتب العربي، أو الكاتب العربي على نظيره العربي، تقصي الموضوعية عن مثل هذه الكتابات، فالكاتب العربي متهم غالباً إما أنه ديماغوجي ومؤدلج يجري وراء الكلمات والنظريات بعيداً عن مماحكة الواقع والتفاعل معه ومعرفة كل ما يجري داخل المجتمع، وإما أنه محابٍ للسلطة والسلطان، يكتب ليتكسب أو يكتب لتجنب غضب السلطة والسلطان، ومما يقلل من حضور الموضوعية العلمية في العديد من الكتابات العربية السياسية كثرة الخطوط الحمراء والروادع الذاتية أو المجتمعية التي تجعل الكاتب في كثير من الأوقات يدور حول الموضوع ويتناوله بعمومية دون وضع النقاط على الحروف[1]، بالإضافة إلى أن رداءة الوضع العربي العام والوضع المسبق من السلطة يحول بين بعض الباحثين وبين التركيز على أمور إيجابية تستحق الاهتمام والتنويه، لأن تنويههم بهذه الإيجابيات قد يفسر بأنه مديح للنظام وتملق للسلطة التي هي على العموم رديئة الأداء في نظرهم.

(١) يفضل العديد من المثقفين والسياسيين العرب الكتابات الأجنبية عن العالم العربي والإسلامي على كتابات الكتّاب العرب، حتى بات قطاع كبير من المثقفين يرى مجتمعاتنا بعيون أجنبية، وفي واقع الأمر فإن بعض الكتابات الأجنبية تكون أكثر دقة وموضوعية في التحليل، ليس لأن الكتاب الأجانب أكثر ثقافة أو علماً أو ذكاء من الكتاب العرب، ولكن لأن الأولين يكتبون دون محاذير أو تخوفات، أي دون خطوط حمراء، لأنهم يعيشون في بلدان ديمقراطية وبعيدة عن بطش الحكام العرب، أما الكتاب العرب فهم وإن علموا الحقيقة فإنهم يخشون البوح بها خوفاً من الحكام، وخوفاً من بعض القيم السائدة في المجتمع حيث من السهل أن يعتقل الكاتب أو يهدد برزقه، أو أن يكفر من طرف البعض بزعم مسه بالمقدسات.

لا شك في أن السلبيات كثيرة في وطننا العربي، ولكن وسط هذه السلبيات توجد نقاط مضيئة في الممارسة السياسية في هذا البلد أو ذاك، والموضوعية العلمية تتطلب من الكاتب أو الباحث المتخصص ألا يبقى أسير ايديولوجية اليأس والأحباط ومنطق التخوين، وفي الوقت نفسه ألا يتحول إلى متملق وبوق للسلطة، فما بين الحدين مستويات متعددة من التحليل والمقاربة للظواهر السياسية. فالكاتب الموضوعي هو الذي يعطي لكل ذي حق حقه؛ ينتقد الممارسات السلبية الخاطئة، ولكن إن وجدت إيجابيات فيجب عدم تجاهلها، لأن هذه الايجابيات حتى وإن كانت قليلة فهي كالثقوب المضيئة وسط الظلام السياسي الذي يسود معظم وطننا العربي، والواجب العلمي والقومي يتطلب التعامل مع هذه الثقوب المضيئة وتوسيعها عسى ولعل أن تساعد على تبديد الحلكة.

من بين هذه الثقوب المضيئة وسط الظلام العربي، التحولات ذات التوجه الديمقراطي التي يعرفها غير بلد عربي، وهي تحولات يجب ألا يُعطى لها تفسير أحادي الجانب كالقول إنها دلالة على نضج الحكام، وإيمانهم المطلق بالديمقراطية، أو انها جاءت نتيجة ضغوطات خارجية، بل يجب تفسيرها بأنها دلالة على نضج المجتمع وقواه الحية، مع عدم استبعاد دور الاعتبارات السابقة، وهو نضج وإن كان يتفاوت من بلد إلى آخر، فإنه فرض نفسه على الحكام ودفعهم لأخذ إرادة الأمة بالحسبان ومجاراة التحولات الديمقراطية التي يشهدها العالم، وفرضت عليهم دفع استحقاقات النهج الديمقراطي. فالتحولات في بلدان الخليج وما تعرفه الأردن واليمن وقبلهم المغرب ومصر ولبنان والكويت هي تحولات بالرغم من محدوديتها وبالرغم من عدم اكتمالها لتصبح نهجاً ديمقراطياً بمعنى الكلمة، فإنها تستحق الاهتمام والدراسة ليس من باب إضفاء الشرعية على الحكام، ولكن بما هو تنويه وتشجيع لتلك القوى الحية في المجتمع المدني وللمناضلين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ودعاة الديمقراطية والحرية، وتشجيعاً لهم وتأكيداً على أنهم يسيرون على الطريق الصحيح، طريق وإن كان مليئاً بالأشواك والصعاب والرهانات المتعددة، فإنه يبقى الطريق الوحيد لتقويم ما اعوج من السلوك السياسي، لينفتح الوطن العربي على قيم الحرية والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان، وهي قيم وإن كانت ثاوية في ثقافته العربية الإسلامية التليدة فإن سنوات من حكم قادة متفردين بالسلطة باسم الثورية والتقدمية أو باسم شرعية تاريخية أو دينية جعلت الشعب العربي يشكك في أن في مخزنه الثقافي مثل هذه القيم.

إشكالية البحث

نقصد بإشكالية البحث في هذا السياق مجمل التساؤلات التي تدور حول التوجهات الديمقراطية في الوطن العربي، والتي هي الموضوع الرئيس للنقاش الفكري بين المثقفين ورجالات الفكر والسياسة ومراكز البحوث في السنوات الأخيرة، بحيث إن ما من كاتب عربي إلا وله إسهام في هذا المجال، من هذه التساؤلات مثلاً: هل الديمقراطية نهج لا بد منه في الحياة السياسية العربية؟ وهل بنية المجتمع العربي مهيأة لاستيعاب استحقاقات الديمقراطية؟ وهل للديمقراطية نموذج مثالي ووحيد صالح للتطبيق في كل مكان وزمان؟ أم أنه يعود لكل مجتمع تطبيق المبادئ العامة للديمقراطية بما يتناسب وظروفه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؟ وتبعاً لذلك هل النموذج الغربي للديمقراطية صالح للتطبيق في مجتمعاتنا العربية؟ وهل الديمقراطية تأتي كنتيجة لنضالات شعبية تتراكم عبر الزمن، أم كمنحة من الحكام وبفعل قرارات رسمية تُفصّل ديمقراطية تتناسب مع مصالح الحاكم؟ وأخيراً لماذا يتعثر المسار الديمقراطي في بعض البلدان العربية، وقد يبقى مراوحاً في نقطة الصفر، بينما يتقدم في بلدان عربية أخرى؟ وهل

يمكن أن تتعايش الديمقراطية مع حكام كارزماتيين وزعامات تقليدية ودينية؟

إن تجزئة الإشكالية إلى أسئلة عدة ما هي إلا محاولة منا لتجنب السؤال الشائع الذي يطرحه غالبية من يريدون أن يقاربوا موضوع الديمقراطية وهو: هل توجد ديمقراطية في الوطن العربي أم لا توجد؟ فهذا السؤال في رأينا لا يختزل إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي أو يختزلها بشكل مشوه وقاصر عن تمثل كل أبعاد الموضوع، لأنه سؤال يؤسّس على موقف مسبق بأن هناك نموذجاً مثالياً وعالمياً للديمقراطية وما على الباحث إلا أن يطابق هذا النموذج بالواقع العربي، كما ينطلق من مسبقة أن الدول العربية متشابهة سواء على مستوى تقبلها لفكرة الديمقراطية أو على مستوى ما أنجز على درب الديمقراطية. وان كان لنا أن نصيغ الإشكالية في صيغة سؤال فسيكون، ما هي المؤشرات التي يستدل منها على وجود عملية انتقال نحو الديمقراطية؟ وهل أن ما تعرفه بعض الدول العربية نهج ديمقراطي حقيقي أم هو ديمقراطية ـ ايديولوجيا هدفها إخفاء واقع غير ديمقراطي؟

فرضيات البحث ومنهج التحليل

الفرضية **الأولى** التي سنبني عليها هذه الدراسة هي أن النظم السياسية العربية لمرحلة ما بعد الاستقلال وصلت إلى مأزق سياسي ايديولوجي ونظامي ـ نسبة إلى بنية النظام وأدائه السياسي ـ بحيث إن المرجعيات التقليدية التي كانت تضفي على النظام مشروعيته تآكلت وفقدت مصداقيتها سواء أكانت مرجعيات دينية أم مرجعيات ثورية، وبالتالي أصبحت التنمية السياسية ضرورة لا بد منها لمصلحة النظام ومصلحة الشعب وبما يتوافق مع قيم العصر وتحديات العولمة. إلا أن الإحساس بضرورة تحديث بنية النظام السياسي لا يعني حتمية إحداث قطيعة ـ في المرحلة الأولى ـ مع كل ما يمت بصلة لبنية النظام القديم، ولا يعني بالضرورة أن الديمقراطية الغربية هي النموذج الذي يجب نسخه بحذافيره، بل يمكن لكل مجتمع عربي ـ كخطوة أولى ـ أن يوفق ما بين المبادئ العامة للديمقراطية ـ الانتخابات النزيهة والتعددية السياسية وحرية التعبير عن الرأي واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون ـ والخصوصيات التي تتعلق بثوابت الأمة، وذلك انطلاقاً من ثابت معرفي تُقر به كل العلوم الاجتماعية، وهو أن لا مجتمع يتطابق مع مجتمع آخر نظراً لاختلاف المحددات التاريخية والثقافية والاقتصادية، وحيث إن النسق السياسي هو جزء من النسق الاجتماعي العام ومُعبر عنه في الوقت نفسه، فمن المنطقي إذن أن يأخذ التطبيق الديمقراطي في المجتمعات المتباينة عن الغرب شكلاً مغايراً، أو بصيغة أخرى إن هناك مداخل متعددة للديمقراطية وبالتالي يجوز القول بنماذج للتطبيق الديمقراطي في الوطن العربي لا بنموذج واحد.

الفرضية **الثانية**: تهافت التقسيم الكلاسيكي للأنظمة العربية ما بين أنظمة ديمقراطية وأنظمة استبدادية، أو ما بين أنظمة ثورية وأنظمة رجعية، ويعود ذلك في جانب إلى المأزق المشترك لكلا طرفي التقسيم وهو مأزق ناتج من انهيار الثنائية القطبية وإفرازاتها في العالم الثالث، ومن جانب آخر إلى استحقاقات الديمقراطية وحقوق الإنسان وهي الاستحقاقات التي أصبحت قاسماً مشتركاً وهدفاً مشتركاً سواء كان واضحاً ومعلناً أو كان خفياً يُلمح إليه بتعبيرات مختلفة، وعلى مستوى القوى السياسية سنلاحظ كيف أنه في الأنظمة التي اختارت المسار الديمقراطي تمكن النظام من تقليص الفوارق الصارخة بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار، إما كشرط لقبولها كلاعب في حلبة اللعبة الديمقراطية، أو كشرط لإعمال مبدأ التناوب، حيث لا تناوب بين متناقضات.

الفرضية **الثالثة**: إن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية أو انتخابات أو تعددية حزبية، بل هي أيضاً تحولات عميقة في بنية المجتمع وفي الثقافة السياسية السائدة، إنها عملية بناء وتأسيس تبدأ بالإنسان أولاً، أو فلنقل أن يتساوق بناء المؤسسات الديمقراطية مع بناء المواطن الديمقراطي. وهذا يعني أن مقاربة الديمقراطية في بلد ما يجب ألا تقتصر على التمظهرات الخارجية للمؤسسات السياسية، بل يجب الغوص داخل البنى العميقة للمجتمع وقواه الفاعلة الظاهرة والخفية للتعرف عما إذا كانت قد تمثلت قيم الديمقراطية أم لا.

الفرضية **الرابعة**: إن فرص نجاح الديمقراطية حيث تكون الدولة أكبر من فرص نجاحها في الأنظمة الضعيفة، وهذا يعني أن الحكام الأقوياء والمتمتعين بشرعية تقليدية أو كارزماتية هم الأقدر على إنجاح مسلسل التحول الديمقراطي، إذا توافرت لديهم إرادة التغيير الديمقراطي.

لقد اخترنا منهج دراسة الحالة لاختبار مقولات الفرضية السابقة، والحالة هي التجربة الديمقراطية في المغرب، وذلك لاعتبارين، **الأول**: قدم التجربة الديمقراطية في المغرب حيث تعود إلى بدايات الاستقلال (١٩٥٨)، **والثاني**: خصوصية التجربة، حيث تتعايش ملكية وراثية ودستورية مع إمارة المؤمنين مع كارزماتية العاهل المغربي مع تعددية حزبية وانتخابات، وأضيف أخيراً إلى هذه التركيبة حكومة أغلب أعضائها من المعارضة اليسارية.

أولاً: الفكر العربي بين النزعة الثورية الانقلابية والتحدي الديمقراطي

عندما يُذكر المغرب عند أهل المشرق، فإنهم يستحضرون صورة لبلاد نائية لا يعرفون عن خصوصياتها إلا القليل، أو يعرفون وجهاً من أوجه الحياة في المغرب دون بقية الوجوه. ولأن الفكر السياسي العربي ما بعد الاستقلال هو فكر مشرقي كانت تهيمن عليه الحدية أو التمركز حول أقاليم جاهزة: ثورية، أو رجعية، اشتراكية أو رأسمالية، أصالة أو معاصرة، دكتاتورية أو ديمقراطية، قومية أو إقليمية ضيقة، تابعة للغرب أو للشرق. فقد صُنف المغرب من طرف غالبية المثقفين القوميين والثوريين كنظام ملكي محافظ تابع للغرب، مثله مثل بقية الأنظمة الملكية العربية التي أجهضت فيها ثورات أو انقلابات عسكرية، أي أنه في نظرهم نظام ملكي رجعي مغلق متخلف تابع للغرب ومنتهك لحقوق الإنسان إلى غير ذلك من مكونات الصورة النمطية للنظم الملكية العربية. ومما عزز من هذه الصورة النمطية للملكية في المغرب بعض الأحداث كتوتر العلاقة بين النظام المغربي والزعيم المصري عبد الناصر في بداية الستينيات، والمحاولتين الانقلابيتين اللتين عرفهما المغرب بداية السبعينيات، وحركة المعارضة السياسية المسلحة خلال السبعينيات، وأحداث العنف في مدن مراكش وشمال المغرب خلال الثمانينيات، والعلاقات المتميزة التي أقامها النظام المغربي مع بعض الأنظمة ذات السمعة السيئة: شاه إيران وموبوتو في زائير سابقاً والعلاقة المتميزة مع فرنسا والولايات المتحدة، ثم العلاقة مع شخصيات يهودية وإسرائيلية نافذة[٢].

---

(٢) هذه مشكلة لا تتعلق بالمغرب وحده بل تخص العديد من الدول الديمقراطية، أي وجود معيارين أخلاقيين للحكم على الدولة، معيار للسياسة الداخلية وآخر للسياسة الخارجية، فإمبريالية الولايات المتحدة الأمريكية وممارستها لسياسة هيمنية وعدوانية على الشعوب، لا يلغي القول بأنها دولة ديمقراطية داخلياً وتحترم حقوق الإنسان. والأمر نفسه ينطبق بالنسبة للدول الأوروبية، ففي الوقت الذي كانت فيه فرنسا وبريطانيا تؤسسان نظماً =

ومما زاد في عدم الاهتمام بما يجري في المغرب ـ وبالإرهاصات الديمقراطية في دول عربية أخرى ـ أنه لسنوات طوال والفكر السياسي العربي والمثقفون العرب ـ وبخاصة القوميون والثوريون والاشتراكيون ـ منشغلون بقضايا التحرر والتحرير، بقضايا التقدم والاشتراكية، وفي نظرهم أن هذه المبادئ الكبرى لا يمكنها أن تتحقق إلا في ظل أنظمة جمهورية وثورية، لا يمكنها أن تتحقق إلا بعد القيام بثورات ضد الأنظمة الملكية، باعتبار هذه الأخيرة هي صنيعة الاستعمار ومتحالفة معه، وبالتالي تتناقض مع قضايا التحرر والتقدم والتنمية. وهم بذلك كانوا ـ المثقفون العرب ـ أمناء لبعض مبادئ الثورة الفرنسية ومنبهرين بالثورة الروسية، متجاهلين تجارب الشعوب الأخرى كبريطانيا واليابان والدول الاسكندنافية، ومتجاهلين أو جاهلين لخصوصية بعض الأنظمة الملكية كالملكية المغربية التي وقفت بجانب الشعب في ثورته ضد الاستعمار، حيث تعرض الملك محمد الخامس والأسرة المالكة المغربية للنفي على يد الاستعمار الفرنسي بسبب مواقف الملك الوطنية.

وهكذا صنف الفكر السياسي العربي ـ وخصوصاً القومي والثوري ـ الأنظمة الملكية باعتبارها عقبة في طريق التحرر والتقدم، ولم يراهن أصحابه على أي إمكانية لنجاح أي منها في مجالات التقدم والتنمية وحقوق الإنسان، وأولوا كل اهتمامهم لأنظمة الثورة، والأنظمة الجمهورية مراهنين على أن النهضة القومية العربية والتقدم والتحرر لا ولن تتحقق إلا على يد الأنظمة الثورية، على يد زعماء ثوريين واشتراكيين وقوميين، وكان هاجس قلب الأنظمة مسيطراً وسابقاً على هاجس تأسيس الديمقراطية، وسادت هذه الأفكار لسنوات طوال وانتظرت الجماهير العربية أن تتحقق آمالها على يد الأنظمة الجمهورية والأنظمة الثورية، ولم تفكر يوماً، أو تهتم بما يجري في أنظمة أخرى ليست جمهورية، ولا ثورية، أو بطريق آخر للتقدم والتحرر غير طريق الثورة والفكر الثوري والاشتراكي.

كانت مشكلة أو خطأ الفكر السياسي العربي المتطلع نحو التقدم والحرية أنه وضع في حالة تعارض، التحرر والتقدم والتنمية من جهة، والديمقراطية من جهة أخرى، أو بشكل آخر الثورة في جانب، والديمقراطية في جانب آخر، فطريق الثورة يتناقض في نظره مع استحقاقات الديمقراطية أو في أفضل الحالات ان الديمقراطية عملية مؤجلة إلى ما بعد قلب أنظمة الحكم وتحقيق التحرر السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية حتى ان غالبية الأنظمة الثورية العربية عملت مباشرة بعد الثورة على حل الأحزاب السياسية وتعليق المسار الديمقراطي(٣)، بحيث تحول القادة الثوريون إلى أسياد جدد بايديولوجيات جديدة، وتحول الشعب إلى رعايا جدد خاضعين بالاختيار لهؤلاء الأسياد، و«أصبحت الثورة والديمقراطية تتناصبان العداء، بدلاً من أن تمهد إحداها الطريق أمام الأخرى»(٤).

هذا التفكير الثوري ذو النزعة الاشتراكية والقومية أقصى من اهتماماته أية إمكانية

= ديمقراطية رائدة كانتا تمارسان الاستعمار ونهب الشعوب خارجياً. وعلى العكس من ذلك فإن السياسة التحررية والثورية الخارجية لدول المنظومة الاشتراكية سابقاً كانت تتناقض مع سياسة القمع السياسي داخلياً وإخفاق مشاريع الإنماء والنهوض الاقتصادي، وبالتالي فإن مقاربتنا للنظام السياسي المغربي هي في إطار علم السياسة وتحديداً علم الاجتماع السياسي وليس في إطار العلاقات الدولية أو السياسة الخارجية.

(٣) ثورة يونيو ١٩٥٢ في مصر نموذج لذلك، حيث تم حل الأحزاب السياسية مباشرة بعد الثورة وعلقت الديمقراطية، وفرض نظام الحزب الواحد.

(٤) آلان تورين، **ما هي الديمقراطية**، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: [د. ن.]، ١٩٥٥)، ص ٦.

لتحقيق مطالب الجماهير ومصالح الأمة عن أي طريق غير طريق الثورة والانقلابات العسكرية، وبالتالي لم يكن وارداً أن ما لا يتحقق عن طريق الثورة قد يتحقق عن طريق الديمقراطية، ولم يدرك هؤلاء أنه إذا كانت هناك أنظمة ملكية عربية سيئة فهي ليست سيئة لأن نظامها ملكي بل لسوء شخص الملك وسياسته وفساد حاشيته (كما أن الأنظمة الجمهورية ليست بالضرورة جيدة)، فالملكية لم تكن عائقاً أمام تقدم وتحضر المملكة البريطانية أو اليابان أو العديد من الدول الأوروبية، وإن الملكية ـ أو وجود شخصيات كارزماتية في الحكم ـ قد تصبح ضرورة لا بد منها في بعض المراحل التاريخية للعب دور الحكم ودور المرجعية التي تسمو على الخلافات والتعدديات العرقية أو الطائفية المتناحرة، فالملك ـ الرمز يصبح ضامن وحدة الأمة واستقرارها عندما تغيب المؤسسات ودولة القانون، وعندما تسود الانتماءات القبلية الطائفية بدل الانتماء للدول، وعندما تكون الأمة مهددة بالانهيار وبالحروب الأهلية، أو تكون الدولة حديثة النشأة والتأسيس وتحتاج إلى فترة استقرار حتى تُبنى مؤسسات الدولة وينضج المجتمع المدني المؤهل للحكم ويتم التخلص من مخلفات الاستعمار، ولكن على شرط أن يكون الحاكم وطنياً ودستورياً مهيئاً شروط بناء الديمقراطية(٥).

لا شك في أن اعداداً من المفكرين والمثقفين العرب كانوا واعين لمخاطر ثورات لا تملك من الثورة إلا اسمها(٦) ومحذرين من استبدادية جديدة مغلفة بايديولوجيات براقة واستقطابية، ولكنهم لم يبلوروا مشروعاً فكرياً، موحداً، حيث كانوا منتمين إلى مدارس ومشارب متعددة من جانب، ومن جانب آخر كانت حالة الحماس الجماهيري وبريق شعارات الثورة والاشتراكية مستحوذة على أذهان الجماهير وتصم آذانها عن أي طروحات مشككة بالانقلابيين وبدعاة الثورية، ومن جهة ثالثة ان البدائل القائمة، أي الأنظمة العربية الملكية أو التقليدية لم تكن في غالبيتها تشجع على الدفاع عنها، حيث كانت أنظمة محافظة وتابعة للغرب، ولكن الأهم من ذلك أن الديمقراطية وثقافتها كانت مغيّبة أو ذات حضور ضعيف في الثقافة السياسية العربية وذلك للأسباب التالية:

أولاً: غياب نموذج عربي للحكم الديمقراطي يمكن الرجوع إليه واستلهامه، وهذا الغياب يمس الحاضر كما يمس الماضي، بالرغم من محاولات البعض مماهاة الشورى الإسلامية بالديمقراطية.

ثانياً: غياب مفكرين ديمقراطيين متنورين، في مركز القرار السياسي أو في مركز التأثير في أصحاب القرار، قادرين على بلورة رؤية أو مشروع يربط ما بين عالمية الفكرة الديمقراطية وعملية استثمارها محلياً بما يتواءم مع الخصوصية الاجتماعية العربية الإسلامية، حتى ان إسهامات مفكري النهضة العربية أوائل القرن لم تستثمر بشكل جدي ولم يبن عليها أي تطور،

---

(٥) نعتقد أن من أسباب انتكاس التجربة الديمقراطية في الجزائر، أنها طبقت بشكل متسرع ولم تهيئ الشروط الاجتماعية والنفسية والثقافية لتطبيق الديمقراطية، والأهم من ذلك غياب الرمز أو المرجعية التي تسمو فوق الأحزاب والخلافات وتمسك بخيوط العملية الديمقراطية، وحيث تحولت جبهة التحرر إلى حزب كبقية الأحزاب، والرئيس إلى متنافس كبقية المتنافسين دون أن يكون له رصيد شعبي أو تاريخي أو ديني، ودون أن يكون مستعداً لدفع استحقاقات الديمقراطية.

(٦) لقد أثبتت الوقائع أننا كنا أكثر شعوب العالم استعمالاً لمصطلح الثورة ومرادفاته، ولكننا أقل شعوب العالم ممارسة لفعل الثورة لأنه لو كنا ثوريين حقيقيين لما وصلنا إلى ما نحن عليه من تردد وانحطاط، فالثورة هي عملية بناء وتقدم، أو هي عملية حرق مراحل، ولكن يبدو وكأننا حرقنا مرتكزات تقدمنا.

وهي أفكار كانت من الخصب والغنى مما كان يؤهلها لتكون نواة مشروع حضاري ديمقراطي عربي، إلا أنها ووجهت بمعارضة من تيارات شتى، قومية وعلمانية ودينية وثورية.

ثالثاً: غياب ثقافة الديمقراطية، فالديمقراطية ليست مؤسسات ولكنها ثقافة أيضاً. ما يحدث في الوطن العربي هو أن خلق المؤسسات الديمقراطية سبق نشر الفكر الديمقراطي ـ عكس ما حدث في الغرب حيث مهد فكر عصري النهضة والأنوار لتأسيس النظم الديمقراطية ـ ومن هنا نجد تعارضاً بين الثقافة الجماهيرية الغالبة التي هي إما أصولية دينية أو ثورية انقلابية أو ثقافة خضوع وانقياد للحاكم من جهة، والثقافة الديمقراطية من جهة أخرى. بمعنى آخر، إن الديمقراطية مطلب نخبوي أكثر مما هو مطلب جماهيري.

رابعاً: عملية الاستقطاب الدولي سياسياً وايديولوجياً أظهرت وكأن الديمقراطية هي خاصية غربية امبريالية، وبالتالي نُظر إليها كجزء من الثقافة الغربية الاستعمارية وأن مقولاتها والمطالبة بتطبيق هذه المقولات يدخل في باب الغزو الثقافي الغربي.

خامساً: تعليق كل شيء على مشجب فلسطين والخطر الصهيوني، بحيث كانت الأنظمة ومعها الأحزاب السياسية تعتبر أن الخطر الآني والمباشر ليس الفقر أو انتهاك حقوق الإنسان ولا الأمية ولا غياب الديمقراطية، ولكنه الخطر الصهيوني، وأن المرحلة تستوجب توحيد كل الجهود من أجل الوحدة وتحرير فلسطين. وهكذا باسم فلسطين صُودرت الحريات، وتعاظمت المعتقلات، وطورد الأحرار، وجُهلت الجماهير، والفقراء ازدادوا فقراً والأغنياء ازدادوا غنى، وكانت النتيجة لا فلسطين حُررت ولا الأمة وُحدت ولا التنمية أُنجزت.

ونخلص مما سبق أن على العقل السياسي العربي أن يعيد النظر في مقولاته، بمعنى أن نعيد النظر في ثوابت فكرية لم تكن الديمقراطية إحداها، وأن نجد للفكر الديمقراطي مكاناً في ثقافتنا، ليس فقط في ثقافة النخبة السياسية بل في الثقافة الجماهيرية، لأن الديمقراطية هي عمل جماهيري أولاً وأخيراً، فإن لم تكن الجماهير مشبعة بالفكر الديمقراطي ومستعدة لدفع استحقاقات التحول الديمقراطي، فلن يكتب للديمقراطية النجاح.

بعيداً عن الانشغالات الكبرى كان المغرب يؤسس تجربته الخاصة في مجال البناء الديمقراطي، تجربة فريدة لديمقراطية تُكيف ما هو عام وإنساني من القيم الديمقراطية مع ما هو خاص بالمجتمع المغربي، دون أن تلغي هذه التبيئة للديمقراطية روح الديمقراطية ومبادئها السامية، وقد توجت التجربة الديمقراطية في المغرب بمشاركة أحزاب المعارضة في الحكم، وهذا ما يحدث لأول مرة في الوطن العربي.

ثانياً: الديمقراطية بين عمومية المبادئ وخصوصية التطبيق
مقاربة فكرية مفاهيمية حول الديمقراطية

إننا لا نروم من هذه المقاربة حول الديمقراطية إجراء رصد تاريخي أو حصر مفاهيمي على اعتبار أن الديمقراطية من المفاهيم التي لا تعرف الجمود، فهي من «المصطلحات والكلمات التي ليست جامدة الدلالة حيث تأخذ معانيها من تطور مدلولاتها ولو استمرت هي الكلمة نفسها التي تستعمل في الموضوع، فالبحث عن أصلها إذن لا يعني التشبث بمدلولها الأصلي

ولكنه يعني فقط تحديد الوجهة التي نبعت منها أحياناً»[٧].

فمن حيث التعريف فإن الديمقراطية لم تستقر على تعريف دقيق صالح لكل زمان ومكان، بل عبر التاريخ أنتجت التجارب الديمقراطية، الناجحة منها والمخفقة، مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد والآليات توصف بكونها ديمقراطية لحمولتها الخاصة سواء وجدت تلك المبادئ مجتمعة أو منفردة.

فإذا كان مفهوم الديمقراطية كلاسيكياً يعني حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، قد تناسب في فترة معينة مع البيئة التي وُلد فيها هذا المفهوم ـ أي المجتمع الأثيني ـ فإن التطورات التاريخية والتحولات المعرفية قد عملت على تهميش هذا المفهوم الكلاسيكي وجعلته يحس بالاغتراب داخل المجتمعات الحديثة.

إن أقصى ما وصل إليه التنظيم السياسي للمجتمعات الحديثة المحسوبة على الأنظمة الديمقراطية هو قبول الأغلبية لحكم الأقلية. ومن هنا أصبحت الديمقراطية تأخذ صيغة مخالفة تماماً للصيغة الكلاسيكية التي انطلق للبحث عنها الفكر الديمقراطي ـ أي حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، إذ أضحى عوض ذلك يأخذ صيغة «حكم الشعب بنخبة من الشعب لصالح الشعب». من هنا فالفرق الوحيد القائم بين الأوليغارشية والنظام الديمقراطي هو كون الأقلية الحاكمة في الحكم الأوليغارشي لا تستند إلى إرادة شعبية في حين أن النظام الديمقراطي يستوجب على «النخبة» أن تأخذ موقعها في السلطة على أساس الإرادة الشعبية.

مما سبق يمكن القول بأن الديمقراطية بمعنى «حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب» فيه الكثير من الطوباوية بل أمر مستحيل، وبالتالي فالتعريف المناسب حالياً هو «حكم الشعب بنخبة من الشعب لصالح الشعب».

إن الانطلاقة التي بدأناها مع مفهوم الديمقراطية أبانت لنا بأن حمولة هذا المفهوم قد ابتعدت عما كانت تكتنزه عند انطلاق التفكير بالديمقراطية والعمل بها. ومع ذلك حتى مقاربة مفهوم الديمقراطية لغوياً قد نال منه الزمن وحور عن أصله الأول، فلا «الشعب» هو الشعب ولا «ممارسو الحكم» هم ممارسو الحكم.

وتبعاً للتحولات التي عرفتها فكرة الديمقراطية فقد فقدت كثيراً من بريقها بل وحتى من مضمونها، فسلطة الشعب لم تعد في عصرنا تعني أن يعتلي الشعب عرش الأمير، بل تعني كما قال «كلود لوفور» إنه لم يعد ثمة عرش، أو أن الشعب لم يعد معنياً بالعرش أو بمن يجلس عليه بقدر اهتمامه بتحسين أحواله المعيشية والعيش بحرية وكرامة. السلطة الشعبية تعني أن يكون بوسع العدد الأكبر من المواطنين أن يعيشوا بحرية، أي أن يبنوا حياتهم الفردية بأن يجمعوا بين ما هم عليه وما هم ساعون إلى تحقيقه، بأن يقاوموا السلطة باسم الحرية وباسم الوفاء للموروث الثقافي في آن معاً. النظام الديمقراطي هو صيغة الحياة السياسية التي تزود العدد الأكبر بأكبر قسط من الحرية[٨].

---

(٧) عبد الكريم غلاب، **دفاع عن الديمقراطية: بحث تاريخي تحليلي**، سلسلة الجهاد الأكبر؛ رقم ٢ ([الدار البيضاء]: دار الفكر المغربي، ١٩٦٦)، ص ٩.

(٨) تورين، المصدر نفسه، ص ٢١.

هذا جانب مما كنا نود إثارته حول دلالة المفهوم لكي ننتقل للحديث عما حققته الديمقراطية عبر التجارب العديدة التي ساهمت في إرساء قواعد وأسس الديمقراطية، فمن بين هذه الأسس ما بلورته الديمقراطية من مؤسسات. هذه المؤسسات تباينت ما بين تلك التي هي خاصة بالمجتمع السياسي (السلطة السياسية ومن يحسب عليها بشكل مباشر) وبين تلك التي هي خاصة بالمجتمع المدني ـ على اعتبار أن غياب الديمقراطية يحول إحالة شبه مطلقة دون نشأة مؤسسات المجتمع المدني ـ ولكن يجب الإشارة إلى كون هذه المؤسسات تطلبت ثقافة سياسية معينة تسمح باستيعاب دلالاتها ووظائفها، وهو ما تحقق إلى حد كبير في الأنظمة الغربية حيث ان هذه المؤسسات واكب قيامها أو سبقها فكر سياسي معين ـ ليبرالي يبشر لهذه المؤسسات ويؤطرها.

فالديمقراطية لا تقوم فقط على القوانين، بل تقوم قبل كل شيء على ثقافة سياسية لا يمكن أن تنشأ ما لم يكن هناك فهم وإدراك للمجتمع السياسي بما هو تركيبة مؤسساتية ترمي بالدرجة الأولى إلى التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات وبين وحدة النشاط الاقتصادي والقواعد الاجتماعية[٩].

إن الانسجام بين الثقافة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية من الأهمية بمكان، ذلك أن العكس يُحدث انعكاسات سلبية تهدد الديمقراطية وفي حالات أخرى النظام الاجتماعي ككل، فالمؤسسات الديمقراطية بما هي وعاء يقوم بوظائف متعددة من تمثيل وتأطير ودمج وتنمية وتنشئة... يتطلب بالمقابل وجود ثقافة تسمح باستيعاب هذه الوظائف وعدم التصادم معها، ومن هنا يمكن فهم أن معوقات الديمقراطية في الوطن العربي لا تأتي فقط من النخبة السياسية أو الحكام بل غالباً من البناء الاجتماعي والثقافة الاجتماعية، وعليه يجب التمييز بين القول ان الشعب يريد التغيير والقول انه يريد الديمقراطية، فالشعب يريد التغيير بالديمقراطية أو بغيرها كالثورة أو الانقلاب أو العنف بكل أشكاله.

لقد مكنت المؤسسات الديمقراطية بعد نضجها من تحقيق أغلى هدف من الديمقراطية يتمثل في تحقيق الوحدة في ظل الاختلاف، فمن المعلوم أن الاختلاف بمختلف أشكاله سمة مجتمعية لا يمكن القفز عليها بأي وسيلة أو ذريعة سواء قومية أو وطنية أو ايديولوجية بل حتى دينية. فالتباين العرقي والثقافي والاقتصادي أمر مسلم به في كل مجتمع، لكن الفرق الكامن بين هذا المجتمع وذاك هو قدرة مؤسساته على تحقيق الانصهار والتعايش بين مختلف تلك الاختلافات. ومن هنا تأتي أهمية الديمقراطية في المجتمعات التي تعرف تعددية عرقية أو طائفية، حيث تعمل الديمقراطية في المرحلة الأولى على احترام التنوع المجتمعي من خلال قيامها على أسس شاملة، وتجعل هدفاً لها في المستقبل صهر هذه الانتماءات في إطار المواطنة. وبذلك أصبحت حقوق الأقليات مصونة بحكم قواعد الديمقراطية. فالثقافة الديمقراطية سعت دائماً إلى حماية التنوع من خلال زرع قيم ترسخت في المجتمع تسلم بحق الاختلاف والتنوع وتجعل منه أساس الاغتناء الثقافي والحضاري، فالثقافة الديمقراطية تتحدد وتُعرف بما هي جهد مبذول في سبيل الجمع بين الوحدة والتنوع بين الحرية والتوحيد. لذلك تعرف باعتبارها توفيقاً ودمجاً بين عدد من القواعد المؤسساتية المشتركة وبين تنوع المصالح والثقافات. ينبغي أن يكف المرء عن ذلك القول الذي يعارض بين سلطة الأكثرية وحقوق الأقليات: فلا وجود للديمقراطية إلا

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٤.

باحترام كل منهما للأخرى. فالديمقراطية هي النظام الذي تعترف الأكثرية فيه بحقوق الأقليات[١٠]، أي أن الديمقراطية لا تقوم على مبدأ الإقصاء.

الديمقراطية إذاً هي مجموعة مؤسسات تصهر التنوع والاختلاف بفعل سيادة ثقافة ديمقراطية تساعد على تقبل المؤسسات وفهمها وعلى التعايش والاقتناع بحق الآخر في الوجود. إذاً فالديمقراطية هي نقيض الطائفية، فاللجوء إلى هذه الأخيرة يقضي على الديمقراطية كلما أدى هذا اللجوء باسم ثقافة ما إلى تعزيز سلطة سياسية ما، وبالتالي كلما أدى إلى القضاء على استقلالية النظام السياسي وإلى فرض علاقة مباشرة بين سلطة وثقافة[١١].

فالديمقراطية بما هي نتاج بيئة وأرضية ومحيط معين، هي بذلك تنطبع بطبائع تلك البيئة والأرضية أو ذاك المحيط. وعليه فلا يمكن أن نبقى عند الحديث عن الديمقراطية أسرى تجارب ديمقراطية معينة في مجتمعات معينة. فخصوصية كل مجتمع تجعل نظام الحكم متبايناً عن أي نظام حكم في مجتمع آخر، وإذا كانت الثورات المتعاقبة التي عرفتها أوروبا الغربية منذ قرون قد أفرزت نظام الحكم السائد فيها حالياً، فإنه بالمقابل هناك مجتمعات أخرى لم تعرف المسار نفسه ولم تختمر بها ثقافة ديمقراطية تنسجم مع الحكم الديمقراطي؛ إن تلك المجتمعات تسود فيها بنيات وعلاقات من ثقافة أخرى، وهي مترسخة ومتجذرة[١٢].

إن انتقال هذه المجتمعات نحو الديمقراطية كنظام حكم بمؤسساته العصرية قد واجه صعوبات متعددة عصفت بحلم الانتقال الديمقراطي عند العديد منها، ولعل السبب كما أوضحته مختلف التجارب يعود إلى المجتمع من جهة، وإلى الكيفية التي جرت بها عملية الانتقال نحو الديمقراطية من جهة أخرى. فقد لاحظنا إقحام مؤسسات عصرية تزاحم المؤسسات التقليدية وتحاول إقصاءها دون تهيئة الأرضية الملائمة لتقبل هذا الدخيل على بنيات النظام، كما أن هذا الانتقال تم من فوق، أي من قِبَل النخبة الماسكة بزمام السلطة والتي ربما تلقت في الغالب تكويناً مكنها من الاقتناع بالثقافة التي أطرت تلك المؤسسات العصرية دون أن يتم نقل تلك الثقافة إلى باقي الشرائح الاجتماعية، فوقع بالتالي تنافر بين الثقافة السائدة والمؤسسات الحديثة وما تتطلبه من ممارسات واستحقاقات.

إلا أن هناك نماذج مغايرة تمكنت من إحداث تعديلات جوهرية وعميقة على نظامها السياسي من خلال استيراد نماذج حكم غربية باعتبارها ديمقراطية، ولكنها في الوقت نفسه تبعتها أو واكبتها عملية تثقيف مجتمعي استيعابي، مع حفاظ النظام القائم على أهم دعائمه وخصوصياته، فتم التعايش بالتالي بين المحلي والوافد دون حدوث أي ارتجاج في السير العادي للنظام. كما أن العملية في هذه النماذج تمت «خطوة خطوة»، أي دون تسرع أو اندفاع مفرط، بل كانت العملية الديمقراطية على أساس ورش بناء يقتضي وجود أساس وأعمدة صلبة وتوازن وتناسق كي لا يختل البناء ويتساقط ويتلاشى أو يهوي تماماً.

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٦.

لقد أبانت التجربتان الديمقراطية اللبنانية والهندية عن صعوبة تعايش الديمقراطية والطائفية، فهذه الأخيرة تعمل على تسبيق الانتماء للطائفة على الانتماء للوطن، بينما الديمقراطية تعطي الأولوية للانتماء للوطن.

(١٢) آلان تورين في كتابه المشار إليه يعتبر أن اقتصاد السوق والعلمانية من مبادئ الديمقراطية ومن دونهما لن يكتب للديمقراطية النجاح، وهذا يطرح سؤالاً حول قدرة المجتمعات العربية الإسلامية على نهج الديمقراطية مع عدم توفر هذين الشرطين بالشكل الكافي.

إن اعتماد هذه المجتمعات للديمقراطية كنظام حكم لم يجعلها تنساق وراء فكرة النماذج الجاهزة، بل أبانت تجاربها على أن الديمقراطية تتكيف بحسب خصوصية كل مجتمع، فلا وجود لنموذج حكم ديمقراطي قابل للتطبيق في كل المجتمعات، وهذا ما يجعل التباين قائماً حتى بين مجموعة من الأنظمة الغربية رغم أنه لا يجادل أحد في الطبيعة الديمقراطية لمؤسساتها، ولكن طبيعة وتاريخ ومكونات كل مجتمع فرضت نظام حكم يتميز بشيء ما عن أنظمة الحكم الأخرى.

من هنا يمكن القول بأن الديمقراطية لا تقبل في عملية بنائها الاندفاع المفرط، بل هي عملية بناء متواصلة تقوم على أساس الحلول الوسط. فالديمقراطية كانت دائماً حركة إصلاحية في بدايتها، تقوم على مراكمة الإنجازات ولكنها تؤدي في النهاية إلى ثورة مجتمعية، وهذا واقع الدول الغربية واليابان، وهي في رأينا أكثر الدول «ثورية» نظراً لما حققته الديمقراطية في هذه المجتمعات من مكاسب على شتى الصعد مكنتها من أن تتبوأ صدارة الدول المتقدمة والمتطورة، في حين أن أغلبية الأنظمة «الثورية الانقلابية» بدأت ثورية وانتهت محافظة ورجعية لأنها جعلت شعوبها في أدنى درجات التطور وأعلى درجات التخلف.

إن غياب النموذج ـ المثال ـ في الحكم الديمقراطي يمنح للمجتمع إمكانية المحافظة على مقوماته الأساسية من مؤسسات وثقافات وعادات وتقاليد وأعراف وتاريخ، وفي الوقت نفسه إقامة وإرساء آليات ديمقراطية تسمح بالتنوع في ظل الوحدة وتمنح لأكبر عدد ممكن من المواطنين حق تسيير الشؤون العامة وتحديد الاختيارات الكبرى، مع ضمان حقوق الأقليات وعدم تهميشها. إن تباين المجتمعات وحرصها على عدم فقدان هويتها وخصوصيتها وفي الوقت نفسه إقامة نظام ديمقراطي لا يتجاهل تلك الهوية وتلك الخصوصية، يجعلنا أمام تعدد في الأنظمة الديمقراطية يساوي عددها عدد من آمن بها «تتعدد الديمقراطية بتعدد الديمقراطيين».

وعليه فإن القول بأن الدول الغربية ـ أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان ـ عريقة في الديمقراطية مع تباين طبيعة كل نظام سيجعلنا نتساءل عن ماهية العناصر التي توجد بين مختلف تلك الأنظمة وتمنحها صفة الديمقراطية؟ إن ما يميز تلك الأنظمة هو اعتراف مؤسساتها بالحرية الفردية والجماعية، والحرية الفردية والجماعية لا قبل لها بالوجود ما لم يكن العدد الأكبر قادراً على المشاركة في إيجاد المؤسسات المجتمعية وفي تغييرها[١٣].

إن هذا الأساس الذي يوجد بين مختلف الأنظمة الديمقراطية هو بدوره يتم تكييفه بحسب خصوصية كل مجتمع، إلا أن القواعد التي يتم بها تكييف هذا الأساس تشكل ثوابت أو مرجعية متفقاً عليها من قبل كل الفرقاء، ونعني بهذه الثوابت أو المرجعية نظام الحكم: ملكي أو جمهوري أو... خاضع لمبادئ الليبرالية أو الاشتراكية، أو نظام حزبي ثنائي أو تعددي، يتبنى العلمانية أو يقصي الدين عن الحياة السياسية.. هذه تشكل ثوابت أساسية لا تكون محل نقاش أو مساومة في حين تبقى هناك ثوابت تأتي في الدرجة الثانية بعد الثوابت التي رأينا، وهي تتشكل غالباً من الاختيارات الكبرى التي تم التوافق أو التراضي حولها بين مختلف الفرقاء، والتي يمكن أن تخضع لتعديلات ظرفية أو اضطرارية، لكن يبقى مجال الاختلاف والتنافس فسيحاً.

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٠.

إن أي مس بمقومات وبثوابت النظام ينزع عنه الصفة الديمقراطية، وإن أي عمل يتم خارج تلك الثوابت يكون عملاً خارج الشرعية، وبالتالي يهدد النظام بالاختلال وعدم الاستمرارية، وهو ما لا يتلاءم مع طبيعة النظام الديمقراطي. وهنا مكمن الخلل في التجارب الديمقراطية في دول العالم الثالث، حيث لا تتضح المعالم ما بين الثوابت وما يجوز الاختلاف عليه، فالقوى السياسية تتصارع حول الثوابت، وهذا ما يعطي للتنافس طابعاً صراعياً دموياً إقصائياً.

فإذا كان الفكر السياسي قد ظل يبحث عن تصور شامل للديمقراطية، وأن هذا التصور قد اصطدم بواقع المجتمعات، فإن صعوبة التماثل بين الفكر الديمقراطي والتطبيق الديمقراطي يجعل هذا الأخير يبتعد عن أن يكون بالمطلق نظاماً مثالياً للحكم، وخصوصاً إذا تم نقله إلى مجتمعات مغايرة لمنبته.

ثالثاً: خصوصية النموذج المغربي للديمقراطية

١ ـ ديمقراطية ما زالت في طور التأسيس

عندما نقول الديمقراطية في المغرب لا يعني ذلك أنه يوجد في المغرب ديمقراطية تامة ومثالية، بل نقصد أن هناك مسعى حثيثاً نحو الديمقراطية، وإيماناً بضرورتها، كخيار لا بديل منه. وحتى إن خاطبت المثقفين المغاربة وقلت لهم انكم تتمتعون بنظام ديمقراطي لا مثيل له في الوطن العربي، فإن هذا القول لا يعجبهم لأنهم في مجال الديمقراطية لا يعتبرون المشرق العربي مرجعيتهم بل الغرب. فالمشرق العربي قد يكون مرجعيتهم في أشياء، ولكن الغرب مرجعيتهم في أمور أخرى وعلى رأسها الديمقراطية، كما أن تاريخهم وثقافتهم مرجعية ثالثة.

ومع ذلك فالمغاربة يعلمون وبالرغم من قربهم من الغرب وانفتاحهم ـ وخصوصاً نخبتهم السياسية ـ على ثقافته، أن الديمقراطية لا تقلد تقليداً حرفياً أو تستنسخ، بل تستلهم مبادئها لتكيف مع خصوصيات المجتمع، وهذا ما كان عبر عنه العاهل المغربي الحسن الثاني حيث قال: «إن الخطر الكبير بالنسبة لافريقيا يكمن في محاولة فرض نماذج برلمانية أوروبية عليها، وأنا حريص كل الحرص على ألا يتعرض المغرب لمثل هذا الخطر. إن تاريخ المغرب يرجع إلى ١٢٥٠ سنة وله تقاليده وماضيه وتجاربه، لقد حاربنا الجميع شيئاً ما في أوروبا وانتصرنا وانهزمنا، وبالتالي يتعين علينا أن نستخلص نماذجنا من صميم واقعنا وأصالتنا وحكمتنا. غير أن الديمقراطية هي واقع معاش ولا يمكن نقله، فالديمقراطية تعاش في كنه الذات وهي غير قابلة للنقل»(١٤).

فالاعتراف بأن الديمقراطية تُستلهم وتُكيف ولا تنقل حرفياً هو اعتراف بصعوبة التحدي الذي واجه المغرب في تأسيس الديمقراطية، لأن التقليد سهل ولكنه غير مضمون النتائج ولا يعبر عن أي إبداع وقد يلغي الخصوصيات ويتصادم مع الثقافة الوطنية، أما بناء الديمقراطية انطلاقاً من الواقع وخصوصياته فهو الشيء الصعب ولكنه مضمون النجاح لأنه يذيب العام بالخاص ويحول الثقافة الديمقراطية إلى جزء من الثقافة الوطنية، ولا يخلق ثقافتين متعارضتين.

---

(١٤) وذلك في مقابلة له مع صحيفة: *Financial Times*, 28/10/1994 وكان سؤال الصحيفة: «ما هي طبيعة النظام الديمقراطي المزمع تأسيسه؟».

وهكذا نلاحظ أنه على الرغم من انقسام النخبة السياسية المغربية إلى نخبة تقليدية ونخبة عصرية[١٥]، فإن الطرفين يجمعان على ضرورة أن تكون التجربة الديمقراطية المغربية نابعة من خصوصيات المجتمع المغربي، فهم لا يسعون إلى التقليد الحرفي للتجربة الديمقراطية الغربية، بل إلى استلهام مبادئها وأسسها العامة، وكانت أولى الخطوات في هذا المسار حدوث إجماع على ضرورة السير في طرق الديمقراطية حتى باتت الديمقراطية والملكية الدستورية والإسلام من ثوابت الحياة السياسية المغربية، فالكل يرغب في الديمقراطية بدءاً بالعاهل المغربي ومروراً بالأحزاب السياسية ـ سواء أحزاب السلطة أو أحزاب المعارضة ـ وانتهاء بالمواطنين العاديين. وحيث ان الجميع يريد الديمقراطية ويسعى إليها، فالكل يعمل في بنائها وتأسيسها، وكل فريق له تصوره وله تحفظاته على بعض مساراتها، ولكنهم جميعاً ساهرون وحريصون على نجاح التجربة الديمقراطية، وحتى الذين لا يشاركون في الحياة السياسية مباشرة ولا يساهمون في عملية البناء الديمقراطي، كعدم الانتماء إلى الأحزاب المتنافسة على السلطة، أو مقاطعة الانتخابات والاستفتاءات والتشكيك بنزاهتها، أو انتقاد الحضور المكثف للسلطة ـ وخصوصاً وزارة الداخلية ـ في الحياة السياسية، فإن هؤلاء لا يقاطعون ويبتعدون رفضاً منهم للديمقراطية من حيث المبدأ، بل ينتقدون ما يعتقدونه تزويراً أو تشويهاً لما يجب أن تكون عليه الديمقراطية الحقيقية، فهم يريدون ديمقراطية تؤسس لمجتمع جديد ونظام سياسي جديد، لا ديمقراطية تضفي الشرعية على النظام القديم ومؤسساته ونخبه السياسية[١٦].

إن المراقب والمعايش للحياة السياسية في المغرب، من انتخابات واستفتاءات، وتعديلات دستورية، ومشاورات ملكية مكثفة مع مختلف الفعاليات السياسية، وقيام تحالفات سياسية جديدة وتفكك تحالفات قديمة، بل وإضرابات ومظاهرات واحتجاجات، يشعر وكأنه في ورشة بناء، يلمس بأن هناك شيئاً يبنى، مجتمعاً سياسياً جديداً يتشكل، ويحس بالملموس ضجيج البناء والتأسيس. هناك ورشة بناء سياسي والكل يساهم فيها. المهندسون وعلى رأسهم الملك الحسن الثاني، وقادة الأحزاب السياسية، ثم العمال وهم الشعب بكل فئاته. وحيث ان هناك عملية بناء جارية على قدم وساق، بناء الديمقراطية، فلا بد أن ينتج من هذه الورشة، في هذا المجال الذي تكثف خلال السنوات الأخيرة صرح «ديمقراطي». ما هو شكله النهائي؟ ما مدى قربه أو بعده من الديمقراطية الغربية؟ هذا أمر متروك للمغاربة وللزمن.

وإذا كنا شبهنا الديمقراطية بالبناء الذي يُشيد، فما ذلك إلا لأنها بالفعل تُبنى وتُؤسس لبنة فوق أخرى، وإنجازاً بعد إنجاز، بالتدرج وبالتمهل ودون تسرع. والمغاربة يفهمون جيداً أن

---

(١٥) من خصوصيات المغرب تعايش الأصالة والمعاصرة، هذا التعايش الذي يتجسد في أجلى معانيه في شخص العاهل المغربي. فهو أمير المؤمنين وملك، وله ثقافة إسلامية عميقة ومتميزة وثقافة أجنبية ـ فرنسية تحديداً ـ عميقة متفهمة، وحتى في لباسه فهو أحياناً يلبس اللباس التقليدي المغربي المتميز وأحياناً يلبس أرقى الملابس الأوروبية. ويظهر هذا التعايش أيضاً في غياب التصادم ما بين الأصوليين والعلمانيين أو الحداثيين كما يحدث في دول إسلامية وعربية، بحيث إنه يصعب حتى إطلاق صفة الحركات الأصولية على الجماعات الدينية في المغرب، فهي لا ترفض النظام برمته بل تتحفظ على بعض مرتكزاته ولا ترفض الديمقراطية ولكنها تتحفظ على شكل تطبيقها.

(١٦) وهكذا فلم يعد يطرح السؤال: هل نريد الديمقراطية أم لا نريدها؟ بل أصبح السؤال ما هو شكل الديمقراطية التي نريد؟ وما هي الخطوة القادمة في المسار الديمقراطي؟ وكيف السبيل لاستقطاب الشعب كله في الحياة الديمقراطية؟ وكيف العمل لتجاوز الانتهاكات والتجاوزات التي تسيء للحياة الديمقراطية؟ وما هي الاستحقاقات الواجب على الجميع دفعها وتحملها من أجل نجاح الديمقراطية؟

الديمقراطية ليست شيئاً يقلد، لأنها ليست مؤسسات وانتخابات وصناديق زجاجية فقط، بل هي الإنسان أولاً، فإن لم يوجد المواطن الديمقراطي والموظف الديمقراطي والمسؤول الديمقراطي، وإن لم توجد الثقافة الديمقراطية، فإن استيراد آليات العمل الديمقراطي وحدها لن تحقق الديمقراطية. وتجربة بلدان مجاورة للمغرب انتكست فيها الديمقراطية خير شاهد على ذلك.

انطلاقاً مما سبق ليس المهم تسارع الخطى نحو الديمقراطية، بل متانة هذه الخطوات وثباتها ونشر الثقافة الديمقراطية. فسلم الديمقراطية يتم صعوده بتمهل ولكن بثبات، ومن حاول قفز الدرجات بسرعة قد يسقط على رأسه ويتحطم، ويضطر إلى البدء في الصعود من نقطة الصفر.

وإذا كنا شبهنا الديمقراطية بالسلم فإن سلم الديمقراطية له أول معلوم ولكن ليس له آخر محدد وثابت، نهاية سلم الديمقراطية هدف أو مبتغى الكل يحاول الوصول إليه دون جدوى، حتى الدول الديمقراطية الغربية وبعد قرون من بدء صعودها لسلم الديمقراطية، ما زالت تواصل الصعود مع أنها تقف ولا شك في الدرجات العليا من سلم الديمقراطية. وبقية دول العالم تنتظم على درجات السلم، بعضها في وسطه كالهند وباكستان وبعض دول أوروبا الشرقية، وهناك دول أدنى منها درجة كالمغرب والكويت ومصر ولبنان والسنغال، وهناك دول تصعد الدرجات الأولى على سلم الديمقراطية كاليمن وقطر، وهناك بعض الدول صعدت سلم الديمقراطية إلا أن صعودها لم يكن مبنياً على حسابات دقيقة، وكان بشكل متسرع وغير مدروس فتعثرت خطاها وسقطت عن السلم.

إن المسار الديمقراطي في الحياة السياسية المغربية، ليس وليد اللحظة، ولا هو بفعل قرار آني أو ظرفي أو نتيجة التحولات الدولية الأخيرة أو بفعل ضغوط أجنبية، بل هو خيار استراتيجي للمغرب منذ بداية الاستقلال، حيث صعد سلم الديمقراطية منذ درجته الأولى وبشكل متأن ومدروس، وكانت كل خطوة من خطوات التأسيس الديمقراطي تهيئ لما يليها وتؤسس على سابقتها، والمغرب في تطبيقه للخيار الديمقراطي تعرض لهزات عنيفة بل لصراعات مسلحة بين النظام وقوى معارضة، إلا أنه سرعان ما كان يتخطاها. لم تكن طريق الديمقراطية في المغرب مفروشة بالورود، بل تخللتها الأشواك والصعاب، سواء ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، أو أعمال عنف ومصادمات، أو قضايا فساد حكومي وإداري، إلا أن كل هذه الأعمال كانت جزءاً من عملية البناء الديمقراطي، لأن الديمقراطية في المغرب لم تأتِ كمنحة، بل كمحصلة نضالات شعبية وجدت تفهماً من قبل العاهل المغربي لأنها تعبر عن مطالب لا بد للنظام السياسي من أن يستجيب لها أو لأنها تستجيب لنوازع وميول داخلية لدى ملك البلاد.

٢ ـ ديمقراطية قامت على سياسة الالتقاء وسط الطريق

الديمقراطية لا يؤسسها النظام وحده ـ السلطة السياسية ـ كما لا تؤسسها القوى السياسية المعارضة وحدها، فهي نتيجة علاقة شائكة بين الطرفين، علاقة تعايش وصراع في الوقت نفسه، تعايش في إطار ثوابت الأمة كمرجعية لا يجوز الاختلاف حولها، وصراع أو تنافس فيما هو دون ذلك.. وإذا كانت السنوات الأخيرة قد أفرزت ثوابت مشتركة ما بين النظام والمعارضة الوطنية اليسارية، ساعدت على مشاركة هذه الأخيرة في السلطة، فإن العلاقة بين المؤسسة الملكية في المغرب كمهيمن على القرار السياسي والمعارضة السياسية اليسارية، وبصفتها تناضل ضد هذه الهيمنة، وصلت في وقت ما إلى حد السعي لإقصاء كل طرف للطرف الآخر،

مما هدد المسار الديمقراطي وعلق التجربة الديمقراطية، إلا أنها بدأت بالتراخي والسير نحو حلول وسط بدءاً من منتصف السبعينيات مع مشكلة الصحراء وبعد عقد المؤتمر الخامس لحزب الاتحاد الاشتراكي، فما هي خصائص كل من هاتين المؤسستين وكيف تنظر كل منها إلى الأخرى؟

أ ـ خصوصية المؤسسة الملكية

المؤسسة الملكية في المغرب مكون أساسي في الحياة السياسية المغربية، وذلك لاعتبارات تاريخية واجتماعية، فهي تتميز بالأصالة وبالامتداد التاريخي حيث تعود إلى حوالى ١٢٥٠ سنة، وهذا الامتداد مكنها من التأصل في نفوس المغاربة وتغلغلها في النسيج الاجتماعي السياسي، فالمواطن المغربي لا يشعر بأن النظام الملكي غريب عنه أو دخيل على ثقافته وتاريخه، ومما عزز هذه المكانة الموقع الديني للعاهل المغربي، بصفته أمير المؤمنين، ثم الدور الوطني للملك محمد الخامس أثناء فترة مقاومة الاستعمار، فبينما تحالفت غالبية الملكيات في دول العالم الثالث مع المستعمر ضد الشعب وحركته الوطنية، قادت العائلة الملكية المغربية حركة المقاومة ضد المستعمر الفرنسي، الأمر الذي زاد من شعبيتها وتقدير المغاربة لها، وهو ما أدى بدوره إلى انتفاء مبرر تفرد حزب وحيد بالسلطة بعد الاستقلال بذريعة قيادته لحركة المقاومة ضد المستعمر.

وهذا الالتحام ما بين المؤسسة الملكية والشعب في مواجهة المستعمر، كان لا بد من أن يستمر ما بعد الاستقلال، وحتى يستمر كان لا بد من إشراك الشعب في السلطة، وهذا لا يكون إلا بالديمقراطية. وهكذا نلاحظ أنه مباشرة بعد الاستقلال عبر الملك محمد الخامس عن رغبته في إقامة نظام ديمقراطي ووضع الأسس الأولى للنهج الديمقراطي. ففي يوم ١٩٥٨/٥/٨ وجه خطاباً إلى الأمة قال فيه: «إن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها وتمارس شؤونها بنفسها هو الحكم الديمقراطي، إن الوقت قد حان لتدخل البلاد في طور جديد من حياتها وذلك بإقامة مؤسسات سياسية ودستورية يشارك فيها الشعب مباشرة في تسيير الشؤون العامة». وقد سمي هذا الخطاب بـ «العهد الملكي»، وهذه الأسس سار على هديها من بعده الملك الحسن الثاني.

أضفى الملك الحسن الثاني على الحياة السياسية المغربية وعلى مسار الديمقراطية طابعه الخاص، فهو ذو ثقافة عميقة وواسعة، ثقافة تجمع ما بين الأصالة الإسلامية والمغربية من جهة، والمعاصرة أو الحداثة من جهة أخرى، إنه أمير مؤمنين متشبع بالفكر الإسلامي وملك دستوري عصري متشبع بالثقافة الغربية، وهذا المزج بين الثقافتين جعلت منه شخصية متوازنة متفتحة على الحوار ومضيفة على المسار الديمقراطي طابعاً خاصاً (ديمقراطية أبوية وموجهة). وعليه لا يمكن للمراقب للحياة السياسية في المغرب فهم ما يجري دون أن يكون ملماً بشخصية الملك ومتعمقاً في فكره السياسي.

إن محورية شخصية الملك الحسن الثاني في الحياة السياسية المغربية لا تستمد فقط من البعد التاريخي أو الديني للمؤسسة الملكية المغربية، بل أيضاً من شخصية الملك القادرة على خلق ذلك التوازن الدقيق بين قوى سياسية متعددة في مجتمع يعرف تنوعاً في تركيبته الاجتماعية والثقافية. إنه التوازن الذي يحافظ على استقرار النظام السياسي الملكي وفي الوقت نفسه يرسي دعائم مؤسسات ديمقراطية، توازن يرضي غالبية الأطراف السياسية ولا يغلق الباب أمام من يرفض المشاركة في التجربة. ومن أمثلة الإضافات التي أتى بها العاهل المغربي للنظرية الديمقراطية فكراً وممارسة هي فكرة التسامح بين الديانات وبين الأعراق، هذا التسامح الذي

حل مشكلة التوفيق بين الديني والدنيوي دون الاتهام بالعلمانية ذات السمعة السيئة، والتوفيق بين العرب والأمازيغ دون الانزلاق نحو شوفينية قومية، والتوفيق بين المسلمين واليهود دون انتهاك حقوق أحد أو اتهام بالطائفية. وتجلت فكرة التسامح والحوار حتى على المستوى السياسي حيث شُرعت الأبواب للتعددية الحزبية بما في ذلك من أحزاب شيوعية واشتراكية، ولكن في حدود الالتزام بخصوصية الشعب المغربي وبما لا يثير الحساسيات داخل المجتمع. أيضاً لعبت سياسة التعيين بمناصب عليا بظهير ملكي دوراً في خلق التوازن السياسي والاجتماعي داخل المجتمع.

لقد تجسدت البراغماتية والواقعية السياسية عند العاهل المغربي في تصميمه على إنجاح المسلسل الديمقراطي، وتجلى ذلك في رسائله المتتالية خلال السنوات الأخيرة لقوى المعارضة والتي مفادها استعداده لتمكينها من تشكيل حكومة حتى ولو لم تمنحها صناديق الانتخابات أغلبية الأصوات، وهذا ما يدل على وجود إرادة حقيقية لدى العاهل المغربي في التغيير السياسي وفي إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية المغربية بإشراك قوى سياسية جديدة في عملية صنع القرار السياسي. والعاهل المغربي عندما أسند لزعيم الاتحاد الاشتراكي السيد عبد الرحمن اليوسفي مهمة تشكيل حكومة، فإن هذا يدل على أن قرار العاهل المغربي قرار يعبر عن إرادة ملكية في التغيير مشفوعة بسماح الملك للحس الوطني والمطالب الجماهيرية، ومدركاً لأبعاد التحولات الدولية أكثر من كونه قراراً منصاعاً لما أفرزته صناديق الانتخابات، وكأن الملك تحسس أموراً لم تعبر عنها صناديق الانتخابات، ولم تدركها جيداً الفعاليات السياسية[١٧].

ب ـ عقلانية أحزاب المعارضة السياسية واعتدالها

إذا كان التناوب في الممارسة السياسية تعبيراً عن التقاء وتوافق آراء الفرقاء السياسيين المشاركين في الحياة السياسية حول ثوابت وطنية، واختلافهم حول برامج العمل لتسيير أمور البلاد، فإن «التناوب» الذي حدث في المغرب بالإضافة إلى ما سبق إنما هو تعبير عن ثقة عاهل البلاد بأحزاب المعارضة السياسية (السابقة) وبأهليتها لتشكيل حكومة. وهذه الثقة لم تأتِ من فراغ، بل هي نتيجة نضالات لأحزاب المعارضة وتحولات في برامجها وشعاراتها فرضت من خلالها وجودها في الساحة السياسية المغربية، ونالت بمقتضاها ثقة الشعب والملك[١٨].

إن المراقب للحياة السياسية في المغرب ولممارسة الأحزاب السياسية المعارضة ـ ما قبل التناوب ـ وباستثناء أجنحة منها ولفترة محدودة لجأت فيها إلى السلاح خلال السبعينيات ضد السلطة، باستثناء ذلك فقد تميزت هذه المعارضة بالعقلانية في سلوكها والاعتدال في خطابها السياسي. ويتجلى ذلك في ابتعادها عن كل ما يتعارض مع خصوصية المجتمع المغربي أو يهدد تماسكه الاجتماعي أو ثقافته الوطنية، فلم يعرف المغرب مثلاً أحزاباً سياسية ذات شأن تطالب

---

(١٧) ومع ذلك يتحدث بعض السياسيين عن دوافع غير ديمقراطية وراء تكليف الملك للمعارضة بتشكيل الحكومة، كالقول بأن النظام السياسي يعيش مأزقاً ويعاني مشاكل هو غير قادر على حلها، وحتى لا يتحمل مسؤولية ما ستؤول إليه الأوضاع نتيجة لذلك بحث عمن يحمله المسؤولية.

(١٨) يجب التعامل مع مصطلح التناوب في التجربة المغربية بحذر مفاهيمي، لأن الحكومة حكومة ائتلافية تشارك فيها أحزاب كانت من الأغلبية السابقة، كما أن الدور المكثف لعاهل البلاد في تحديد السياسة العامة للدولة يجعل التغيير الحاصل محدوداً، وهذه من خصائص الديمقراطية في المغرب التي هي ديمقراطية موجهة ومُراقبة وإصلاحية.

بإسقاط الملكية وإقامة نظام جمهوري، بل كان التمسك بالملكية الدستورية هو القاسم المشترك بين جميع القوى السياسية الفاعلة في البلاد، وهذا يعود بالإضافة إلى ما ذكرناه ـ حول تجذر الملكية في المغرب ومشاركتها الشعب في مقاومة الاستعمار ـ إلى أن المؤسسة الملكية في المغرب ليست رديف الأسرة الملكية، بل إن المؤسسة الملكية ذات قواعد وجذور شعبية، فالأسرة الملكية ليست ذات حضور مادي مهيمن على الحياة الاقتصادية والعسكرية في البلاد. فباستثناء العاهل المغربي وولي عهده، فلا وجود لأفراد من الأسرة الملكية في مناصب ومراكز السياسة والاقتصاد، فأفراد من المجتمع ـ نخبة المجتمع ـ هم الذين يتولون المناصب الحكومية والبرلمانية ويسيرون المؤسسات الاقتصادية في الدولة، بمعنى أن وجودها في السلطة واستمرارها لا يعود إلى هيمنة أفراد الأسرة الملكية على مقاليد الحكم والمراكز الحساسة، بل يعود إلى قبول الشعب المغربي بنظام الحكم الملكي، وهذا عكس بعض النظم الملكية بل والجمهورية في بلاد العالم الثالث، حيث نجد أن أفراد الأسرة الحاكمة هم المتحكمون مباشرة في كل المراكز الحساسة في البلاد، بدءاً من الحكومة، ومروراً بعضوية المجالس البرلمانية أو الاستشارية، وقيادة الجيش وإدارة وتملك أهم المؤسسات الاقتصادية في البلاد.

هذه الخصوصية للملكية المغربية هي التي دفعت الأحزاب السياسية المغربية المعارضة إلى القبول بالعمل في ظل الملكية الدستورية، لأنها اعتبرت أن ما يسود البلاد من سوء إدارة وتسيير وما تعرفه البلاد من أزمات وفساد لا يعود إلى كون النظام نظاماً ملكياً، بل هو نتيجة علاقات قوى وتضارب مصالح بين فعاليات المجتمع، أو يعود إلى هيمنة نخبة سياسية على مراكز القرار.

كما تظهر عقلانية الأحزاب السياسية المغربية في ابتعادها عن تبني ايديولوجيات أو التعبير عن انتماءات من شأنها إثارة حساسيات داخل المجتمع، فمثلاً لا يعرف المغرب أحزاباً قومية أو امتداداً لأحزاب قومية مشرقية ـ كحزب البعث وحركة القوميين العرب ـ وهذا نابع من الإحساس بالمسؤولية الوطنية التي تراعي خصوصية التركيبة السكانية للمغرب. ولكن هذا لا يمنع من أن الشعب المغربي بكل فئاته هو من أشد المدافعين عن القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وقد أظهرت أزمة الخليج الثانية عمق التضامن المغربي مع شعب العراق، فالانتماء القومي عند المغاربة هو انتماء حضاري، فهم يعطون للبعد القومي مضموناً حضارياً إنسانياً إسلامياً، وليس مضموناً عرقياً.

وفي السياق نفسه فإن إحساس الأحزاب السياسية المغربية بالمسؤولية وإدراكها لضرورة تأسيس خطابها الايديولوجي وبرنامجها السياسي على ما لا يتعارض مع ثوابت الأمة، جعل الأحزاب ذات التوجه الماركسي أو الاشتراكي تكيف شعاراتها ومبادئها بما لا يتناقض مع هذه الثوابت، وتحديداً ثابت أن المجتمع المغربي مجتمع مسلم وعلى رأسه أمير مؤمنين. وهكذا كانت شعارات وبرامج هذه الأحزاب ذات مضمون اقتصادي واجتماعي وسياسي مبتعدة عن تناول الأمور الدينية والميتافيزيقية، بل إن الحزب الشيوعي المغربي أصبح يسمى حزب التقدم والاشتراكية، وكان أمينه العام المرحوم علي يعته، يستهل خطاباته السياسية بالبسملة ويستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية أكثر من استشهاده بمقولات ماركس ولينين. هذه القولبة أو إعادة البناء المفاهيمي والممارساتي، هي ما جعل قوى اليسار مقبولة شعبياً ورسمياً وهيأ لها فرصة الانخراط في الحياة السياسية، فتكليفها بتشكيل الحكومة.

ولكننا نعتقد أن أهم ما تميزت به أحزاب المعارضة المغربية هو التحامها بالشعب

ومشاركتها إياه النضال والمعاناة في الفترات الحرجة، بدلاً من الهروب إلى الخارج والعمل من الخارج ـ باستثناء بعض الزعامات ولفترة زمنية جربوا المعارضة من خارج الوطن ـ ولكنهم شعروا بعدها بعبثية هذا النوع من المعارضة، وكان على رأسهم رئيس الحكومة الجديد عبد الرحمن اليوسفي الذي قضى عشرين سنة في المنفى.

لقد توصلت المعارضة السياسية المغربية، بعد تجربة المواجهة المسلحة مع النظام، إلى قناعة بأن النضال السياسي السلمي أجدى من النضال المسلح، وأن النضال السياسي لا يكون مجدياً إلا إذا كان وسط الجماهير وبالجماهير، وهذه القناعة فرضتها متغيرات محلية ودولية.

كانت هناك إمكانية لتقبل شكل من المعارضة في الخارج خلال الستينيات والسبعينيات عندما كانت تحكم في بلاد عربية أنظمة دكتاتورية رجعية أو استبدادية عسكرية لا تراعي أي اعتبار لحقوق الإنسان، وكان في المقابل أنظمة عربية قومية أو ثورية ودول المنظومة الاشتراكية، يمكنها أن تحتضن المعارضات العربية من المعسكر الأول وتسندها في موقفها ونضالاتها على أسس التوافق الفكري والايديولوجي أو في إطار تحالف أممي ضد الامبريالية والرجعية، إلا أن الوضع تغير مع انهيار الحدود الفاصلة بين الأنظمة الرجعية والأنظمة الثورية والتقدمية التي تعمل على مستوى شعارات لم تعد تُقنع أحداً. ومع انهيار المعسكر الاشتراكي حليف قوى التحرر ونصير المظلومين، انتفى مبرر هروب الفعاليات السياسية بسقوط ذريعة أن شروط النضال والتأثير في حكومات بلدانهم من الخارج أفضل منها مما لو استمروا داخل بلدانهم.

لقد وعت أحزاب المعارضة السياسية المغربية أن المعارضة من الداخل حتى لو أدت إلى اعتقال وقتل ومعاناة لأفرادها، وحتى ان كانت قدرتها على التغيير محدودة، هي أجدى بكثير من المعارضة من الخارج، أجدى من حيث قدرتها على تحقيق استقرار الوطن ومصلحة الشعب، لأن المعارضة من الخارج ـ بالإضافة إلى ما ذكرناه ـ تعني إفراغ الوطن من القوى الحية الفاعلة القادرة على التغيير. ومعناه أن تنفرد السلطة بالشعب فتخضعه بالقوة والإرهاب أو بإقناعه أن لا خيار آخر غير خيار السلطة ما دامت الخيارات الأخرى غير موجودة داخل الوطن ومتحالفة مع أعدائه. أضف إلى ذلك أن المعارضة من الداخل تعمل على توعية الشعب وتثقيفه سياسياً، فدورها في التنشئة السياسية مركزي وهذا الدور ما كان ليكون لو كانت خارج الوطن، وكأنها بذلك تعطيه ـ للشعب ـ النموذج والقدوة الحسنة في النضال والتمسك بالمبادئ، فتكون معاناة الطليعة المناضلة كاشفة لمساوئ النظام السياسي ومحرجة له أو مصححة لنهجه، وفي الوقت نفسه حافزاً على تصليب الشعب لمواقفه وتمسكه بمبادئه.

ولا بد من توضيح أننا نقصد بالمعارضة السياسية كل القوى السياسية التي كانت خارج السلطة خلال العقود الثلاثة الأخيرة سواء منها التي شاركت في الحكومة الجديدة أو تلك التي قاطعت الانتخابات الأخيرة وشككت بنزاهتها. وهذه على نوعين: قوى ذات توجه ديني، وهي جماعة العدل والإحسان، والبديل الحضاري، والجماعة الملتفة حول جريدة **النبأ**، وقوة ذات توجه يساري: حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحركة النهج الديمقراطي، وحركة الديمقراطيين المستقلّين، واليسار الجديد.

رابعاً: التناوب أو الامتحان العسير للمعارضة

يمكن اعتبار أن أول تحول حقيقي وجوهري سيعرفه مغرب التسعينيات هو الإعلان عن الانتقال نحو التناوب، بحيث يجوز القول بأنه إذا كانت سنة ١٩٦٢ قد أسست لنظام الملكية الدستورية وما تتطلبه من مؤسسات وقواعد للعمل، فإن سنة ١٩٩٣ تعد مرحلة تحول كبرى في النظام السياسي المغربي شبيهة بتحول ١٩٦٢.

إن الاقتراح الملكي عام ١٩٩٣ بالدخول في عهد التناوب جاء رغم عدم توفر المعارضة على أغلبية عددية داخل مجلس النواب تخولها إمكانية تشكيل الحكومة. ولكن هذه النقلة الكبرى كان من الممكن أن تتحقق بضمانات ملكية، إلا أن تباين الشروط الموضوعة من قبل الطرفين حالت دون تحقق هذه الخطوة الجديدة في المسيرة الديمقراطية بالمغرب. ولكن بموازاة مع ذلك استمرت عملية المشاورات سواء بين الأطراف السياسية أو الأطراف الاجتماعية، وهو ما خلق نوعاً جديداً من الثقافة السياسية في المغرب تميل أكثر إلى ثقافة المشاركة، وتبتعد بشكل تدريجي عن ثقافة التبعية والخضوع، وتقطع مع أي مراهنة للمعارضة على احداث تغييرات جذرية عن طريق الثورة أو الانقلابات العسكرية، وخصوصاً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتنامي شعبية الحركات الإسلامية، الأمر الذي شكل تهديداً لكلا الطرفين.

لقد بدت رغبة النظام السياسي أكثر قابلية للتحول نحو مزيد من الديمقراطية، وذلك عبر توالي اقتراحات العاهل المغربي على المعارضة لتشكيل حكومة التناوب إلى أن توجت هذه المرحلة بحدوث تقارب تدريجي في المواقف بين الفرقاء السياسيين، والإعلان عن بداية الإصلاحات لإنجاح التناوب.

ولعل أولى الخطوات في طريق إنجاح التناوب هو تكثيف العمل بمفاهيم ثقافة التناوب، وعلى رأسها التوافق والتراضي والحوار، كلها مفاهيم أساسية في ثقافة التناوب كان العمل بها ضعيفاً بين الفرقاء السياسيين. وهكذا حث العاهل المغربي في أغلب خطب هذه المرحلة على ضرورة العمل وفق مبدأ التراضي والتوافق والحوار، وبخاصة حول القضايا الكبرى والمصيرية وعلى رأسها قانون الجهوية والقانون الانتخابي.

إن التفكير في الإصلاح السياسي أصبح ملحاً خلال سنة ١٩٩٦، وتوج بمراجعة دستورية أحدثت تعديلات مهمة على المؤسسة التشريعية بالخصوص من خلال إحداث نظام الغرفتين. وعلى رغم عدم تلبية المؤسسة الملكية لأغلب المطالب المقدمة من قبل المعارضة في مذكرتها المتضمنة لتصورها للإصلاح الدستوري، فإن هذه الأخيرة ولأول مرة ستتخذ موقفاً إيجابياً من مشروع المراجعة الدستورية[١٩] الذي عُرض على الاستفتاء بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وكما هي العادة حصل على الموافقة الشعبية. لقد لعبت الضمانات المباشرة والشخصية للملك دوراً في تخفيف حدة تخوفات المعارضة، وخصوصاً من جهة نزاهة الانتخابات، حيث جاء في خطاب العاهل المغربي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة بتاريخ ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ «وكونوا أخيراً على يقين من أنني سأضع ثقلي الشخصي وهيبتي الشخصية وصلاحياتي الدستورية لتمر جميع الانتخابات المتوالية في هذا البلد على أحسن ما يكون في جو من الاستقامة والشفافية والنزاهة، لأنني مللت أن أسمع أو أن يسمع عن بلدنا أن انتخاباته لم

---

(١٩) ما عدا موقف منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، الذي كان في الحقيقة موقفاً غامضاً مما أدى إلى حدوث انشقاق داخلها نتج منه تشكيل حزب جديد ضم مجموعة من أطر المنظمة وأعلنوا (إعلانهم أصبح معروفاً بإعلان مجموعة حسان) عن ميلاد الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

تكن نزيهة أو أن استشاراته كانت مخلوطة أو مشوبة».

لقد أبان انخراط أحزاب المعارضة في مسلسل المشاورات ومطالبتها بالتسريع في الإصلاحات السياسية وتعاطيها الإيجابي مع المقترحات الرسمية عن تحول في الفهم السياسي لدى مكونات المعارضة المغربية، من خلال انتقالها من وعي المعارضة الانتقادية الصرفة إلى وعي المعارضة الباحثة عن المشاركة في السلطة، ولعل هذا ما يفسر بحثها عن حلول وسط بين الاقتراحات الرسمية وخطها السياسي العام دون أن تعرض نفسها للانتقادات وغضب قواعدها، ومن بين الصور الدالة على هذا البحث عن توافق متزن مع الحكومة وأحزاب الأغلبية هو توقيعها في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ على ميثاق الشرف، والذي يبحث عن إيجاد عنصر حسن النية الذي ظل غائباً بين الفرقاء السياسيين ولمدة طويلة.

وبعد أن تم التوافق حول مجموعة من الإجراءات الأساسية لإنجاح رهانات المرحلة وعلى أساس التوافق والتراضي، تم إجراء الانتخابات الجماعية بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٧، والتي جاءت نتائجها بحسب التحالفات على الشكل التالي: الكتلة ٣١,٦٥ بالمئة، الوفاق ٣٠,٢٨ بالمئة، والوسط ٢٦,٤٤ بالمئة، كما جرت في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٧ الانتخابات المهنية، بعدها أجريت الانتخابات التشريعية الخاصة بالغرفة الأولى بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وجاءت النتائج بحسب التحالفات على الشكل التالي: الكتلة ١٠٢ مقعد، والوفاق ١٠٠ مقعد، وأحزاب الوسط ٩٧ مقعداً، وباقي الأحزاب ٢٦ مقعداً. هناك الكثير مما يمكن إثارته حول هذه النتائج لكن ما يجب التركيز عليه هو نسبة المشاركة التي تعد أضعف مشاركة عرفتها الانتخابات المغربية، إذ لم تتجاوز ٥٨,٣٠ بالمئة إضافة إلى ١,٠٨٥,٣٦٦ بطاقة ملغاة من أصل ٧,٤٥٦,٩٩٦ من المصوتين.

تلت هذه الانتخابات، الانتخابات غير المباشرة الخاصة بمجلس المستشارين (الغرفة الثانية) بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وجاءت النتائج على الشكل التالي: أحزاب الوسط ٩٠ مقعداً، أحزاب الوفاق ـ أحزاب السلطة سابقاً ـ ٧٦ مقعداً، أحزاب الكتلة ـ أحزاب المعارضة ـ ٤٤ مقعداً، وباقي الأحزاب اقتسمت ٣٣ مقعداً.

إلا أنه على رغم النتائج الانتخابية التي أفرزت تكافؤاً من الناحية العددية بين مختلف التحالفات، فإن سنة ١٩٩٨ أعلنت عن تحول تاريخي في المسلسل الديمقراطي في المغرب. وهذا التحول تكرس من خلال انتخاب عبد الواحد الراضي (من الاتحاد الاشتراكي وهو من المعارضة السابقة) رئيساً لمجلس النواب، وبعد ذلك عين العاهل المغربي عبد الرحمن اليوسفي (الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي) وزيراً أول، وكلفه تشكيل الحكومة، ولذلك اعتبرت هذه الخطوة سابقة في التاريخ السياسي المغربي المعاصر حيث يتم تكليف أحد أقطاب المعارضة بتشكيل الحكومة، هذه الأخيرة تنعت بنعوت متنوعة كدلالة على كونها سابقة: حكومة التناوب، وحكومة التغيير، وحكومة تحت التجربة... الخ.

تم تشكيل الحكومة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٨، وهي تضم تحالفاً من سبعة أحزاب: الاتحاد الاشتراكي، وحزب الاستقلال، وحزب التقدم والاشتراكية، الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وجبهة القوى الديمقراطية من المعارضة السابقة، والتجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الوطنية الشعبية كأحزاب وسط. وقدم اليوسفي التصريح الحكومي أمام مجلس النواب ومجلس المستشارين وحصل هذا التصريح على الأغلبية المطلقة من الأصوات في مجلس النواب، حيث جاءت النتيجة على الشكل التالي: ١٧٤ صوتاً لصالح البرنامج الحكومي، وامتنع عن التصويت ٢٣ نائباً ولم يعارضه أحد. وبذلك يتهيأ المغرب لدخول القرن المقبل على صدى حكومة التناوب التي حملت لأول مرة أحزاب المعارضة إلى السلطة.

خاتمة

لقد تكلل نضال الشعب المغربي، بصعوده درجة على سلم الديمقراطية، ولكن هذا لا يعني أن الديمقراطية في المغرب وصلت إلى درجة الكمال، بل إن الحكم على المنعطف الجديد للمسار الديمقراطي المغربي سيكون بعد أن يتقعد كل طرف في موقعه في الخريطة السياسية الجديدة وينجح بالمهام الموكولة إليه، بعد أن تمارس الحكومة الجديدة مهامها كسلطة سياسية أو كمشاركة في السلطة السياسية، وتضع برامجها ووعودها للجماهير الشعبية موضع التطبيق، وتخلق تلك المصالحة التاريخية أو التوفيق بين مصلحة واحتياجات قاعدتها الحزبية الجماهيرية وبين المصلحة الوطنية العامة وثوابت الأمة. فهل ستتغلب على أجهزة ومراكز قوى تعتبر نفسها فوق كل حساب وخارج اللعبة الديمقراطية؟ وعلى مستوى الأحزاب التي كانت في السلطة سابقاً، يجب الانتظار لنرى إن كانت ستنجح دون كثير من الاستحقاقات المؤلمة بأن تكون معارضة ذات قاعدة جماهيرية، فالمطلوب منها اليوم أن تبحث عن جماهير وايديولوجيات لتكون مصدر قوتها وكتعويض عن فقدانها السلطة كمصدر للقوة كانت تعتمد عليها سابقاً، وإلا سيحدث فراغ كبير في ساحة المعارضة ستملأه معارضة جديدة وعلى أسس جديدة.

ولكن خلال هذه الفترة اللازمة لتتضح الصورة، فإن عملية إعادة تقعيد وصياغة تجري اليوم لمفاهيم ومصطلحات كانت من ثوابت الخطاب السياسي المغربي، كمفهوم اليمين واليسار، ومفهوم السلطة أو المخزن، ومفهوم المعارضة، وعلاقة السلطة بالشعب، وأشياء كثيرة هي اليوم معلقة في الهواء تنتظر من يجذرها في أرض الواقع السياسي الجديد. ولا نعتقد أن مرور سنة على التناوب بالفترة الكافية لإصدار حكم على نجاح التجربة من عدمه، فالديمقراطية هي عملية تغيير تدريجي ومراكمة إنجازات، والمعارضة لم تأت إلى السلطة ومعها مال قارون، كما أنها لم تأتِ لتطبق برنامجاً ثورياً مناقضاً لبرنامج الحكومة السابقة، فالميزانية محددة مسبقاً وموارد المغرب معروفة، والحكومة هي «حكومة صاحب الجلالة» بما تعنيه الكلمة من تغيير في إطار استمرارية وثوابت.

كما أن مفاهيم وخطابات سياسية مؤهلة اليوم لتفقد معناها ودلالتها أو تحتاج إلى إعادة صياغة وبناء، مثلاً لا يجوز القول إن هناك حكومة يسارية في المغرب لمجرد مشاركة أحزاب يسارية في السلطة، كما لا يجوز في المقابل القول إن حزب الاتحاد الاشتراكي وحلفاءه السياسيين تحولوا إلى أحزاب يمينية أو محافظة لمجرد أنها أصبحت في السلطة، كما أن أحزاب «المعارضة» الجديدة ـ أحزاب الحكومة سابقاً ـ ليس من السهل أن تصبح أحزاباً جماهيرية أو يسارية أو حتى معارضة بالمعنى الدقيق للكلمة لمجرد أنها معارضة للحكومة لأن الحكومة هي «حكومة صاحب الجلالة».

وأخيراً نقول: لقد كسب المغرب والديمقراطية المغربية كثيراً بمشاركة أحزاب المعارضة في السلطة، ونتمنى ألا تخسر حركة التحرر العربية رافداً أساسياً من روافدها، ونصيراً متميزاً لقضايا الأمة العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية. لا شك في أن اهتمامات أحزاب المعارضة الوطنية بعد وصولها للسلطة، تحولت إلى الداخل على حساب الاهتمام بالقضايا المصيرية الكبرى، وهذا ما يلاحظ في صحافتها وندواتها، إلا أننا نعتقد أنها ستكون خسارة مؤقتة، لأن أي إنجاز ديمقراطي حقيقي لا بد من أن يصب في مصلحة الأمة العربية والإسلامية □

قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات

محمود شمال حسن

كلية الآداب، الجامعة المستنصرية ـ بغداد.

مقدمـة

إن ظروف التغير الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات البشرية، قد تستثير قلق المستقبل لدى أفرادها المتمثل بالتوجس والخوف والتوتر مما تخفيه الأيام المقبلة، الأمر الذي يدعو الأفراد إلى إعادة النظر بخططهم وأهدافهم الحياتية بما ينسجم وظروف التغير من جانب والتكاليف المترتبة على هذا التغير من جانب آخر. وآية ذلك، يبقى التغير الاجتماعي الذي يحدث في ظروف تتسم بعدم الاستقرار والاضطراب باعثاً على زيادة القلق من المستقبل. والدراسة الحالية هي محاولة للكشف عن مستوى قلق المستقبل والمتغيرات المساهمة فيه.

أولاً: الخلفية النظرية لقلق المستقبل

لا بد من التسليم ابتداءً بأن قلق المستقبل يستثار بفعل عوامل اجتماعية ـ ثقافية، وهذا معناه أن تدهور الأوضاع داخل المجتمع، قد تستثير التوجس والخوف من الأيام المقبلة التي ستعمد على تغيير أهداف الفرد الحياتية، فضلاً عن أن استمرار حالة الاضطراب وعدم الاستقرار داخل المجتمع ستقلل من فرص الحراك الاجتماعي (Social Mobility) ولا سيما الحراك الاجتماعي الصاعد، بل إن الأمر سيزيد من فرص الحراك الاجتماعي النازل؛ أي انتقال الفرد من مهنة ذات مكانة عالية إلى مهنة ذات مكانة واطئة، فيترتب على ذلك تدهور دخله الاقتصادي وفقدان بعض الممتلكات الشخصية. وعلى ذلك، فإن استمرار حالة الاضطراب وعدم الاستقرار داخل المجتمع، ستستثير الخوف والتوجس من الغد الآتي الذي قد يحمل المزيد من التدهور.

وللتعرف على طبيعة المناخ الاجتماعي المهيأ لحالة القلق من المستقبل، فإننا نكتفي هنا، بتسليط الأضواء على أشكاله السائدة في المجتمع العربي.

١ ـ ضغوط الحياة

إن زيادة الأعباء أو الصعوبات التي يواجهها الفرد في الحياة ستجعله أكثر تشاؤماً، أو قل

إن زيادة أعباء الفرد في الحياة ستجعله يغير نظرته إلى الحياة. وبالتأكيد إن هذه النظرة ستتسم بطابع سوداوي أو تشاؤمي، والنظرة التشاؤمية إلى الحياة ستزيد من خوفه وتوجسه من المستقبل الذي قد يحمل الكثير من الآلام استناداً إلى خبرة الحاضر المؤلمة. وعلى ذلك فإن زيادة الضغوط التي يتعرض لها الفرد يومياً، ستزيد من قلقه من المستقبل، على أساس أن أحوال المجتمع آخذة بالتدهور، وليس هناك ما يبشر بإصلاح الحال. ويكفينا هنا، أن نعرض بعض المؤشرات الدالة على ضغوط الحياة، لعل من أبرزها:

أ ـ أزمة السكن

أصبح واضحاً أن الفرد أخذ يشعر بندرة الإسكان بعد التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي شهدها المجتمع العربي في الآونة الأخيرة، وذلك يرجع أساساً إلى ارتفاع أسعار الأراضي مع زيادة تكاليف البناء، وقد انعكس ذلك على ارتفاع أسعار الإيجار للمساكن أو الوحدات السكنية. ومما زاد من حدة المشكلة، أن ثمة طلباً متزايداً على الوحدات السكنية أو الأراضي من المهاجرين من الأرياف إلى المدينة. ورافق ذلك، زيادة توجه الأفراد من الشباب إلى الاستقلال بوحدات سكنية عن الأسرة الممتدة، وهو أحد العوامل التي ساهمت في خلق الأزمة، كما أن تحسن الأحوال الاقتصادية لبعض الأفراد قد جعلهم يطلبون المزيد من الوحدات السكنية ادخاراً للمستقبل. كل ذلك ساهم بطريقة أو بأخرى في خلق أزمة على مستوى الإسكان. وبطبيعة الحال فإن استمرار هذه الأزمة وغياب الحلول من جانب المؤسسات المعنية أو عدم اكتراثها بالأمر سيجعل القسم الكبير من الشباب في حالة عزوف عن الزواج وعدم الارتباط مع الآخر لتكوين الأسرة. وعند استمرار حالة العزوف عن الزواج، ولا سيما من جانب الذكور، ستزداد نسبة غير المتزوجين، وسيترتب على ذلك بروز بعض الأنماط السلوكية غير المقبولة اجتماعياً، من بينها: شيوع الانحراف من كلا الجنسين، وقد يفضي ذلك إلى حالة من حالات البغاء على مستوى الإناث بقصد إشباع الحاجة إلى الجنس. وستزداد جراء ذلك حالات القتل من كلا الجنسين، بسبب الأعراف العشائرية التي تحاول أن تقتص من الطرفين. لا ندعي أن الإسكان يوفر الحماية اللازمة لهذه الفئة من المجتمع من أن تنحرف، ولكننا نقول إن الإسكان أو توفير الوحدات السكنية لهذه الفئة قد يساهم بدرجة معينة في حمايتها من الانحراف.

ب ـ ارتفاع الأسعار مع ثبات الدخول

من اللافت للانتباه أن الدخول في المجتمعات المأزومة تحافظ على ثباتها رغم تصاعد الأسعار، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة نسبة الفقراء نتيجة تصاعد نسبة التضخم وتخلي الحكومات عن دعم بعض المواد الأساسية، وقد أثر ذلك في بعض الفئات الاجتماعية، ولا سيما فئات الدخل المحدود، نتيجة عدم مواكبة دخولهم للزيادات الحاصلة في الأسعار. ومما زاد من سوء حال هؤلاء أنهم يعيشون في أسر كبيرة الحجم. والواقع أن حجم الأسرة الكبير سيترتب عليه زيادة معدل الإعالة، فالفرد الواحد القادر على العمل سيعيل بدوره عدداً من الأفراد. ولو أجرينا مسحاً لمعدل الإعالة السائد في عدد من البلدان العربية التي تعاني الأزمات في الوقت الحاضر نجد أن معدل الإعالة في العراق مثلاً، قد بلغ ٣,٥ أشخاص[١]، وهذا يعني أن على

---

(١) محمد كاظم المهاجر، **الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٤ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٧)، ص ٢١.

الفرد القادر على العمل أن يعيل ٢,٥ من الأشخاص، فضلاً عن إعالة نفسه[٢] في ظروف تشهد ارتفاعاً مستمراً في الأسعار.

ولمواجهة حالة الارتفاع الحاد في الأسعار، فإن الأفراد يلجأون في العادة إلى بيع بعض ممتلكاتهم الشخصية، أو البحث عن عمل إضافي بعد أوقات الدوام الرسمي أو الاضطرار بزج بعض الصغار[٣] من الأطفال والأحداث في سوق العمل لسد النقص الحاصل في الدخول. وإزاء ما يحدث من اضطراب الأحوال الاقتصادية داخل التنظيم الاجتماعي وغياب المعايير في تنظيمها نتوقع أن تشيع اتجاهات سلبية لدى الأفراد. وقد يفضي ذلك إلى إطلاق الصور النمطية على القيادات والنظام الاجتماعي والأفراد والمؤسسات الاجتماعية عموماً، والأخطر من ذلك، ان استمرار الأفراد بإطلاق الصور النمطية، سيؤدي بطبيعة الحال، إلى غياب الجدية في العمل، وسيقلل بالتالي من فرص الإبداع. وبالمحصلة النهائية، إن استمرار إطلاق الصور النمطية سيؤدي إلى التباطؤ في تنمية المجتمع.

ج ـ غياب العدالة التوزيعية

من المسلم به في أدبيات علم النفس الاجتماعي أن العدالة التوزيعية (Distributive Justice) تتأثر بنوع التغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع، وفي العادة فإن المجتمعات البشرية تمر بنوعين من التغيرات الاجتماعية، أحدهما يسمى بالتغير الاجتماعي المنتظم، والآخر يسمى بالتغير المنفلت[٤]. فالتغير المنتظم نعني به هنا التغير الذي يكون محكوماً بضوابط أو بمعايير محددة تؤهل الفرد للانتقال من مكانة اجتماعية أدنى إلى مكانة اجتماعية أرفع. وعلى ذلك، فإن الفرد الذي يحصل على ترقية وظيفية، إنما يحصل عليها بعد انطباق معايير الترقية الجديدة عليه، وهي على سبيل المثال: شهادته العلمية وخبرته الوظيفية وأداؤه الوظيفي، إذ إن هذه المعايير هي التي ساهمت في ترقيته، وبالتالي انتقاله إلى مكانة اجتماعية أرفع. وعلى العكس من هذا ما يحدث في التغير المنفلت، إذ إن هذا التغير لا تحكمه الضوابط أو المعايير عند الانتقال من مكانة اجتماعية إلى أخرى، بل انه يتأثر إذا جاز لنا القول بالمحسوبية والمنسوبية. وعلى ذلك فإن الفرد الذي يحصل على ترقية وظيفية، إنما يحصل عليها استناداً إلى علاقته بمتخذ القرار وكونه موالياً له ومحسوباً عليه. أما مسألة الكفاءة والخبرة الوظيفية، فلا يؤخذ بها في المجتمع الذي يمر بمثل هذا النوع من التغير.

وتأسيساً على ما سبق قوله نجد أن العدالة التوزيعية تعد إحدى خصائص المجتمع الذي يحدث فيه على الدوام تغير منتظم. والحقيقة أن هذا النوع من التغير يتيح للأفراد عموماً فرصة التباري من أجل بلوغ الامتياز. ومما له دلالة في هذا الصدد أن المجتمع الذي يتميز أفراده بالتباري من أجل بلوغ الامتياز، هو مؤشر له دلالة واضحة بكونه مجتمعاً منجزاً أو من المجتمعات المتوجهة نحو الإنجاز[٥]، في حين أن غياب العدالة التوزيعية عن المجتمع الذي يحدث

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٤) قاسم حسين صالح، «نحو نظرية في الإبداع،» **مجلة العلوم النفسية** (بغداد)، العدد ٢ (١٩٩٤)، ص ٩٥.

(٥) محمود شمال حسن، «المجتمع المنجز: رؤية تصورية لتهيئة المجتمع العربي للإنجاز،» **شؤون عربية**، العدد ٩١ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)، ص ١٠٢.

فيه على الدوام التغير المنفلت يغدو أمراً متوقعاً، وتعد واحدة من الخصائص الدالة عليه. وما يهمنا هنا أن غياب العدالة التوزيعية على نطاق واسع في المجتمع سيترتب عليه آثار نفسية واجتماعية، لعل من أبرزها:

١ ـ ضعف الاندماج الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية التي يضمها المجتمع، وذلك من خلال هيمنة بعض الفئات الاجتماعية التي تتمتع بالجاه والنفوذ على فئات أخرى، وبذلك تنشأ حالة من العداء بين تلك الفئات. وخطورة ذلك، ان المجتمع عندما يمر بأزمة، ستكون الأجواء مهيأة للهياج الجمعي وبالتالي التمرد على النظام الاجتماعي وإشاعة حالة من الفوضى والتخريب.

ومجتمعنا العربي يحفل بالكثير من هذه الأنماط السلوكية، غير أن غياب الظروف المهيأة لها هي التي تجعلها مستترة أو كامنة.

ففي المجتمع اللبناني، وقبيل الحرب الأهلية التي شهدها في السبعينيات، كان المناخ الاجتماعي مهيأ لحالة الاقتتال والتمرد على النظام الاجتماعي، إذ إن زيادة معدلات البطالة وارتفاع الأسعار وغياب العدالة التوزيعية على مستوى الأفراد ومناطق المجتمع عموماً، مع إحساس الأفراد بالظلم والغبن والحرمان[٦] قد أدت كلها إلى تراكم الإحباط، غير أن إشهار السلاح من القلة القليلة في المجتمع، كان بمثابة الإشارة (Cue) للتحريض على الاقتتال، إذ وجد الشباب ولا سيما المحبطين منهم إشهار السلاح تنفيساً عن حالة القهر والحرمان، كما وجدوا في الخروج على النظام الاجتماعي تعويضاً من حالة التسلط والقهر التي عانوها في الأسرة والمجتمع.

٢ ـ إن غياب العدالة التوزيعية سيضعف من عملية الإبداع في المجتمع على أساس الانطباع الذي سيكونه الفرد لاحقاً بمساواة الإنسان المبدع بنظيره العادي، سواء في المكانة الاجتماعية أو في الأجور التي يتقاضاها كل منهما، مما يؤدي بمرور الوقت إلى عزوف الصغار عن مواصلة الدراسة. وسيفضي ذلك إلى إشاعة الأمية. والأخطر من ذلك أن عزوف الصغار عن مواصلة التعليم، سيحرم المجتمع من تهيئة الكوادر اللازمة في قطاعاته المختلفة، بعد أن تهرم الكوادر الحالية وتشيخ، الأمر الذي سيضع المجتمع على شفا كارثة، ألا وهي: إفراغ المجتمع من ذوي المهارات العلمية.

٣ ـ من النتائج المترتبة على غياب العدالة التوزيعية، اضطراب التراتب الاجتماعي (Social Stratification). ونقصد بالتراتب الاجتماعي هنا، المكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد داخل التنظيم الاجتماعي وفقاً لمعايير الكفاءة والجهد المبذول والشهادة، إلى غير ذلك. وعند غياب العدالة التوزيعية التي يتقرر بموجبها احتلال الفرد لمكانة اجتماعية معينة، تنهار بذلك النظم والقوانين ويتهدد التماسك الاجتماعي. وتأسيساً على ذلك فإن التغير المنفلت يقرر المكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد بموجب مؤشرات أخرى لا علاقة لها بشرط الكفاءة أو الجهد المبذول أو الشهادة، بل ان المكانة الاجتماعية تتقرر استناداً إلى عائدها الاقتصادي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يحتل الأستاذ الجامعي الترتيب (٤) في قائمة المهن من حيث المكانة الاجتماعية

---

(٦) الياس سابا، «مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١)، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

بينما يحتل الترتيب (٢٥) في القائمة ذاتها من حيث المكانة الاقتصادية[٧]. ولو عقدنا مقارنة بينه وبين مهنة أخرى أقل مكانة، لوجدنا شيوع حالة من الاضطراب والفوضى في التراتب الاجتماعي، بدليل أن المطرب وهو أقل مكانة في قائمة المهن، احتل الترتيب (٧) في المكانة الاقتصادية، بينما يحتل الترتيب (٧٤) في المكانة الاجتماعية[٨] ويغدو لامنطقياً أن يتغلب الثاني على الأول بمكانته الاقتصادية، بعد أن تراجعت مكانة الأول الاجتماعية التي أصبحت بدورها لا تؤهله لأن يكون من أهل الجاه والحظوة.

من ذلك، نخلص إلى القول إن غياب العدالة التوزيعية على نطاق واسع داخل التنظيم الاجتماعي، ستترتب عليه آثار نفسية واجتماعية، لعل في مقدمتها: ضعف الاندماج الاجتماعي وتثبيط حالات الإبداع، فضلاً عن اضطراب التراتب الاجتماعي.

د ـ قلة فرص العمل لخريجي الجامعات والمعاهد

إن الحديث عن قلة فرص العمل التي أخذ يعانيها المتخرجون في التعليم العالي[٩] هو في الواقع حديث عن قبول كم هائل من الطلبة وباختصاصات مختلفة دون مراعاة الحاجة الفعلية لسوق العمل، ولا سيما أن سوق العمل في المجتمع العربي عموماً يعاني في الوقت الحاضر ضآلة إمكانياته في استيعاب هذه الأعداد الكبيرة التي بدأت بالتخرج الجامعات، مما يؤدي بمرور الوقت إلى تشغيل القليل منهم في الوظائف، ولا سيما أولئك المتخرجون من الاختصاصات المهنية. ولعل الأسباب التي أدت إلى أن تكون هناك شحة في سوق العمل: وجود قيادات غير متحضرة في إدارة المؤسسات المسؤولة عن الخدمات والإنتاج، وغياب الخطط والبرامج اللازمة لاستحداث وظائف جديدة، وهذا يعني أن هذه القيادات لا تدرك أن تقادم الزمن يعني استحداث وظائف جديدة لم تكن موجودة سابقاً. وعلى ذلك، فإن التغيرات التي تحدث في المجتمع هي التي تظهر مثل هذه الوظائف، فتصبح الحاجة قائمة إليها. على سبيل المثال لا الحصر، لم تكن الحاجة إلى الكومبيوتر قائمة في فترة الستينيات وحتى السبعينيات، غير أن شيوع استخدام هذه الآلة في أعمال المؤسسات كافة في فترة الثمانينيات والتسعينيات على وجه الخصوص، أوجد الحاجة إليها، فأدخلت إلى المؤسسات، مما أوجد وظائف جديدة لهذه الآلة، وليست وظيفة واحدة نذكر منها: مشغل الآلة ومبرمجها والقائم على تصليحها عند تعطلها، وآخر تقتصر مهمته على إدخال البيانات فيها ومعالجتها. وبذلك فإن جهود الأفراد هي التي أوجدت مثل هذه الوظائف، وليست القيادات الإدارية. ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى صعوبة استيعاب الباحثين الجدد عن الوظائف ان مؤسسات العمل ما زالت تعمل بطريقة نمطية رتيبة، بحيث أصبحت طاردة لهؤلاء الباحثين أكثر من كونها جاذبة، فضلاً عن سيادة المحسوبية والمنسوبية في إدارتها مما جعلها مؤسسات تكاد تخلو من الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لعموم المجتمع. وثمة عوامل أخرى تتعلق بالمؤسسات التربوية ذاتها، فهذه المؤسسات نتيجة عدم أخذها بنظر الاعتبار الحاجة الفعلية لسوق العمل على مستوى الاختصاص الواحد، صار لديها فائض في أعداد المتخرجين في الاختصاص الواحد. وبطبيعة

---

(٧) قاسم حسين صالح، «المكانتان الاجتماعية والاقتصادية للمهن في المجتمع العراقي من وجهة نظر طلبة الجامعة،» **الآداب** (بغداد)، العدد ٤٢ (١٩٩٧)، ص ١٨٧ ـ ١٩١.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٨٧ ـ ١٩١.

(٩) حسن، «المجتمع المنجز: رؤية تصورية لتهيئة المجتمع العربي للإنجاز» ص ١٠٥.

الحال، قد ترتب على ذلك زيادة عدد هؤلاء الذين لا يجدون فرصة عمل، ومع استمرار هذه المؤسسات بتخريج أعداد كبيرة منهم، بدأنا نشهد البطالة بصورة لافتة للنظر، إذ لم تكن هناك اختصاصات يستوعبها سوق العمل، وأخرى لا يستوعبها، بل ان الاختصاصات جميعها باستثناء الطب، تكاد تشهد حالة بطالة لأصحابها. وعلى ذلك، فإن قلة فرص العمل تكاد تكون حالة مميزة لهذه الفئة الاجتماعية، والدليل على ذلك، ان البيانات الرسمية أوردت إحصاءات عن نسبة البطالة في بعض أجزاء المجتمع العربي، فلقد أشارت هذه الإحصاءات إلى أن نسبة البطالة في كل من الجزائر وتونس وفلسطين واليمن اقتربت من ٢٠ بالمئة[١٠]، بينما زادت نسبتها إلى ١٥ بالمئة في كل من مصر والمغرب[١١]. وبقية البلدان العربية الأخرى لا تقل البطالة فيها بين صفوف شبابها عن هذه النسبة. وعند مقارنة نسبة البطالة في المجتمع العربي مع نسبتها في البلدان الأخرى، ومنها البلدان الصناعية، يتبين أن هذه النسبة قد بلغت ٥,٦ بالمئة بين صفوف الشباب[١٢]. ويدل هذا بما لا يدع مجالاً للشك على أن ثمة خللاً واضحاً في النظام التربوي، إذ لولا وجود هذا الخلل لأصبحت نسبة البطالة بمستوى المعدلات العالمية أو تزيد قليلاً، وآية ذلك، أن ارتفاع هذه النسبة مؤشر ينبئ بالخطر على الصعيد الاجتماعي، مما يجعلنا نخشى عواقبه مستقبلاً، ويكفينا في هذا السياق أن نستعرض بعض العواقب المترتبة على زيادة البطالة بين صفوف الشباب:

١ ـ إن زيادة البطالة في صفوف الشباب من حملة الشهادات قد يستثير لديهم إحساساً بالظلم والغبن، وقد يفضي ذلك إلى الإحباط عندما تطول فترة البطالة، الأمر الذي يعني أن إلحاق الأذى أو الضرر بالآخرين، يغدو من الأمور المتوقعة عندما تسنح الفرصة لهذه الفئة أن تظهر العدوان.

٢ ـ ومما يخشى منه، أن طول فترة البطالة قد تشعر هؤلاء بالهامشية، وأن الشهادات التي حصلوا عليها قد ذهبت أدراج الرياح، الأمر الذي يهيئ هؤلاء للاعتقاد بأفكار متطرفة عن مختلف شؤون الحياة، وربما تجد بعض الحركات السياسية ما يحقق لها أهدافها لدى هذه الفئة المقهورة، إذ تبدأ بإيصال رسائل إقناعية تنطوي على أخطاء النظام الاجتماعي والظلم الذي يرتكبه بحق الأفراد بقصد تنمية التطرف في استجابات هؤلاء، لكي تحولهم في نهاية المطاف إلى أفراد قادرين على ارتكاب العنف ساعة تشاء هذه الحركة أو تلك. وثمة أدلة وشواهد تشير إلى أن كثيرين من الذين انخرطوا في صفوف الحركات السياسية لم ينخطروا فيها اعتقاداً أو إيماناً بتوجهاتها الايديولوجية، بل بقصد إلحاق الأذى بأولئك الذين كانوا سبباً في بؤسهم ومعاناتهم.

٣ ـ وبسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها هؤلاء الشباب، يصبح من السهل عليهم الاشتراك في الهياج الجمعي عندما يمر المجتمع بأزمات اقتصادية أو عسكرية. وبطبيعة الحال، فإن الاشتراك في الهياج الجمعي يتيح لكل الساخطين على النظام الاجتماعي

---

(١٠) حسن الشريف، «تدريس العلوم التطبيقية في ضوء متغيرات سوق العمل،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧)، ص ٧٠.

(١١) المصدر نفسه، ص ٧١.

(١٢) عبد الجبار عبود الحلفي، «البطالة في الوطن العربي: إشارة خاصة إلى بطالة الشباب (دراسة في الاقتصاد السياسي)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ١١٨.

فرصة إلحاق الأذى أو الضرر بالمؤسسات أو بالأفراد، وعند ذاك سيدخل المجتمع في دوامة الصراع الدامي.

وتأسيساً على ما سبق، فإن زيادة الضغوط، ستشيع بين الأفراد حالة قلق من المستقبل، مما سيؤدي بالأفراد إلى البحث عن بدائل لتخفيف هذا القلق، وستكون هذه البدائل متعددة استناداً إلى عوامل كثيرة لعل من أبرزها: المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد، والجنس، والمهنة التي يزاولها، والثروة الشخصية التي يمتلكها والإسناد الاجتماعي الذي يقدم إليه، إذ ان مثل هذه العوامل ستحدد نوع البديل الذي سيتخذه لتخفيف قلقه من المستقبل. وفي العادة ان الأفراد من ذوي المستوى الاجتماعي والاقتصادي العالي سيتخذون من الهجرة وتصفية بعض الممتلكات الشخصية أسلوباً للتخفيف من قلق المستقبل، بينما سيتخذ الأفراد من ذوي المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني من زيادة الكدح اليومي فرصة لتحسين الحال، وهو بطبيعة الحال يعد أسلوباً من أساليب التخفيف من قلق المستقبل. وجنس الفرد يعتمد هو الآخر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فالمرأة من المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي المتدني يكاد ينخفض لديها الإحساس بالقلق من المستقبل، بسبب قلة خبراتها الثقافية، ولأن همها الأول والأخير يقتصر على تحصيل الرزق وتدبير المعيشة والمحافظة على أفراد أسرتها. أما الرجل من المستوى ذاته فيكاد يشارك المرأة في تطلعاتها وطموحاتها، وبالتالي فإن القلق من المستقبل يكاد ينخفض لديه. والأفراد من المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتوسط والعالي ومن كلا الجنسين، يكاد يرتفع لديهم الإحساس بالقلق من المستقبل، وذلك يعود أساساً إلى أنهم يتمتعون بخبرات ثقافية فنية عن أحوال وشؤون المجتمع، مضافاً إليها المكانة الاجتماعية التي يتمتعون بها. وعندما نتحدث عن الإسناد الاجتماعي، سنجد أن الشخص الذي يتلقى المزيد منه، ستقلل الضغوط التي يعانيها[١٣]، وبالتالي ينخفض لديه قلق المستقبل، وذلك بسبب أن زيادة مصادر الإسناد الاجتماعي ستجعله يشعر بالأمن والطمأنينة، فضلاً عن أن كثرة مصادر الإسناد ستجعله يندمج مع الجماعة، الأمر الذي يخفف من وطأة إحساسه بالقلق من الأيام المقبلة. كذلك فإن مهنة الفرد وثروته الشخصية، ستكون من العوامل المساهمة في زيادة حدة القلق من المستقبل، فالفرد الذي يتمتع بمهنة راقية المستوى وثروة شخصية يكاد يحسد عليها، سيكون أكثر قلقاً من المستقبل من أولئك الذين يتمتعون بمهنة ذات مكانة متدنية أو تكاد تكون عادية، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى أن الفرد يحاول أن يحافظ على المنجزات الشخصية التي حققها في فترة ما، والتي أضحى من خلالها يعيش في بحبوحة من العيش، غير آبه بعسر الحياة. لذا فإن بقاء حالة الاضطراب في المجتمع ستجعله أكثر توقعاً لتدهور الأحوال مستقبلاً، ويترتب على ذلك أن يكون أكثر توجساً وخوفاً، وسيفضي به الأمر إلى أن يتخذ لنفسه بديلاً مناسباً يضمن له السلامة.

٢ ـ وسائل الاتصال الجمعية

تعرض قنوات الاتصال الجمعية، ومنها على وجه الخصوص التلفزيون، أن الشباب المتخرجين في الجامعات والمعاهد في الثقافات الأخرى يعيشون في بحبوحة من العيش دون أن

(١٣) محمود شمال حسن، **دراسة العلاقة بين ضغوط الحياة والإسناد الاجتماعي** (بغداد: جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، ١٩٩٥)، ص ٥.

يواجهوا أية أزمة حياتية. إن ذلك بطبيعة الحال سيهيئ هؤلاء للإعجاب والانبهار بمنجزات الغير[١٤]، وفي الوقت ذاته سيزيد من حسرتهم عند مقارنة حال أولئك بحالهم. هذا يعني أن قنوات الاتصال الجمعية ستستثير القلق لدى هؤلاء الشباب، عندما يعرض أقرانهم في الثقافات الأخرى وهم ينعمون بفرص عمل أو يتمتعون بمباهج الحياة، فيترتب على ذلك الإحساس بعدم الأهمية والضآلة، وإبداء المزيد من الندم والحسرة على مواصلة التعليم. والأخطر من ذلك أن التلفزيون في بعض برامجه يعرض بعض الفئات الاجتماعية التي كانت تعيش على هامش الحياة الاجتماعية، وقد أصبحت في عداد الأثرياء عندما استخدمت أساليب الحيلة والخديعة مع الآخرين، وكأنه يوحي بنقل رسالة اتصالية فحواها أن النجاح في الحياة يمر عبر استخدام مثل هذه الأساليب، الأمر الذي يوحي للكثيرين من الشباب الذين يواصلون الدراسة بهجرها لعدم جدواها.

نقول إن رسائل الاتصال الجمعية بحكم رسائلها الاتصالية، قد تستثير لدى الأفراد حالة قلق من المستقبل، ولا سيما لدى أولئك الذين هم على أبواب التخرج بشكل خاص، والمتخرجين في الجامعات بشكل عام.

وصفوة القول، لقد أظهر لنا المناخ الاجتماعي السائد ثمة منبهات تستثير القلق حول المستقبل لدى هذه الفئة، وهذا يعني أن هذه المنبهات قد تهيئ الشباب لاستثارة هذا النوع من القلق. ولكن تبقى ثمة أسئلة لا تزال تنتظر الإجابة، وهي:

ما هو التفسير النفسي لهذه الظاهرة؟وهل بإمكاننا التخفيف من حدتها؟ ومتى؟

هذه الأسئلة ستجيب عنها نظرية التناشز المعرفي التي نعتقد أنها مناسبة لتفسير الظاهرة قيد الدراسة.

نظرية التناشز المعرفي في تفسير قلق المستقبل

إن الفكرة التي تنطلق منها نظرية التناشز المعرفي (Cognitive Dissonance) هي ان هناك تعارضاً أو تناقضاً بين المعتقدات التي يحملها الفرد وبين السلوك الذي يصدر عنه. وعادة ما يؤدي التعارض أو التناقض إلى إحداث حالة من التوتر وعدم الارتياح[١٥]. ونستطيع القول استناداً إلى فكرة النظرية ان قلق المستقبل يستثار بفعل التناقض الحاصل في مدركات الفرد أو في الجوانب المعرفية لديه، وبذلك فإن الفرد الذي يتمتع بمؤهلات معينة، سيضع لنفسه مكانة تنسجم وطبيعة مؤهلاته هذه. وبمقتضى ذلك يتوقع الفرد الحاصل على شهادة البكالوريوس أن ينال من المجتمع الاحترام والتقدير والجاه والمكانة اللائقة والأجر المناسب وفقاً للاعتبارات التي تؤهله إياها شهادته، غير أن الواقع الاجتماعي قد يكون مخالفاً لتوقعاته، إذ إن هناك الكثير من العاطلين عن العمل يحملون مؤهلاته نفسها، وينالون عدم الاحترام والتقدير من المجتمع ويعانون الكثير من المنغصات، الأمر الذي يعني أن معتقداته التي يحملها عن الواقع ستكون

---

(١٤) محمود شمال حسن، «بث برامجي أم تشكيل نسق قيمي: دراسة الأنساق القيمية المترتبة على البث الفضائي في المجتمع العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٩٧ (آذار/مارس ١٩٩٩)، ص ٥١ ـ ٥٢.

(١٥) L. Festinger, «An Introduction to the Theory of Dissonance,» in: Edwin P. Hollander and Raymond G. Hunt, eds., *Current Perspectives in Social Psychology: Readings with Commentary*, 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 1967), pp. 347-348.

. متناقضة، مما يقوده إلى الإحساس بالإحباط، وبالتالي إلى زيادة توتره.

وإذن فإن قلق المستقبل استناداً إلى هذه النظرية هو حالة عدم اتساق في مدركات الفرد. ولما كان كذلك، فإن حالة التوتر وعدم الارتياح تظل ملازمة للفرد حتى يصبح ثمة اتساق في مدركاته[١٦]، وعند ذاك، يخف التوتر ثم يستعيد الفرد حالة التوازن.

ثانياً: دراسة ميدانية حول الشباب وقلق المستقبل: الجامعات العراقية نموذجاً

١ ـ فرضيات البحث

أ ـ يشيع قلق المستقبل بين الشباب المتخرجين في الجامعات بدرجة عالية.

ب ـ يشيع قلق المستقبل بين الذكور المتخرجين في الجامعات أكثر من الإناث.

ج ـ يشيع قلق المستقبل بين الشباب المتخرجين في الجامعات من ذوي المستوى الاجتماعي والاقتصادي العالي أكثر من أقرانهم في المستويات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة الحالي من جميع الشباب المتخرجين في الجامعات العراقية.

عينة الدراسة: لقد اختير أفراد العينة بأسلوب العينة العشوائية البسيطة من الشباب المتخرجين في الجامعات العراقية. وبما أن عينة الدراسة الحالية من الصعوبة بمكان الحصول عليها، نظراً لصعوبة حصرها والوصول إليها، لذا فإن العينة في هذه الدراسة ستقتصر على الطلبة في المراحل المنتهية. وبالفعل فقد جرى التطبيق في أواخر الفصل الدراسي الثاني وعلى وجه التحديد في الشهر الرابع منه. وسبب اختيار هذه الفترة بالذات يعود أساساً إلى أنها فترة تستثير هذا النوع من القلق، فضلاً عن التعرض يومياً للمنبهات الدالة على قلق المستقبل.

لقد اعتمد أسلوب كوهن ١٩٧٧ في تحديد حجم العينة. ولغرض استخراج حجم العينة وفقاً لهذا الأسلوب، فإنه يقتضي اعتماد المؤشرات التالية:

أ ـ حجم التأثير.

ب ـ مستوى الدلالة الإحصائية.

ج ـ قوة الاختبار.

وبمقتضى هذه المؤشرات فإن حجم التأثير سيكون ٠,٢٠، ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٥، وقوة الاختبار سيكون مقداره ٠,٨٠. وعند الرجوع إلى جداول كوهن ١٩٧٧، فإن حجم العينة المقرر هو ٢٤١ فرداً[١٧]. وللتغلب على حالات عدم إكمال الإجابة، فإن الباحث وزع

---

(١٦) Andrew Baum, D. Fisher and Jerome E. Singer, *Social Psychology* (New York: Random House, 1985), p. 64.

(١٧) Jacob Cohen, *Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences,* rev. ed. (New York: Academic Press, 1977), p. 258.

استمارات تجاوزت العدد المقرر، فأصبح مجموع الاستمارات الصالحة للتحليل ٢٥٠ استمارة، وبذلك فقد تمت المحافظة على حجم العينة المقرر.

إن أفراد العينة الحالية يتوزعون على جامعات بغداد والمستنصرية والتكنولوجية وباختصاصات علمية مختلفة. والجدير بالذكر أن عينة الدراسة الحالية تتصف بالخصائص التالية:

- بلغت نسبة الذكور من إجمالي العينة ٥٦,٨ بالمئة، بينما بلغت نسبة الإناث ٤٣,٢ بالمئة.

- بلغت نسبة الأفراد من ذوي المستوى الاجتماعي - الاقتصادي المتدني ٤٢ بالمئة، وأولئك من المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتوسط ٥٠ بالمئة، ومن المستوى الاجتماعي والاقتصادي العالي ٨ بالمئة.

- تراوحت أعمار أفراد العينة بين ٢١ و٣٢ وبمتوسط بلغ ٢٣,٥٧ سنة.

٢ ـ الأداة

أ ـ مقياس قلق المستقبل

لقد تبين من الدراسات السابقة أن أغلب المقاييس التي حاولت قياس قلق المستقبل لفئة الشباب كانت تركز على فرص العمل، ومحاولة تحسين الحال، والتفكير بتكوين أسرة جديدة مع الإشارة إلى بعض الظروف التي يمر بها المجتمع، وهي بكل تأكيد قد تستثير القلق من المستقبل لهذه الفئة. ولأجل التعرف على منبهات قلق المستقبل لهذه الفئة من الأفراد كان على الباحث أن يتفحص الميدان للكشف عن المنبهات الدالة على الظاهرة قيد الدراسة. وبالفعل، فقد أجرى الباحث استطلاعاً أولياً كان الغرض منه التعرف على طبيعة المنبهات السائدة في الميدان. وقد وجد ثمة قضايا قليلة تشغل الشباب المتخرجين في الجامعات، ولكن الانشغال بها يكاد يستحوذ على اهتماماتهم، بل كانت هي الشغل الشاغل كما تبين من الاستطلاع الأولي والمقابلة التي أجريت مع عدد قليل منهم داخل قاعة الدرس. وتأسيساً على ذلك، فقد شرع الباحث ببناء مقياس ينطوي على نظرة الشباب إلى المستقبل وكيف يرونه. وقد حصّل الباحث من الاستطلاع الأولي والمقابلة عدداً من الفقرات، ثم أجرى لها صياغة لغوية. ونتيجة لهذا الإجراء استبعد عدد من الفقرات المكررة في المعنى، كما دمجت بعض الفقرات مع فقرات أخرى، وبذلك أصبح عدد الفقرات ١١ فقرة. وبعد الصياغة النهائية للفقرات، أعدت تعليمات المقياس وروعي فيها أن تكون واضحة وغير مملة. كما تضمنت التعليمات أيضاً الغرض من البحث وأن يجيب عنها المستجيب بصراحة وأمانة، وأن لا يترك أية فقرة دون إجابة.

حسبت الدرجة الكلية للفرد على مقياس قلق المستقبل على أساس مجموع الدرجات التي يحصل عليها من إجابته عن فقرات المقياس البالغة ١١ فقرة. وقد حددت الأوزان من (١ ـ ٥) لكل بديل من بدائل الاستجابة، وهي على النحو التالي:

تنطبق عليّ بدرجة كبيرة جداً ويعطى الدرجة (٥)

تنطبق عليّ بدرجة كبيرة ويعطى الدرجة (٤)

تنطبق عليّ بدرجة معتدلة ويعطى الدرجة (٣)

تنطبق عليّ بدرجة قليلة ويعطى الدرجة (٢)

لا تنطبق عليّ إطلاقاً ويعطى الدرجة (١).

وبهذه الطريقة تم تصحيح الاستمارات البالغة عددها ٢٥٠ استمارة، فمن الناحية النظرية يمكن للمستجيب أن يحصل على أعلى درجة في المقياس هي ٥٥، وأوطأ درجة هـي ١١.

إن المقياس الحالي لقلق المستقبل يتمتع بخصائص سايكومترية، ونقصد بذلك الصدق والثبات.

(١) الصدق

وجد الصدق التلازمي للمقياس الحالي بطريقة المجموعات المتضادة وذلك عن طريق سحب ١٠٠ استمارة من استمارات البحث الحالي بصورة عشوائية، ثم رتبت الدرجات التي حصل عليها الأفراد ترتيباً تنازلياً من أعلى درجة إلى أدنى درجة. وتم اختيار نسبة ٢٧ بالمئة من الاستمارات الحاصلة على أعلى الدرجات، ونسبة ٢٧ بالمئة من الاستمارات الحاصلة على أدنى الدرجات. واشتملت كل مجموعة من المجموعتين العليا والدنيا على ٢٧ استمارة، وبذلك يصبح عدد الاستمارات التي أخضعت للتحليل ٥٤ استمارة.

وبلغ حدود الدرجة للمجموعة العليا (٤٣ ـ ٥٥) وحدود الدرجة للمجموعة الدنيا بين (١١ ـ ٢٨).

ولاختبار دلالة الفروق بين المجموعتين العليا والدنيا، فقد طبق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لاختبار الفروق بين متوسطات الأفراد في المجموعتين العليا والدنيا، والجدول رقم (١) يوضح ذلك.

الجدول رقم (١)
الاختبار التائي لاختبار دلالة الفروق بين متوسطات الأفراد في المجموعتين العليا والدنيا

المجموعات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة عند مستوى ٠,٠٥
المجموعة العليا	٤٧,٧٨	٣,٨٠٦	٤٤,٤٠	١,٩٦٠	دال
المجموعة الدنيا	٢٢,٣٠	٤,٧٥٤			

يتبين من الجدول أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين متوسطات المجموعتين العليا والدنيا. وهذه النتيجة تدعم الفرضية القائلة بوجود فروق بين المجموعة التي تسجل درجة عالية على مقياس قلق المستقبل والمجموعة الدنيا التي تسجل درجة واطئة على المقياس نفسه، وهو مؤشر على الصدق التلازمي.

(٢) الثبات

استخرج الثبات للمقياس الحالي بطريقة الاتساق الداخلي، وذلك عن طريق تطبيق معادلة الفا للثبات على عينة عشوائية، بلغت ٥٠ استمارة، سحبت من استمارات العينة الأساسية، إذ بلغ معامل الثبات ٠,٥٩ وهو ثبات معتدل.

ب ـ المستوى الاجتماعي والاقتصادي

لغرض التوصل إلى قياس المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأفراد العينة تم اعتماد عدد من المؤشرات الدالة عليه، لعل من أبرزها:

١ ـ **عائدية السكن**، إن كان ملكاً أو إيجاراً، إذ تعطى الدرجة (١) في حالة كون الدار ملكاً، وتعطى الدرجة (صفر) في حالة كون الدار إيجاراً.

٢ ـ **عدد الغرف**: لقد قسم هذا المؤشر إلى خمس فئات، طول الفئة الواحدة غرفتان، وأعطيت الدرجات التالية:

١ ـ ٢ وتعطى هذه الفئة الدرجة (١).

٣ ـ ٤ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٢).

٥ ـ ٦ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٣).

٧ ـ ٨ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٤).

٩ فأكثر وتعطى هذه الفئة الدرجة (٥).

٣ ـ **عدد أفراد الأسرة**: قسم هذا المؤشر إلى سبع فئات، طول الفئة الواحدة ثلاثة أفراد وأعطيت الدرجات التالية:

٢ ـ ٤ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٧).

٥ ـ ٧ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٦).

٨ ـ ١٠ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٥).

١١ ـ ١٣ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٤).

١٤ ـ ١٦ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٣).

١٧ ـ ١٩ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٢).

٢٠ فأكثر وتعطى هذه الفئة الدرجة (١).

٤ ـ **الدخل الشهري**: قسم هذا المؤشر إلى ثماني فئات، طول كل منها ٥٠ ألف دينار استناداً إلى كفاية الدخل للأسرة الواحدة وأعطيت الدرجات التالية:

أقل من ٢٠ ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (١).

(٢٠) ألف ـ (٦٩) ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٢).

(٧٠) ألف ـ (١١٩) ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٣).

(١٢٠) ألف ـ (١٦٩) ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٤).

(١٧٠) ألف ـ (٢١٩) ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٥).

(٢٢٠) ألف ـ (٢٦٩) ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٦).

(٢٧٠) ألف ـ (٣١٩) ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٧).

(٣٢٠) ألف دينار فأكثر، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٨).

٥ ـ **المهنة:** لقد طلب من المستجيب ذكر مهنة كل من الأب والأم، ولتحديد المنزلة الاجتماعية لكل منهما، فقد تم الرجوع إلى قائمة المهن التي وضعها خضير عام ١٩٨٨، وبموجب هذه القائمة، فقد قسمت المهن إلى ست مجموعات استناداً إلى المنزلة الاجتماعية التي تحتلها كل مجموعة من هذه المجموعات داخل المجتمع، إذ بدأت القائمة بالمجموعة التي تحتل منزلة واطئة وانتهت بالمجموعة التي تحتل منزلة عالية. ووزعت الدرجات على المجموعات وفقاً لمنزلتها الاجتماعية، فقد أعطيت الدرجات (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦) للمجموعات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة على التوالي[١٨]. وعلى ذلك، فإن المجموعة الأولى أعطيت الدرجة (١) لكونها تحتل منزلة واطئة، فيما أعطيت الدرجة (٦) للمجموعة السادسة لكونها تحتل منزلة عالية.

٦ ـ **التحصيل الدراسي:** طلب من المستجيب ذكر التحصيل الدراسي لكل من الأب والأم، ولقد قسم هذا المؤشر إلى ثماني مراحل دراسية وأعطيت كل منها، الدرجات التالية:

أمي، ويعطى الدرجة (١).

يقرأ ويكتب، ويعطى الدرجة (٢).

حاصل على شهادة الدراسة الابتدائية، ويعطى الدرجة (٣).

حاصل على شهادة الدراسة المتوسطة، ويعطى الدرجة (٤).

حاصل على شهادة الدراسة الإعدادية أو الثانوية، ويعطى الدرجة (٥).

حاصل على شهادة الدبلوم (معهد)، ويعطى الدرجة (٦).

حاصل على شهادة البكالوريوس، ويعطى الدرجة (٧).

حاصل على شهادة جامعية عليا (ماجستير، دكتوراه)، ويعطى الدرجة (٨).

وبذلك فإن الأب يحصل على درجة واحدة استناداً إلى تحصيله الدراسي، وكذلك الأم هي الأخرى تحصل على درجة واحدة أيضاً.

---

(١٨) بهاء الدين عبد الله خضير، **المنزلة الاجتماعية للمهن من وجهة نظر طلبة جامعة بغداد** (بغداد: جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، ١٩٨٨)، ص ٨ ـ ١٠.

٧ ـ **مصادر أخرى للدخل:** ويطلب فيه من المستجيب ذكر المصادر الأخرى لدخل أسرته، عدا الراتب الشهري إن كان الأب والأم من الموظفين، مثلاً تملك أسرة المستجيب سيارة أجرة، أو محلاً تجارياً، أو عقاراً يدر على الأسرة ربحاً شهرياً، أو قطعة أرض زراعية تستثمر لأغراض تجارية، أو أسهماً في شركات أو معامل إنتاجية أو أي مشروع آخر يدر على الأسرة ربحاً ويساهم في تحسين الدخل الشهري، إذ ان ذكر كل مصدر من هذه المصادر، ينال عليه المستجيب درجة واحدة.

تجمع درجات المستجيب على كل مؤشر من المؤشرات السبعة، وحاصل الجمع يمثل المستوى الاجتماعي والاقتصادي له. أما كيف يحدد المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد، فيمكن تحديده بناءً على التقسيم الطبقي الذي يصنف الأفراد إلى ثلاثة مستويات عليا ومتوسطة ودنيا. ولغرض ترجمة ذلك إحصائياً، فقد اتبع الإجراء التالي:

طرح الدرجة الدنيا من الدرجة العليا ثم قسمة الناتج على المستويات الثلاثة، أي ان:

٤٦ ـ ١٥ = ٣١ الفرق بين الدرجة العليا والدرجة الدنيا.

٣١ ÷ ٣ = ١٠,٣ يمثل درجة الفرق بين كل مستوى من المستويات الثلاثة واستناداً إلى ذلك، فإن:

المستوى المنخفض تتراوح درجته بين ١٥ و٢٤.

المستوى المتوسط تتراوح درجته بين ٢٥ و٣٤.

المستوى العالي تتراوح درجته بين ٣٥ و٤٤.

ج ـ الوسائل الإحصائية

١ ـ معامل ألفا لإيجاد الثبات لمقياس قلق المستقبل(١٩).

٢ ـ الوسيط لمعرفة مستوى قلق المستقبل(٢٠).

٣ ـ تحليل التباين للتصنيف الثنائي لمعرفة دلالة الفروق بين متغيري الجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي لقلق المستقبل(٢١).

٤ ـ الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وذلك لإيجاد الصدق التلازمي بطريقة المجموعات المتضادة(٢٢).

د ـ النتائج

لغرض معرفة مستوى قلق المستقبل لدى المتخرجين في الجامعات، فقد استخرج وسيط

---

(١٩) William A. Mehrens and Irvin J. Lehman, *Measurement and Evaluation in Education and Psychology* (New York: Holt, Rinehart and Winston, [1973]), p. 113.

(٢٠) George A. Ferguson, *Statistical Analysis in Psychology and Education,* McGraw-Hill Series in Psychology, 5th ed. (New York: McGraw-Hill, 1981), pp. 53-54.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

الدرجات لأفراد العينة على مقياس قلق المستقبل، إذ بلغ (٣٥)، واستناداً إلى قيمة الوسيط، فقد قسمت الدرجات التي حصل عليها أفراد العينة إلى مجموعتين:

- مجموعة من الأفراد سجلت درجة عالية على مقياس قلق المستقبل، وذلك بحصولها على درجة أكثر من الوسيط (٣٥).

- مجموعة من الأفراد سجلت درجة واطئة على مقياس قلق المستقبل، وذلك بحصولها على درجة أقل من الوسيط (٣٥). والجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٢)
النسبة المئوية التي حصلت عليها المجموعتان
العليا والدنيا على مقياس قلق المستقبل

مستوى قلق المستقبل	النسبة المئوية
الأفراد الذين سجلوا درجة عالية على مقياس قلق المستقبل	٤٨,٨
الأفراد الذين سجلوا درجة واطئة على مقياس قلق المستقبل	٤٢,٨

يتضح من الجدول أن مجموعة الأفراد الذين سجلوا درجة عالية على مقياس قلق المستقبل كانت أكثر عدداً من المجموعة الأخرى التي سجلت درجة واطئة على المقياس نفسه. وبذلك نستطيع القول إن الشباب المتخرجين في الجامعات لديهم مشاعر تتسم بالقلق من المستقبل. وبناءً على هذه النتيجة، تكون الفرضية الأولى قد تحققت.

ولمعرفة دلالة الفروق بين متغيري الجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي لقلق المستقبل، فقد استخدم تحليل التباين للتصنيف الثنائي (٢ × ٣) Two - Way ANOVA، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٣)
نتائج تحليل التباين للتصنيف الثنائي لمعرفة دلالة الفروق
بين متغيري الجنس والمستوى الاجتماعي - الاقتصادي لقلق المستقبل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة عند مستوى ٠,٠٥
الجنس	٣١,٩٧٧	١	٣١,٩٧٧	٠,٢٦٧	٣,٨٩	غير دال
المستوى الاجتماعي - الاقتصادي	١٧٤,٣١٢	٢	٨٧,١٥٦	٠,٧٢٨	٣,٠٤	غير دال
الجنس × المستوى الاجتماعي - الاقتصادي	٤٦٧,٨١٨	٢	٢٣٣,٩٠٩	١,٩٥٦	٢,٢٦	غير دال
داخل الخلايا	٢٩,١٧٣,١٨٣	٢٤٤	١١٩,٥٦			

أشارت نتائج تحليل التباين المستخلصة من الجدول رقم (٣) إلى أنه ليست هناك

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بالنسبة لمتغيري الجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، كما أن التفاعل بينهما لم يكن دالاً هو الآخر، وهذا يعني: أن الإحساس بالقلق من المستقبل حالة نفسية تنتاب الأفراد جميعاً بغض النظر عن جنسهم والمستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي ينتمون إليه. وبهذه النتيجة لم تتحقق كل من الفرضيتين الثانية والثالثة.

هـ ـ مناقشة النتائج

في هذه الدراسة أثرنا موضوعاً في غاية الأهمية، ألا وهو قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين في الجامعات، وقد تبين لنا، استناداً إلى النتائج، أن هذا النوع من القلق قد أصبح شائعاً بين هؤلاء الشباب. وقد يترتب على ذلك بعض الآثار النفسية والاجتماعية، أبرزها ضعف اندماج الفرد في مجتمعه وعدم اكتراثه بما يجري فيه، الأمر الذي يجد معه في الاغتراب والعيش في بلاد الهجرة ما يخفف هذا النوع من القلق. وتأكيداً لقولنا هذا، أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على طلبة الدراسات الأولية والدراسات العليا، إلى وجود رغبة حقيقية لدى هؤلاء الطلبة في الهجرة إلى الخارج[٢٣] بقصد الاستقرار، وذلك لتحقيق بعض أهدافهم الشخصية، ومن ثم التخلص من المنغصات والإحباطات التي تعرضوا لها. لذا أصبحت بلاد الهجرة شغلهم الشاغل، مما يشير إلى أن القلق من المستقبل أخذ يستثير إحساساً بعدم الأمان. ويمكن تفسير ذلك وفقاً لنظرية التناشز المعرفي بأن التناقض الذي حصل بين معتقدات هؤلاء الشباب والسلوك الصادر عنهم، قد أدى إلى استثارة التناشز وهو بالطبع حالة غير مريحة، مما ولد لديهم إحساساً بالتوتر والاضطراب. ولأن الواقع كان مليئاً بالمنغصات، فمن الطبيعي والحال هذه، أن يكون الإحساس بالتناشز عالياً.

وعلى ذلك، فإن خفض التناشز يقتضي تغييراً في المدركات أو في الجوانب المعرفية وجعلها في حالة اتساق. ويبدو أن ظروف الواقع اليومي ومعطياته قد لا تخفض من التناشز على الأقل في الوقت الحاضر، مما يعني أن القلق من المستقبل لدى هذه الفئة سيظل على درجة كبيرة من الاستثارة عند المستويات الاجتماعية والاقتصادية كافة، وعلى مستوى الجنسين. وهذا معناه أن الظاهرة قيد الدراسة لم تتأثر بعاملي الجنس والمستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي كما كان متوقعاً □

---

(٢٣) خالد حنتوش ساجت المحمداوي، «الاتجاهات المستقبلية للطلاب نحو الهجرة خارج العراق: دراسة ميدانية في جامعة بغداد» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٦)، ص ٩٠.

هجرة الكفاءات السودانية في قطاع التعليم العالي: دراسة في الدوافع والآثار واحتمالات العودة

عثمان الحسن محمد نور
مختار ابراهيم عجوبة

جامعة الملك سعود.

مقدمة

استأثرت ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية خلال العقدين الأخيرين باهتمام البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك نسبة لآثارها السلبية والإيجابية في التنمية في الدول المرسلة والمستقبلة. وزاد الاهتمام بهذه الظاهرة في البلدان النامية لما ينجم عن هجرة الكفاءات العلمية من خسارة للبلدان المرسلة للموارد البشرية العالية التأهيل، واللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلته، وتوفير فرص التعليم والتدريب للأجيال الصاعدة. وقد هدفت الندوة التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (الأكوا) في بيروت خلال الفترة من ٥ إلى ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٠ لبحث القضايا المتعلقة بهجرة الكفاءات العربية بين دول المنطقة العربية من جهة، والبلدان العربية وغير العربية من جهة أخرى[١]. كما أشارت هدى زريق إلى أن دراسة هجرة اللبنانيين قد تركزت على أصحاب الكفاءات العلمية العالية، مما أثر سلباً في عملية التنمية وبناء الوطن نتيجة تقديم المكاسب الفردية على المكاسب الجماعية[٢]. ويشير فرجاني إلى أن هجرة الكفاءات تؤدي إلى خسارة ومشاكل اقتصادية في بلدان الأصل، وبخاصة بالنسبة للدول النامية. وتتمثل هذه الخسارة في التكلفة التاريخية التي تكبدها المجتمع في تكوين وتعليم المهاجر حتى وقت هجرته. «فلما كانت بلدان الأصل في العالم الثالث فقيرة والتعليم العالي فيها ميزة لا يحصل عليها إلا النخبة، ولما كانت هذه النخبة (وهي الأقدر مالياً في المتوسط)، لا تتحمل إلا نسبة ضئيلة من تكلفة التعليم العالي، فإن التكلفة المجتمعية لتعليم الكفاءات المهاجرة تقع على كاهل الغالبية الفقيرة»[٣]. ويضيف فرجاني أن الاقتصاديين يشيرون (إلى جانب التكلفة

(١) **هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) الأمم المتحدة**، إشراف أنطوان زحلان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١).

(٢) هدى زريق، «عملية صنع القرار في الهجرة المؤقتة والدائمة من لبنان،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٨٧ (أيار/مايو ١٩٨٦)، ص ٨٣.

(٣) نادر فرجاني، «هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥)، ص ٨٢.

التاريخية) إلى قيم تعبّر عن القيمة الحالية وقت الهجرة، والخاصة بأجر المهاجر أو دخله أو إنتاجيته الحدية الخاصة أو إنتاجيته الاجتماعية طوال عمره الإنتاجي المتوقع منذ وقت الهجرة.

وتكون هجرة الكفاءات أكثر خسارة للدول النامية إذا كانت في مجال قطاع التعليم العالي كأساتذة الجامعات والعلماء والفنيين والعاملين في مراكز البحوث، وبخاصة أن مثل هذه المؤسسات العلمية والبحثية في بلدان الاستقبال تستقطب أصحاب الدرجات العلمية الرفيعة، والأفراد الأكثر تأهيلاً وخبرة، مما يؤثر سلباً في النظام التعليمي في البلدان المهاجر منها. إن ظاهرة انتقال الكفاءات العلمية والمهارات الفنية بين السودانيين ظاهرة حديثة، فقد بدأت في أوائل الستينيات وبأعداد قليلة عن طريق الانتداب أو الإعارة للعمل في الدول العربية والافريقية المجاورة وللعمل في المنظمات الإقليمية والدولية كمستشارين وخبراء في مجالات التعليم والصحة والزراعة والإدارة والاقتصاد وغيرها، وقد عرفت هجرة الكفاءات آنذاك بقلة أعدادها وقصر مدتها. ففترة الانتداب أو الإعارة لا تزيد غالباً على أربع سنوات يعود بعدها المنتدب إلى مكان عمله[٤]. ولكن خلال الربع الأخير من هذا القرن أخذت هجرة الكفاءات العلمية والمهارات الفنية السودانية تزداد بصورة ملحوظة، مما أدى إلى نقص الكفاءات في كثير من النشاطات الاقتصادية والقطاعات المهنية، بل لا تكاد توجد مهنة واحدة من مهن الكفاءات العلمية والفنية في السودان، إلا وتأثرت تأثيراً ملحوظاً بذلك النوع من الهجرة. فهاجر أساتذة الجامعات والأطباء والمهندسون وفنيو المعامل والأشعة وفنيو معالجة المعلومات والوثائق والتخدير والاقتصاديون والزراعيون والإداريون وغيرهم، وتعتبر جامعة الخرطوم من بين المؤسسات العلمية التي تأثرت كثيراً بهجرة الكفاءات العلمية العالية، فقد هاجر خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩) حوالى ١٤٨ أستاذاً عاد منهم عشرون استاذاً فقط خلال الفترة نفسها. ويمثل المتبقي في الخارج من أعضاء هيئة التدريس ٢٤ بالمئة من جملة أساتذة جامعة الخرطوم في عام ١٩٧٩[٥]، ولكن خلال السنوات الأخيرة ازداد عدد الأساتذة السودانيين العاملين في الجامعات الخليجية زيادة هائلة كنتيجة للطلب المتزايد عليهم بعد أن شهدت الأقطار الخليجية توسعاً هائلاً وسريعاً في مجال التعليم العالي. وتوضح إحصاءات جامعة الملك سعود للعام الدراسي الحالي (١٩٩٦/١٩٩٧) أن عدد أعضاء هيئة التدريس من السودانيين يبلغ ١٧٢ من الأساتذة والمحاضرين ويمثلون إحدى وعشرين بالمئة من إجمالي الأساتذة المتعاقدين، وتأتي هذه النسبة العالية في المرتبة الثانية بعد النسبة الخاصة بالأساتذة المصريين. والجدر بالذكر أن جامعة الملك سعود لا تمثل إلا جامعة واحدة فقط من سبع جامعات، وأكثر من عشرين كلية للتربية تمنح درجة البكالوريوس لطلابها وطالباتها. كما تحدثت التقارير الحكومية في منتصف عام ١٩٩٧ عن أن هناك ثلاثمائة مبعوث للدراسات العليا في مختلف التخصصات قد أنهوا دراستهم ووصلت نسبة الذين لم يعودوا منهم إلى السودان ٨٠ بالمئة.

كما أوضحت دراسة أحمد ابراهيم عن هجرة الأدمغة العربية (حالة السودان) أن البلاد قد خسرت خلال السنوات الأخيرة حوالى ثلث خريجي الجامعات في التخصصات المختلفة، حيث

---

(٤) عثمان الحسن محمد نور، «هجرة السودانيين للأقطار العربية النفطية: عواملها.. آثارها.. ومستقبلها،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٨٧ (أيار/مايو ١٩٨٦).

(٥) محمد الأمين التوم، «السودان: دور النظام التعليمي في هجرة الكفاءات العالية،» ورقة قدمت إلى: **هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) الأمم المتحدة.**

هاجر ٣٦ بالمئة من المهندسين، و٣٩ بالمئة من الأطباء وأطباء الأسنان، و٥٨ بالمئة من المعلمين. وخسرت جامعة الخرطوم وحدها خلال السنوات الأربع الماضية ٤٢ بالمئة من أساتذتها، حيث ترك العمل فيها حوالى ٣٥٠ أستاذاً لأسباب عديدة، أهمها تدني الأجور. وتشير دراسة ابراهيم إلى أن الجامعات السودانية تواجه نقصاً حاداً في جميع التخصصات، وبالأخص في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر والطب واللغة الإنكليزية[٦].

أولاً: أهداف الدراسة ومنهجيتها ومصادر بياناتها

إن قرار هجرة العقول والكفاءات العلمية قرار أكثر تعقيداً، لأنه ربما كان يرجع إلى خلل في النظم الاقتصادية كتدني الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة في الموطن الأصلي، أو إلى خلل في النظم الاجتماعية كالنظام العائلي، أو إلى خلل مؤسسي كالخلل في نظام التعليم العالي. كما قد يرجع إلى خلل في النظام السياسي، ولا يستبعد أيضاً أن يكون الخلل فردياً ذاتياً يعكس قدراً من الأنانية التي تحاول استثمار مظاهر الخلل السابقة وتخلقها. ومن ثم، فإن قرار الهجرة يرتبط بمجموعة واسعة من التساؤلات حول المحاور السابقة، وهي تساؤلات يهدف هذا البحث الميداني الاستطلاعي للإجابة عنها، وتنحصر هذه التساؤلات في ما يلي:

١ ـ هل يمكن ترتيب دوافع هجرة الكفاءات العلمية السودانية، وهل يمكن ترتيب شروط العودة؟ وهل تلعب المشاعر الوطنية والظروف المعيشية والسياسية أي دور في قرار الهجرة أو في قرار العودة؟

٢ ـ إلى أي مدى تؤثر أنماط الحياة الثقافية والاجتماعية في بلدان المهجر في حياة المهاجرين؟ وهل تتماثل ظروف المهاجرين السودانيين من الكفاءات العلمية مع الظروف الثقافية والاجتماعية لغيرهم من المهاجرين مثلهم من بلدان أخرى؟

٣ ـ هل يمكن من خلال عيّنة البحث الممثلة للكفاءات العلمية المهاجرة إلى مدينة الرياض في العربية السعودية تحديد منشأ الهجرة وتحديد الصيغة التعاقدية لبداية الهجرة، كالإعارة أو الانتداب أو التعاقد الشخصي أو ترك الخدمة؟

٤ ـ ما هي المؤهلات والمراتب العلمية للأساتذة المهاجرين، وما هي الضغوط والخيارات العلمية والاجتماعية الصعبة التي يواجهونها، سواء في بلدان المهجر أو في مدى ارتباطهم بالسودان والتفكير في العودة إليه؟

للإجابة عن التساؤلات السابقة، فإن الدراسة الحالية اتخذت مدخلين أساسيين سبق أن اقترحهما انطوان زحلان عن مشكلة هجرة الكفاءات العربية، وهذان المدخلان هما:

(أ) المدخل الفردي، الذي يركز على خصائص المهاجرين الفردية ودوافعهم سواء في الهجرة أو الرغبة في العودة.

(ب) مدخل الظروف المجتمعية التي تدفع المهاجرين إلى الهجرة أو الرغبة في العودة[٧].

---

(٦) أحمد ابراهيم ابراهيم، «هجرة الأدمغة العربية: حالة السودان» (دراسة غير منشورة، الخرطوم، وزارة القوى العاملة، ١٩٩٦).

(٧) أنطوان زحلان، «مشكلة هجرة الكفاءات العربية،» ورقة قدّمت إلى: **هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) الأمم المتحدة**، ص ٢١ ـ ٣٨.

إن العوامل المؤثرة في هذين المدخلين عوامل متداخلة، والفصل بينهما ربما كان فصلاً إجرائياً. فلذلك سيتم تناولهما على الترتيب السابق. كما سيحاول الباحثان معرفة النتائج المترتبة على مؤسسات التعليم العالي من جهة، وعلى الأفراد والمجتمع من جهة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن دراسة هجرة الكفاءات العلمية السودانية يكتنفها الكثير من الصعوبات، ومن أهمها عدم توفر الإحصاءات عن المهاجرين وخصائصهم والدوافع والآثار المترتبة على الهجرة نسبة لحداثة الظاهرة وندرة الدراسات التطبيقية. وهناك صعوبات أخرى ترتبط بقياس تكلفة الهجرة وعائداتها، وبخاصة العائدات غير الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى صعوبة الاطلاع على الإحصاءات والتقارير. وتعتمد الدراسة الحالية بصفة أساسية على نتائج الدراسة الميدانية للسودانيين العاملين في جامعة الملك سعود، والتي تمثل أكبر وأقدم الجامعات السعودية، وتشتمل على أربع عشرة كلية، تضم حوالى مائة قسم في التخصصات التطبيقية والنظرية المختلفة. ويبلغ حجم مجتمع البحث ٢٥٨ مبحوثاً يمثلون حوالى ٩٠ بالمئة من إجمالي السودانيين العاملين في جامعة الملك سعود في مجالات التدريس وفي المختبرات والمعامل والمكتبات والإدارة والمستشفيات الجامعية والإدارة الهندسية. وتجدر الإشارة إلى أن ٧ بالمئة من أفراد مجتمع البحث قد رفضوا الإجابة عن أسئلة الاستبيان. هذا بالإضافة إلى أن حوالى ٣ بالمئة من أفراد مجتمع البحث لم نتمكن من الاتصال بهم لوجودهم خارج السعودية لأسباب ترتبط بالإجازات. كما تعتمد الدراسة الحالية على إحصاءات التعليم العالي والصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السودان.

ثانياً: المشكلات التي تواجه قطاع التعليم العالي

يواجه التعليم العالي في السودان منذ نهاية السبعينيات مشكلات عديدة، أهمها مشكلة التمويل، والنقص الحاد في أعضاء هيئة التدريس المؤهلين، وفي المعدات والمعامل وأجهزة المختبرات والكتب المنهجية والمراجع العلمية، وعدم استقرار العام الدراسي، وصعوبة المواءمة بين الاستقلال العلمي والأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي، والدور المرتجى منها في إطار الاستراتيجيا القومية الشاملة... الخ. ومنذ بداية التسعينيات اتسمت سياسات التعليم العالي بالتسرع والعشوائية والقرارات السياسية الفوقية، وعدم إشراك مجالس الجامعات في رسم سياسات التعليم العالي مع انعدام التخطيط السليم المبني على الدراسات العلمية. والشواهد على ذلك عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ إنشاء أكثر من عشرين جامعة حكومية وأهلية معظمها في مجالات الطب والهندسة والزراعة وعلوم البحار وعلوم الأرض وغيرها في أقل من ست سنوات من دون أن توفر الدولة لهذه الجامعات الحد الأدنى من الموارد والإمكانيات المادية والبشرية التي تتطلبها تلك الجامعات (علماً أن العدد الكلي للجامعات غير معروف على وجه الدقة نتيجة تضارب التصريحات).

٢ ـ مشاكل التعريب وما ارتبط به من نقص في المراجع العلمية والكتب الدراسية.

٣ ـ سياسات القبول الولائي والقبول الاستثنائي دون التقيد بمعايير القبول.

٤ ـ فقدان مؤسسات التعليم العالي لاستقلالها الأكاديمي والإداري وغياب حرية الفكر.

٥ ـ عدم وضع البرنامج الدراسي الذي يوضح بداية العام الدراسي ونهايته، كما كان متبعاً في السابق.

٦ ـ النقص الحاد في أعضاء هيئة التدريس والفنيين، وبخاصة المؤهلون تأهيلاً علمياً رفيعاً.

على الرغم من التوسع الهائل في معدلات استيعاب الطلاب في مؤسسات التعليم العالي منذ بداية التسعينيات، إلا أن هذا التوسع لم يصاحبه إعداد كاف وتأهيل لازم للأساتذة والفنيين للقيام بمهام التدريس والمسؤوليات البحثية، وتشير إحصاءات وزارة التعليم العالي إلى ان معدلات استيعاب الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا قد زادت بأكثر من ٣٠٠ بالمئة مقابل زيادة لم تتعد ٤٥ بالمئة لأعضاء هيئة التدريس، وانحصرت هذه الزيادة لأعضاء هيئة التدريس في حملة الماجستير والبكالوريوس دون سواهم من حملة الدكتوراه، كما تشير بذلك الجداول أرقام (١) و(٢) و(٣) التي توضح توزيع أعضاء هيئة التدريس بحسب الدرجة العلمية والشهادة الجامعية لكل من الجامعات القديمة والجامعات الجديدة والجامعات الأهلية على التوالي. ويمكن استخلاص النتائج التالية من بيانات الجداول أعلاه على الرغم من تدني النسبة المئوية لحملة درجة الأستاذية (٦,٢ بالمئة) للأساتذة العاملين في الجامعات القديمة، إلا أن هنالك تفاوتاً واضحاً بين تلك الجامعات:

١ ـ بينما تبلغ نسبة من هم في درجة «الأستاذية» في جامعة الخرطوم ١٠,٣ بالمئة، نلاحظ أن هذه النسبة لا تزيد على ٠,٤ بالمئة لجامعة جوبا (راجع الجدول رقم (١)). كما يلاحظ أن نسبة حملة درجة الدكتوراه تتراوح بين ٥٦,٩ بالمئة لأساتذة جامعة الخرطوم مقارنة بـ ٢٠,٢ بالمئة فقط لأساتذة جامعة جوبا. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة المئوية لحملة درجة الدكتوراه من إجمالي أعضاء هيئة التدريس لجامعة الخرطوم (والتي تعتبر أحسن حالاً مقارنة ببقية الجامعات) ربما كانت أقل بكثير من المقاييس العالمية.

٢ ـ يشير الجدول رقم (٢) إلى التدني الواضح في النسبة المئوية لأعضاء هيئة التدريس المتميزين أكاديمياً في الجامعات الجديدة، حيث يلاحظ أن عشر جامعات من مجموع ست عشرة جامعة لا يوجد فيها عضو هيئة تدريس واحد في درجة «الاستاذية»، وفي المقابل نلاحظ من الجدول رقم (٢) أن حوالى ٧٣,٥ بالمئة من إجمالي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الجديدة هم من المحاضرين ومساعدي التدريس. ومن المفارقات أيضاً أن مجموع أعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعة الخرطوم يفوق مجموع العاملين في ست عشرة جامعة جديدة.

٣ ـ على الرغم من أن الجامعات الأهلية قد استقطبت بعض الأساتذة المتميزين الذين كانوا يعملون في الجامعات الحكومية، لما تقدمه لهم من مخصصات مادية ومعنوية إلا أن أعداد أعضاء هيئة التدريس المتميزين بدرجة أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد ما زالت أقل بكثير من النسب التي عرفتها جامعة الخرطوم وحافظت عليها طوال تاريخها على الرغم من أن جامعة الخرطوم نفسها، ومنذ زمن، أصبحت تشكو من انخفاض هذه النسب. كما يلاحظ أن هذه النسب في الجامعات الأهلية لا تزيد على ٦,٧ بالمئة للأساتذة، و٧,٨ بالمئة للأساتذة المشاركين، و٤,٣ بالمئة للأساتذة المساعدين.

وقد لخص التقرير الصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ الصعوبات والمشاكل التي تواجهها الجامعات السودانية الجديدة في أربعة عشر بنداً. وفي ما يتعلق بالبند الخاص بمشكلة النقص في أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الجديدة، فإن التقرير يشير إلى «أن معظم أعضاء هيئة التدريس حديثو التأهيل ومحدودو التجربة وقليلو الخبرة، وبالتالي فإن عطاءهم سيكون محدوداً للغاية». ويشير التقرير إلى أن من تم تعيينهم

كأعضاء في هيئة التدريس لم يستوفوا الحد الأدنى للتأهيل المطلوب. كما أن هنالك من منح مرتبة علمية تفوق تأهيله وعطاءه. وهنالك العديد من حديثي التأهيل بدرجات الماجستير والبكالوريوس من الذين أسندت إليهم مهام إدارية على مستويات رئاسة الأقسام وعمادات الكليات. كل ذلك فضلاً عن خلو تام لبعض الكليات من أعضاء هيئة التدريس واعتمادها اعتماداً كاملاً على الأساتذة الزائرين ولفترات قصيرة، رغم ما في ذلك من سلبيات. وتؤكد ذلك إحصاءات وزارة التعليم العالي للعامين الدراسيين ١٩٩٣/١٩٩٤ و١٩٩٤/١٩٩٥، والتي تشير إلى أن النسب المئوية للأساتذة الذين يعملون لبعض الوقت في الجامعات السودانية من إجمالي الأساتذة الذين يعملون كل الوقت تبلغ ٥٩ بالمئة و٦٠ بالمئة على التوالي.

لقد كان من المتوقع أن يؤدي التوسع في أعداد الجامعات وفي طاقتها الاستيعابية، إلى الحيلولة دون هجرة الكفاءات العلمية وجذب من هاجروا إلى العمل إلى السودان، ولكن على العكس من ذلك، فبعد التوسع ربما زادت معدلات الهجرة من السودان، وتقلصت معدلات العائدين إليه خلال النصف الثاني من التسعينيات. ويرجع ذلك إلى تقلص موارد الجامعات المالية، وتدنّي المرتبات نتيجة التضخم واختلال التوازن بين معدلات أعضاء هيئة التدريس المؤهلين بالمقارنة بأعداد الطلاب المتزايدة، وهذا الاختلال قد بدأ منذ مطلع الثمانينيات، ولكنه تضاعف بمعدلات متسارعة خلال التسعينيات.

وفي ما يتعلق بالهياكل الإدارية والأكاديمية للجامعات الجديدة، فإن التقرير يشير إلى «أن معظم شاغلي الوظائف الإدارية والأكاديمية لا تتوفر فيهم المؤهلات والخبرة الكافية، إذ ان بعضهم لم يسبق له العمل في الجامعات إطلاقاً. ولم يسبق للكثيرين منهم أن تقلدوا مناصب ادارية أو تمتعوا بعضوية مجالس الجامعات أو مجالس الأساتذة أو لجان الجامعات».

والجدير بالذكر أن التقرير المشار إليه أعلاه هو التقرير الذي رفعه وزير التعليم العالي السابق إلى المجلس الوطني لمناقشته وإجازته بهدف تصحيح الأخطاء التي صاحبت ما سمي بثورة التعليم العالي. وبدلاً من دراسة التقرير دراسة موضوعية هادفة، لتنفيذ توصياته، أصدرت الحكومة قراراً بإقالة وزير التعليم العالي والبحث العلمي وإعادة تعيين الوزير الذي كان مسؤولاً عن أخطاء سياسات التعليم العالي.

ثالثاً: نتائج الدراسة

يوضح الجدول رقم (٤) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمجتمع البحث بحسب الخصائص الديمغرافية والاجتماعية. ويلاحظ أن الغالبية العظمى من المبحوثين تزيد أعمارهم على أربعين عاماً (٨٧,٦ بالمئة)، موزعين بنسبة ٥٥ بالمئة للفئة العمرية (٤٠ ـ ٤٩)، و٣٢ بالمئة للفئة العمرية (٥٠ ـ ٦١). وتعكس هذه النسب ارتفاع المتوسط الحسابي لأعمار العاملين في الجامعات، حيث يبلغ المتوسط الحسابي ٤٦,٨ سنة بانحراف معياري قدره ست سنوات. ويختلف هذا المؤشر الإحصائي اختلافاً واضحاً بحسب الدرجة العلمية للمبحوثين. فبينما يبلغ متوسط العمر لمن هم في درجة الأستاذية ٥٤,٨ سنة، نجد أن هذا المتوسط لا يزيد على ٤٥,١ سنة لمجموعة الفنيين. وتدل قيمة اختبار «ف» على أن لهذه الاختلافات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ٠,٠٠٠١ (راجع الجدول رقم (٥)). ان ارتفاع المتوسط الحسابي لأعمار أعضاء هيئة التدريس يقلل من احتمال استفادة الجامعات والمعاهد العليا السودانية من الكفاءات العلمية المهاجرة في المستقبل، وبخاصة إذا ما علمنا أن احتمالات العودة أصبحت ضعيفة نتيجة

الظروف الاقتصادية الصعبة في السودان، ونتيجة للالتزامات المادية العديدة للمهاجرين نحو أسرهم في بلدان المهجر وفي السودان.

أما بالنسبة لتوزيعات المبحوثين بحسب الدرجة العلمية، فإن الجدول رقم (٤) يوضح أن هناك نسبة كبيرة من الفنيين (٣٧,٩ بالمئة) الذين يعملون في المعامل والمختبرات في أقسام الهندسة والحاسب الآلي والطبيعة والنبات والحيوان ومعامل الصيدلة والأسنان والتخدير والأشعة وغيرها من التخصصات التي تفتقر إليها الجامعات والمعاهد العليا السودانية. هذا بالإضافة إلى أن ٢٥,٢ بالمئة من المبحوثين يقومون بأعمال التدريس في وظيفة محاضر. كما أن غالبية هؤلاء المحاضرين قد تمكنوا من الحصول على درجة الدكتوراه من جامعة الخرطوم ومن بعض الجامعات البريطانية. والجدير بالذكر أن مثل هذه الدرجة العلمية التي حصلوا عليها أثناء الخدمة لا تساعدهم على الترفيع في السلم الأكاديمي، بحسب لوائح ونظم العمل في بعض الجامعات الخليجية. ويشير الجدول رقم (٤) إلى أن النسب المئوية لمن هم في درجة «أستاذ» و«أستاذ مشارك» و«أستاذ مساعد» تبلغ ٩,٦ بالمئة و١١,١ بالمئة و١٦,١ بالمئة على التوالي. ويكشف الجدول رقم (٤) أن ٤٦,٢ بالمئة من المبحوثين قد سبق لهم العمل في الجامعات والمعاهد العليا، ومعظمهم من الذين تعاقدوا عن طريق الإعارة أو الانتداب، ثم قاموا بتعديل عقودات عملهم إلى عقودات شخصية بعد انتهاء فترة الإعارة. كما يلاحظ أن معظم هؤلاء قد سبق أن تقلدوا مناصب إدارية في السودان كعمداء كليات ورؤساء أقسام، كما عملوا في مجالس الكليات ومجالس الجامعات والمعاهد العليا. وهنالك نسبة كبيرة من المبحوثين ممن عملوا من قبل في مراكز البحوث والوزارات والمختبرات والمعامل الطبية والمستشفيات الجامعية، وتبلغ نسبة هؤلاء ٤٥,٣ بالمئة. وقد استفاد معظم هؤلاء من الأجهزة العلمية الحديثة في المعامل والمختبرات في بلدان المهجر لتطوير قدراتهم البحثية ومهاراتهم الفنية. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستنتقل هذه القدرات إلى الوطن في أي مرحلة من مراحل حياة المهاجرين؟

أما بالنسبة لطول فترة الهجرة، فقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٤) أن حوالى ٨٤ بالمئة من الكفاءات العلمية السودانية المهاجرة قد أمضت ١٠ سنوات فأكثر في بلدان المهجر. وتتوزع هذه النسبة المئوية على النحو التالي: يلاحظ أن ٣٩,٣ بالمئة من المبحوثين تتراوح فترة إقامتهم في بلدان المهجر بين ١٠ ـ ١٤ سنة، وأن ٣٦,٤ بالمئة تتراوح فترة إقامتهم بين ١٥ سنة و١٩ سنة. هذا بالإضافة إلى أن ٨,١ بالمئة من المبحوثين قد أقاموا في بلدان المهجر مدة تصل إلى عشرين عاماً فأكثر. ويبلغ المتوسط الحسابي لطول فترة الهجرة ١٣,٥ سنة بانحراف معياري قدره ٤,٢ سنة. إن ارتفاع المتوسط الحسابي لطول فترة الهجرة، وبخاصة للذين تعاقدوا في البداية عن طريق الإعارة أو الانتداب، قد يعكس عدم رغبة غالبية المبحوثين في العودة إلى مواقع أعمالهم السابقة في الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث، حيث أصبحت فترة بقائهم في بلدان المهجر مرتبطة بتجديد عقودهم.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة أن هجرة الكفاءات العلمية السودانية إلى البلدان الغربية ربما تحولت إلى إقامة دائمة في تلك البلدان. كما نلاحظ أن الهجرة إلى البلدان العربية المصدرة للنفط تسعى بإصرار في السنوات الأخيرة بوعي أو بلا وعي لكي تصبح هجرة دائمة، ولو عن طريق الانتقال من وظيفة إلى وظيفة أخرى مهما تدنت شروطها وامتيازاتها، أو عن طريق الانتقال من بلد إلى آخر. ويضاف إلى ما سبق أن أنماط الحياة الاستهلاكية في البلدان الخليجية والعادات والتقاليد والقيم المشتركة ساعدت جميعها، إما على التكيف مع هذه الحياة، أو المحافظة على أنماط الحياة السودانية، كما عهدوها في السودان في أفراحهم وأتراحهم نتيجة ما توفر لهم من

دخول وسهولة اتصال وتنقل. كما أن الهجرة أدت إلى انتقال أسر بأكملها أو معظمها إلى هذه البلدان، حيث نجد أن هنالك أحياءً بأكملها قد أصبحت ذات طابع سوداني خاص سواء في متاجرها أو مطاعمها أو ازدياد سكانها، وأكثر من ذلك، فقد انبثقت ظاهرة التزاوج بين الأبناء والبنات، إن لم يكن الحفدة الذين ولدوا في بلدان المهجر.

ويكشف الجدول رقم (٧) عن وجود اختلافات جوهرية وذات دلالة إحصائية لطول فترة الهجرة بحسب النوع والدرجة العلمية والمستوى التعليمي للمبحوثين. فبينما يبلغ المتوسط الحسابي لمدة هجرة الذكور ١٣,٨ سنة، نجد أن هذا المتوسط لا يزيد على ١٠,٣ سنة للإناث. ولهذه الاختلافات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ٠,٠٠٠١، كما يلاحظ من الجدول رقم (٧) وجود اختلافات واضحة لطول فترة الهجرة بين الأساتذة وأمناء المكتبات، حيث يتراوح هذا المتوسط بين ٩,٤ سنة للأستاذ المساعد و١٨,٢ سنة للعاملين في المكتبات. ولهذه الاختلافات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ٠,٠٠٠١. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العاملين في مكتبات جامعة الملك سعود، شأنهم شأن غيرهم من ذوي الخبرات الواسعة والتجارب المتعددة في مجال علوم المكتبات، فقد تمكن بعضهم من القيام بتقديم المحاضرات العملية والنظرية لطلاب قسم المكتبات في مجالات الفهرسة والتصنيف والببليوغرافيا. كما يلاحظ أن الغالبية العظمى من الكفاءات العلمية السودانية التي تعمل في الخارج من الذكور، حيث أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى أن مجموعة الذكور تمثل ٩١,١ بالمئة من أفراد مجتمع البحث مقابل ٨,٩ بالمئة فقط لمجموعة الإناث. وقد يعزى ذلك إلى محدودية الإناث من حملة الدرجات العلمية العالية. كما قد يعزى انخفاض معدلات الهجرة وسط الإناث إلى عوامل ترتبط بالقيم والتقاليد في بلدان المهجر التي قد لا تسمح بتعاقد المرأة من دون محرم.

رابعاً: أسباب الهجرة ودوافعها الفردية

يشير فرجاني إلى أن تفسير أسباب ظاهرة هجرة الكفاءات يتراوح بين مدرستين: **أولهما** المدرسة الفردية التي تعالج أسباب الهجرة من منظور فردي بالأساس، مؤداه أن أصحاب الكفاءات أفراد متميزون يسعون لتحقيق ذاتهم فكرياً ومهنياً، ولضمان ظروف عمل ومعيشة مريحة تكفل لهم حرية التفكير وحرية الرأي وإمكانية الإبداع والابتكار. أما المدرسة **الثانية**، فإنها تنظر إلى هجرة الكفاءات من حيث إنها ظاهرة دولية تمتد جذورها عميقة في نظام الاقتصاد السياسي الذي يسيطر على العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. وعليه، فإن تفسير الظاهرة يكمن في الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي العالمي، وبخاصة تلك المتعلقة بقيام سوق دولية للكفاءات[٨]. إن هجرة العديد من الكفاءات العلمية السودانية إلى البلدان العربية المصدرة للنفط كانت ترجع في المقام الأول إلى عوامل اقتصادية واجتماعية، ولكنها في التسعينيات أخذت منحى مختلفاً يرجع إلى شبكة متداخلة من العوامل المرتبطة بظروف العمل وشروطه وامتيازاته وحقوقه، كما ترتبط بتدهور حقوق الحياة المدنية في السودان كتدني الأحوال السياسية والقانونية وتردي الخدمات الاجتماعية والأحوال المعيشية. وعلى الرغم من أن إجابات المبحوثين عن دوافع الهجرة في الدراسة الحالية قد تعكس واقع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة في السودان منذ بداية الثمانينيات، إلا أنها قد تتأثر

(٨) فرجاني، «هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي،» ص ٨٤ ـ ٨٥.

إلى حد كبير بما آلت إليه ظروف البلاد من عدم استقرار اقتصادي وسياسي وأمني منذ بداية التسعينيات.

يوضح الجدول رقم (٨) التوزيع التكراري والنسبي المئوي للمبحوثين بحسب الدوافع الرئيسية والثانوية التي أدت إلى اتخاذ قرار الهجرة. كما هو متوقع فإن العوامل الاقتصادية، الجاذبة منها والطاردة، قد لعبت دوراً أساسياً في أن تتخذ الكفاءات العلمية السودانية قرار الهجرة، حيث أشار ٧١,٧ بالمئة و٥٧,٠ بالمئة من المبحوثين إلى الدوافع الاقتصادية كسبب رئيسي وثانوي على التوالي. لقد أدت السياسات الاقتصادية غير المدروسة خلال العقدين الأخيرين إلى زيادة معدلات التضخم وبروز ظاهرة السوق السوداء، وارتفاع الأسعار وانعدام السلع التموينية، مما انعكس بدوره على مستويات المعيشة لجميع فئات المجتمع السوداني، بما في ذلك أساتذة الجامعات وأصحاب الكفاءات العلمية، والذين هم أكثر حظاً من غيرهم في ما يتعلق بفرص الحصول على عمل في بلدان المهجر. ومنذ بداية التسعينيات ازدادت معاناة المواطن السوداني بسبب الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات نتيجة السياسات الاقتصادية المرتبطة باقتصاد السوق وتحريره ورفع الدعم الحكومي عن الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وتزامن كل ذلك مع تدني العلاقات التجارية مع الدول الخارجية ووقف الدعم الاقتصادي العربي والدولي، فارتفع سعر الدولار في السوق الحرة من ١٤ جنيهاً في عام ١٩٨٩ إلى ١٧٥٠ جنيهاً في عام ١٩٩٦[٩]. ولقد أوضح مدير جامعة الخرطوم أن مزيداً من الأساتذة سيغادرون الجامعة بسبب الظروف الاقتصادية القاهرة، وان الجامعة فقدت حتى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ ٤٣ بالمئة من كادرها التعليمي[١٠]. وأضاف مدير جامعة الخرطوم أن ثلاثين أستاذاً قد تخلوا عن عملهم خلال الشهرين الماضيين (آب/اغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) نتيجة التدني الشديد في مرتب الأستاذ الجامعي، الذي أصبح لا يتعدى في المتوسط العام ما قيمته خمسين دولاراً. وتأتي العوامل السياسية في المرتبة الثانية في ما يتعلق بدوافع هجرة الكفاءات العلمية السودانية، حيث أشار ١٦,٢ بالمئة من المبحوثين إلى أن العوامل السياسية كانت سبباً رئيسياً في هجرتهم التي تمثلت في وجود قوانين مقيدة للحريات وغياب حرية الرأي والتشريد من العمل والفصل التعسفي، وبخاصة أن أساتذة الجامعات والمعاهد العليا يعتبرون من القياديين في مجال العمل الاجتماعي والسياسي. ويلاحظ ازدياد تيارات هجرة أساتذة الجامعات والمعاهد العليا خلال السنوات الأخيرة لأسباب سياسية، حيث تم فصل العديد من الأساتذة بصورة لم يسبق لها مثيل، وذلك بحجة الفصل من أجل الصالح العام، مما أفقد الجامعات السودانية عدداً كبيراً من أعضاء هيئة التدريس من شاغلي مرتبة الأستاذية الأكثر تميزاً. ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر أن المذكرة التي رفعها ٦٧ بالمئة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الخرطوم في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ إلى رئيس مجلس الجامعة يطالبون فيها باستقرار الجامعة والمحافظة على نظمها وتقاليدها الأكاديمية قد أدت إلى فصل العديد من هؤلاء الأساتذة. أما في جامعة الجزيرة، فقد قام مدير الجامعة بفصل بعض الأساتذة المتميزين أكاديمياً في مجالات الطب والزراعة والرياضيات والاقتصاد والإدارة على دفعتين: **الأولى** بحجة الصالح العام، و**الثانية** لعدم ذهاب بعضهم إلى الدفاع الشعبي[١١]. والجدير بالذكر أن

---

(٩) عثمان الحسن محمد نور، **هجرة الأيدي العاملة السودانية بين تباطؤ عوامل الجذب وتسارع عوامل الطرد** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦).

(١٠) انظر جريدة: **الخرطوم**، ١٩/١٠/١٩٩٦.

(١١) انظر: **الخرطوم**، ١٥/١/١٩٩٦.

معظم هؤلاء الأساتذة قد تعاقدوا بشروط عمل مميزة مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والجامعات الخليجية.

ولسد النقص الهائل في أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الجديدة والقديمة، بسبب الهجرة والفصل التعسفي، لجأت وزارة التعليم العالي إلى تعيين عدد من الأساتذة الذين لا يتوفر لديهم الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة (راجع الجداول أرقام (١) و(٢) و(٣)). كما قامت وزارة التعليم العالي بتعيين أساتذة من دول عربية أقل تأهيلاً وكفاءة ويصرفون مرتباتهم بالعملة الأجنبية الصعبة. ويوضح الجدول رقم (٦) أن ٧,٨ بالمئة من المبحوثين قد أشاروا إلى أن التمكن من الإنجاز العلمي والتطور الأكاديمي واكتساب الخبرات والمعارف كان من أهم دوافع هجرتهم إلى الخارج، وبخاصة أن الجامعات والمعاهد العليا السودانية قد شهدت خلال السنوات الأخيرة نقصاً حاداً في المعامل وأجهزة المختبرات والكتب الدراسية والمراجع العلمية والدوريات وقلة فرص البعثات. كما أوضح الجدول رقم (٦) أن عوامل تأمين السكن (٢,٧ بالمئة) والعوامل الخاصة بتعليم الأبناء (١,٦ بالمئة) قد جاءت في المرتبة الأخيرة بالنسبة لدوافع هجرة أساتذة الجامعات. وقد يعزى ذلك إلى أن العامل الاقتصادي الذي أشارت إليه غالبية المبحوثين كدافع أساسي للهجرة، يتضمن تأمين السكن وتوفير الموارد المالية اللازمة لتعليم الأبناء وغيرها من احتياجات أفراد الأسرة.

وعندما سئل المبحوثون عن الظروف التي يجب توفرها للعودة، جاءت إجاباتهم في الجدول رقم (٨) على النحو التالي:

أ ـ أشار ٦٣,٢ بالمئة من المبحوثين إلى ضرورة تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي وتوفر الاحتياجات الحياتية الضرورية بقدر معقول.

ب ـ كما أشار ٢٤,٤ بالمئة من المبحوثين إلى ضرورة الاستقرار السياسي وعودة حقوق الحياة المدنية وتوفر حرية الفكر والتعبير.

ج ـ كما أشارت بقية المبحوثين إلى ظروف ترتبط بتوفر الإمكانيات للبحث العلمي وبتأمين المسكن الملائم لأفراد الأسرة، وتحقيق الأهداف الخاصة بتعليم الأبناء. والجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من السودانيين المقيمين في دول المهجر قد ارتبطوا بتعليم أبنائهم بالعملات الأجنبية في الجامعات والمعاهد العليا السودانية وفي الدول العربية والدول الأوروبية وغيرها، مما قد لا يدفعهم في الوقت الحاضر إلى التفكير في العودة إلى أرض الوطن.

ويوضح الجدول رقم (٩) التوزيع التكراري والنسبي المئوي للمبحوثين بحسب رأيهم في تحقيق الهجرة لأهدافها الاقتصادية لكل من الذكور والإناث. ويلاحظ أن ٢٥,٦ بالمئة من إجمالي المبحوثين قد أشاروا إلى أن أهدافهم من الهجرة لم تتحقق حتى الآن. هذا بالإضافة إلى أن ٦١,٢ بالمئة من المبحوثين قد أشاروا إلى أنها قد تحققت لحد ما. وقد تفسر هذه الإجابات بالالتزامات المتزايدة على المغتربين من قبل الدولة بضرائبها ورسومها المختلفة، ومن قبل التزاماتهم المتصاعدة نحو أفراد أسرهم في بلدان المهجر وأهلهم وأقاربهم في السودان، بالإضافة إلى أن من لم يحقق أهدافه طوال ما يزيد على عشر سنوات (ومع تقدم العمر)، قد لا يستطيع تحقيق هذه الأهداف. وهذا يرجع إلى أن الأهداف نفسها قد اتخذت طبيعة متغيرة ومتجددة. ويواجه أصحاب الكفاءات العلمية السودانية المهاجرة ضغوطاً مزدوجة لا تتيح لهم إمكانية التفكير في العودة إلى السودان، كما لا تتيح لهم النظم والقوانين إمكانية التفكير في الإقامة

الدائمة في البلدان التي هاجروا إليها، وبخاصة البلدان الخليجية. صحيح أن هناك أعداداً قد لا يمكن حصرها من الكفاءات العلمية قد عادت إلى السودان، ولكن الظروف التي عادوا فيها هي ظروف استثنائية في المقام الأول، ومنها مثلاً إنهاء حق الإقامة بصورة لا رجعة فيها. كما أن هناك من عادوا نتيجة لولاءات وإغراءات سياسية وامتيازات مادية ومعنوية منحتهم لها السلطة الحاكمة، وهي عادة لا تمنح لغيرهم من ذوي الكفاءات العلمية أو من يفوقونهم. وإذا عادت الكفاءات العلمية المهاجرة إلى السودان، ربما عادت في سنين متأخرة من بداية مرحلة الشيخوخة المبكرة وربما الشيخوخة المتأخرة (راجع بيانات التوزيع العمري في الجدول رقم (٥)). وفي حالة العودة، فإن العائدين قد لا يستطيعون شق طريق الحياة في السودان، فيفضلون البقاء في بلدان المهجر بعائلاتهم، حتى ولو اقتضى الأمر التنقل بين البلدان أو تحول المسؤولية العائلية من جيل إلى جيل، ذلك أن الهجرة أصبحت بالنسبة للكثيرين من المهاجرين حلقة جهنمية مفرغة تتوارثها الأجيال وفقاً لآليات متعددة ومتجددة، بما في ذلك التجنس أو اللحاق بالأبناء أو الاستثمارات في الخارج أو خلق علاقات تمكن المهاجرين من الإقامة شبه الدائمة أو حتى طلب اللجوء السياسي. ولقد هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة رأي المبحوثين نحو الاتجاه إلى الاستقرار في دول أخرى (راجع الجدول رقم (١٠)). كما أوضحت وكشفت نتائج الدراسة أن ٨,٥ بالمئة من المبحوثين قد منحوا حق الإقامة الدائمة في بلدان أخرى. هذا بالإضافة إلى أن ٢٥,٢ بالمئة بدأوا يبحثون في إمكانية الحصول على إذن الإقامة في بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا وغيرها.

خامساً: النتائج السلبية لهجرة الكفاءات العلمية

إن من أخطر النتائج الاقتصادية، هي أن الأستاذ الجامعي المهاجر كغيره من المهاجرين، أصبح يعيش ظروفاً خاصة، وأنه يقع في أعلى الشرائح الضريبية، فالضرائب والزكوات والتحويلات والرسوم والتبرعات أصبحت كلها إلزامية لا فكاك منها، ويؤدونها كما تؤدى ﴿**الجزية عن يد وهم صاغرون**﴾[١٢]. كما أنه نتيجة ضيق المعيشة في السودان، فقد اتسعت الالتزامات المالية والاجتماعية لتضم العائلة والأقارب والأصدقاء والجيران والمعارف، فضلاً عن المعرضين للنكبات الفردية داخل السودان وخارجه. وتمثل إسهاماتهم المالية في بعض الأعمال الخيرية والاجتماعية، سواء على مستوى مجتمعاتهم المحلية أو على المستوى الوطني، عبئاً آخر يقع على جميع العقول المهاجرة دون استثناء، هذا بالإضافة إلى رسوم تعليم الأبناء المتزايدة باستمرار. كما أن الإنفاق على تأمين مسكن في السودان وصيانته يمثل عبئاً مالياً لا يستهان به، وكثيرون ممن استثمروا أموالهم في السودان تعرضوا للخسارة وفقدان بعض أموالهم، ففضلوا الاستثمار خارج السودان، وهذا يمثل قدراً كبيراً من إهدار موارد مالية كان يمكن أن تستثمر في السودان.

وبالنسبة للجانب الثقافي، فهجرة الكفاءات العلمية السودانية تعتبر تجفيفاً لمعين الثقافة السودانية في شتى مجالات الحياة، فالخبرات والمهارات والقيم لن تنتقل إلى أجيال جديدة غُيب وعيها بماضيها تماماً، والبرامج الثقافية المسيسة أصبحت كالمنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى، كما أن بلدان المهجر ونظمها قد لا تتيح فرصة للتطور المهني، فالكفاءات العلمية الوافدة في كثير من هذه البلدان قد لا تستطيع الاشتراك في عضوية التنظيمات المهنية الوطنية. كما أن التنظيمات

---

(١٢) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة»، الآية ٢٩.

المهنية في السودان أصبحت مسيسة، مما يدفع بقطاعات واسعة إلى عدم الرغبة في الانضمام إليها، إن لم يكن مقاومتها في بعض الأحيان.

أما بالنسبة للأساتذة الذين لم يهاجروا بعد أن اختاروا الإقامة الدائمة في السودان، فقد حرموا إلى حد بعيد من إمكانية التواصل الثقافي سواء من خلال البعثات الدراسية أو التبادل الثقافي بين جامعات السودان وجامعات العالم الأخرى، نتيجة العزلة الخارجية التي تعيشها البلاد حالياً. وقد تكون قطاعات كبيرة من أعضاء هيئة التدريس العاملين حالياً في الجامعات السودانية غير مؤهلة للاستفادة من هذه التجارب، إذا وضعنا في الاعتبار أن حملة الدكتوراه والماجستير يمثلون الأقلية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية (راجع الجداول أرقام (١) و(٢) و(٣)).

إن ما يتاح للكفاءات العلمية السودانية من المشاركة في المؤتمرات العلمية والندوات، وبخاصة العالمية، محدود ويكاد يكون معدوماً بالنسبة للأساتذة المهاجرين، فالنظم في بعض بلدان الخليج مثلاً لا تتيح لهم فرصة تمثيل الجامعات التي يعملون فيها، كما أنهم لا يستطيعون الادعاء بأنهم يمثلون جامعات سودانية، لأن صلة معظمهم الرسمية قد انقطعت بهذه الجامعات. والحكومة السودانية الحالية قد سيست المشاركة والتمثيل في هذه المؤتمرات سواء في الداخل أو الخارج، وبذلك عزلت قطاعات كبيرة من الكفاءات العلمية السودانية وهمشتها أو حيدتها بشكل مجحف صارم على الأقل. وربما كانت ظروف مشاركة وإسهامات الكفاءات العلمية السودانية البحثية في البلدان الغربية أفضل إذا ما قورنت بالبلدان العربية المصدرة للنفط، ولكن أعداد الذين يعملون في البلدان الغربية محدودة، كما أن مشاركاتهم في المؤتمرات وإسهاماتهم في البحث ربما عجلت باندماجهم الكامل في المجتمعات التي هاجروا إليها، وأضعفت صلتهم وروابطهم بالسودان سواء بمنحهم حق الإقامة الدائمة أو بالتجنس في البلدان الغربية.

ملاحظات ختامية

إن أسباب الهجرة ودوافعها ونتائجها مترابطة بعضها ببعضها الآخر، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وإن الدوافع والنتائج هي التي تحدد ما إذا كانت الكفاءات السودانية تفكر في العودة أم لا، وإن ظروف التفكير في العودة من عدمها ظروف موضوعية لا تخضع في غالب الأحوال لاختيارات فردية، وإنما هي عبارة عن تيارات أو اتجاهات اجتماعية تفرض نفسها على الأفراد بقوة، إلا أن هذا لا يلغي بأي حال من الأحوال إمكانية التحكم في هذه التيارات وتعديل مساراتها لتخدم بصورة إيجابية مصالح المهاجرين ومصالح الوطن. لقد أثبتت نتائج البحث أن تيارات الهجرة في تصاعد، وأن آمال العودة في تضاؤل، على الرغم من أن هناك حاجة ماسة إلى هذه الكفاءات في الوطن، فبينما تزداد حاجة الأوطان إليهم، تزداد عدم الحاجة إليهم في بلدان المهجر، وبخاصة الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة سياسات العمل المرتبطة بالاعتماد على العمالة الوطنية في هذه البلدان. ومن هنا، فإن الكفاءات السودانية المهاجرة تواجه مأزقاً حقيقياً، كما أن الجامعات السودانية ومراكز البحوث تواجه مأزق ندرة الكفاءات المؤهلة سواء في مجال التدريس أو في مجال البحوث أو في مجال إدارة هذه المؤسسات. والإدارة المسيسة لهذه المؤسسات أفسدت الحياة الأكاديمية والبحثية في السودان، كما أفسدت الإعداد الأكاديمي للطلاب، ومن ثم فقد أصبحت مهمة الجامعات السودانية تخريج طلاب مسيسين أكثر من تخريج طلاب مؤهلين يستطيعون قيادة عملية التنمية في البلاد.

إن السودان مواجه بقضية جوهرية، وهي نضوب موارده البشرية ذات الكفاءة العالية، فذوو الكفاءة العالية معظمهم مهاجرون، وأصحاب الكفاءات المحدودة من بعض العاملين حالياً في الجامعات السودانية، قد لا يستطيعون رفع كفاءاتهم التي من الصعب أن تنتقل إليهم من القلة ذات الكفاءة العالية التي بقيت في السودان لظروف أو أخرى، فكثيرون من هؤلاء يواجهون اضطهاداً وتجاهلاً من جهة، وبعضهم يفكر في الهجرة من جهة أخرى. إن حل قضية التعليم العالي في السودان قد لا يتم بمعزل عن الكفاءات العلمية المهاجرة، فهي رصيد ومخزون خبرات طويلة في الداخل وفي الخارج، لذلك لا بد من اتخاذ خطوات عملية للاستفادة من هذا الرصيد، وبخاصة للتغلب على المشكلات القائمة، والمشكلات القائمة لا يمكن حلها في ضوء ظروف العزلة. إن الكفاءات العلمية المهاجرة مطالبة بعدم الاستكانة للظروف القاسية التي وجدت نفسها فيها، والحل النهائي لما تواجهه من مأزق هو بالتفكير الجاد والضغط المستمر من خلال مختلف الروابط الأكاديمية الوطنية والعربية والدولية على مختلف الأجهزة لتحسين ظروف العمل وضمان الحريات الأساسية التي تشكل البيئة الصالحة لأي نشاط أكاديمي خلاق ومبتكر ومتجدد. إن حل هذه المشكلة ليس حلاً سياسياً في كل الأحوال، فهناك قطاعات من أصحاب التوجه السياسي نفسه لنظام الحكم لا ترضى عما لحق بالتعليم العالي من تدمير وتخريب، ولذلك فإنه لا بد من أن تتضافر الجهود مع الصادقين من هؤلاء لإيجاد حل لما يواجه هذه العقول من حيرة، وما يواجه التعليم العالي في السودان من ضياع وانعدام هوية وبصيرة.

وإذا استعصى أمر الحل، فإن مؤسسات التعليم قد أصبح لا وطن لها، وبدلاً من انتظار الزمن ليحل المشكلة وليهدر الكثير من الكفاءات والخبرات بحكم عامل التقدم في السن، فإن هذه الكفاءات يمكن أن تحسم أمرها وتنشئ مؤسسات تعليمية موازية تحافظ على تقاليد التعليم الجامعي ومسؤولياته في بلدان المهجر التي تسمح نظمها بقيام مثل هذه المؤسسات. وفي ضوء الظروف الحالية فقد تجد هذه المؤسسات دعماً من المهاجرين السودانيين، ومن أصحاب رؤوس الأموال السودانيين وغير السودانيين، ومن المنظمات الدولية ذات الصلة، كما أن هذه المؤسسات تتيح فرصاً لتوظيف كفاءات سودانية عالية التأهيل ونادرة التخصص. والرصيد من أعداد الطلاب متوفر ولسنوات في بلدان المهجر نفسها، سواء من الطلاب السودانيين أو غير السودانيين، وسواء على مستوى المرحلة الجامعية أو على مستوى الدراسات العليا، كما أن مجال إجراء البحوث مجال متسع وفي جميع حقول المعرفة. كما يمكن أن يصبح أساتذة المهجر مصدراً ثراً لتأليف الكتب الجامعية التي تدرّس في السودان، وتحقق لهم دخلاً من جهة، ومصدراً لمعرفة وطنية من جهة أخرى داخل السودان وخارجه.

وهناك إسهامات محدودة لبعض الأساتذة في بلدان المهجر في برامج التعليم العالي في السودان، كالمشاركة في بعض اللجان الخاصة بفرص تعليم أبناء المغتربين، وكالمشاركة في الجمعيات الاستثمارية لإسكان أبناء المغتربين، ولكن المشاركة الحقيقية ذات البعد الأكاديمي هي المشاركة في الإشراف على الرسائل أو مناقشتها، كما يمكن أن يسهم الأساتذة المهاجرون في جهود التدريس كأساتذة زائرين أو مستشارين أو أعضاء في مجالس الجامعات، وكل هذا يتطلب تغييراً جذرياً في البيئة الأكاديمية القائمة الآن في السودان حتى يمكن استيعاب أكبر عدد من الأساتذة في هذه المناشط التي ربما مهدت الطريق لعودتهم في نهاية المطاف، لأنها تحفظ العلاقة بينهم وبين أوطانهم □

الجدول رقم (١)

التوزيع التكراري والنسبي المئوي لأعضاء هيئة التدريس الذين يعملون كل الوقت في الجامعات السودانية القديمة للعام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ بحسب الدرجة العلمية ونوع الشهادة

اسم الجامعة	الدرجة العلمية					نوع الشهادة				
	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	محاضر	مساعد تدريس	المجموع	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	درجة جامعية	المجموع
جامعة الخرطوم	١٠٥	٢٠	٢٧٩	١١٧	٣١٤	١٠١٦	٥٧٨	١٢٦	٧٥	٢٣٣	١٠١٦
النسبة المئوية	١٠,٣	١٩,٨	٢٧,٥	١١,٥	٣٠,٩	١٠٠	٥٦,٩	١٢,٤	٧,٨	٢٢,٩	١٠٠
جامعة أم درمان الإسلامية	٢١	٥٢	٩٨	١٦٨	٢٠٣	٥٤٢	١٨٢	١٦٧	–	٢١٠	٥٥٩
النسبة المئوية	٣,٩	٩,٦	١٨,١	٣١,٠	٣٧,٤	١٠٠	٣٢,٥	٢٩,٩	–	٣٧,٦	١٠٠
جامعة السودان	٢٣	٧٥	٩٧	١١٠	١٣٤	٤٣٩	١٧٠	١٢٨	١٨	١٣٩	٤٥٥
النسبة المئوية	٥,٢	١٧,١	٢٢,١	٢٥,١	٣٠,٥	١٠٠	٣٧,٤	٢٨,١	٣,٩	٣٠,٦	١٠٠
جامعة جوبا	١	٢٢	٢٩	٨٥	١٢١	٢٥٨	٥٢	٨٥	١	١٢٠	٢٥٨
النسبة المئوية	٠,٤	٨,٥	١١,٣	٣٢,٩	٤٦,٩	١٠٠	٢٠,٢	٣٢,٩	٠,٤	٤٦,٥	١٠٠
جامعة الجزيرة	١٤	٥٦	٦١	٣٦	٩٣	٢٦٠	١٣٤	٣٦	–	٩٣	٢٦٣
النسبة المئوية	٥,٤	٢١,٥	٢٣,٥	١٣,٨	٣٥,٨	١٠٠	٥٠,٩	١٣,٨	–	٣٥,٣	١٠٠
جامعة النيلين	٢	٧	٢٥	٣٧	٤٠	١١١	٣٤	٣٦	١	٤٠	١١١
النسبة المئوية	١,٨	٦,٣	٢٢,٦	٣٣,٣	٣٦,٠	١٠٠	٣٠,٦	٣٢,٤	١,٠	٣٦,٠	١٠٠
جامعة القرآن الكريم	٣	٤	٢١	٢٤	٣٧	٨٩	٢٨	٢٤	–	٣٧	٨٩
النسبة المئوية	٣,٦	٤,٥	٢٣,٥	٢٦,٩	٢١,٦	١٠٠	٣١,٥	٢٧,٠	–	٤١,٥	١٠٠
المجموع / العدد	١٦٩	٤١٧	٦١٠	٥٧٧	٩٤٢	٢٧١١٥	١١٧٨	٦٠٢	٩٩	٨٧٢	٢٧٥١
النسبة المئوية	٦٠٢	١٥,٤	٢٢,٥	٢١,٢	٣٤,٧	١٠٠	٤٢,٨	٢١,٩	٣,٦	٣١,٧	١٠٠

المصدر: السودان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإدارة العامة للتخطيط، **إحصاءات التعليم العالي للعام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥** (الخرطوم).

الجدول رقم (٢)

التوزيع التكراري والنسبي المئوي لأعضاء هيئة التدريس الذين يعملون كل الوقت في الجامعات السودانية الجديدة للعام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ بحسب الدرجة العلمية ونوع الشهادة

اسم الجامعة	الدرجة العلمية					نوع الشهادة				
	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	محاضر	مساعد تدريس	المجموع	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	درجة جامعية	المجموع
جامعة وادي النيل	–	١١	٢٠	٢٢	٤٣	٩٦	٩	٤٤	٢	٣٨	٩٣
جامعة دنقلا	–	٨	٩	١٩	٣٨	٧٤	٩	٣٠	٦	٢٩	٧٤
جامعة شندي	–	٢	٧	١٧	١٤	٤٠	٢	١٤	٦	١٨	٤٠
جامعة البحر الأحمر	–	١	٨	١٢	١٥	٣٦	–	٢٠	٤	٢٠	٤٤
جامعة كسلا	–	٦	١٥	٢٣	١٠	٥٤	٥	٤١	–	١٠	٥٦
جامعة القضارف	–	–	٣	٥	٦	١٤	٣	٥	١	٥	١٤
جامعة سنار	٢	٩	١٨	١٩	٢٠	٦٨	٩	٣٨	١	٢٠	٦٨
جامعة الإمام المهدي	٢	٢	٣	٤	١٣	٢٤	٧	٧	–	١٠	٢٤
جامعة كردفان	٢	١	٩	٢٨	٣٨	٧٨	١٢	٢٨	–	٣٨	٧٨
جامعة الدلنج	–	–	–	١٥	٣٥	٥٠	–	١٥	٢٩	٦	٥٠
جامعة الفاشر	–	٢	–	٩	٣٣	٤٤	٢	٩	–	٣٣	٤٤
جامعة نيالا	٢	٢	١	٦	–	١١	٢	١٠	–	٣٩	٥٢
جامعة زالنجي	–	–	١	٨	٥	١٤	١	٨	–	٥	١٤
جامعة أعالي النيل	٦	١٤	١٥	١٨	٣٤	٨٧	٣٥	١٨	–	٣٤	٨٧
جامعة بحر الغزال	٧	٤	١٠	١٢	٣١	٦٤	٢١	١٢	–	٣١	٦٤
جامعة الأزهري	–	–	٢	١٠	٤	١٦	٢	١٠	–	٤	١٦
المجموع / العدد	٢١	٦٢	١٢١	٢٢٧	٣٣٩	٧٧٠	١١٩	٣٠٩	٥٠	٣٤٠	٨١٨
النسبة المئوية	٢,٧	٨,١	١٥,٧	٢٩,٥	٤٤,٠	١٠٠	١٤,٥	٣٧,٨	٦,١	٤١,٦	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٣)

التوزيع التكراري والنسبي المئوي لأعضاء هيئة التدريس الذين يعملون كل الوقت في الجامعات والكليات السودانية الأهلية للعام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ بحسب الدرجة العلمية ونوع الشهادة

اسم الجامعة	الدرجة العلمية					نوع الشهادة				
	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	محاضر	مساعد تدريس	المجموع	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	درجة جامعية	المجموع
المعهد العالي للدراسات المصرفية	٢	٣	٢	٤	٤٣	١٢	٧	٤	–	٣٨	١٢
افريقيا الجامعية	٣	–	٣	٩	٥	٢٠	٦	٩	–	٣	٢٥
علوم الطيران	–	–	–	١٠	٤	١٤	–	١٠	٧	٤	١٤
الخرطوم التطبيقية	–	١	١	٩	٢	١٣	٢	٩	–	٢	١٣
شرق النيل	٤	١٤	٣	١١	١٣	٤٥	٢١	١١	–	١٣	٤٥
الخرطوم التقنية	١	٢	–	١	٤	٨	٣	١	–	٤	٨
الأحفاد الجامعية للبنات	٦	٣	١	٧٠	٣٦	١١٦	١٠	٧٠	–	٣٦	١١٦
علوم التقانة	–	–	–	٥	–	١	٤	–	–	٥	٢٤
النصر التقنية	–	٢	–	٢	٣	٧	٢	٢	–	٣	٧
ود مدني الأهلية	–	–	–	٢	٤	٦	–	٢	–	٤	٦
دراسات الحاسب الآلي	–	١	–	٦	٢٧	٣٤	١	٦	–	٢٧	٣٤
أم درمان الأهلية	٩	٣	٦	٤٣	٣١	٩٢	١٨	٣٤	–	٣٠	٨٢
المجموع/العدد	٢٥	٢٩	١٦	١٧٢	٣٠	٣٧٢	٧١	١١٦٢	٧	٢٧	٣٦٧
النسبة المئوية	٦,٧	٧,٨	٤,٣	٤٦,٣	٣٤,٩	١٠٠	١٩,٣	٤٤,١	١,٩	٣٤,٧	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٤)

التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمجتمع

البحث بحسب الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للمبحوثين

المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية	التكرارات	النسبة المئوية
* العمر		
ـ ٣٠ ـ ٣٩	٣٢	١٢,٤
ـ ٤٠ ـ ٣٩	١٤٢	٥٥,٠
ـ ٥٠ ـ ٦١	٨٤	٣٢,٦
* النوع		
ـ الذكور	٢٣٥	٩١,١
ـ الاناث	٢٣	٨,٩
* الدرجة العلمية		
ـ أستاذ	١٩	٩,٦
ـ أستاذ مشارك	٢٢	١١,١
ـ أستاذ مساعد	٣٢	١٦,٢
ـ محاضر	٥٠	٢٥,٢
ـ الفنيون	٧٥	٣٧,٩
* المستوى التعليمي		
ـ دكتوراه	٧١	٢٧,٥
ـ ماجستير	٥٢	٢٠,٢
ـ دبلوم فوق الجامعة	١٩	٧,٤
ـ درجة جامعية	٦٨	٢٦,٤
ـ دبلوم عالي	٣٢	١٢,٤
ـ شهادة ثانوية	١٦	٦,٢
* مكان العمل قبل الهجرة		
ـ الجامعات والمعاهد العليا السودانية	١٢١	٤٦,٩
ـ الوزارات والمصالح الحكومية ومراكز البحوث	١١٧	٤٥,٣
ـ لم يعمل من قبل	٢٠	٧,٨
* طول فترة الهجرة		
ـ أقل من ٥ سنوات	٦	٢,٣
ـ ٥ سنوات ـ ٩ سنوات	٣٥	١٣,٩
ـ ١٠ سنوات ـ ١٤ سنة	١٠٢	٣٩,٣
ـ ١٥ سنة ـ ١٩ سنة	٩٤	٣٦,٤
ـ ٢٠ سنة فاكثر	٢١	٨,١
المجموع	٢٥٨	١٠٠

الجدول رقم (٥)

المتوسطات والانحرافات المعيارية

لمتغير العمر بحسب الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للمبحوثين

الخصائص الاجتماعية والديمغرافية	المتوسط الحسابي (بالسنوات)	الانحراف المعياري	قيمة «ف»	مستوى الدلالة
النوع			٨,٦٨	٠,٠٠٣
الذكور	٤٧,١	٦,١		
الإناث	٤٣,٣	٤,٧		
الدرجة العلمية			٧,٥٨	٠,٠٠٠١
أستاذ	٥٤,٨	٤,٣		
أستاذ مشارك	٤٩,٨	٤,٥		
أستاذ مساعد	٤٦,٥	٤,١		
محاضر	٤٧,٠	٦,٤		
طبيب	٤٥,٨	٦,٦		
مهندس	٤٥,٦	٤,٨		
فنيون	٤٥,١	٥,٦		
أمناء مكتبات	٤٦,٣	٤,٠		
إداري	٤٤,١	٦,٩		
المستوى التعليمي			٩,٥٨	٠,٠٠٠٠
دكتوراه	٤٩,٤	٥,٥		
ماجستير وزمالة	٤٨,١	٦,٢		
دبلوم فوق الجامعة	٤٩,٤	٤,٩		
درجة جامعية	٤٤,٠	٥,٥		
دبلوم عالي	٤٤,٢	٥,٠		
شهادة ثانوية	٤٤,٧	٦,٧		
المجموع	٤٦,٨	٦,٠٤	–	–

الجدول رقم (٦)
التوزيع التكراري والنسبي المئوي للمبحوثين بحسب الدافع الرئيسي والثانوي للهجرة

دوافع الهجرة	الدافع الرئيسي		الدافع الثانوي	
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية
دوافع اقتصادية	١٨٥	٧١,٧	١٤٧	٥٧,٠
دوافع سياسية	٤٢	١٦,٢	٥١	١٩,٧
دوافع خاصة بالبحث الأكاديمي واكتساب الخبرات	٢٠	٧,٨	٢٣	٨,٩
دوافع خاصة بتامين المسكن	٧	٢,٧	٢٨	١٠,٩
دوافع خاصة بتعليم الأبناء	٤	١,٦	٩	٣,٥
المجموع	٢٥٨	١٠٠	٢٥٨	١٠٠

الجدول رقم (٧)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطول فترة الهجرة بحسب الخصائص الديمغرافية للمبحوثين

الخصائص الاجتماعية والديمغرافية	المتوسط الحسابي (بالسنوات)	الانحراف المعياري	قيمة «ف»	مستوى الدلالة
النوع			١٥,١٣	٠,٠٠٠١
الذكور	١٣,٨	٤,١		
الإناث	١٠,٣	٤,٨		
الدرجة العلمية			١٠,٥٨	٠,٠٠٠١
أستاذ	١٥,٢	٥,٩		
أستاذ مشارك	١٣,٣	٤,٣		
أستاذ مساعد	٩,٤	٤,٢		
محاضر	١٢,٥	٣,٨		
طبيب	١٣,٣	٤,٨		
مهندس	١١,٨	٣,٩		
فنيون	١٤,٥	٣,٠		
أمناء مكتبات	١٨,٢	٢,٢		
إداري	١٤,٠	٢,٧		
المستوى التعليمي			٥,٦٧	٠,٠٠١
دكتوراه	١١,٩	٥,٣		
ماجستير وزمالة	١٢,٦	٤,٠		
دبلوم فوق الجامعة	١٥,٣	٢,٢		
درجة جامعية	١٤,١	٣,٠		
دبلوم عالي	١٥,٢	٤,٣		
شهادة ثانوية	١٥,٧	٢,٨		
المجموع	١٣,٥	٤,٢	–	–

الجدول رقم (٨)
التوزيع التكراري والنسبي المئوي للمبحوثين بحسب رأيهم في الظروف التي يجب توفرها للعودة

الظروف التي يجب توفرها للعودة	التكرارات	النسبة المئوية
تحسين الوضع الاقتصادي واستقراره	١٦٣	٦٣,٢
استقرار الوضع السياسي والأمني	٦٣	٢٤,٤
توفر الحد الأدنى للبحث العلمي والحرية الأكاديمية	٤	١,٦
تامين المسكن	١٤	٥,٤
تحقيق الأهداف الخاصة بتعليم الأبناء	١٤	٥,٤
المجموع	٢٥٨	١٠٠

الجدول رقم (٩)
التوزيع التكراري والنسبي المئوي للمبحوثين بحسب رأيهم في تحقيق الهجرة لأهدافها الاقتصادية وبحسب النوع

النوع/مدى تحقيق الأهداف	نعم (بالمئة)	إلى حدٍ ما (بالمئة)	لا (بالمئة)
الذكور	١٤,٤	٦٢,١	٢٥,٥
الإناث	٢١,٧	٥٢,٢	٢٦,١
الجنسين	١٣,٢	٦١,٢	٢٥,٦

الجدول رقم (١٠)
التوزيع التكراري والنسبي المئوي للمبحوثين بحسب رأيهم نحو الاتجاه للاستقرار في دولة أخرى وبحسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي/الرأي في الاستقرار في دولة أخرى	نعم (بالمئة)	إلى حدٍ ما (بالمئة)	لا (بالمئة)
دكتوراه	٠,٠	٣١,٣	٦٨,٧
ماجستير وزمالة	٠,٠	٢٨,١	٧١,٩
دبلوم فوق الجامعة	١٤,٧	١٣,٢	٧٢,١
درجة جامعية	٥,٣	١٥,٨	٧٨,٩
دبلوم عالي	٩,٦	٣٨,٥	٥١,٩
شهادة ثانوية	٨,٥	٢٦,٨	٦٤,٧
المجموع	٨,٥	٢٥,٢	٦٦,٣

قيمة مربع كاي = ١٨,٦٣
درجة الحرية = ١٠
مستوى الدلالة = ٠,٠٤٥

العولمة والسوق العربية المشتركة

سيف بن علي الجروان

وزير الاقتصاد السابق ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.

ـ ١ ـ

في البداية لا بد لي من أن أقف على مدلولات كلمة «العولمة» بنطاقها الواسع ومجالاتها المتعددة، سياسية أكانت أم عسكرية، اقتصادية أم قومية.

فلعل هذه الكلمة تعني كسر الحواجز الإقليمية ورفع الحدود أمام التجارة والمعاملات الاقتصادية، وكذلك تغيير المفاهيم القومية والوطنية إلى مفهوم واسع يجرد الشعوب من شخصياتها العرقية، ويذيبها في خلطة عالمية عامة وغير محددة.

فإذا رجعنا إلى بدايات التوجه نحو العولمة (من قبل الدول الكبرى ولمصلحتها) لوجدنا أن أول هذا التوجه كان إقامة الاتفاقية الأوروبية المعروفة باسم كوكلند الشمالية والتي ركزت على موضوع الحريات: حرية انتقال البشر، وحرية انتقال المال، وحرية انتقال الخدمات، وحرية انتقال البضائع.

وكان الدافع لهذا التوجه ما أصاب أوروبا بخاصة، والعالم بعامة من فوضى وكساد قبيل الحرب العالمية الثانية بسبب الصراعات التجارية والنقدية التي شهدها العالم في الثلاثينيات من هذا القرن، وقد كانت الآثار المباشرة التي خلفتها الحرب في اقتصادات دول أوروبا من العوامل الرئيسية أيضاً التي دفعت هذه الدول إلى التكتل والتعاون فيما بينها لبعث الحياة في اقتصاداتها وإعادة تعمير بلادها متناسية ما بينها من مشكلات وصراعات تاريخية.

وفي العالم الثالث، وعلى أثر تصاعد حركة التنمية والتحرر الوطني تأكدت أهمية التعاون والتكتل الاقتصادي وأصبح جلياً أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن تتحقق بالشكل والسرعة المطلوبتين دون تكتل الدول المعنية في مجاميع إقليمية تعمل على التنسيق بهدف دفع عجلة التنمية في هذه البلاد.

وقد بدأ التوجه نحو التكتلات الاقتصادية يأخذ دفعة قوية وبعداً جديداً، نتيجة الثورة التكنولوجية الهائلة في مجالات الإنتاج والنقل والتسويق منهياً بذلك عصر الاقتصادات الصغيرة

المنعزلة، بحيث بدا من المستحيل على أي صناعة أن تقوى على الصمود والاستمرار ما لم تطبق الأساليب المبتكرة في الإنتاج، وتركز على الأسواق الواسعة لتسويق هذا الإنتاج الكبير، وهكذا بدأ ظهور التكتلات الاقتصادية والتجمعات الجارية في العالم مثل السوق الأوروبية المشتركة والتي تعتبر أنجح تجربة معاصرة حتى اليوم، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوروبا الغربية، ومجموعة الاندين في أمريكا اللاتينية، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وغيرها، وتسعى هذه التكتلات وتلك التجمعات لتحرير التجارة بين أعضائها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التكتل لم يقتصر على مستوى الدول بل تعدى ذلك إلى الشركات التي أخذت تندمج وتتكتل فيما بينها في اتحادات للحفاظ على وجودها في ظل المنافسة والتطورات التكنولوجية الجديدة، وتعدى اندماج تلك الشركات مستويات الوطن الواحد لترتبط شركات الإنتاج المماثل ببعضها على مستوى أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان فيما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات.

وقد أكدت الحرب العالمية الثانية الارتباط الوثيق بين القوة العسكرية والسياسية من جهة، وبين القوة الاقتصادية من جهة أخرى.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية قرر الحلفاء إقامة ثلاث منظمات عالمية تعتبر نموذجاً حياً لما يسمى بالعولمة وهي: «البنك الدولي» ليكون حارساً للنظام المالي، و«صندوق النقد الدولي» ليكون حارساً للنظام النقدي، ومنظمة تختص بتنمية التجارة وهي «الغات»، إلا أن المنظمة الأخيرة لم تر النور في تلك الفترة بسبب اعتراض الكونغرس الأمريكي على إقامتها مطالباً بدخولها في الحوارات أو الجولات الثلاث وآخرها جولة الأوروغواي التي استمرت عشر سنوات وانتهت بإقامة المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع ما يسمى باتفاقية الغات عام ١٩٩٥، هذه الاتفاقية بدأت بالسلع ثم توسع مداها ليشمل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وهذه هي الدعائم الثلاث للاتفاقيات الأساسية التي تفرعت عنها اتفاقيات عدة. وتقوم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة على ثلاثة مبادئ رئيسية: المبدأ **الأول** هو تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية وغير الجمركية ويقصد بالرسوم الجمركية الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة والتي تسمى بالتعريفة الجمركية، أما القيود غير الجمركية فمن أهمها القيود الكمية مثل حصص الاستيراد، وكذلك تحديد كمية العملات التي تستخدم في استيراد السلع المختلفة وغير ذلك، ويعتبر تحرير التجارة الدولية هو الهدف الأساسي من إنشاء «الغات». والمبدأ **الثاني** هو عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية، وهذا هو المبدأ المعروف بشرط الدولة الأولى بالرعاية ومعناه أن أي ميزة تمنحها دولة لأخرى لا بد من أن ينسحب تلقائياً للدول الأعضاء في المنظمة. والمبدأ **الثالث** تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية بتحريم كل أنواع السلوك الجائر كأن تقوم دولة بإغراق سوق لدولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر التي تباع به في سوقها الداخلي.

- ٢ -

أما فيما يعني الدول العربية فقد اعتقد المسؤولون بأن الانضمام للمنظمة العالمية (الغات) والمشاركة في المفاوضات والدورات السابقة كأنه أمر لا يعنيهم بشيء على اعتبار أنه كان ينظر إلى الغات على أنها منتدى الأغنياء، بالإضافة إلى عدم إدراج النفط مع السلع المراد تحرير تجارتها في حين أنه في الحقيقة أمر مهم بالنسبة للبلدان العربية وبمستقبلها كأمة عربية يعنيها ما يعني الأمم الأخرى. ومع الأسف لم يشارك العرب في الجولات الماضية باستثناء دولتين أو

ثلاث دول لم يكن لحضورها أثر كبير في صياغة الاتفاقيات الخاصة بالسلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وهي الدعائم الثلاث للاتفاقيات الأساسية التي تم إقرارها في الغات.

لا شك في أن علينا الآن وأمام هذا التحدي أن نرجع إلى ما اتفقنا عليه في الماضي كعرب وما صدقت عليه الدول العربية من مواثيق واتفاقيات في المجال الاقتصادي وصولاً إلى تكامل اقتصادي عربي وفي مقدمته اتفاقية السوق العربية المشتركة، وأن الشروع في تنفيذ هذه الاتفاقية هو أمر ملح ويكاد يكون ملزماً ولا مفر منه لمن وقع عليها لكي تتبوأ هذه الأمة المكانة اللائقة بها كأمة يبلغ تعدادها أكثر من ٢٦٠ مليون نسمة، وبخاصة في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة والخطيرة والمتمثلة في النزعات التكتلية وقيام منظمة التجارة العالمية كمرجعية وحيدة في التعامل التجاري الدولي.

فالدول العربية تملك مقومات جغرافية تاريخية وثقافية وفكرية ومالية لإقامة السوق العربية المشتركة أكبر من تلك التي تمتلكها التكتلات الاقتصادية الأخرى ومنها دول الاتحاد الأوروبي، وأهمية السوق العربية المشتركة تستند إلى حقائق مهمة وهي:

١ ـ الهوية العربية والانتماء العربي لأننا نشكل أمة عربية واحدة.

٢ ـ ضرورة دعم الأمن العربي بغض النظر عن فائدة بعض الأقطار أكثر من غيرها من هذه السوق.

٣ ـ المصلحة الاقتصادية المشتركة لأن تعزيز الأمن الاقتصادي العربي هو تعزيز للأمن العربي.

ومن المنافع الاقتصادية للسوق تدعيم الاستقلالية العربية وذلك بإقامة صناعات ثقيلة وصناعات حربية، والتخفيف من حدة التبعية للخارج، وتحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي، ثم دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن والمؤلف من التكتلات الاقتصادية الكبرى وتحسين مركزنا التفاوضي تجاه الغات.

وفي حال توفرت الإرادة السياسية لدى الأقطار العربية الأخرى التي لم تنضم حتى الآن إلى السوق العربية المشتركة والتي تضمن حرية انتقال قوة العمل البشري بسهولة بين تلك الأقطار، إضافة إلى المزايا الأخرى في الاتفاقية التي تشكل عامل جذب لبقية الأقطار، ولكي ندعم السوق العربية المشتركة، لا بد من انتهاج مدخل تكاملي للمشروعات الاستثمارية المشتركة بعيداً عن الازدواجية لخلق صناعة تكاملية قادرة على المنافسة والتصدير إلى الأسواق الخارجية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى خلق درجة أعلى من التكامل في الاقتصاد العربي كإقامة مشاريع تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تأمين الغذاء والدواء والصناعات الأساسية. وأرى أنه من الضروري أن تتضمن السوق العربية المشتركة ـ في حالة قيامها أو إذا أخذنا بمبدأ أنها قائمة فعلاً من خلال الدول الأعضاء فيها ومن ضمنها جمهورية مصر العربية والتي نأمل أن تنضم إليها بقية الدول العربية قبل فوات الأوان ـ الإجراءات الفعالة لحماية المنتجات الوطنية أمام الصناعات الأجنبية بما لا يتعارض مع اتفاقية الغات.

ويلاحظ أن التجارة البينية للدول الأعضاء التي انضمت إلى السوق العربية المشتركة في فترة الستينيات قد حققت نمواً كبيراً، فالصادرات البينية حققت نمواً بلغت نسبته ١٣٥٩ بالمئة في السنوات العشر الأولى من اكتمال مراحل تطبيقها حيث ارتفعت من ٩٧,٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١٣٢٥,٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ على رغم محدودية هياكلها الإنتاجية في ذلك

الوقت، ثم انخفض هذا الرقم تدريجياً حتى وصل إلى ٦٨١,٦ مليون دولار عام ١٩٨٩. وكان من أهم أسباب ذلك خروج جمهورية مصر من السوق، وبالتالي خروج أكبر سوق من حيث الحجم بين الدول الأطراف من نطاق التجارة المحررة، بالإضافة إلى تعثر تنفيذ أحكام السوق أو ضعف الالتزام بها.

ثم عادت معدلات التجارة البينية لدول السوق إلى النمو من جديد خلال حقبة التسعينيات لتصل إلى ٧٧٢,٥ مليون دولار عام ١٩٩١، و١٠٨٤,٦ مليون دولار عام ١٩٩٤، ثم تصل إلى ١١٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٥. ويلاحظ أن الرقم الأخير يمثل نسبة مهمة من التجارة البينية العربية والبالغة حوالى ٤٥ بالمئة.

ويرجع التطور الطردي للتجارة البينية خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات الماضية بسبب تنوع ونمو الهياكل الإنتاجية لدول السوق، بالإضافة إلى تنامي وتنظيم العلاقات الاقتصادية الثنائية فيما بينها بوجه عام وتطور قنوات الاتصال التجارية المختلفة وانفتاح أنظمتها الاقتصادية بفعل سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وعودة جمهورية مصر العربية إلى السوق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما اتفقت عليه الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعتبر خطوة أولى، نأمل أن تكون حافزاً على تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة قبل فوات الأوان بحيث تكون الآلية القانونية للاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقيات الغات الخاص بالدول النامية والمتعلق بالاندماج الاقتصادي مع الالتزام بالفترة الزمنية التي حددتها الغات، وهي عشر سنوات قابلة للتمديد لعامين آخرين، وبخاصة أن عدداً من الدول العربية أصبحت الآن أعضاء في الغات، وينتظر لبقية الدول العربية الأخرى أيضاً أن تنضم إليها في مرحلة لاحقة.

في حين أننا لو تتبعنا التجارة البينية بين الدول العربية لوجدنا وللأسف الشديد أن الصادرات البينية بين الدول العربية لم تتجاوز ٩ بالمئة من الصادرات العربية الإجمالية عام ١٩٩٧، في حين تقارب حصة الواردات البينية ١٠ بالمئة من الواردات العربية الإجمالية بحسب **التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٧**. لذلك فإن تنسيق السياسات التجارية بين الدول العربية وتحرير التجارة البينية بينها سيكون مهماً لمواكبة التكامل الدولي للاقتصاد العالمي، ومن شأن ذلك أن يقدم أساساً قوياً للتكامل الإقليمي بالنسبة لأسواق الإنتاج الزراعي والصناعي، وهو قادر كذلك على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويسمح للبلدان العربية بأن تسير بخطى حثيثة نحو التحرير المتعدد الأطراف مع العالم الخارجي في إطار منظمة التجارة العالمية.

إن قيام سوق عربية مشتركة تجمع الدول العربية كلها سوف يكون لها شأن في تطوير وتحقيق الازدهار الاقتصادي العربي حيث سيكون لهذه السوق دور في زيادة الإنتاج ويوفر سوقاً ذات حجم كبير يعوض الدول العربية عن الفرص الضائعة عليها في أسواق الدول الصناعية بسبب فقدانها المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها الصادرات العربية في هذه الأسواق وبالأخص أسواق الاتحاد الأوروبي. والجدير بالذكر أن إنشاء مثل هذا التجمع الإقليمي يعد أمراً مسموحاً به وفقاً للمادة ٢٤ من اتفاقية الغات، وينسجم مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومن شأنه أن يؤدي إلى زيادة التعاون والتكامل والتبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء على طريق منح امتيازات وإعفاءات لهذه الدول دون شمولها الدول الأخرى المنضمة لمنظمة التجارة

العالمية ومنها إسرائيل التي تريد أن تتسلل إلى الاقتصاد العربي للسيطرة عليه بما تملكه من إمكانيات ذاتية ومن دعم أمريكي وغربي غير محدود بواسطة الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية وما أكثرها، حيث ستكون هذه الدول ملزمة بتعميم ما نصت عليه هذه الاتفاقيات من إعفاءات وما تقدمه من امتيازات على بقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وثمة حاجة لأن تستجيب الدول العربية لهذا التحدي بصورة عاجلة، فالاتحاد الأوروبي مثلاً، وهو الشريك التجاري الرئيسي للبلدان العربية، في اعتقادي أنه يرى أن التكامل في المنطقة العربية سوف يعود عليهم بالنفع المتبادل.

وكذلك فإن إنشاء هذا التكتل العربي سوف يقوي الموقف التفاوضي للبلدان العربية التي تسعى للاندماج مع العالم الخارجي استناداً إلى التحرير التجاري المتبادل. كذلك على بعض الدول العربية السعي بأسرع ما يمكن لإعادة هيكلة قوانينها الاستثمارية لتتماشى مع أحكام اتفاقيات الغات، وكذلك لاستعادة الاستثمارات العربية من الخارج والتي تقدر بحوالى ٦٧٠ مليار دولار بحسب ما ورد في **التقرير الاقتصادي**، بينما لا تزيد الاستثمارات العربية في الداخل على الأحد عشر مليار دولار، وعلى الدول العربية كذلك أن تنوع مصادر دخلها وألا تعتمد على مصدر رئيسي واحد هو النفط الذي هو عرضة للتقلبات في أسعاره، مما يؤثر في اقتصادات هذه الدول وفي خططها المستقبلية التنموية □

كتب مختارة (موجز)

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

(١)

رايموند ويليامز. **طرائق الحداثة ضد المتوائمين الجدد.** ترجمة فاروق عبد القادر؛ تحرير توني بينكني. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩. ٢٨٦ ص. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٤٦)

يتضمن هذا الكتاب جملة المقالات والأبحاث التي كتبها رايموند ويليامز في مناسبات مختلفة، وإن اتصل جميعها بمشروعه الفكري ورؤيته الناقدة لـ «طرائف الحداثة». وقد تولى جمع أعمال الناقد الإنكليزي الكبير بعد وفاته تلميذ من تلامذته، بهدف إلقاء الضوء على الطور الأخير من مراحل تطور فكره حيال قضية مهمة. ينقسم الكتاب إلى أحد عشر قسماً هي التالية: متى كانت الحداثة؟ والمفهومات الحضرية وبزوغ الحداثة وطرائف الطليعة، واللغة والطليعة، والمسرح بوصفه ساحة للجدل السياسي، وما بعد «التراجيديا الحديثة»، والسينما والاشتراكية، والثقافة والتكنولوجيا، والسياسات والطرائف (حالة مجلس الفنون)، ومستقبل الدراسات الثقافية، واستخدامات النظرية الثقافية. ويلحق بالكتاب حوار دار بين المؤلف والمفكر العربي الكبير إدوارد سعيد.

(٢)

عبد الباسط عبد المعطي (محرر). **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي: ندوة (مهداة إلى سمير أمين)**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩. ٣٩٢ ص.

يمثل هذا الكتاب حصيلة أعمال الندوة المشتركة التي نظمها مركز البحوث العربية بالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع، وقاما بإهدائها إلى المفكر الكبير سمير أمين الذي كان من أوائل المنبهين إلى خطورة عولمة النظام الرأسمالي، والمحذرين من الآثار المجتمعية المحتملة لمثل هذا التطور. والكتاب ينقسم إلى ستة فصول أساسية هي نفسها المحاور التي انتظمت الندوة من حولها، أي: نقد الأيديولوجيا الرأسمالية، والعولمة والنظام الإقليمي العربي، والأصولية والثقافة في ظل العولمة، والمرأة والاقتصاد والعولمة، والدولة والمجتمع (دراسات قطرية)، وقراءات في فكر سمير أمين. هذا بالإضافة إلى عرض أهم اتجاهات النقاش.

(٣)

عبد المالك خلف التميمي. **المياه العربية: التحدي والاستجابة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. ٢٧٥ ص.

من واقع تخصصه كمؤرخ، يعالج التميمي قضية المياه في أبعادها الماضية والحاضرة والمستقبلية، ويدرس تشابكاتها مع قضايا أخرى، وارتباطاتها بمنظومة العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي، فضلاً عن إسرائيل. وفي هذا السياق يثير الكتاب جملة تساؤلات حول احتمالات تفاقم مشكلة المياه العربية في المستقبل، وصلتها بقضايا الحدود، وموضع المياه من الاهتمامات الاستراتيجية للعرب، وآليات الحفاظ على الثروة المائية العربية، والإطار القانوني الحاكم لوضع الأنهار الدولية. يقع الكتاب في ثمانية فصول تحمل العناوين الآتية: المياه في المشرق العربي، والمياه العربية وإسرائيل، والمياه العربية وتركيا، والمياه المشتركة بين العراق وإيران، ونهر النيل: قضية المياه المشتركة، والمياه في الخليج العربي وفي الجزيرة العربية، والمياه في منطقة المغرب العربي، وأخيراً مستقبل المياه العربية. والكتاب مزود بقائمة من الملاحق المهمة ذات الصلة.

(٤)

غسان العزي. **حزب الله من الحلم الأيديولوجي إلى الواقعية السياسية**. الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٨.

يرصد هذا الكتاب مراحل تطور حزب الله وانتقاله من الثورية إلى البراغماتية. والكتاب يتضمن عشرة فصول، تتناول خصائص البيئة الاجتماعية والسياسية التي بزغ فيها حزب الله، والعناصر المكونة له والداخلة في تشكيله، والبناء الفكري للحزب وأثره في علاقته العضوية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهيكل الحزب ومؤسساته وتنظيماته، والمقاومة الإسلامية التي تكوّن في إطارها والتزم منهاجيتها، وتفاعلات الحزب مع القوى السياسية الفاعلة على الساحة اللبنانية، وعلاقته بالقوى الإقليمية الرئيسية (أساساً سوريا وإيران)، وأخيراً تحوله إلى التعامل البراغماتي أو الواقعي مع مستجدات ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية.

(٥)

محمد خاتمي. **الإسلام والعالم**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩. ١٤٩ ص.

يمثل هذا الكتاب الطبعة المصرية من كتاب **مطالعات في الدين الإسلامي والعصر** الذي سبق أن أصدرت طبعتين منه دار الجديد في بيروت. والكتاب في إصداريه اللبناني والمصري يعرض أهم أفكار الرئيس الإيراني محمد خاتمي، وهي أفكار سبق له أن عبَّر عنها سواء خلال زيارته للبنان عام ١٩٩٦ أو على صفحات جريدة **الحياة** اللندنية، وتدور في مجملها حول علاقة الإسلام بالعالم. ينقسم الكتاب إلى ستة أجزاء تحمل العناوين الآتية على التوالي: التدين في عالم اليوم، والتراث والحداثة والتنمية، والدين والديمقراطية: أسئلة الواقع في الدولة الدينية، والدين والإنسان والعلاقة مع الغرب، وحوار الحضارات وصعوباته، وفي التنمية والحرية. قدم للكتاب محمد سليم العوا ومحمد علي أبطحي اللذان ألقيا الضوء على بعض أهم ملامح النهج الإصلاحي للرئيس الإيراني الحالي.

(٦)

محمد شومان. **قيادات المرأة العاملة: الأوضاع الراهنة وآفاق المستقبل**. القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩. ١٨٢ ص.

يعد هذا الكتاب محصلة دراسة إمبريقية أجراها المؤلف على عينة من القيادات النسائية التي تنتمي إلى ثلاث مدن كبرى هي القاهرة والمنصورة وسوهاج، وتتوزع على أعمال وأجيال وانتماءات حزبية (وسياسية بشكل عام) مختلفة. ومن واقع هذه الدراسة يستخلص شومان عدداً من النتائج المهمة التي تتعلق برؤية قيادات المرأة لمشكلات المرأة عموماً، ثم لمشكلات المرأة العاملة تحديداً وفي مصر كساحة للدراسة. كما يسجل المؤلف بعض الخلاصات الخاصة بالخبرات العملية لقيادات المرأة العاملة، سواء في محيط العمل نفسه أو في نطاق الأسرة، ومدى عمق وعي القيادات النسائية المهنية بالشؤون العامة، فضلاً عن استشرافه مستقبل القيادات المهنية النسائية.

(٧)

مصطفى نبيل. **مدن لها تاريخ**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٩. ٣١٧ ص.

يمثل هذا الكتاب حصاد عدد من الجولات الصحفية التي قام بها مؤلفه لبعض المدن الإسلامية، بحيث يتناول كلاً منها تناولاً تاريخياً سياسياً اجتماعياً مُركباً، ويتطلع من عرضه إلى أن تكون زيارته لخمس عواصم مشرقية بمثابة دليل إلى المستقبل. ينقسم الكتاب إلى خمسة فصول يخصص كل منها لمدينة بذاتها، فيتعرض الفصل **الأول** للمدينة المنورة، و**الثاني** لدمشق الفيحاء، و**الثالث** لبغداد، و**الرابع** للقاهرة الفاطمية، و**الأخير** لاستانبول.

(٨)

وليم سليمان قلادة. **مبدأ المواطنة: دراسات ومقالات.** القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ١٩٩٩. ٢٤٢ ص. (سلسلة المواطنة؛ ٣)

يأتي هذا الكتاب تتويجاً للمشروع الفكري لصاحبه وتعبيراً عن انشغاله الأصيل بقضية المواطنة في مناسبات مختلفة، ومنها معنى المواطنة وماهية الحقوق السياسية كجوهر لمفهوم المواطن، ومقومات الكيان المصري من جغرافيا وبشر ومشروع ودولة وحضارة، وكذلك تعددية دينية، ومن تاريخ الحركة نحو المواطنة، وانتقال الأقباط من الذمية إلى المواطنة، ونحو برنامج شامل لتطبيق ثقافة المواطنة. والكتاب مزوّد بعدد ضخم من المراجع التي تسمح لمطالعها بالمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع المهم عموماً، وفي تطبيقه المصري على نحو الخصوص.

(٩)

يوسف زيدان. **إعادة اكتشاف ابن النفيس**. أبو ظبي: المجتمع الثقافي، ١٩٩٩.

يمثل هذا الكتاب محاولة لإعادة اكتشاف ابن النفيس، سواء بفرز المخطوطات التي كتبت عنه في القرن السابع الهجري الذي عاش فيه وتدقيق معلوماتها، أو تقصي لفظ القرشي الذي نسب إليه وتتبع أصوله، أو بإبراز ثراء إسهامه في مجال الطب وتجاوزه (أي الإسهام) نطاق الشائع عنه، وهو اكتشاف الدورة الدموية الصغرى إلى اكتشاف الكثير من حقائق التشريح، فضلاً عن أياديه البيضاء في مجال طب العيون.

(١٠)

يونان لبيب رزق. **موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة وثائقية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. ٣٠٢ ص. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٣)

يبحث هذا الكتاب موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ويحقق في صدقية المقولة الذائعة عن الدور الرئيسي الذي لعبته بريطانيا في إنشاء جامعة الدول العربية بناءً على تصريح وزير خارجيتها في عام ١٩٤١ حول أخذ بلاده بعين العطف فكرة الوحدة العربية. ويربط المؤلف الدور البريطاني إزاء قضية الوحدة بدوافعه الحقيقية ويوضح التطورات التي مر بها، واضعاً بين يدي القارئ ثروة من الوثائق النادرة. ينقسم الكتاب إلى ستة فصول، تحمل العناوين التالية: دور بريطانيا في خلق الواقع الانفصالي قبل عام ١٩١٩، والمملكة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٢٣، ثم المؤتمر العربي ١٩٣١ ـ ١٩٣٣، فبين الوحدة العربية والجامعة العربية ١٩٣٦ ـ ١٩٤١، ثم سياسة بريطانيا تجاه الوحدة العربية إبان احتدام الحرب الثانية ١٩٤١ ـ ١٩٤٣، وأخيراً بريطانيا وقيام الجامعة العربية ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(١)

Allen Hammond. *Which World? Scenarios for the 21st Century*. Washington, DC: Island Press, 1998. xiv, 306 p.

يقدم هذا الكتاب عدة سيناريوهات محتملة لتطور العالم في القرن القادم، موضحاً الانعكاسات المحتملة لتحقق أي منها: استمرار التدهور البيئي واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، أم الاتجاه نحو مزيد من الإنصاف والتنمية المستدامة؟ يتضمن الكتاب خمسة أجزاء أساسية تشرح الإطار النظري للكتاب وأهمية تصميم السيناريوهات في مقاربة المستقبل، وتعرض تفصيلاً للسيناريوهات المتصورة، وتناقش الاتجاهات الديمغرافية والبيئية والأمنية والسياسية والاجتماعية التي تحكم المستقبل، وتحلل ما يسميه الكتاب بالخيارات الإقليمية، بمعنى السيناريوهات المتاحة في بعض دول العالم، وأخيراً كيف يمكن للعالم أن يختار مستقبله. والكتاب هو حصيلة جهد بحثي شاق استمر خمسة أعوام في إطار مشروع عام ٢٠٥٠ الذي أشرفت عليه ثلاث مؤسسات علمية غربية واستهدف تقصي مستقبل العالم في منتصف الألفية الثالثة.

(٢)

Amira Hass. *Drinking the Sea at Gaza: Days and Nights in a Land under Siege.* Translated by Elana Wesley and Maxine Kaufman-Lacusta. New York: Metropolitan Books, 1999. xvi, 379 p.

يتضمن هذا الكتاب تجربة ذاتية لمؤلفته أميرة هاس الصحفية الإسرائيلية في صحيفة **هآرتس**، حيث تروي فيه تجربتها في معايشة الفلسطينيين في قطاع غزة في عام ١٩٩٣. وفي هذا الإطار تتناول هاس الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والثقافية للقطاع، وتلقي الضوء على بعض أهم الرموز السياسية الفاعلة على الساحة الفلسطينية من خلال سلسلة من اللقاءات الصحفية التي أجرتها، وتكشف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني، وما يلحقه الحصار المتكرر للقطاع باقتصاده من أضرار جسيمة، هذا إلى مناقشتها صدقية تجربة الحكم الذاتي الفلسطيني على ضوء خصائص هذا النظام في القانون الدولي.

(٣)

Ben Fowkes (ed.). *Russia and Chechnia: The Permanent Crisis: Essays on Russo-Chechen Relations*. Basingstoke: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1998. viii, 188 p.

ينضم هذا الكتاب إلى العديد من الدراسات المماثلة التي عنيت بتحليل التطورات السياسية الروسية التي أدت إلى اندلاع الحرب، وتاريخ المقاومة الشيشانية، والدروس التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة. لكن ما يكسب هذا الكتاب تميزه هو وفرة المادة العلمية التي أتاحها اشتغال مؤلفه مراسلاً لـ **التايمز** في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦ في الاتحاد السوفياتي ثم في روسيا لاحقاً. وفي تقصيه لأسباب اندلاع الحرب، يوظف المؤلف مادته لإثبات ضعف الدولة (حالة الفوضى في الجيش، وانعدام الثقة في السياسة والسياسيين... الخ) والمجتمع (انخفاض الروح المعنوية، وشيوع السلبية) الروسيين، ويقابلهما بالتماسك الداخلي للأمة الشيشانية وانعكاسه على تمسكها باستمرار المقاومة.

(٤)

Carolyn Rhodes (ed.). *The European Union in the World Community*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998. ix, 259 p.

يهتم هذا الكتاب بتحليل الدور الذي يمارسه الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، من حيث استئثار أعضائه الخمسة عشر بـ ٤٠ بالمئة من التجارة الدولية، وعضويته في شبكة ضخمة من المنظمات الدولية، وإدارته العديد من الأزمات الدولية. وفي هذا السياق يثير الكتاب جملة أسئلة من أهمها: هل يتمتع الاتحاد الأوروبي بهوية مستقلة في الشؤون الدولية؟، وما الذي يمنحه الشرعية في تلك الشؤون؟، وما هي عوامل عدم فعاليته في إدارة بعضها (الشأن اليوغسلافي نموذجاً)؟، وهل يؤثر توسيع عضوية الاتحاد في هذه الفعالية مستقبلاً؟

(٨)

Riad Tabbarah (ed.). *The ESCWA Region: Twenty Five Years, 1974-1999, Political, Economic and Social Developments*. New York: UN, 1999. 198 p.

بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيسها، أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) كتاباً باللغتين العربية والإنكليزية يتناول أهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة على مدار ربع قرن. يتضمن الكتاب أربعة فصول أساسية: **الأول** عن السلام والأمن في دول الاسكوا على المستويين الإقليمي والداخلي. **والثاني** عن التطورات الاقتصادية في تلك الدول، ويتعرض لأهم الاتجاهات الإنمائية خلال الفترة موضع الدراسة، والعلاقات الاقتصادية بين دول الإسكوا بعضها مع بعض ومع العالم، وفرص تحسين أدائها الاقتصادي. **والثالث** عن التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا، ويتناول قضايا التوازن الاجتماعي الاقتصادي، والسكان، والأسرة، والتعليم، والعمل، والصحة. أما الفصل **الرابع** والأخير فهو عن تطور المؤسسات في منطقة الإسكوا، ويتطرق إلى عوامل التحول إلى التعددية السياسية ومؤشراته، وتطور النظام العربي وقضايا أو محاور تفاعلات أطرافه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

(٩)

Thomas Sowell. *Conquests and Cultures: An International History*. New York: Basic Books, 1998. xvi, 493 p.

يقدم هذا الكتاب دراسة تاريخية متعمقة وجديدة في الوقت نفسه للأثر الثقافي للغزوات الاستعمارية بدءاً من الغزو الروماني لبريطانيا وحتى تأسيس

الامبراطورية السوفياتية، ومميزاً في إطارها بين حالات أثرى فيها الغزاة ثقافة البلدان موضع الغزو، وحالات أخرى كان فيها للغزاة أثر تدميري في كل من الثقافة والبشر. يشتمل الكتاب على ستة فصول رئيسية: **أولها** نظري عن العلاقة بين الغزوات وثقافات الشعوب التي عانت من الغزو، والفصول من **الثاني** إلى **الخامس** تقدم حالات تطبيقية مختلفة، فيما يخصص الفصل **السادس** لتقديم رؤية عامة واستخلاصات من واقع التجارب موضع الدراسة.

(٥)

Harfiyah Abdel Haleem [et al.] (eds.). *The Crescent and the Cross: Muslim and Christian Approaches to War and Peace.* Basingstoke: Macmillan, 1999. 234 p.

يسعى هذا الكتاب للكشف عن المساحات المشتركة بين الديانتين الإسلامية والمسيحية فيما يتعلق بقواعد الحرب، وبينهما وبين القوانين الدولية الوصفية ذات الصلة. وفي هذا السياق يرصد الكتاب اعتناق الديانتين السماويتين لمبدأ الحرب العادلة، وهي الحرب التي تعلن لعلاج اختلالات قائمة، وبعد استنفاد كل البدائل، وتتجنب الغلو والتنكيل، ويثبت اتفاقهما مع القوانين الدولية المناظرة التي تقنن الحرب دفاعاً عن النفس وحماية للسلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، يبين الكتاب بُعد ممارسات الجانبين المسلم والمسيحي في حروبهما عن التعاليم الدينية المشار إليها، ويدلل على ذلك بالعديد من النماذج، ومنها الحملات الصليبية والاجتياح العثماني لأوروبا.

(٦)

Gene I. Rochlin. *Trapped in the Net: The Unanticipated Consequences of Computerization.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997. xvi, 293 p.

يسلط هذا الكتاب الضوء على بعض الآثار السلبية للثورة العلمية والتقانية، وذلك بالتركيز على نحو خاص على تزايد الاعتماد على شبكات الكمبيوتر، مبيناً المفارقة بين ما يفترضه هذا التزايد من تعزيز القدرات البشرية على الاتصال والمعرفة وما قد يؤدي إليه أحياناً من إضعاف هذه القدرات بعدم التحكم في برامج الحاسبات. ويطرح الكتاب تساؤلاً حول مدى قدرة العالم على التعامل مع هذه المفارقة في المستقبل وتجنب السقوط في ما يطلق عليه المصيدة الإلكترونية.

(٧)

Nadia El-Sayed El-Shazly. *The Gulf Tanker War: Iran and Iraq's Maritime Swordplay*. Basingstoke: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1998. xxi, 403 p.

يسلط هذا الكتاب الضوء على طور مهم من أطوار الحرب العراقية ـ الإيرانية قلما تناولته الدراسات ذات الصلة، وهو الطور الخاص بحرب الناقلات. وفي شرح أهمية هذا الطور، تشير المؤلفة إلى مسؤوليته غير المباشرة عن التعجيل بالتوصل إلى وقف إطلاق النار، كونه سمح للجانب العراقي باستثمار تفوقه الجوي لقصف مرافئ تصدير النفط الإيراني، فضلاً عن توريطه مزيداً من القوى الكبرى في ملابسات الحرب. والكتاب يقدم معلومات قيمة عن حرب الناقلات ومسارها، كما يحلل البيئة العراقية (الداخلية والخارجية) التي اتخذ فيها النظام العراقي قراره بتوسيع نطاق الحرب.

(١٠)

William Park and G. Wyn Rees (eds.). *Rethinking Security in Post-Cold War Europe*. Essex, UK; New York: Addison Wesley Longman, 1998. 179 p.

يسعى هذا الكتاب إلى إحاطة قارئه بالمعضلات الأمنية التي تواجهها القارة الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وتحقيقاً لهذا الغرض ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام أساسية: ينصب القسم **الأول** على الأداء المؤسسي لمنظمات حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي... الخ ويحلل أنماط استجاباتها للتحديات التي تواجهها. ويثير في هذا الخصوص تساؤلات تتصل بالعلاقة بين مختلف هذه المنظمات، وأيها أفضل للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة (من قبيل الصراعات المحدودة في أطراف القارة، وانتشار السلاح النووي... الخ)، وأي موقف عربي أجدر بالاتباع تجاه روسيا؟ ويهتم القسمان **الثاني والثالث** بدراسة سبل إقامة نظام متكامل للتعاون الأمني في أوروبا، متجاوزاً الثنائيات التقليدية في التعامل مع مكونات القارة بتقسيمها إلى شمال/جنوب، وشرق/غرب

موسوعة تاريخ العلوم العربية

إشراف رشدي راشد بمعاونة ريجيس مورلون
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧). ٣ ج.
(سلسلة تاريخ العلوم العربية؛ ٤)

عبد الله واثق شهيد

مجمع اللغة العربية ـ دمشق.

ـ ١ ـ

تاريخ العلم هو الآن أحد الفصول المهمة في تاريخ الثقافة الإنسانية، نشأ في القرن الثامن عشر وانتظمت دراسته كعلم في بداية هذا القرن. نقرأ فيه تطور الأفكار والنظريات العلمية ونستعين به على معرفة الأسباب التي مهدت إلى التغيرات الكبرى في مسيرة التقدم العلمي والحضارة الإنسانية عبر الزمن. ولا يزال العرض التاريخي لتسلسل التطورات الفكرية التي طرأت على فرع علمي أو على نظرية ما في فترة محددة من الزمن أسلوباً مميزاً في إبراز اتساقها وتجانسها أو في تفسير أسباب انعطاف مسيرة ذلك الفرع، أو تلك النظرية، انعطافاً مفاجئاً تدفقت معه الكشوف العلمية.

ولتاريخ العلم مكانة خاصة، يتناول موضوعه العلوم البحتة والتطبيقية والتقانة، ويلامس العلوم الإنسانية والفلسفة، أدخلت بلدان عديدة تدريسه في فروع التعليم الجامعي العلمية والإنسانية المختلفة، وتبنى بعضها أيضاً هذا التوجه في التعليم الثانوي. لذلك يجب الحرص على إبقاء تاريخ العلم سجلاً نيّراً للتطور المتناسق للعلوم والتقانة في حضانة الحضارات الإنسانية المختلفة وكنفها عبر العصور، منه نستخلص أهمية تفاعل تيارات الفكر العلمي العالمية فيما أحرزناه ونحرزه من فهم للظواهر الطبيعية واكتشاف قوانينها ووضعها في خدمة الإنسان. كما يجب أن يكون المرجع الموثوق للتراث العلمي الإنساني والمورد الذي عليه يعول في البحث عن الذات.

إن أهمية سمات تاريخ العلم هذه، ومهام تاريخ العلم العربي كانت موضوع المقدمة العامة للموسوعة كتبها الدكتور راشد وأشار فيها إلى أن المتتبع تأريخ العلم في الغرب يذهله ضحالة وضآلة نصيب العلم العربي فيه، ويدفعه إلى البحث عن الأسباب كما دفع راشد فأوجز أهمها في أن الفلسفة الرومانسية الألمانية والمدرسة الفلسفية اللغوية كانتا وراء الشرك الذي نصب للعلم العربي في مطلع القرن التاسع عشر. فوفق المدرسة الفلسفية اللغوية التي أوجبت دراسة التأريخ بواسطة اللغات (ص ١٤)، ينتمي العلم إلى الغرب ممثلاً بأوروبا في تلك الأيام، أما العلوم غير الغربية، ومنها العلوم العربية

فدورها ثانوي. وانسياقاً مع هذا الخط، خط عقيدة «الانتماء الغربي للعلم» يستطيع بيير دوهيم، على سبيل المثال، في مؤلفه الضخم، **نظام العالم**، أن يرى في العلم العربي خزّاناً (فقط) حفظت فيه العلوم الهلنستية وحقلاً للتنقيب يحفر فيه المؤرخ بحثاً عن آثار الحضارة اليونانية. هذا الخط الذي ساد التوجه العام للعلماء في القرن التاسع عشر صرفهم عن الاهتمام بالعلم العربي، وحوّل دراساتهم فيه للكشف عن صلات مباشرة وهمية تربط العلم الكلاسيكي بالعلم اليوناني قفزاً فوق التراث العلمي العربي وجهلاً بأصالته أو تجاهلاً. إن مفهوم العلم هذا، كظاهرة غربية والذي خصص له راشد بحثاً ألحقه بكتابه **تاريخ الرياضيات العربية**[١]، كان من أهم أسباب تأخر إنجاز بحوثٍ مهمة في تحقيق التراث العلمي العربي وتحليله وإعادة النظر في تاريخ العلم عامة، وفي كتابة تاريخ العلم العربي على وجه التخصيص. وعلى الرغم من أعمال بعض العلماء المؤرخين في ميدان تاريخ العلم العربي من أمثال ويبكه وسوتر وويدمان، فإننا لا نزال نجد حتى اليوم ديودونيّه وأمثاله يصرون على تجاهل العلم العربي وانتقاص قدره[٢].

ويؤكد راشد قبل أن ينهي مقدمته العامة أنه «من أجل معرفة وافية بالعلم العربي لن يكون هناك بد من إرجاع هذا العلم إلى إطاره، إلى المجتمع الذي رأى فيه النور بمستشفياته ومراصده وجوامعه ومدارسه... إنه لتفكير ضروري لن يلبث أن يبدد آراء خداعة وليدة الجهل متأصلة إلى يومنا، ما زالت تقوقع العلم ضمن هامشية مزعومة حول تخوم هذه المدينة (الحاضرة) أو ترصد انحطاطاً علمياً وهمياً ابتداءً من القرن الثاني عشر كنتيجة لردة كلامية دينية متخيلة... وإن على تاريخ العلم العربي تحقيق مهمتين أساسيتين: فتح الطريق أمام فهم حقيقي لتاريخ العلم الكلاسيكي بين القرنين التاسع والسابع عشر، والإسهام في معرفة الثقافة الإسلامية نفسها، وذلك بأن يعيد لها بعداً ما انفك من أبعادها، هو بعد الثقافة العلمية» (ص ١٨).

لقد صممت **موسوعة تاريخ العلوم العربية** لتكون أول جهد علمي منظم ينجز في سياق تحقيق المهمتين المذكورتين. جاءت **الموسوعة** في ثلاثة أجزاء: خصص **الأول** منها لعلم الفلك النظري والتطبيقي، وخصص **الثاني** للرياضيات والعلوم الفيزيائية واحتُفظ بالتقانة والكيمياء وعلوم الحياة **للثالث**. وأشير في **المقدمة العامة** إلى غياب بعض فصول العلم العربي، وبخاصة تلك المتعلقة بعلوم الأرض والحياة (ص ١٨). وستسمح متابعة البحوث ـ التي لم تنشط إلا بدءاً من خمسينيات هذا القرن ـ تدريجياً بتدارك النقص وحضور ما غاب من فصول العلم العربي عن هذا الجهد الأول.

و**موسوعة تاريخ العلوم العربية** عمل علمي استهدف العمق فيما عرض، عبر عن حال القارئ معه فريق القراءة في التراث العلمي أحسن تعبير بما يلي: «لكن القارئ لن يجد فيه الأسلوب السردي المريح الذي تعود أن يجده في الموسوعات أو الذي يجعل منه كتاباً يرافق الوسادة، ناعم المقاربة سهل التتبع» (ص ٢١). إنها كتاب ـ لن ننسى مع ذلك أنه الجهد الأول ـ يتوجه إلى الباحث

---

(١) رشدي راشد، **تاريخ الرياضيات العربية بين الجبر والحساب**، ترجمة حسين زين الدين، سلسلة تاريخ العلوم عند العرب؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٣٤٩ وما يليها.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥١ و٣٦٣.

والمثقف العلمي بما توصل إليه البحث في تاريخ العلم العربي وبآخر ما استجد فيه. تترك قراءته فيهما الغبطة والرضا، ويعوضهما عما يبذلانه من جهد في متابعة بعض موضوعاته متعة إدراك المستوى الجيد الذي بلغه الفكر العلمي العربي والذي اتسم به إنتاجه في تلك الحقبة الطويلة التي امتدت حتى القرن السابع عشر.

- ٢ -

عرض في الجزء **الأول** من **الموسوعة** علم الفلك العربي، وقدم له مورلون بمقدمة عرّف فيها «المصطلحات» المستخدمة فيه، وعدد مصادره وتحدث بعدئذٍ عن الأرصاد والمراصد والأزياج، وأشار إلى العربي المهم منها. وخصص لعلم الفلك العربي الشرقي (غير الأندلسي) ما بين القرنين الثامن والحادي عشر فصل خاص اشتمل على نشأته المبكرة في النصف الأول من القرن الثامن على يدي الفزاري وابن طارق في عهد المنصور، وعلى نهضة هذا العلم في بداية القرن التاسع في عهد المأمون، كما اشتمل على عرض لأهم التيارات العلمية وقادتها كالخوارزمي وابن قرّة وحبش الحاسب والفرغاني والبتاني... وأولت **الموسوعة** الكشوف العلمية التي قام بها العلماء العرب والإشارة إلى ما نسب منها إلى الغرب اهتماماً خاصاً: فابن قرّة أول من أدخل مفهوم السرعة في نقطة معينة (ص ٦٧) في كلامه عن سرعة الكوكب في أوجه وفي حضيضه. واستنتج البتاني في مرصده الخاص في الرقة على ضفاف الفرات لأول مرة في تاريخ الفلك أن كسوفات الشمس الحلقية ممكنة (ص ٨١). وإلى الصوفي يرجع الفضل في إعطاء أسماء عربية لكثير من النجوم أخذت من **كتاب صور الكواكب الثابتة** الذي ترجم إلى اللاتينية. واستفاد علماء معاصرون من أرصاد ابن يونس من أجل معرفةٍ أفضل للتسارع القرني للقمر (ص ٨٩). وأخرج ابن الهيثم علم الفلك من الإطار الذي وضعه فيه بطلميوس مستفيداً من أعمال معاصره البيروني.

تناولت **الموسوعة** نظريات حركات الكواكب في علم الفلك العربي بعد القرن الحادي عشر في فصل خاص لسببين (ص ٩٥) أولهما في رأي جورج صليبا، كاتب هذا الفصل، هو تأقلم هذا العلم مع البيئة الإسلامية في هذا القرن، والثاني هو مجموعة الأعمال التي تجلى فيها اهتمام حقيقي بالأسس الفلسفية لعلم الفلك اليوناني. فتكونت لذلك مدرسة جديدة من المؤلفين في المواضيع الفلكية، قدمت **الموسوعة** مجموعة كبيرة منهم وعددت أهم أعمالهم وأبرزت أوجه الجدة والتميز في تلك الأعمال، وأولت العرضي والطوسي والشيرازي وابن الشاطر الذين شكلوا مدرسة مراغة وما أثاروه من مسائل عناية خاصة. ويحتاج القارئ لمتابعة صليبا في عرضه للهيئات المختلفة للشمس والقمر والكواكب إلى بعض الجهد، ولكنه يخرج معه بالإعجاب والغبطة بما حققه علماء الفلك العرب.

ثم عالجت **الموسوعة** تفاعل علم الفلك والمجتمع الإسلامي في ثلاثة أقسام، الأول منها: القبلة الوجهة المقدسة، والثاني صناعة المزاول وتركيبها، والثالث: علم الميقات أو القياس الفلكي للوقت. وبينت أن الاهتمام بتحديد القبلة أوجد ما سمي جغرافيا الإسلام المقدسة التي تتخذ من مكة المكرمة مركزاً على الأرض تنبثق منه محاور الجهات الأربع، وعرضت طرق تحديد القبلة رياضياً. وعالجت **الموسوعة** صناعة المزاول وجاءت على ما ألف فيها من كتب، فأشارت إلى أن ثابت بن قرّة وضع منذ القرن التاسع عملاً شاملاً في نظرية المزولة أعطى فيه صيغاً لتحديد ارتفاع الشمس تبعاً للزاوية الساعية

وللميل الزاوي ولخط العرض الأرضي، كما أعطى فيه صيغاً أخرى لتحويل الإحداثيات (ص ٢٠٥). وعرضت الموسوعة تطور العمل في المزاول الأفقية والمزاول العمودية والمبتكرات في هذا المجال كـ «اللازم الفلكي» الذي ابتكره الفلكي السوري ابن الشاطر، وابتكار الفلكي المصري الوفائي «دائرة الاعتدال» اللذين استخدمت فيهما أجهزة بصرية. ثم انتقل كينغ، كاتب هذا الفصل، في دراسته إلى علم الميقات. وهو بشكل خاص علم تحديد مواقيت الصلوات الخمس، فبيّن أن أوقات الصلاة تحددت في صيغة شرعية في القرن الثامن، وعرض التصاميم الحسابية البسيطة للظلال، التي وضعت لقياس الوقت، ثم انتقل إلى جداول قياس الوقت وكان الخوارزمي أقدم من وضع تلك الجداول. ينهي كينغ هذا الفصل بالحديث عن المؤقت الذي كان المؤذن يتولى وظيفته، وعن قياس الوقت في مصر في عهد المماليك، وفي سوريا في القرن الرابع عشر. وعدّ أعمال ابن السراج الحلبي في صناعة الآلات الفلكية من اسطرلابات وربعيات وجداول... ذروة الإنجازات الإسلامية في هذا المجال، وأنهى دراسته بلمحة عن قياس الوقت في تركيا العثمانية التي منها دخل الاصطلاح على أن تكون الساعة الثانية عشرة هي وقت غروب الشمس.

عرضت **الموسوعة** بعد علم الفلك في جزئها الأول الجغرافية الرياضية وعلم الملاحة العربي لعلاقتهما الواضحة به. فقدمت لمحات عن علم مساحة الأرض العربي بدءاً بتحديد خطوط الطول وخطوط العرض وانتهاء بما أحرز من تقدم في علم الخرائط تشهد به مؤلفات البيروني والزرقالي في طرق الإسقاطات الخرائطية التي كان منها اثنتان من ابتكار البيروني (ص ٢٨٠) وطريقة التساوي في البعد السمتي التي لا تزال مستخدمة حتى الآن. أما في علم الملاحة العربي، فعلى الرغم من نقص تماسك الوثائق المحققة حتى الآن أكد غروسّي ـ غرانج، كاتب هذا الفصل، براعة العرب في حساب ارتفاعات النجوم على الطرق البحرية (ص ٣٣١)، والمشهود لها بغزارة مصطلحاتهم البحرية التي أفرد لها فقرة خاصة، وبالسيادة العربية الصينية على البحار في آسيا وأفريقيا، تلك السيادة التي ابتدأ العرب بالتخلي عنها منذ أن قاد ابن ماجد الأسطول البرتغالي وفاسكو دا غاما في بحار الشرق (ص ٢٩٦).

وخصّت **الموسوعة** تأثير علم الفلك العربي في الغرب في القرون الوسطى بفصل من الجزء الأول أوجزت فيه المصادر الرئيسية في تلقين المعرفة العلمية العربية للفلكيين اللاتينيين كقوانين الخوارزمي وجداوله وجداول البتاني والزرقالي. ويبرز هوغونار ـ روش، كاتب هذا الفصل، عند الانتقال إلى الثورة الكوبرنيكية تأثر كوبرنيكوس (كوبرنيك) الشديد بالفلكيين العرب، إذ تبنى جمع أفلاك التدوير لابن الشاطر ومزدوجة الطوسي في أعماله (ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥)[٣] وناقش صليبا (ص ١٥٥ و١٧٠) في موضع آخر من **الموسوعة** علاقة كوبرنيكوس بالطوسي (نصير الدين) والعرضي وابن الشاطر وأشار إلى مطابقة هيئة القمر عند كل من كوبرنيكوس وابن الشاطر، وعدّ هوغونار ـ روش دخول الأسطرلاب والمؤلفات المتعلقة به إلى شبه الجزيرة الإيبيرية من العوامل

(٣) كما أن السوفيات ينسبون هذا العمل إلى الطوسي وكوبرنيك ويسمونه نظرية نصير الدين ـ كوبرنيك. انظر على سبيل المثال المرجع السوفياتي المترجم إلى الفرنسية والشديد الشيوع:

Mark Vygodski, *Aide mémoire de mathématiques supérieures,* traduction française ([s.l.]: Editions Mir, 1973), p. 815.

المهمة في انتقال العلم العربي إلى الغرب، والتي أدت بدخوله برامج التدريس الجامعي إلى تعزيز الدور التعليمي حتى نهاية القرون الوسطى.

وخصصت **الموسوعة** فصلين آخرين في تأثير علمي الرياضيات والطب العربيين في الغرب ومثلهما عن الاستقبال الغربي لعلم المناظر العربي والكيمياء العربية. وعولجت موضوعات هذه الفصول فيها على غرار معالجة تأثير علم الفلك العربي في الغرب. كما لا يكاد يخلو فصل من فصول **الموسوعة** من الإشارة إلى كيفية انتقال العلم العربي إلى الغرب أو إلى كيفية استقباله هناك. ولن نعود إلى هذه الفصول بغية الاختصار، كما سنكتفي فيما يأتي بتوجيه الاهتمام إلى المؤشرات الأساسية لموضوعات **الموسوعة** ومن بينها الإنجازات العلمية التي توفر الكشف عنها وأوجه أهميتها وتوجه **الموسوعة** الثابت فيها نحو فتح الطريق أمام فهم صحيح لتاريخ العلم الكلاسيكي والإسهام في معرفة البعد العلمي في الثقافة الإسلامية نفسها ما بين القرنين التاسع والسابع عشر، وهما كما أشرنا من قبل مهمتان أساسيتان لتاريخ العلم العربي - وبالتالي لهذه **الموسوعة** - كان قد حددهما راشد في مقدمته العامة.

- ٣ -

خصص الجزء **الثاني** من **الموسوعة** للرياضيات والفيزياء. ويبدو مما عرضته ووفق ما نشر حتى الآن من التراث العلمي العربي، أن ما قدمه العرب في الرياضيات هو من أهم ما قدموا في العلم. وتعرض **الموسوعة** التطور التاريخي للرياضيات العربية بأسلوب علمي رصين وجميل وأخاذ أيضاً. تبدأ بمصادر الخميرة الأولى للحساب العربي: الهندية البابلية (عبر الأقنية السريانية والفارسية) الرومية (البيزنطية) اليونانية، بأشكال الأرقام والنظام الستيني والحساب الإصبعي. وتمر بتحرير العرب النظام الهندي من اللوحة الغبارية التي استبدلوا بها الحبر والورق، وطوروا ما أخذوه عن الإغريق في كل ما يتعلق بالمتواليات والمتتاليات. واكتشف الكرجي في أواخر القرن العاشر (ص ٤٥٤ و٤٩٤) المثلث الحسابي، وأعطى نصير الدين الطوسي (١٢٠١ - ١٢٧٣) في كتابه **علم الحساب**، المثلث الحسابي وقانون وضعه وقام بتطبيق تلك القواعد (ص ٤٩٦)، ثم جاء هذا المثلث بعد سبعة قرون في أعمال باسكال فنسبه الغرب إليه. واكتشف الكرجي أيضاً الصيغة المعروفة بمفكوك ذي الحدين أو نشره، واستخدمها الرياضيون العرب في استخراج الجذور وفي بعض صيغها التقريبية. تعرض **الموسوعة** هذه القفزات العلمية وفق منهجيتها الثابتة، فهي تربط بين اكتشاف المثلث الحسابي وفك ذي الحدين وإيجاد جذور المعادلات كأسباب. وتبرز **الموسوعة** كالعادة الملاحظات المهمة في كل حدث علمي مميز، وكان ظهور **كتاب الجبر والمقابلة** في أوائل القرن التاسع ذلك الحدث، فقد بقي هذا الكتاب مصدر إلهام للرياضيين حتى القرن الثامن عشر. أنشأ الخوارزمي في كتابه **الجبر والمقابلة** نظرية معادلات يمكن أن ترجع إليها مسائل علمي الحساب والهندسة، ووضع التعابير الأولية لنظريته والشكل المنظم للمعادلة والحلول الطرائقية أو الخوارزميات وبرهان الصيغة أو علة الحل كما يسميه. إن مفهوم المعادلة في كتاب الخوارزمي يدل على فئة لانهائية من المسائل. ثم تنتقل مع الخيام بالجبر من الحساب إلى الهندسة في مشروعه لبناء نظرية هندسية للمعادلات من الدرجة الثالثة وما دون، اتخذ فيه مفهوم وحدة القياس مفهوماً مركزياً يسمح بتطبيق الهندسة على الجبر. ويبرز هنا راشد النتيجتين المهمتين اللتين توصل إليهما الخيام ودرج مؤرخو

الرياضيات على نسبتهما إلى ديكارت (ص ٤٧٩)، وهما: حل عام لكل معادلات الدرجة الثالثة بواسطة قطعين مخروطيين، وحسابات هندسية أضحى إجراؤها ممكناً عن طريق انتقاء وحدة قياسية للأطوال. ثم ننتقل مع الموسوعة إلى شرف الدين الطوسي في رسالته حول المعادلات، ويرى راشد أن التحول الذي أجراه الطوسي فيها كان جذرياً وذا أهمية وبخاصة في تاريخ الرياضيات الكلاسيكية، وتوقف لديه في **الموسوعة** فبين الفروق بين مسعيي الخيام والطوسي. عالج الطوسي في الجزء الأول من رسالته **حل عشرين معادلة نموذجية**، وبين أن البناء الهندسي لجذورها الموجبة[٤] يغني عن دراسة جميع معادلات الدرجة الثالثة فما دون باستخدام التحويلات التآلفية، واستخدم في إيجاد الحل العددي ما يعرف حالياً بطريقة روفيني ـ هورنر، التي يلاحظ في الموسوعة شيوع استخدامها واستخدام التحويلات التآلفية لدى الكثير من العلماء العرب. وأكثر من ذلك فإن دراسته لمعادلات من كثيرات حدود من الدرجة الثالثة التي ليس لها جذور موجبة قادته إلى وضع تلك المعادلات على الشكل $f(x) = c$ ودراسة تقاطع منحنى الدالة الحدودية $y = f(x)$ والمستقيم $y = c$، أي قادته لتفحص العلاقة بين وجود الحلول وبين وضعية الثابت c بالنسبة إلى النهاية العظمى للدالة الحدودية. وفي هذه المناسبة أدخل مفاهيم جديدة، ووسائل جديدة ولغة جديدة، وقد ذهب أبعد من ذلك بتحديده كائناً رياضياً جديداً. فهو يبدأ بصياغة مفهوم للنهاية العظمى لعبارة جبرية معينة، وهو ما يشير إليه بالعدد الأعظم...» (ص ٤٨٢). لقد أدخل الطوسي في هذه الدراسة العبارة الجبرية للمشتق. وكما ذكر راشد لم يكن ظهور المشتق عرضياً في دراسة الطوسي، فقد أدخله أيضاً لإنشاء طريقة حل عددي للمعادلات، واستخدم خوارزمية روفيني ـ هورنر لتحديد المعاملات. ونتعرف في معالجته هذه للحل العددي للمعادلات على ما يعرف اليوم أيضاً بطريقة نيوتون لحل المعادلات بشكل تقريبي. وليس بالإمكان متابعة **الموسوعة** في عرضها الرائع أهم أعمال شرف الدين الطوسي في نظرية المعادلات الجبرية، فهو ليس هدف هذه الدراسة. إلا أن عرض **الموسوعة** الشائق للأعمال العلمية يستهوي القارئ في كثير من الأحيان فيندفع مع الكاتب في تأمل روعة العمل العلمي المعروض: مستواه وآفاقه والبيئة التي ولد وترعرع فيها، بيئة لم يتمتع فيها البحث الرياضي بنظام رمزي فعال. لقد حد فقدان هذا النظام الرمزي من تطور المعرفة الرياضية، كما حد من نشرها إلى أن تعرض الترميز الرياضي لتحولاته الكبرى بداية مع ديكارت في القرن السابع عشر.

أما التحليل التوافيقي فقد عرضت **الموسوعة** تاريخ تطوره العربي منذ بدايات نشأته مع نشاط اللغويين العرب وأعمال علماء الجبر، على ما أثارته المسائل اللغوية في النطقيات والمعجمات وعلم الرموز، وتشير إلى أن تاريخ هذه العلوم قد طبع باسم الخليل بن أحمد في القرن الثامن، الذي استعان بحساب الترتيبات والتوافيق في إعداد علم المعجم العربي منذ القرن التاسع، وإلى أن داڤيد كوهن (ص ٤٩٣) قد أكد في مؤلفه حول **علم الرموز** أن هذا العلم ولد بين العرب فكانوا أول من اكتشف طرق تحليل الرموز وكتب عنها.

ـ ٤ ـ

وقد يكون من المستصعب تجاوز عروض **الموسوعة** عندما تكون مليئة بالمعالم في

(٤) لا يعترف الطوسي في رسالته بالجذور السالبة.

تاريخ العلم العربي. ففي التحليل العددي الذي ارتبط تطوره لدى العرب بالجبر وبعلم الفلك القائم على الرصد، قادت مسائل تحديد الجذور إلى ابتكار الكاشي الكسور العشرية (ص ٥٠٩ ـ ٥١٠). وفي النظرية التقليدية للأعداد، تأتي **الموسوعة** على ذكر نظرية الأعداد المتحابة التي تحمل اسم ابن قرة (القرن التاسع) (ص ٥٣٢) وتشير إلى الزيغ الذي أصاب أعمال الفارسي (ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥) في الدالات الحسابية فنسب بعضها إلى ديكارت كما نسبت قضية له إلى الأب ديدييه وثانية إلى جون كيرسي ومونمورت، وأعطى ابن الهيثم (ص ٥٣٧) في حله المسألة المسماة «مسألة البواقي الصينية» معياراً لتحديد الأعداد الأولية نسب إلى ويلسون ووضع باسم «مبرهنة ويلسون»!!

ثم تنتقل **الموسوعة** إلى مساهمة العلم العربي في اللامتناهيات في الصغر. وكما يتضح مما عرض في هذا المجال، فقد طبقت مناهج حساب اللامتناهيات في الصغر في وقت مبكر، طبقها ابن قرة وحفيده ابن سنان والقوهي... وعمم ابن الهيثم دراساتهم وحسب حجوماً دورانية معقدة، فحصل «على نتائج تعتبر حدثاً بارزاً في تاريخ علم الحساب» (ص ٥٥٢ ـ ٥٥٦). ثم يلتفت «نحو المجسمات الصغيرة المحيطة والمحاطة المستعملة للمقاربة، بهدف دراسة مسلكها عند الازدياد اللانهائي لنقاط التقسيم. ونجد أنفسنا هذه المرة أمام أفكار واضحة حول اللامتناهي في الصغر... تدور صراحة حول مسألة السلوك المقارب لكائنات رياضية نبحث في تحديد تغيراتها». ويطبق ابن الهيثم هذه الأفكار في حساب حجم الكرة فيتكافأ حسابه مع حساب تكامل بسيط لـ «كوشي ـ ريمان».

إن الانعطاف، في حساب الحجوم والمساحات من الهندسة إلى الحساب في أعمال ابن الهيثم، والذي تنامى في التقليد العربي، يدل على الابتعاد عن الإرث الأرخميدسي. فقد توقفت الهندسة عن قيادة خطوات ابن الهيثم وتسلم علم الحساب زمام القيادة ووضعت التمهيديات ضمن تصور حسابي للأشكال. ولقد حصل ابن الهيثم في أبحاثه عن المجسم المكافئ مثلاً على نتائج ينسبها المؤرخون لكبلر وكفالييري. وان توقف هذا الفصل من الرياضيات العربية عند هذه الحدود ربما كان نتيجة عدم توفر رمزية فعالة في حيازة رياضيي ذلك العصر (ص ٥٥٦).

ويعرض راشد ما للرياضيين العرب من مساهمات مهمة في تربيع الهلاليات (المساحة التي يحددها قوسا دائرة) وفي ما عرف بمسألة تساوي المحيطات (نخلص منها على سبيل المثال إلى أن مساحة الدائرة أكبر من مساحة جميع الأشكال المتساوية المحيط معها) ويذكر «أن إنجاز الخازن في تساوي المحيطات وإنجاز ابن الهيثم في الزاوية المجسمة يعدان الأكثر أهمية في الرياضيات العربية وفق المعلومات المتوفرة حتى الآن حول تاريخ الرياضيات العربية» (ص ٥٧٢)، وهو تاريخ غزير بالعطاء كما يتضح مما ذكر في الصفحات السابقة من مؤشرات لما ورد في **الموسوعة** التي لا يزال فيها الكثير. ففي الحسابات الهندسية التي عرض منها الكثير أيضاً في مناسبات عدة، بلغ (ص ٥٨٢) علماء الرياضيات العرب درجة عالية من الكمال في حساباتهم، وبخاصة في مدرسة ألغ بك في سمرقند، فقد أعطى الكاشي عدداً كبيراً من القوانين التي تحدد مساحات أشكال مسطحة كالمثلثات والمضلعات والدائرة وقطاعاتها ومقاطعها والأحجام والمساحات الجانبية لأشكال معقدة. وحسب قيمة π بدقة تفوق إنجازات لاحقة لعلماء من أوروبا، فقد درس مضلعات منتظمة محيطة ومحاطة بدائرة وحسب منها π بستة عشر رقماً صحيحاً

بعد الفاصلة! ولم يبلغ عالم أوروبي هذه الدقة إلا بعد قرن ونصف قرن (الهولندي ڤان رومن) من عصر الكاشي. واستخدمت التحويلات الهندسية والتقايسات والتطابق في براهين قضايا هندسية مختلفة بدءاً من أعمال ابن قرة، ولم تظهر منها في أوروبا التحويلات التآلفية العامة إلا في القرن الثامن عشر. أما الإسقاطات فقد استخدمت منذ القرن التاسع في أعمال حبش الحاسب فالبيروني لتحديد وجهة القبلة وطبق الإسقاط التجسيمي في رسم الخرائط (البيروني). وقد نشر أولر (القرن الثامن عشر) مذكرتين عن استخدام هذا الإسقاط في تجميع الخرائط. وقد اكتشف راشد مؤخراً في كتابات للقوهي وابن سهل عن الاسطرلاب إسقاطات مخروطية وأسطوانية. ويتضح في مؤلف تسطيح الاسطرلاب لمحي الدين المغربي، وهو ممن عملوا في مرصد مراغة في القرن الثالث عشر أنه استخدم تراكب الإسقاطات على مستويين متعامدين. وقد أصبح مثل هذا التراكب القاعدة لـ «منهج مونج» في الهندسة الوصفية العصرية (ص ٦١٥). وتستكمل **الموسوعة** دراسة الهندسة في تاريخ العلم العربي بعرض موجز للإحداثيات في الهندسة العربية وضح فيه أن العلماء العرب استخدموا الإحداثيات المتعامدة في خطوط الطول وخطوط العرض، واستخدموا الاحداثيات القطبية، وقاد استخدامها البيروني إلى الاحداثيات الفضائية.

تخصص **الموسوعة** لعلم المثلثات فصلاً نطالع فيه تطور هذا العلم العربي الذي كانت بدايته إصلاح ما أخذه علماء الفلك العرب الأوائل عن النصوص اليونانية والهندية، ذلك الإصلاح الذي لم يعط ثماره إلا في القرن العاشر الميلادي عندما أدى إلى صياغة رياضية للمسائل مع ظهور العلاقات الأولى الخاصة بالمثلث الكروي. تم بعد ذلك توضيح بعض المفاهيم ولا سيما مفهوم دالة الظل الذي أدخل منذ بداية القرن التاسع وجعل العلماء يشعرون بأهمية إعداد منهج خاص ومصطلحات خاصة بعلم المثلثات. ويؤدي تتبع عرض تطور علم المثلثات إلى الحساب الكروي للأزياج، فصيغ المثلث المختلفة، ويمر العرض هنا بجمع كثيف من العلماء، من الطريف الوقوف قليلاً عنده، لتأمل البيئة العلمية في ذلك العصر الذي توفر فيه هذا الجمع من المعاصرين: ثلاثة منهم كانوا أعظم الباعثين للتجديد الذي حصل في نهاية القرن العاشر، هم البوزجاني وابن عراق والخجندي. وقد توصلوا إلى نتائج متطابقة أعدت لتحل محل مبرهنة (ص ٦٣٦ ـ ٦٣٧) (نظرية) منلاوس في حلهم «مسألة القبلة». وأثير تفسير التطابق بين نتائجهم وهم في ثلاث مدن مختلفة: خوارزم وبغداد وريّ. وأتيح لمعاصرهم البيروني، بصحبة الخجندي، زيارة السدسية الفخرية الجميلة التي بنيت في مدينة ري برعاية السلطان البويهي فخر الدولة، فأشار في كتابه **مقاليد علم الهيئة** إلى موضوع التطابق، كما أشار إلى المناقشات التي دارت في ذلك الوقت ضمن المجمع العلمي الصغير لمدينة ري حول الحاق مبرهنة سماها الخجندي «قانون الفلك» واختصم فيها مع البوزجاني مدعياً أسبقية اكتشافها. وقدم الخجندي إلى البيروني كتاباً في رصد الكواكب أثبت في بدايته تلك المبرهنة: جمع غفير من العلماء ومجمع علمي، ومدارس علمية وفكرية في ريّ وخوارزم وبغداد... في عصر واحد، زيارات علمية وتراسل. تضعنا **الموسوعة** في هذا الوسط العلمي فنقرأ فيها اسمي النيريزي والخازن المعاصرين أيضاً، ونقرأ لابن عراق والبوزجاني مبرهنات (نظريات) في علم المثلثات.

ثم تفرد **الموسوعة** لدالة الظل في هذا

الفصل فقرة خاصة تروي ولادتها في أعمال حبش الحاسب وتطورها لتأخذ في أعمال البوزجاني شكلها الحالي، أي نسبة الجيب إلى جيب التمام. وخلصت **الموسوعة** إلى أن دالة الظل هي دالة مثلثاتية عربية في ولادتها ونشأتها وتطورها، وإلى أنها والعلاقات الأولى في المثلث ومفهوم المثلث القطبي، كانت من بين المكتسبات العلمية في تلك الحقبة.

ـ ٥ ـ

وفي الفيزياء تتناول **الموسوعة** الموسيقى والميكانيك (علم السكون) وعلم المناظر ونشأة علم البصريات الفيزيولوجي (علم الضوء الهندسي والفيزيولوجي)، وقد اختارت من هذه المواضيع الأربعة الموضوعين الأخيرين لأنهما يمثلان بتكاملهما الجزء الأهم من الفيزياء في الموسوعة.

يبدأ راشد كاتب هذا الفصل بالتأكيد على الجذور الهلنستية لعلم المناظر العربي وعلى تفتحه بسرعة وبروز مبكر نسبياً لبحث علمي مبدع رافق حركة مكثفة في ترجمة النصوص البصرية التي لم يكن الدافع إليها مرتبطاً بالاهتمامات العلمية والفلسفية فقط، بل كان على علاقة وثيقة أيضاً بالتطبيقات المرتقبة. تعود بنا **الموسوعة** إلى الكتابات الأولى وكانت مرتبطة بطب العيون، وترجع أولاها ـ وهي حول العين ـ إلى القرن الثامن، ثم توسعت مع ابن ماسويه وبخاصة مع حنين بن إسحاق وثابت بن قرة. وفي العصر نفسه عاش عالمان هما ابن لوقا والكندي وقادا البحوث في علم المناظر، ونسب للأول مقالة في المرايا المحرقة. إننا نشهد مع ابن لوقا والكندي بزوغ فجر البحث البصري والانعكاسي عند العرب (ص ٨٢٧).

تبسط **الموسوعة** آراء العلماء العرب في الرؤية، وهي وإن اختلفت إلا أنها جميعاً تجمع على أن الشعاع يسير في خطوط مستقيمة. وقد فصل ابن الهيثم بين الضوء والخط المستقيم الذي يسلكه، وكان قد هيأ له الكندي من قبل. وتتحدث **الموسوعة** عن ابن سهل الذي اكتشفت بعض أعماله المهمة حديثاً، فهو أول من بدأ بحثاً في العدسات المحرقة، ويمثل بحثه وثيقة ولادة لعلم انكسار الضوء. وقد شغل مفهوم الوسط في دراساته حيزاً مهماً وبرهن على أن كل وسط، بما فيها الفلك يملك بعض الغلظ (ص ٨٣٧ ـ ٨٣٩) يميز بنسبة معينة. ومفهوم النسبة المعينة الثابتة هو بالتحديد الصفة المميزة للوسط وجوهر دراسة ابن سهل عن الانكسار في العدسات، وقد عقب ابن الهيثم على هذه الدراسة. تلك النسبة لم تكن سوى معكوس معامل الانكسار أو أيضاً مقلوب قرينة الانكسار (ص ٨٤١). إن تسليط **الموسوعة** الضوء على هذه النتائج له أهمية كبيرة.

كشف راشد التواصل بين ابن الهيثم وابن سهل بعد أن اكتشف حديثاً مقالة له عن المرايا المحرقة كتبت في وقت كان فيه ابن الهيثم في ريعان شبابه وعرض هذا التواصل في الموسوعة، وبذلك أصبح التقدم الذي كان يعتبر مفاجئاً في بحوث ابن الهيثم تقدم جيل في بحوث علم المناظر، «وهو تقدم بالغ الأهمية إن من الناحية المعرفية أو من الناحية التاريخية، إلى درجة أننا أصبحنا على عتبة إحدى الثورات الأولى في علم المناظر، إن لم تكن في الفيزياء» (ص ٨٤٣).

يكاد يكون فصل «علم المناظر الهندسية» وقفاً على ابن الهيثم في **الموسوعة**، وهي تعكس بذلك مكانته الرفيعة في هذا العلم. وتدل عناوين كتبه على تنوع معارفه وغزارتها، وقد عددت **الموسوعة** أسماء عشرة كتب له في البصريات، أحدها كتابه الذائع الصيت **كتاب المناظر** الذي ترجم إلى اللاتينية في القرن الثاني عشر ودرس وعقّب عليه بالعربية واللاتينية حتى القرن السابع

عشر (ص ٨٤٣). ويتابع ابن الهيثم في أغلبية كتاباته تحقيق برنامج إصلاحي في علم المناظر يفصل فيه بوضوح، ولأول مرة في تاريخ هذا العلم، بين شروط انتشار الضوء وشروط رؤية الأجسام التي كان من أهمها أن الضوء موجود بشكل مستقل عن الرؤية وخارجاً عنها، ويتحرك بسرعة كبيرة جداً ولكنها ليست لحظية وفجائية! وتوصل الإصلاح إلى المراقبة التجريبية ليس كتطبيق للتقصي فحسب، بل كمعيار للبرهان في علم البصريات وفي الفيزياء بشكل أعم. وطرح مسألة معقدة في الانعكاس عن سطح مرآة عرفت باسمه حتى في الغرب وأوجد حلها (ص ٨٥٠). وتعد مقالته «الكرة المحرقة» ذروة في البحث البصري الكلاسيكي، وفيها نجد أول دراسة مفصلة عن الزيغ الكروي للأشعة المتوازية الساقطة على كرة من البلور.

ينهي راشد هذا الفصل بعرض تطور البحث الكمي في علم المناظر الهندسية، ويلفت الانتباه إلى أعمال كمال الدين الفارسي في هذا التطور التي تمثل أول مساهمة وصلت من مدرسة ابن الهيثم. فقد كتب الفارسي مراجعة لـ **كتاب المناظر** ولمقالات أخرى لابن الهيثم وتابع تحقيق إصلاحه وتعارض معه أحياناً، ونجح في تفسير قوس قزح وأصاب تقدماً في فهم ظاهرة الألوان. وأشار راشد إلى أن الدراسة الكمية التي قدمها الفارسي في شرحه لمقالة ابن الهيثم «الكرة المحرقة» بقيت لفترة طويلة من الزمن الأكثر تطوراً.

وعن نشأة علم البصريات الفيزيولوجي قدمت **الموسوعة** عرضاً للآراء والنظريات التي كانت سائدة عن الرؤية قبل علم البصريات وهي يونانية ـ هلنستية، ثم انتقلت إلى الرواية العربية للنظريات اليونانية التي تأرجحت ما بين الدفاع عن النظريات اللمسية الذي تزعّمه الكندي وحنين بن إسحاق، ونقض لها. أثار الشكوك حولها الرازي؛ واستخدم ابن سينا لنقضها العلاقة المثبتة بين الضوء وتشريح العين، ودعم الفكرة القائلة إن الضوء يواكب فوراً المعلومات البصرية وصولاً إلى العين. ثم تطرح الموسوعة آثار ابن الهيثم في هذا المجال وأفكاره وهي غنية تدعو إلى مزيد من التمحيص. وشرح الانكسار استناداً إلى مبدأ مفاده أن سرعة الضوء تتأثر بكثافة الوسط الذي يمر به... وقد استخدم هذا المبدأ لدراسة دور الأسطح الشفافة للعين في تشكل الصور (ص ٨٨٦ ـ ٧٧٦). وجميل حقاً تأمل ما تنقله **الموسوعة** عن تجارب ابن الهيثم في إسقاط الضوء على حائط غرفة مظلمة من خلال شق يمكن تضييقه، وقناديل توضع على مستوٍ أفقي مقابل الفتحة والاستشهادات المختلفة التي يستخلصها بتغيير بعض عناصر التجربة كحجب قنديل أو تضييق الشق أو جعله ثقباً صغيراً ومراقبة البقع على الحائط وتغير عددها بتغير عدد القناديل وتغير مقدار البقعة بتغير سطح الثقب وشكله... وكيفية التأكد من وجود كل قنديل وصورته على الحائط (البقعة المقابلة) والثقب على سمت مستقيم. وتقدم **الموسوعة** وصفاً مفصلاً للعين قريباً من النص العربي ذلك لأن أعمال ابن الهيثم في وصف العين غالباً ما نقلت بشكل سيئ، وهو الذي عالج للمرة الأولى بشكل منفصل ما يمكن تسميته تخصيصاً التشريح «الوصفي» والتشريح «الوظيفي» للعين (ص ٨٩١). ويستخلص راسل، كاتب هذا الفصل، ان ابن الهيثم يتميز بتركيز فكره بقوة على شكل ووضع وحالة أجزاء العين، وإصراره بحزم على أن هذه الأجزاء ثابتة وأن العلاقات المتبادلة بينها مستقرة (ص ٨٩٤). هذا الجهاز البصري الوظيفي، أي العين، يستلزم تناسق عمله البصري والوظيفي في الصورة المسقطة عليه. وضع ابن الهيثم تحقيقاً لهذا الهدف

فرضيات عن الرؤية والعين كسلسلة محاولات هادفة إلى التوفيق بين مفهومه لإسقاط الصورة والتركيب التشريحي للعين، عرضتها **الموسوعة** بعناية وفق المسائل الأساسية الثلاث التي أثارتها فرضياته، وكانت الأولى منها مسألة اتساع فتحة البؤبؤ، وكانت الثانية مسألة عكس الصورة المسقطة، أما الثالثة فهي مسألة الشفع، أي ازدواجية الصور ووحدة التجربة البصرية.

يبسط راسل في **الموسوعة** أعمال ابن الهيثم في علم البصريات الفيزيولوجي، وكأن هذا العلم يدين له وحده في نشأته، ولا يكاد ينتهي هذا الفصل حتى يشارك القارئ راسل قناعته: فبفضل ابن الهيثم أصبح التشريح بالنسبة إلى ما يدور من نقاش حول الرؤية، الشريك الأساسي للبصريات، متساوياً معها في الأهمية. ومما لا يدع مجالاً للشك هو أن **كتاب المناظر** يمثل الأثر الأكثر قدماً لهذا التغيير الحاسم الذي طرأ على الفكر المتعلق بالرؤية.

ـ ٦ ـ

تستكمل **الموسوعة** كتابة تاريخ العلم العربي في جزئها **الثالث** ببسط تاريخه في التقانة والكيمياء وعلوم الحياة، فتعرض تاريخ تطور الهندسة المدنية والميكانيكا والجغرافيا الإنسانية والفلاحة والكيمياء والطب وتصنيف العلوم والمؤسسات العلمية في الشرق الأدنى. ولن نسترسل في تتبع **الموسوعة** في عروضها الأخاذة؛ ذلك لأن الهدف من هذه الدراسة كان تقديم مراجعة عامة. غير أن أسلوب العرض الفريد من نوعه حتى الآن، في تاريخ العلوم العربية على الأقل، يستولي على القارئ فلا يجد إلى الفكاك من أسر **الموسوعة** سبيلاً. وقد كنت تواقاً إلى الكتابة عن عرضها المؤسسات العلمية في الشرق الأدنى، إلا أن التمادي في الإطالة غير مرغوب فيه، للبعيد من القراء عن العلوم اهتماماً من جهة، وقد يكون أيضاً لـ **المستقبل العربي** من جهة أخرى.

لا يفوتني أخيراً أن أشير إلى الجهد الكبير الذي بذل في تناسق الترجمة وحسن الإخراج، على رغم بعض الأخطاء الطباعية التي لا تخفى على القارئ المدقق، والقليل من الأخطاء في إعادة أسماء بعض العلماء من اللغات الأوروبية إلى أصلها العربي، كما ورد في يوسف آش، والصحيح يوسف عش، وهو أستاذ سابق في جامعة دمشق توفاه الله في الستينيات، وأسد طلاس والصحيح أسعد طلس، والشيخ ڤيفا والصحيح الشيخ وفا، والأسماء الأخرى التي ترجمت عن التركية المكتوبة بالأحرف اللاتينية □

عبد الوهاب المسيري

موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد

(بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨). ٨ مج.

أحمد ثابت

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

كان الهاجس الرئيسي للمفكر العربي المبدع عبد الوهاب المسيري وفريق بحثه المكون من كوكبة من الباحثين والمفكرين الجادين والمتميزين، ينصب على تصميم نموذج منهاجي ذي قدرة تفسيرية عالية على تحليل الجماعات اليهودية كجماعات وظيفية في التاريخ وفي المجتمعات والحضارات التي عاشت فيها، مع محاولة تفنيد الرؤية التي تهيمن على قطاع كبير من الفكر الغربي وبعض الباحثين والساسة العرب، والتي تقوم على النظر إلى اليهود والصهيونية كظاهرة سرمدية تقع خارج نطاق التاريخ وتتميز بوجود منكفئ على ذاته.

ـ ١ ـ

يختص **المجلد الأول** بالإطار النظري للموسوعة، فيبدأ بتحديد طبيعتها من حيث كونها جهداً عربياً متكاملاً ومطوراً للموسوعة السابقة عن المصطلحات الصهيونية التي أصدرها المؤلف نفسه عام ١٩٧٤. ثم يعرض المجلد بعض الإشكاليات النظرية ذات الصلة، ومنها نقض عدد من المصطلحات الغربية/الصهيونية بسبب طابعها المتمحور حول الذات، والذي ينبع مما يلي:

أ ـ المركزية الغربية، فالإنسان الغربي يتحدث، على سبيل المثال، عن «عصر الاكتشافات»، وهي عبارة تعني أن العالم كله كان في حالة غياب ينتظر الإنسان الأبيض لاكتشافه. والصهاينة يشيرون أيضاً إلى أنفسهم على أنهم «رواد».

ب ـ الرؤية الإنجيلية لأعضاء الجماعات اليهودية، فحتى بعد أن تمت علمنة رؤية العالم الغربي لليهود، ظلت بنية كثير من المصطلحات ذات طابع إنجيلي، فاليهود «شعب مقدس» أو «شعب شاهد» أو «شعب مدنس»، أو «شعب ملعون». وبغض النظر عن الصفات التي تلتصق باليهود، فإن صفة الوحدة هي الصفة الأساسية، فسواء أكان اليهود شعباً مقدساً أم مدنساً، فهم شعب واحد. وقد ترجم هذا المفهوم نفسه إلى فكرة «الشعب اليهودي»، تماماً كما أصبح «التاريخ المقدس» الذي ورد في التوراة هو «التاريخ اليهودي».

ج ـ انطلق الصهاينة من المركزية الغربية هذه وعمّقوها بإضافة المركزية الصهيونية إليها، وجوهر هذه المركزية هو أن اليهود كيان مستقل لا يمكن دراسته إلا من الداخل في إطار مرجعية يهودية خالصة، أو شبه خالصة، وهو ما أدى إلى ظهور ما أسميه «غيتوية المصطلح». فكثير من الدراسات التي كُتبت عن الموضوع اليهودي والصهيوني تستخدم مصطلحات من التراث الديني اليهودي (بعضها بالعبرية أو الآرامية) أو من تراث إحدى الجماعات اليهودية (عادة يهود اليديشية)، أو من الأدبيات الصهيونية لوصف الظواهر اليهودية والصهيونية، وكأن هذه الظواهر من الاستقلالية والتفرد بحيث لا يمكن أن تصفها مفردات أية لغة أخرى.

د ـ وهناك بُعد آخر في المصطلح الصهيوني يقف على طرفي النقيض مع «الغيتوية» هو «التطبيع»، ويمثل محاولة لإسباغ صفة العمومية على الظواهر الصهيونية على رغم ما تتسم به، في بعض جوانبها، من تفرد بسبب طبيعتها الاستيطانية الإحلالية.

وتحاول الموسوعة أن تحلل اليهودية من خلال مجموعة من النماذج والسياقات (التاريخية، والاجتماعية، والاقتصادية، والدينية) التي تساهم في تعريف المفاهيم والمصطلحات السائدة تعريفاً أكثر تفسيرية وتبرز جوانبها الإشكالية، وتبتعد بذلك عن الواحدية السببية التي تفسر كل الظواهر في إطار سبب واحد (مادي عادة). كما تطرح الموسوعة نموذجاً تفسيرياً لوظائف الجماعات اليهودية وتطورها في المجتمعات والحضارات المختلفة، ويتكون هذا النموذج التفسيري من ثلاثة مداخل نظرية منهاجية هي: الحلولية ـ الكمونية ـ الواحدية، والعلمانية الشاملة، والجماعات الوظيفية.

فالإنسان في المنظومة «الحلولية ـ الواحدية» تكون إرادته من إرادة الخالق حتى يمكنه التحكم في الكون، ومن هنا ارتباط القداسة في المنظومة «الحلولية ـ الواحدية» بالسحر لتحقيق أكبر قدر من المنفعة، خصوصاً في الأمور التي يرى الإنسان نفسه عاجزاً عن بلوغها بجهده الخاص، مثل الانتصار في الحرب، والتنبؤ والاستخارة، والقوة الشافية، والخصوبة الإنجابية، والخصوبة الإنتاجية... الخ. و«العلمانية الشاملة» هي رؤية شاملة عقلانية مادية للعالم تدور في إطار المرجعية الكامنة والواحدية المادية، التي ترى أن مركز الكون كامن فيه، غير مفارقه أو متجاوز له، وأن العالم بأسره مُكون أساساً من مادة واحدة، ليست لها أية قداسة ولا تحوي أية أسرار، وفي حالة حركة دائمة لا غاية لها ولا هدف، ولا تكترث بالخصوصيات أو التفرد أو المطلقات أو الثوابت. أما «الجماعات الوظيفية» فهي مجموعات بشرية تستجلبها المجتمعات الإنسانية من خارجها، في معظم الأحيان، أو تجندها من بين أعضاء المجتمع أنفسهم من الأقليات الإثنية أو الدينية، أو من بعض القوى أو العائلات المعينة. ثم توكل لأعضاء هذه المجموعات البشرية أو الجماعات الوظيفية وظائف شتى لا يمكن لغالبيتهم الاضطلاع بها لأسباب مختلفة، من بينها رغبة المجتمع في الحفاظ على قداسته.

ويمكن اعتبار الدول الاستيطانية دولاً وظيفية يسكنها عنصر سكاني تم نقله من وطنه الأصلي ليقوم على خدمة مصالح الدولة الإمبريالية الراعية التي أشرفت على عملية النقل السكاني، وساهمت في عملية قمع السكان الأصليين (عن طريق الإبادة، أو الطرد، أو الإرهاب) وضمنت له الاستقرار والبقاء.

ويمكن تحويل دولة صغيرة ليست بالضرورة استيطانية، إلى دولة وظيفية، عن طريق رشوة شعبها، بحيث يرتفع مستوى معيشته ويتزايد اعتماده على قوة خارجية

تضمن بقاءه واستمراره بحيث لا يمكنه البقاء (كدولة مستقلة) من دون استمرار الدعم الخارجي. كما يمكن تحويل اتجاه دولة ما إلى الوظيفية عن طريق تحويل النخبة الحاكمة إلى جماعة وظيفية تدين بالولاء للاستعمار (الغربي)، وتنظر إلى المجتمع الذي تنتمي إليه نظرة تعاقدية باردة، فتنعزل عنه وتشعر بالغربة ويزداد ارتباطها العاطفي والثقافي والاقتصادي بالمركز الامبريالي.

ـ ٢ ـ

وأما عن **المجلد الثاني** من الموسوعة والذي يحمل عنوان «الجماعات اليهودية ـ إشكاليات»، فيتعرض فيه الكاتب لما يشاع عن «التحامل على اليهود» والذي يتميز بحسب رأي الحاخام أباهليل سيلفر من «التعصب ضد اليهود». فالتعصب هو الرفض الجذري والنشط الذي يمارسه بعض أعضاء الأغلبية ضد أقلية إثنية أو دينية ما. أما التحامل، فهو أقرب ما يكون إلى مزاج سلبي ضد أعضاء أقلية ما، وهو لا يترجم نفسه إلى إرهاب وعنف، بل يأخذ شكل نكتة ساخرة أو تمييز خفيف يتعلق بالتفاصيل وليس بالجوهر والحقوق. والتحامل على أعضاء الجماعات اليهودية أمر موجود بطبيعة الحال في معظم المجتمعات التي يوجدون فيها، ولكن ما يحدث هو أن كثيراً من الصهاينة يخلطون بين التحامل على اليهود والتعصب ضدهم بحيث تصبح كل الأمور بالنسبة لهم «عداءً للسامية». ثم تتطرق الموسوعة إلى «معاداة السامية الجديدة» وتشير إلى مدلولاتها، مؤكدة أن ما يزعم الصهاينة أنه أشكال جديدة من معاداة السامية هو في حقيقة الأمر إعادة إنتاج للأشكال القديمة نفسها، ومحللة ما يعتبره الصهاينة تزايداً في عداء المسلمين لليهود.

ويأتي **المجلد الثالث** تحت عنوان «الجماعات اليهودية: التحديث والثقافة»، ليتناول مجالات التأثير والتأثر بين الجماعات اليهودية وتطور الغرب في عصور الاستنارة والتحديث وما بعد الحداثة. وفي هذا السياق، يتوقف المؤلف أمام ما يسميه «الهوية اليهودية الجديدة»، وهي هوية غربية علمانية تماماً ذات قشرة زخرفية يهودية لا تؤثر في جوهر سلوك أعضاء الجماعات اليهودية. وأهم أشكال علمنة اليهود، ظهور عقائد تُحل الهوية اليهودية محل العقيدة اليهودية، وتُحل اليهود محل الإله كمركز للقداسة، أي أن الدين يتحول إلى قومية، والقومية إلى دين.

ويوضح المؤلف ارتباط التزايد في معدلات العلمنة في المجتمعات الغربية، بالتزايد في معدلات علمنة العقيدة اليهودية، ليظهر لاهوت يهودي يستند إلى فكرة موت الإله يجعل من الإبادة النازية ليهود غرب أوروبا لحظة مرجعية أساسية تحقق فيها الشعب اليهودي من موت الإله الذي تخلى عنهم. كذلك تدخل اليهودية عالم ما بعد الحداثة، لتظهر يهودية لا تدور حول مطلقات إنما حول لحظات إيمانية تعقبها لحظات شك.

ومن أهم العقائد اليهودية العلمانية ما طرحه دعاة اليديشية من اعتبار محك الانتماء اليهودي هو التراث الثقافي، وأن ما يجمع يهود اليديشية ليس الإيمان الديني إنما تراثهم القومي اليديشي الشرق أوروبي المشترك. ولذلك، طالبوا ببعث قومي يديشي في شرق أوروبا. لكن أهم العقائد العلمانية على الإطلاق هي الصهيونية التي استولت على كل الرموز الدينية وأفرغتها من مضمونها الديني وأحلت محله مضموناً قومياً. كما أكدت الصهيونية، في صيغتها العلمانية، أن اليهود مادة بشرية متحركة يمكن تحويلها وتوظيفها إلى مادة نافعة، وأن اليهود شعب عضوي، بحيث يمثل جماع المفهومين الصيغة الصهيونية الأساسية.

وتتحدث الموسوعة في **المجلد الرابع** عن تاريخ الجماعات اليهودية في العالم القديم وفي العالم الإسلامي وفي بلدان العالم الغربي، وخصوصاً في العصر الحديث. ومن أهم القضايا التي يثيرها هذا الجزء، الرؤية الصهيونية للتاريخ، حيث تنبع هذه الرؤية من عنصرين أساسيين، أحدهما عقائدي، والآخر تاريخي؛ **أولهما** الحلولية اليهودية بكل ما تحوي من مزج بين العناصر المطلقة والنسبية، و**ثانيهما** التجربة التاريخية ليهود شرق أوروبا كجماعة وظيفية، والتي ساهمت في إعطاء ما يشبه الأساس الواقعي أو التاريخي للرؤية الصهيونية للتاريخ اليهودي.

وعن تاريخ الجماعات اليهودية في العالم الإسلامي، ترى الموسوعة أن الجماعات اليهودية لم تعبّر عن مشكلة أقليات قومية أو عرقية ولم تمثل جماعات وظيفية تقوم بمهمات معينة لا يرغب المسلمون في القيام بها. لكن أدى وجود الجماعات اليهودية داخل الإطار الحضاري الإسلامي الموحد إلى سهولة حركة اليهود برؤوس أموالهم وأفكارهم، حتى اندمجت إلى حد كبير في المجتمع العربي الإسلامي. وتتضح درجة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي العالية في أن تركيب اليهود الطبقي لم يكن مختلفاً عن تركيب المجتمع ككل. كما يظهر الاندماج الثقافي في أن لغة أعضاء الجماعة اليهودية، سواء في حديثهم اليومي أو في أدبياتهم الدينية أو الدنيوية، هي العربية.

وبالنسبة للهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة وعلاقة اليهود الأمريكيين بإسرائيل، تقول الموسوعة إن قضية الصهيونية قد طُرحت على الجماعة اليهودية المندمجة وتم حسمها بعد عام ١٩٤٨ لصالح الصهيونية، وبحسب شروط يهود أمريكا الجدد الذين اعتنقت أغلبيتهم الصهيونية، ولكنها لم تكن على أية حال الصهيونية الاستيطانية ذات الجذور الشرق أوروبية فيها. إنها صهيونية توطينية تترجم نفسها إلى دعم مالي وسياسي للمستوطن الصهيوني، وتكتفي بممارسة الضغط السياسي على الحكومة الأمريكية لصالح دولة إسرائيل (وإن كانت المسألة لا تستدعي ضغطاً كبيراً). وقد سارعت الحكومة الأمريكية إلى تأييد قرار التقسيم ثم الاعتراف بالدولة، وهي تراها الآن حليفاً استراتيجياً وتدفع لها معونات ضخمة. ولا تترجم هذه الصهيونية نفسها إلى هجرة أو استيطان إلا في القليل النادر، بل هي تترجم نفسها إلى رموز إثنية تشبه من بعض الوجوه الرموز الإثنية لأعضاء الأقليات الأخرى.

- ٣ -

ويتضمن **المجلد الخامس** وهو بعنوان «اليهودية: المفاهيم والفرق»، ثلاثة أجزاء رئيسية تغطي بعض الإشكاليات المتعلقة باليهودية، والمفاهيم والعقائد الأساسية في اليهودية، ثم الفرق اليهودية. ومن الأجزاء المهمة التي يتضمنها هذا المجلد إشكالية علاقة اليهودية بالصهيونية، حيث يوضح كيف تغلغلت الأيديولوجيا الصهيونية في اليهودية واستولت عليها ونجحت بتحويل الرموز الدينية اليهودية إلى رموز تُحل الإنسان محل الله. ولأن اليهودية قد سيطرت عليها الرؤية الحلولية الكونية، تحول الإنسان إلى الشعب اليهودي وتحولت الطبيعة إلى الأرض اليهودية، وبذلك وسع الصهاينة تحويل هذه الأفكار إلى شعار سياسي مثل «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل» بحسب **توراة** إسرائيل.

وبالنسبة للمفاهيم والعقائد اليهودية، تذهب الموسوعة إلى أن أعضاء المجمع الكبير والحكماء والحاخامات أصبحوا هم نقطة الاتصال بين الخالق والمخلوق، وبخاصة أنهم زعموا لأنفسهم المقدرة على التنبؤ، بل

ورد في **التلمود** أن حكماء اليهود أعلى قدراً من الأنبياء. وقد ورد في التراث الشفوي أن الشعب اليهودي سيصبح كله شعباً من الأنبياء، أي أن الحلول أو التواصل الإلهي سيشمل الشعب بأسره ويصبح الشعب جزءاً من الإله، وفي هذا عودة إلى الوثنية الحلولية اليهودية قبل ظهور الأنبياء. وهذا المفهوم الأخير هو الذي يشكل خلفية معظم الآراء الدينية اليهودية في فكرة النبوة في العصر الحديث.

وبعد أن تستعرض أجزاء المجلد الخامس المفاهيم والعقائد الأساسية لليهودية وكبار الحاخامات اليهود والفرق الدينية اليهودية، فإنها تحلل كيف تمت عملية علمنة اليهودية وإدخالها نسق الحياة والفكر والثقافة السائد في المجتمعات الغربية الأوروبية والتي عاشت فيها التجمعات اليهودية كجماعات وظيفية، ثم تنتقل إلى تناول العلاقة بين الصهيونية كأيديولوجيا وما بعد الحداثة من خلال النقاط الآتية:

أ ـ اليهودي، شأنه شأن العربي، شخص لا جذور له، ومن ثم يمكن نقله ببساطة من مكان إلى آخر، ويمكن أن تُفرض عليه هوية جديدة، فيصبح اليهودي المستوطن صهيونياً، ويصبح العربي اللاجئ فلسطينياً وتصبح فلسطين إسرائيل، بل ويصبح الوطن العربي السوق الشرق أوسطية.

ب ـ الصهيونية، مثل ما بعد الحداثة، نسبية تماماً تؤمن بالصيرورة الكاملة. وانطلاقاً من هذه الصيرورة، وإنكار الكليات والحق والحقيقة، يستخدم العنف لتغيير الوضع القائم لصالح صاحب السلاح القوي.

ج ـ يتبدى هذا الإيمان بالصيرورة في براغماتية الصهيونية (وما بعد الحداثة). فالصهيونية تملك مقدرة هائلة على التحرك من دون مطلقات، وقد أسست دولة وظيفية في الوطن العربي تغير دورها من مرحلة إلى أخرى حتى تتسنى لها خدمة المصالح الغربية بكفاءة عالية.

د ـ انطلاقاً من هذا الإيمان بالصيرورة، تذهب ما بعد الحداثة إلى أنه لا توجد نظرية (قصة) كبرى تنبع من إنسانيتنا المشتركة، ولذلك لا تبقى سوى قصص صغرى ليس بإمكان البشر جميعاً أن يشاركوا فيها. كما أن الصهيونية هي أيديولوجية القصص الصغرى التي لا تؤمن بقصة إنسانية كبرى، فالصهيوني يؤسس نظريته في الحقوق اليهودية في فلسطين انطلاقاً من «شعوره الأزلي بالنفي وحنينه إلى صهيون».

هـ ـ يُلاحظ أن كلاً من الصهيونية وما بعد الحداثة يتسم بالثنائيات المتعارضة المتطرفة التي تؤدي إلى العدمية. فما بعد الحداثة تطرح تصوراً للحقيقة باعتبارها حضوراً كاملاً مطلقاً. وحيث إن مثل هذا الحضور مستحيل، فهي تعلن أنه لا توجد حقيقة على الإطلاق.

ويمثل **المجلد السادس** واحداً من أكثر مجلدات الموسوعة ثراءً وإبداعاً، فهو يتحدث عن الصهيونية ويتكون من أربعة أجزاء كبيرة: يتناول الجزء **الأول** إشكاليات وموضوعات أساسية، أما الجزء **الثاني** فهو عن تاريخ الصهيونية، والجزء **الثالث** عن الحركة الصهيونية، في حين يتعرض الجزء **الرابع** للصهيونية والجماعات اليهودية. ولعل من أهم الموضوعات في هذا المجلد ما يتعلق بأنواع الصهيونية والقيم التي تحتويها. بالنسبة للقيم السياسية، تذهب الموسوعة إلى أن الإطار السياسي النظري للصهيونية تجتمع فيه مجموعة قيم: اليهودية التي تمت صهينتها، والعنصرية، والقومية السياسية، والقومية العضوية، والاشتراكية، والليبرالية، الأمر الذي يجعل مبدأ «القوة» كأساس للمشروعية السياسية ـ ولا نقول للشرعية (المبدئية) ـ هو المبدأ الأساسي الذي يحكم مدركات التعامل السياسي الإسرائيلي.

ويمكن القول إن المنهجية «التلفيقية» هي السمة البارزة في خطاب الصهيونية، فلا ينهض الجانب الدعوي من هذا الخطاب من دونها، سواء في التعامل مع القوى غير اليهودية، أو في التعامل مع الجماعات اليهودية نفسها، أو حتى في بناء فكرها نفسه. ولبيان ذلك علينا ملاحظة أن أياً من نظم القيم السياسية إنما يتكون، كغيره من نظم القيم الأخرى، من قيمة جماعية عليا، يرتبط بها ويعبّر عنها نسق من القيم السياسية الفردية. وأول تلك الأنساق هي اليهودية التي تمت صهينتها أو الصهيونية ذات الديباجات الدينية اليهودية، ونعني بها تلك المعتقدات من اليهودية التي توظفها الصهيونية في مشروعها لبناء الدولة الصهيونية.

ومن اللافت للنظر أن تاريخ الحركة الصهيونية المليء بالصراعات والخلافات بين اليهودية الصهيونية المتدينة والصهيونية اليهودية الإلحادية، قد انتهى إلى وحدة الأهداف والمقاصد من خلال التوافق على رموز وأساطير محددة تُحل اليهودية بالمعنى الإثني لا الديني واللاتاريخي في الصهيونية. ولعل من أهم مظاهر هذا التوافق المشار إليه ما عبّرت عنه أفكار الحاخام ابراهام كوك (١٨٦٥ ـ ١٩٢٤) الذي وُلد في شمال روسيا وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٤، وتلخص جهده الكبير في محاولة تقريب الصهيونية إلى المتدينين وتقريب المتدينين من الصهيونية.

وحول أسباب النفوذ الواسع الذي يمارسه اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية عموماً، والصراع العربي ـ الإسرائيلي خصوصاً، ترى الموسوعة أن هذا النفوذ لا يرجع إلى سيطرة اليهود على الإعلام في الولايات المتحدة أو إلى لباقة المتحدثين الصهاينة، ولا حتى إلى ثراء اليهود وسيطرتهم المزعومة على التجارة والصناعة، وإنما يعود إلى أن صهيون الجديدة جزء من التشكيل الاستعماري الغربي، وإلى أنه لا يمكن الحديث عن مصالح يهودية وصهيونية مقابل مصالح غربية، وإلى أن الإعلام واللوبي الصهيونيين يمثلان أداة الغرب الرخيصة: دولة وظيفية عملية تؤدي كل ما يوكل إليها من مهام بنجاح وتنصاع تماماً للأوامر، ولا توجد سوى مناطق اختلاف صغيرة بينها وبين الولايات المتحدة.

ـ ٤ ـ

ويسلط **المجلد الأخير** الضوء على مكانة إسرائيل في إطار الأيديولوجيا الصهيونية والمشروع الصهيوني، ويحمل عنوان «إسرائيل: المستوطن الصهيوني»، ويتكون من خمسة أجزاء تتناول الموضوعات التالية:

- إشكالية التطبيع والدولة الوظيفية.
- الدولة الاستيطانية الإحلالية.
- العنصرية والإرهاب الصهيونيان.
- النظام الاستيطاني الصهيوني.
- أزمة الصهيونية والمسألة الإسرائيلية.

وتذكر الموسوعة أن المرجعية النهائية للعقل الصهيوني هي الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة (دولة وظيفية يقيمها الغرب ويدعمها ويضمن لها البقاء وتقوم هي على خدمة مصالحه وتجنيد يهود العالم وراءها). وهي صيغة استعمارية استيطانية تنفي العرب وتُسقط فكرة العدل تماماً وتستند إلى القوة الذاتية للصهاينة وإلى الدعم الإمبريالي الغربي. هذا هو الأساس، وما عدا ذلك تفاصيل وآليات وديباجات.

ولكن، وعلى رغم وجود هذه المرجعية الثابتة للعقل الصهيوني، فإن موقف الصهاينة على مستوى الممارسة اليومية يتباين بين «الاعتدال» و«التطرف». ولتفسير

هذه الظاهرة، وحتى يمكننا أن نتوصل إلى نموذج تفسيري معقول، لا بد من أن نشير ابتداءً إلى أن ثمة انفصالاً بين إدراك الإنسان واقعه واستجابته لهذا الواقع.

وبخصوص الانتقال من جماعات وظيفية يهودية إلى إقامة دولة وظيفية صهيونية، يذهب المفكرون الصهاينة إلى أن الصهيونية طُرحت باعتبارها العقيدة التي حاولت أن تُحقق لليهود من خلال التشكيل الإمبريالي الغربي ما فشلوا في تحقيقه من خلال التشكيل الحضاري الغربي. لكن الدارس المدقق سيكتشف أن ما حدث هو في الواقع إعادة إنتاج للنمط نفسه: المجتمع الغربي المضيف الذي يوظف الجماعة اليهودية لصالحه ويدعمها بمقدار نفعها.

وحول واقع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني توضح الموسوعة أن توقيع اتفاقيات أوسلو لم يؤد إلى تجميد الاستيطان، بل إلى زيادة أعداد المستوطنين الصهاينة وعدد المستوطنات، حتى وصل الأمر إلى أن اليهود في القدس العربية زاد عددهم على عدد السكان العرب لأول مرة منذ فجر التاريخ. كما تتطرق إلى خطورة الطرق الالتفافية التي تقيمها إسرائيل لربط المستوطنات الصهيونية بفلسطين ١٩٤٨، وتؤكد أن هذه الطرق تخترق معظم الضفة الغربية المأهولة بالسكان، وتتم من أجلها مصادرة الأراضي العربية وإتلاف الزروع وتدمير المنازل وأشجار الزيتون، كما يؤدي شق هذه الطرق إلى إعاقة نمو القرى الفلسطينية والحد من قدرة البلديات الفلسطينية على توسيع خدماتها. هذا إلى جانب توقف هذا الجزء أمام الطابع العرقي للديمقراطية الإسرائيلية، وتضرر فلسطينيي ١٩٤٨ من العديد من مظاهر التمييز من جرائه.

ويتعرض الجزء الثالث من المجلد للعنصرية والإرهاب الصهيونيين، ويؤرخ لممارسات ومخططات الإرهاب الصهيوني ذبحاً واعتقالاً وتدميراً ضد العرب، فلسطينيين وغير فلسطينيين، بل وضد جماعات اليهود المهاجرين إلى فلسطين والذين أراد بعضهم مساواة اللغة اليديشية باللغة العبرية في التعليم والتعلم. ويجعل من أهم مراحل الإرهاب الصهيوني منذ الثمانينيات، عودة المنظمات الإرهابية الصهيونية التي تتخذ طابعاً تنظيمياً مستقلاً عن جهاز الدولة، للعمل في المناطق المحتلة في الضفة وغزة والجليل كذلك، ومسؤوليتها عن تنفيذ الكثير من العمليات الإرهابية.

أما فيما يتعلق بمستقبل التسوية وأزمة المشروع الصهيوني، فتختتم الموسوعة مجلدها الأخير بالقول إنه لا يمكن توقع أي سلام في إطار بنية القمع والظلم والعدوان هذه، أي في إطار الدولة الوظيفية الصهيونية الاستيطانية، بينما يمكن أن نتحرك نحو قدر معقول من السلام من خلال نزع الصبغة الصهيونية الاستيطانية عنها. ونزع الصبغة الصهيونية سيؤدي بلا شك إلى فك الجيب الاستيطاني الصهيوني. وتؤكد الموسوعة أن مثل هذا الأمر ليس فريداً، فجميع الجيوب الاستيطانية الأخرى بلا استثناء قد تم فكها، وانتهت الظاهرة الاستيطانية البغيضة، إما برحيل المستوطنين الغزاة الوافدين أو استيعابهم (هم وأبنائهم) في السكان من أصحاب الأرض الأصليين.

إن هذا العمل الموسوعي يقدم رؤية متكاملة لليهود واليهودية والصهيونية، رؤية تمتلك منهاجيتها وأدواتها، وتمثل خلاصة جهد صاحبها في محاولة فهم الظاهرة وتحليلها، وتعد بكل المقاييس إضافة إلى المكتبة العربية □

مجدي حماد [وآخرون]

الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩). ٤٢٤ ص.
(سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٤)

أبو العلا ماضي

المركز الدولي للدراسات ـ القاهرة.

عن مركز دراسات الوحدة العربية، وضمن «سلسلة كتب المستقبل العربي» صدر كتاب **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، والكتاب حرره وقدم له مجدي حماد ويضم ستة عشر بحثاً ومقالاً نشرت في مجلة **المستقبل العربي** في فترات متفاوتة، وقد جمعت في ثلاثة أقسام: **الأول** بعنوان: «الإسلام والسياسة» وفيه ستة فصول، **والثاني** تحت عنوان «الحركات السياسية الإسلامية» وفيه ستة فصول أيضاً، **والثالث** بعنوان: «المستقبل» وفيه أربعة فصول.

ـ ١ ـ

بداية **بالقسم الأول** «الإسلام والسياسة»، فقد اشتمل على عدة مباحث متعلقة ـ أساساً ـ بقضية الديمقراطية والإسلام والحركات الإسلامية وعلاقة الدين بالسياسة، وقد اختلف التناول من باحث إلى آخر بحسب الرؤية التي ينطلق منها. ففي بحثه عن «الإسلام والديمقراطية» يتناول **فهمي هويدي** هذه المسألة بشرح وافٍ. وفي الواقع، فإن أهمية طرح هويدي لهذه المسألة تنبع من أنه أحد أبرز مفكري التيار الإسلامي ومن المساهمين الرئيسيين في صياغة فكره السياسي الحديث برؤية إسلامية معتدلة، بحيث يأتي بحثه في الإطار ذاته، كونه يساهم به في ترشيد الفهم الإسلامي وتوجيهه. فهو يشرح الالتباس المحيط بالمفهوم في الذاكرة الإسلامية، ثم يقدم سبع ركائز للدولة الإسلامية في تقديره أو مواصفات الدولة كما يتصورها الإسلام، وهي:

أ ـ الولاية للأمة.

ب ـ المجتمع مكلّف ومسؤول.

ج ـ الحرية حق للجميع.

د ـ المساواة بين الناس من الأصول.

هـ ـ الآخر المختلف له شرعيته.

و ـ الظلم محرم ومقاومته واجبة.

ز ـ القانون فوق الجميع.

وهويدي يشرح الشورى كمنهج متكامل، ويوضح الفرق بين أهل الشورى وأهل الاجتهاد، ويجري مقابلة بين الشورى

والديمقراطية، ويلخص أوجه الاختلاف بينهما. كما يستعرض آراء عدد كبير من الباحثين الإسلاميين، بدءاً من أبي الأعلى المودودي الذي غالى بشدة في نظرته إلى الديمقراطية وتبعه من صار على منهجه مثل محمد قطب، مروراً بالشيخ محمد الغزالي ـ رحمه الله ـ الذي رد على المودودي برأي يمثل الاعتدال الإسلامي، وانتهاءً بمواقف عدد من العلماء والإسلاميين أمثال الشيخ القرضاوي الذين حللوا هذه العلاقة وأضافوا إليها أبعاداً جديدة. ويختتم هويدي بحثه بعبارة مفادها «أنا من المطالبين بالديمقراطية بوصفها الوسيلة الميسورة، والمنضبطة لتحقيق هدفنا في الحياة الكريمة التي تستطيع بها أن تدعو إلى الله وإلى الإسلام كما نؤمن به، دون أن يزج بنا في ظلمات المعتقلات أو تُنصب لنا أعواد المشانق».

وتحت عنوان «الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر»، يرصد بحث **زكي أحمد** مسارات ثلاثة للديمقراطية في أعمال الإسلاميين الفكرية، هي:

١ ـ الأعمال التي حاولت أن تبرز ديمقراطية الإسلام مقابل ديمقراطية الغرب.

٢ ـ الأعمال التي حاولت أن تبرز نظرية الشورى في الإسلام في مقابل الديمقراطية عند الغرب.

٣ ـ الأعمال التي حاولت التشكيك في ديمقراطية الغرب والهجوم عليها.

وعبر هذه المسارات الثلاثة، يحلل المؤلف تناول الإسلاميين للديمقراطية كمفهوم، وكمذهب، وكآليات. ويتوقف أمام «الديمقراطية في المنهج عند الإسلاميين»، ليناقش اختلاف الحركات الإسلامية في نظرتها إلى الديمقراطية من جماعة الجهاد المصرية، إلى حركة النهضة (الاتجاه الإسلامي سابقاً) التونسية، أي من الاتجاه الذي لا يؤمن بالديمقراطية كمنهج عملي، إلى الاتجاه الذي يتبنى الرأي النقيض. وأخيراً يشخص المؤلف الحالة الإسلامية الراهنة بحياد وموضوعية، حيث يقول «بين الخطاب الإسلامي الحديث والخطاب الإسلامي المعاصر تحول نحو فهم جديد أكثر وعياً ونضجاً لمسألة الديمقراطية.. وإذا كان التيار الغالب في الحقب الماضية هو الذي يتعامل بسلبية تجاه المسألة الديمقراطية، فإن التيار الغالب في الوقت الحاضر هو الذي يتعامل بإيجابية مع المسألة الديمقراطية»، ويعني بذلك إقرارها مع الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية بعيداً عن رواسب العلمانية والثقافات الأوروبية.

وحول «مفارقات الجدل في إشكالية الدين والسياسة»، يسهم **عبد الإله بلقزيز** في النقاش الدائر بين الإسلاميين والعلمانيين بخصوص طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، وذلك من خلال العناوين الفرعية التالية:

١ ـ تكوين المجال السياسي الإسلامي، ويتعرض فيه لما اعتبره غياباً تشريعياً دينياً للمجال السياسي، ممثلاً بدولة المدينة وطابعها المدني.

٢ ـ إعادة إنتاج النسق السياسي الإسلامي، وينتهي فيه إلى استنتاج أن المجال السياسي تشكل مستقلاً عن المجال الديني (كما سماه) بسبب غياب تشريع قرآني له، بحيث كان ثمرة اجتهاد بشري تراتبي في قيمته من النبي ﷺ، إلى الخلفاء الراشدين، إلى خلفاء السلالات، إلى الفقهاء وكتاب الآداب السلطانية.

ثم ينتقل إلى مناقشة مغالاة القول العلماني بوجوب علمنة الدولة بإخراج السياسي من الديني ونفي أي مظهر من مظاهر حضوره، ويطرح سؤالين هما: هل قوام الدولة العربية اليوم ديني وإن شُدِّدَت المطالبة بعلمنتها؟ وهل من المشروع إبطال أي صلة بين الدين والسياسة وبين الدين

والدولة ومنع استخدام الدين في الصراع السياسي؟ ويجيب عن هذين السؤالين بأن قوام الدولة العربية القائمة اليوم ليس دينياً، وإن اعتمدت النخب الحاكمة فيها الدين وسيلة لصناعة بعض مصادر الشرعية لديها، وبعدم مشروعية إبطال أية صلة بين الدين والسياسة، وبخاصة أن الدول الغربية المتقدمة لم تفعل ذلك، فالأحزاب الديمقراطية المسيحية تستطيع أن تفرض هيمنتها السياسية في بعض الدول الأوروبية. وينتهي إلى القول: «لا شيء يستحق أن يقال أمام هذه الوقائع وأمام الكثير مما هو في حكم غيرها، سوى أن الديني ما زال قادراً على أن يكون فاعلاً كبيراً في تفاصيل السياسة ويومياتها».

- ٢ -

وبالنسبة **للقسم الثاني**، فإنه يتضمن عدة فصول متعلقة بالحركات السياسية الإسلامية، هي عبارة عن دراسات تقويمية اختلف التحليل فيها - مرة أخرى - تبعاً لأرضية الباحث وانطلاقاته الفكرية. ففي البحث المهم **لعبد الله النفيسي** عن الفكر الحركي للتيارات الإسلامية: «محاولة تقويمية»، يوظف الباحث خبرته في تحليل أهم أربعة نماذج للحركات الإسلامية، هي: حزب التحرير، والإخوان المسلمون، وتنظيم الجهاد، وحزب الدعوة.

ويتضح من قراءة النفيسي لأوراق الحركات الأربع حجم الجهد التحليلي الذي بذله في استشفاف أفكارها الأساسية. فهو يجد أن حزب التحرير جعل من قضية الدولة محور تركيزه، بل وغالى في اهتمامه بها إلى حد أنساه الجوانب الأخلاقية والروحية. ويعتبر أن طلب الحزب «النصرة»، وهو من المفاهيم الأولية في العمل السياسي المعاصر يتناقض مع إضماره عداءً ثابتاً لكل التيارات الوطنية والقومية الإسلامية في الوطن العربي، مما يجعله حزباً معزولاً لا يتمتع بعلاقات جيدة بالقوى السياسية الأخرى، ويحول «دون تشكله ونضوجه في صيرورة شعبية».

وبالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، فإن النفيسي يحلل مراحل تطورها ويجملها في عدة مراحل أساسية، هي مرحلة التأسيس والتعريف بالجماعة التي تمتد من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٣٩، ومرحلة بناء الهياكل التنظيمية والإدارية للجماعة من عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٥، ومرحلة الفعل والتأثير في الحياة المصرية من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٤٩، ومرحلة اغتيال البنا في ١٢/٢/ ١٩٤٩. ويصف الباحث هذه الفترة بمراحلها المختلفة التي عاصرت حياة البنا، بالالتزام الصارم بالأهداف المرحلية للجماعة وذلك بتأثير لا يغفل لمؤسسها وموهبته السياسية، وإن كان نشوء النظام الخاص ليكون بمثابة الجناح العسكري للجماعة قد ورَّط البنا وجماعته في سلسلة من المآزق السياسية انعكست سلباً على كليهما.

ومع انتخاب المستشار الهضيبي في ١٩/ ١٠/١٩٥١ بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور الجماعة، تميزت باستمرار العلاقة الصدامية مع السلطة، الأمر الذي انتهى بحل الإخوان رسمياً في عام ١٩٥٤. كما تميزت هذه الفترة بالذات من عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٧٠، بانطفاء جذوة العطاء الفكري للجماعة باستثناء عطاء سيد قطب الذي تعارض فكره بشكل كبير مع فكر مؤسس الإخوان، لتدخل الجماعة من بعد في سلسلة من التحالفات والتحالفات المضادة بحثاً لها عن موطئ قدم على الساحة المصرية.

أما بالنسبة لتنظيم الجهاد، فإن النفيسي يناقش نظريته في الاقتحام ويفندها، ويثبت سطحية الأسس المبنية عليها. كما يثبت عدم جدوى هذا التنظيم سواء في الحاضر أو المستقبل.

وأما حزب الدعوة فإن الباحث يعتبره مستلاً من الثورة الإيرانية ويتوقف أمام تأثره بتقنيات الحشد التي أتت بها الثورة. كما يحلل فكر الحزب في محاوره المختلفة الخاصة بالدولة والمؤسسات والبرنامج والاقتصاد والموقف من القومية.

وتحت عنوان «جدلية الاستبعاد والمشاركة ـ مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن» كتبت **نيفين مسعد** دراسة قيمة قارنت فيها بين الحركتين وجعلت المعيار الحاكم في هذا الاختيار هو درجة السيطرة على الشارعين الأردني والجزائري، الأمر الذي يفسر عدم اختيارها جماعة الإخوان في الجزائر (جمعية الإرشاد والإصلاح وقتها، ثم حزب حماس، فحماس الآن). ووضعت الباحثة ثلاثة محددات رئيسية لقياس عملية الاستبعاد والمشاركة: **أحدها** تاريخي يكشف عن السياق الذي فرض تعاملاً مع إحدى الجماعتين بالإشراك ومع الأخرى بالعزل. **والثاني** قانوني يعرض للقيود النصية والدستورية الواردة على مشاركة الجماعتين وما عسى يكون لحقها من تغيير. **والثالث** سياسي ينظر إلى مختلف التفاعلات ما بين القوى الأردنية والجزائرية، وفي ما بينها وبين تلك التي تقف خارج حدودها، وأثر ذلك في تعميق الديمقراطية أو تعويقها. وبعد أن استعرضت الباحثة كل هذه الجوانب بالتفصيل وبموضوعية، انتهت إلى أنه على رغم اختلاف الجماعتين في ظروف النشأة والتطور، وفي طبيعة المكتسبات الديمقراطية ومداها، «إلا أن الجماعتين فيما يبدو، قد وجدتا نفسيهما في موقف واحد، تتعرض فيه مكتسباتهما للتهديد وإن اختلفت مصادره...».

أما إخوان الأردن فإن مكتسبات الديمقراطية لديهم مستهدفة من مصدرين: **الأول** احتمال تغير علاقات القوى داخل النظام السياسي، **والثاني** احتمال تغير علاقات القوى داخل النظام الإقليمي.

أما الإنقاذيون، فإن أسباب التهديد تأتيهم من كل المستويات ابتداءً من مستوى الجماعة نفسها صعوداً إلى مستوى النظام الدولي، فهم ـ كما تقول الباحثة ـ «أقل انفتاحاً على الآخرين وأكثر ميلاً للاستثناء في ما يتصل بالحقوق والحريات، وهم رغم نجاحهم على صعيد العمل الاجتماعي، إلا أنهم على ما يبدو لم يحسموا سياسياً التناقض في داخلهم بين الدعوة إلى الديمقراطية وصعوبة التعايش مع موجباتها. يحدث ذلك في وقت تتحرك فيه قوى عديدة داخل البلاد وخارجها وتأتلف على اختلافها، لتعيد تقنين الاستبعاد كظرف دائم يلحق بالإنقاذيين ويصحبهم». وقد أثبتت التطورات اللاحقة نبوءة الباحثة الجادة، إذ حدث هذا بالفعل بعد النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية في نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢، أي بعد نشر هذا البحث بشهور قليلة، فقد انفجر نهر الدم في الجزائر الشقيقة، ولم يتوقف حتى الآن، وإن لاحت في الأفق بادرة أمل مع إصلاحات الرئيس بوتفليقة.

ـ ٣ ـ

وفي **القسم الثالث** «المستقبل»، فصل مهم بعنوان «ثلاثة أزمنة في مشروع النهضة العربية والإسلامية» **لوجيه كوثراني** يبدأه بسؤالين هما: ما المقصود بالاستعمار الحديث؟ وما المقصود بالمشروع التعبوي المواجه؟ وفي إجابته عن هذين السؤالين، ينتقل كوثراني إلى الأزمنة الثلاثة التي يشير إليها، وهي زمن التوفيق بين الإصلاحية الإسلامية والليبرالية الغربية وذلك خلال الفترة من أواخر القرن التاسع عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين، وزمن

«الاشتراكية ـ القومية» أو زمن الاستقلالات الوطنية والمد القومي بعد الحرب العالمية الثانية، وزمن المشروع التعبوي في «الصحوة الإسلامية» خلال السنوات العشرين الماضية. ويحلل في ثلاثتها التفاعلات المختلفة وتداعياتها، لينتهي في بحثه القيم المتوازن إلى القول إن «الواقع التاريخي يقدم لنا حقيقة دامغة هي أن الأزمنة الثلاثة جزء من مرحلة واحدة مستمرة وذات وجهين: وجه الاستعمار الحديث من جهة، ووجه التحرر والنهوض من جهة ثانية. لذلك فإذا أردنا أن نلخص الأهداف السائدة في الأزمنة الثلاثة (أو المشاريع الثلاثة) لقلنا إنها: الحرية والعدالة والثقافة الإنسانية. وهذه الأهداف الثلاثة تصدر عن حاجة واحدة وينبغي أن تتكامل في إطار مشروع واحد». ويمضي متسائلاً: هل «نحن سائرون نحو تجاوز الأزمنة الثلاثة التي شكلت مرحلة واحدة، نحو زمن هو بداية مرحلة جديدة ومشروع جديد؟ مشروع لا تتجزأ فيه الحرية بين بعديها الداخلي والخارجي (أي الديمقراطية السياسية في الداخل والاستقلال الناجز عن القوى الدولية الكبرى في الخارج)؟»، أم ترانا نعود القهقرى؟

وفي تنويع على التساؤل السابق لكوثراني، يستفهم علي نوح في بحثه التالي الوارد في القسم الثالث من الكتاب، قائلاً: «هل العرب في صحوة أم في سبات وانتكاسة؟». وفي إجابته عن السؤال يناقش جملة موضوعات تدور حول المسوغات العلمية لمقولات الصحوة، والمدلول العلمي للصحوة، والصحوة في سلم المقارنة، والعرب والدين، ووجود الصحوة، وذلك انطلاقاً من أرضية معادية لمشروع الصحوة الإسلامية. لذلك نجد الباحث يهاجم في بحثه كل مظاهر هذه الصحوة، ويحاول جاهداً أن يثبت أن تدين الأمة بشبابها وشيوخها ورجالها ونسائها، هو انتكاسة مجتمعية وليس صحوة إسلامية.

والإنصاف يدعو المحلل المحايد للاختلاف مع هذا المنهج غير العلمي لتصفية ما يُشْتَمُ منه رائحة حسابات سياسية، فالكل يشهد بصحوة إسلامية حقيقية لها مظاهر كثيرة. فالإقبال على المساجد ومظاهر التدين المختلفة في كل الأوساط لا تخطئها عين مراقب سواء كانت أوساطاً شعبية أو أرستقراطية، حرفية أو أكاديمية أو تكنوقراطية. ومثل هذا التمسك بهوية الأمة ومقاومة المشروع الاستعماري، يمثل نقطة انطلاق حقيقية على طريق النهضة، فالصحوة هي المقدمة الطبيعية للوصول إلى النهضة التي لم يصل إليها العرب بعد، كما يقول الباحث. هذا لا ينفي أن هناك دخناً في هذه الصحوة يحتاج لترشيد وتوجيه مثلما يفعل العقلاء في هذه الأمة من كل تياراتها لجعل هذه الصحوة في رصيد هذه الأمة ومقدمة لنهضتها. وهنا تكون قراءة المستقبل منصفة وراشدة □

L'Etat du monde: Annuaire économique géopolitique mondial
(Paris: La Découverte, 1999). 650p.

حالة العالم: حولية اقتصادية وجيوسياسية للعالم

مصطفى الفيلالي

باحث وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية ـ تونس.

ـ ١ ـ

صدر هذا الكتاب السنوي بمساهمة مائة وعشرة من الباحثين والصحفيين، المختصين في أغراض الحولية وأبوابها، وبمشاركة خمسة وعشرين من مراكز الدراسات الفرنسية والأوروبية. تتوزع أغراضه على ٦٥٠ صفحة بين دراسات قطرية لعدد ٢٢٥ دولة ذات سيادة أو جهة تحت الوصاية، مبوبة بحسب القارات، وفي داخل القارات بحسب المجموعات الجيوسياسية. وتتصنف معلوماته إلى بيانات إحصائية وخرائط تفصيلية، ومراجع مكتبية مختارة. وتمتد المعلومات الإحصائية على فترة تزيد على عشرين سنة صالحة للمقارنة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٧، ولكل دراسة قطرية تمهيد عام يستعرض بإيجاز أهم التطورات التي حدثت في السنة المنصرمة، بقلم أحد المختصين البارزين من باحثين وصحفيين.

تشتمل الجداول الإحصائية على المؤشرات الأساسية المعروفة من مجمل السكان ومن ناتج إجمالي وفردي ومن مبادلات تجارية ومبالغ الاستثمار والإنفاق العمومي، كما تشتمل إلى جانب ذلك على مؤشرات التنمية البشرية من العمر المتوقع عند الولادة، ومن التحصيل التعليمي مقسماً إلى المراتب الابتدائية والثانوية والعليا، ومفصلاً لمعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكهول، ومعدل الإنفاق العمومي على التعليم، ثم مؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي. ويضيف الجدول إلى جانب ذلك معلومات عن الاستثمار مردوداً إلى نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، وما يتوزع إليه من نسب بين القطاعات الإنتاجية من زراعة وسلع معملية وخدمات، وما استخدمه من قوى عاملة وما انحسر عنه من بطالة. وتتيح الجداول معرفة ما ينفق على البحث العلمي والبحث الإنمائي وما تنفقه المجموعة الوطنية على الدفاع وشراء الأسلحة، كلما كانت هذه المعلومات متاحة من مصادرها الموثوقة.

وقليلاً ما تشمل الجداول القطرية معلومات عن الادخار الخاص والعمومي في نسبته إلى الناتج الإجمالي أو إلى الاستثمار، أو عن التحويلات المالية من غير الاستثمارات المباشرة، مثل تحويلات العمالة المهاجرة أو التحويلات المتأتية من دخول

السياحة باعتبارهما من الموارد المالية المهمة بالقياس إلى العديد من البلدان العربية مثل مصر أو دول شمال افريقيا أو الأردن. كما أنه ليس من المتوقع أن نجد في الجداول القطرية معلومات عن التحويلات النازحة إلى المصارف الأجنبية أو إلى المضاربات البورصية أو للصفقات العقارية أو المنقولة، على أهمية هذا النزيف المالي بالقياس إلى الكثير من اقتصاداتنا الوطنية. ولا يمكن أن تكون هذه المعلومات متاحة للباحثين لفقدان مراجعها المدونة، ولطابعها الهامشي التعتيمي بالنسبة إلى الشرعية والشفافية في المداولات المالية.

يشمل الكتاب إلى جانب الأقسام القطرية والجهوية أبواباً عامة لدراسة التحديات الكبرى للعالم بأسره في القضايا الاقتصادية والسياسية، يستعرض فيها أهم التطورات التي عاشها المجتمع الدولي. وقد وردت في دورية عام ١٩٩٩ دراسة الأزمة المالية في جنوب آسيا الشرقية وما كان لها من انعكاسات على اقتصادات الجهة، وما تسرب من سلبياتها إلى اقتصادات بعيدة في أمريكا الجنوبية. كما عالج الكتاب في هذا الباب إنشاء عملة «الأورو» الأوروبية وما تعنيه من تحديات لأوروبا في مجموعها، بالقياس إلى العملات الرائدة مثل المارك الألماني، أو بالنسبة إلى العملات الضعيفة فيها مثل الليرة الإيطالية أو البزاطا الاسبانية. وتعرضت الدورية كذلك لقضية نزع السلاح النووي وما شهده العالم من التسابق على الانضمام إلى نادي الدول النووية وما يمثله ذلك التسابق من خطر على التوازن والأمن في المجتمع البشري. وعالجت الدورية النمط الإنتاجي الجديد في المنشآت اليابانية في القرن الحادي والعشرين وما تعنيه من تطور ومن تحديات مالية واجتماعية بالقياس إلى مؤسسات الإنتاج.

وعقد الكتاب باباً كاملاً للأوضاع الاقتصادية في العالم بأسره، متعرضاً للمؤشرات الأساسية الكبرى بما كان لها من قيمة في العامين المنصرمين، وما يتجه إليه التطور بهذه المؤشرات في السنة القادمة، فعالج تطور الرأسمالية بالقياس إلى براثن النزعة الثاتشرية السابقة، كما عالج قضية البطالة المتفاقمة، منتقداً ما تغفل عن ذكره الإحصاءات الرسمية المتاحة من تطفيف ومرونة وموسمية في التشغيل. كما عالجت الدورية ما يعرف بالنهضة الاقتصادية الأمريكية وما في طيها من أوهام تتعلق بهشاشة التشغيل وتعميق الانفصام الاجتماعي وما يثقل الميزان التجاري من عجز، وما يخضع له الميزان العام من عجز سنوي ومن تراكم متزايد للديون. ويختم الكتاب هذا الباب بجداول إحصائية وبيانية عن أهم الموارد مثل الحبوب والطاقة والمحروقات والمناجم والأسواق المالية.

يشكل هذا الكتاب مرجعاً ثميناً يحتاج إليه الدارس للأوضاع الاقتصادية الفرعية والإجمالية، الراغب في إجراء فحص مرقم للتطورات الأخيرة التي اتصف بها اقتصاد قطري لبلد معين، أو اقتصاد جهوي لمنطقة سياسية، أو شهدها قطاع كبير من القطاعات في أي مكان من المعمورة، وأياً كانت درجة الصدق للمعلومات الإحصائية المعروضة. وهي جميعها مستمدة من المراجع الرسمية، فهي تشكل مادة معرفية متاحة يبقى للباحث هامش من الحرية في التعامل معها، وفي تصديقها واعتمادها. وهي على مظان الريبة في صدقها معلومات موجودة، وأفضل على كل حال من «الفراغات الإحصائية» التي يتيه الباحث العربي في صحرائها بالقياس إلى العديد من أجزاء الوطن العربي.

ـ ٢ ـ

ليت الباحث العربي يتاح له مثل هذه الدوريات السنوية بلسان عربي وأقلام

عربية وبتمحيص علمي من جانب ثلة من الباحثين العرب. ويحتاج مثل هذا المشروع إلى مؤسسة عربية تتخذ المبادرة للدعوة إليه وللتعاون على إنجازه. وليت مركز دراسات الوحدة العربية يتبنى هذه المبادرة ويعمل على تحفيز الهمم العربية على بعثها، مثلما سبق له أن تبنى المبادرة لإقامة المؤسسة العربية للترجمة وغيرها. والمركز مؤهل في الواقع لمثل هذه المهمة بما كسبه من تجربة على مدى العشرين سنة من نشاطه في ميدان إنشاء المعلومات الإحصائية العربية، جمعاً، وتصنيفاً، وتمحيصاً، إذ تعددت الملحقات الإحصائية في مجلة **المستقبل العربي** نذكر منها على سبيل المثال الملفات الإحصائية عن المالية العامة في الوطن العربي الواردة في العدد ٢٤٥ الصادر في شهر تموز/يوليو ١٩٩٩ ومؤشرات أساسية للاقتصادات العربية الواردة في العدد ٢٤٣ الصادر في شهر أيار/مايو ١٩٩٩ أو ملف المرأة الوارد في العدد ٢٤٠ الصادر في شهر آذار/مارس ١٩٩٩، أو حال الطفل الوارد في العدد ٢٣٩ الصادر في الشهر الأول من عام ١٩٩٩. وقد دأبت مجلة **المستقبل العربي** على هذا العمل الإحصائي منذ السنوات الأولى، إذ أصدرت عام ١٩٨٤ ثلاثة ملفات إحصائية عن الناتج المحلي وعن العمالة في الخليج وعن الثقافة، وواصلت ذلك على مدى السنين، فأصدرت عام ١٩٩٨ أربعة ملفات إحصائية مهمة تتعلق بالتعليم وبالقوة العسكرية وبالطاقة وبمؤشرات التنمية البشرية.

وقد اكتسب مركز دراسات الوحدة العربية إلى جانب هذا العمل الإحصائي درجة من الخبرة في التحليل السياسي لمجموعة الأمة العربية من خلال مشاركته الأساسية في الإعداد لمؤتمرات القومية، وتقديم التقارير المعمقة حول أحوال الأمة في فترة زمنية معينة تقديماً يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ووصف العلاقات بين جهات الوطن العربي والدول المجاورة والبعيدة.

ومن كل هذا وذاك تتكون المواد المعرفية الأساسية لصياغة حولية سنوية عن الوطن العربي، ومن ممارسة الأداء العلمي لاستقاء المعلومات من مراجعها الداخلية والخارجية ولتمحيصها وتصنيفها، وإخضاعها لجدلية التوجه المستقبلي، اكتسب المركز درجة من الخبرة العملية تؤهله للإقدام على المبادرة، بدءاً بالإجراءات التنظيمية، وبرصد الكفاءات العلمية العربية من طيف الباحثين والمنظرين العرب المتعاملين مع المركز بصورة مستمرة.

ومعلوم ما وصلت إليه المنافسة في المرجعية المعرفية بين الكتّاب، من مثل هذه الدورية الفرنسية أو الملفات الإحصائية لمجلة المركز، وبين الوسائل البصرية المعلوماتية وتطور الترجيح اليوم لفائدة جهاز «الانترنت». ولكن هذا الجهاز يحتاج إلى من يطعمه بالمادة المعلوماتية الأساسية، ويزوده بصفة دورية بما يحصل لهذه المادة من تغير وتطور بين السنة والسنة. ولا شك في أن عملاً كالذي يمكن أن يبادر به المركز سيكون المعين الأصلي ورحم المنشأ للمادة القابلة للبرمجة في مخزون الانترنت. وخير لنا وللمعرفة بصورة عامة أن يولد ذلك المعين في رحم معرفية عربية □

مفهوم إدارة الدولة والمجتمع ـ الحكم الرشيد

عقدت هذه الحلقة النقاشية بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية في مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢١، وقد شارك فيها (بحسب الترتيب الهجائي) كل من السادة:

اسماعيل صبري عبد الله
رئيس المكتب الإقليمي لمنتدى العالم الثالث.

محمد سيد أحمد
كاتب ومفكر مصري.

سلوى شعراوي جمعة
أستاذ السياسات العامة المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ومديرة مركز دراسات الإدارة العامة.

مصطفى كامل السيد
مدير مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

علي الدين هلال
عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ويتولى منصب وزير الشباب حالياً

أدار النقاش: **علي الدين هلال**

ورقة العمل

مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية

سلوى شعراوي جمعة

أستاذ السياسات العامة المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

مقدمة

تشوب العلوم الاجتماعية العديد من المشاكل المنهاجية التي من أهمها صعوبة وضع تعريف محدد للمفاهيم المستخدمة، حيث عادة ما يصعب تقديم تعريف «شامل مانع جامع» لأي ظاهرة.

وعلى الرغم من اعتراف الباحثين والباحثات بهذه المشكلة، إلا أنها لم تمنعهم من البحث المنظم، ومحاولة الوصول إلى تعريف إجرائي أو تعريف محدد لشرح الظاهرة موضع الدراسة.

وموضوع هذه الورقة ما هو إلا مثال لهذه المشكلة المنهاجية. ومن هذا المنطلق تهدف هذه الورقة إلى دراسة مفهوم «إدارة شؤون الدولة والمجتمع» أو مفهوم «Governance» الذي ظهر في نهاية الثمانينيات، وأثار ـ وما زال يثير ـ العديد من الجدل حول فحواه، والأسباب التي دعت إلى ظهوره وانتشاره. وتقوم هذه الدراسة على تحليل للأدبيات التي تتناول هذا المفهوم بهدف معرفة المقصود منه وتطوره وأسباب ظهوره، والإشكاليات التي يثيرها ثم أخيراً أثره في الحقلين العلمي والعملي.

أولاً: أسباب ظهور المفهوم وتطوره

أصبح استخدام مفهوم «Governance» أو «إدارة الدولة والمجتمع» شائعاً جداً في أدبيات الإدارة العامة، والسياسات العامة، والحكومات المقارنة. فعلى سبيل المثال تبين من خلال حصر الأدبيات على شبكة الإنترنت أن عدد الرسائل العلمية التي يحتوي عنوانها على المفهوم وصل إلى ١٣٦ رسالة، كما أن هناك على الأقل ٣٢٦ كتاباً يتناول كل منها جانباً من جوانب المفهوم أو تطبيقاً عملياً له في بلد من البلاد.

وعلى الرغم من شيوع استخدام المفهوم إلا أنه ليس هناك إجماع على المعنى المقصود منه.

ويمكن القول إن المفهوم يأخذ بعدين متوازيين: البعد **الأول** يعكس فكر البنك الدولي الذي

يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم. أما البعد **الثاني** فيؤكد الجانب السياسي للمفهوم، حيث يشمل إلى جانب الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية التركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية[١].

ولقد ظهر المفهوم في عام ١٩٨٩ بكتابات البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الأفريقية جنوب الصحراء (Sub-Saharan Africa)، حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي. فوفقاً لهذه الأدبيات، فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض فقط أن تكون اقتصادية وفعالة، ولكن أيضاً لا بد من أن تكفل العدالة والمساواة[٢]. ولقد نما المفهوم بعد ذلك ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار من سيادة القانون.

وفي بداية التسعينيات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني وكل ما يجعل من الدولة ممثلاً شرعياً لمواطنيها. ففي اجتماع اللجنة الوزارية لمنظمة التنمية الاقتصادية (OECD) الذي عقد في باريس في آذار/مارس ١٩٩٦ ربط رئيس اللجنة أليس ريڤيتيم (Alice Rivitim) بين جودة وفعالية وأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع ودرجة رخاء المجتمع. وأكد أن المفهوم يذهب إلى أبعد من الإدارة الحكومية إلى كيفية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل المشاكل التي تواجهها. ومن هذا المنطلق تم تعريف «Governance»: إدارة شؤون الدولة والمجتمع «على أنه يتعرض لما هو أبعد من الإدارة العامة والأدوات والعلاقات والأساليب المتعلقة بالحكم ليشمل مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كجزء من مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية، وركز على أن محور اهتمام المفهوم لا ينصب فقط على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، ولكنه يركز أيضاً على القيم التي تحتويها تلك المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والنزاهة.

ولقد تطور المفهوم ليصبح مؤشراً لحقل دراسي محدد يشمل كل الأنشطة المرتبطة بالحكم والحكومة، وإن كان المفهوم في حد ذاته أشمل من مفهوم الحكم.

الأمر الذي يدفع بالتساؤل حول ما إذا كان ظهور المفهوم حتمية فرضتها ظروف واقعية وعملية متمثلة في ظروف تغير دور الدولة، أم أن ذلك ما هو إلا انعكاس لتغيرات على المستوى النظري تمثل سواداً لمدرسة فكرية معينة.

ويمكن القول إن ظهور المفهوم ما هو إلا انعكاس للتغير الحادث في طبيعة ودور الحكومة من جانب، والتطور المنهجي الأكاديمي من جانب آخر.

فعلى الجانب العملي نلاحظ:

١ ـ ظهور العديد من المتغيرات التي جعلت من النظرة التقليدية للدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة موضع شك. فالمتتبع للاتجاهات الحديثة في صنع وتنفيذ السياسات العامة يلاحظ ازدياد أهمية البيئة الدولية أو العامل الخارجي في عملية صنع السياسات، فلقد

---

(١) Adrian Leftwich, «Governance, Democracy and Development in the Third World,» *Third World Quarterly*, vol. 14, no. 3 (September 1993), p. 605.

(٢) World Bank, «Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth,» (1989).

أصبح للمؤسسات والمنظمات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة دور كبير ليس فقط في المبادأة بطرح قضايا السياسات العامة، ولكن أيضاً في وضعها على جدول أولويات الحكومات[٣].

ولقد بدا واضحاً في ظل العولمة وثورة الاتصالات ضعف قدرة الدولة على مقاومة التأثر بالضغوط الدولية وانخفاض قدرتها على ممارسة وظائفها التقليدية على النحو المعهود.

٢ ـ تغير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث أصبح للفاعلين المجتمعيين (القطاع الخاص والمجتمع المدني) دور أكبر في التأثير في السياسات العامة والإدارة على نحو لم يكن متصوراً من قبل. وكثر الحديث عن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي[٤].

وعلى الجانب الأكاديمي أو النظري نلاحظ أن علم الإدارة العامة مر منذ نهاية التسعينيات بمرحلة انتقالية أو ما يمكن أن يطلق عليه «Paradigm Shift»، حيث تم إحلال منظومة قيم جديدة محل المنظومة التقليدية لتسمح بالانتقال من مفهوم الإدارة العامة إلى مصطلح الإدارة الحكومية التي تعكس الانتقال من حكومة تدار بواسطة البيروقراط إلى حكومة تدار بواسطة الرواد[٥] (Entrepreneurs).

وتشير الأدبيات إلى انهيار الإجماع العلمي على مجموعة القيم التي تشكل نمط أو أسلوب الإدارة العامة مثل احترام الأقدمية والتدرج الوظيفي، وظهور مجموعة أخرى من القيم تحل محلها مثل التمكين وإعطاء فرصة أكبر للمسؤولية الفردية من خلال هيكل إداري متكامل والتركيز على النتائج[٦].

ولقد ساعد على هذا التحول انتشار المشاكل الاقتصادية والإسراف المالي الذي ساد تصرفات العديد من الحكومات، الأمر الذي دفع العديد من الدارسين لمحاولة إيجاد حلول لهذه المشكلة، وساعد على ذلك أيضاً انتشار التيار المحافظ سياسياً ووصوله للحكم في العديد من الدول مثل انكلترا والولايات المتحدة وانتشار رؤية هذا التيار لطبيعة الدولة ودورها، حيث تبنى المحافظون سواء تحت قيادة ثاتشر وميجور في بريطانيا أو في فترة الرئيس ريغان في الولايات المتحدة دوراً مختلفاً للحكومة يقلص ويحدد اختصاصاتها، بحيث يصبح دور الدولة هو التوجيه والإشراف وليس التنفيذ، على نحو تتخلى الدولة معه عن القيام بالعديد من الخدمات العامة التي كانت جزءاً لا يتجزأ من وظيفتها الأساسية.

---

(٣) سلوى شعراوي جمعة، «السياسات العامة بين النظرية والتطبيق،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الثالث لقسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٦.

(٤) Peter Aucion, «Political Science and Democratic Governance,» *Canadian Journal of Political Science*, vol. 25 (December 1996), and David Osborne and Ted Gaebler, *Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector* (New York: Plume, 1992).

(٥) سلوى شعراوي جمعة: «ثقافة الإدارة العليا للخدمة المدنية وتأثيراتها على جهود الإصلاح والتطوير الإداري،» ورقة قدمت إلى: ندوة «ثقافة الإدارة العليا والإصلاح الإداري»، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، و«إصلاح الخدمة المدنية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ومصر،» في: **أوراق غير دورية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، [د. ت.]).

(٦) Colin Campbell and B. Guy Peters, eds., *Organizing Governance: Governing Organizations* (Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1988).

وظهرت العديد من الكتابات التي تتناول بالتحليل عملية إعادة تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع[٧].

ومنذ ذلك الحين ساد اتجاه الإدارة الحكومية القائم على إعادة تحديد دور الدولة والنظر إليها كمحفز أو موجه وليس كمنفذ، وزاد الاقتراب من السياسات الاقتصادية الكلية كوسيلة للتحكم في المصاريف العامة والحد من الإسراف الحكومي، وانتشرت دراسات الإدارة العامة التي تأخذ في أساليبها أو محتواها من نظريات تحليل السياسات أو التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأعمال.

ومع ظهور كتابات أوزبرن وغيبلر (Osborne & Gaebler) في بداية التسعينيات أصبحت هناك دعوة لإعادة اختراع حكومة تستطيع أن تؤدي وظائفها بكفاءة أعلى وتكلفة أقل[٨]. وبعد أن كان هناك فصل بين القطاع العام والخاص في أسلوب العمل ومجالاته طالب أنصار الإدارة الحكومية بالاستعانة بأسلوب القطاع الخاص، بل ونقل أسلوب إدارته إلى الإدارة الحكومية تطبيقاً للإصلاح والكفاءة والرشادة والربحية[٩].

ومنذ ذلك الحين سادت مفاهيم استعادة التكلفة ورسوم الانتفاع والتعاقد الخارجي وآليات السوق سواء على المستوى النظري أو في برامج الإصلاح.

ثانياً: إشكاليات المفهوم

١ ـ مشكلة الترجمة

إن العديد من المفاهيم قد لا تكون لها ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس المعنى نفسه أو الدلالات نفسها التي تعكسها باللغة الإنكليزية أو الفرنسية. ويعد مفهوم «أسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع» مثالاً حياً لهذه القضية. فالمفهوم باللغة الإنكليزية هو «Governance» الذي لوحظ عند ترجمته إلى العربية وجود أكثر من ترجمة لا تعكس دلالة المفهوم والمحتوى والهدف المقصود منه. فعلى سبيل المثال هناك ثلاث ترجمات للمفهوم حتى الآن وهي: الحكم أو أسلوب الحكم، والحاكمية، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

وبينما تبنت الأمم المتحدة مفهوم الحاكمية تعبيراً عن «Governance»، إلا أنه يمكن القول إن هذه الترجمة لا تتفق والمقصود بها في اللغة العربية، حيث يعكس مصطلح «الحاكمية» الإطار المرجعي لشيء ما، ومن ثم فإننا لا نتصور أن أي شخص عندما نذكر أمامه مصطلح «الحاكمية» سوف يتعرف عليه بالمعنى المراد في مصطلح «Governance» باعتباره سيتحدث

---

(٧) Osborne and Gaebler, *Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Schoolhouse to State House, City Hall to Pentagon.*

(٨) *Creating a Government that Works Better and Costs Less: The Report of the National Performance Review,* Vice President Al Gore; foreword by Tom Peters (New York: Plume, 1993), p. 56, and

أحمد رشيد، **إعادة اختراع وظائف الحكومة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦).

(٩) مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، «أوراق المشروع البحثي «إدارة الدولة وشئون المجتمع»» (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، [د. ت.]).

عن الدولة والمجتمع والفاعلين الأساسيين والجدد. بالإضافة إلى ذلك فإن مصطلح «الحاكمية» في حد ذاته يحمل صبغة دينية وتاريخية قد تجعل القارئ أو المستمع يتوقع الحديث عن فترة تاريخية معينة.

أما أنصار استخدام كلمة الحكم مثل باحثي مركز دراسات منتدى العالم الثالث في مشروعهم البحثي عن المفهوم، فعلى الرغم من إدراكهم أن مصطلح «الحكم» لا يعبر بطريقة جيدة عن المفهوم حيث تركز الترجمة على جانب الحكم والدولة وتغفل الجانب المجتمعي، إلا أنهم يدفعون بأنه من الأفضل استخدام كلمة عربية واحدة تعبر عن المصطلح موضع البحث بدلاً من استخدام عبارة كاملة للتعبير عنه(١٠).

وهناك محاولة تبناها غير مركز بحثي ـ منها مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة ـ من خلال ترجمة مصطلح «Governance» إلى مصطلح «إدارة شؤون الدولة والمجتمع». وتتبنى هذه الورقة تعريف إدارة شؤون الدولة والمجتمع كترجمة لمصطلح «Governance»، لأنه يعكس في محتواه المعنى الأساسي لكلمة «Governance» التي تعكس العلاقة بين طرفي المعادلة، وهما الدولة من جانب والمجتمع من جانب آخر(١١).

٢ ـ مشكلة التعريف

هناك غير تعريف للمفهوم، ويثير تعدد هذه التعريفات الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم على النحو الذي دفع بعض الباحثين إلى القول إن الحديث عن المفهوم هو مثل الحديث عن «الدين حيث المعتقدات قوية للغاية ولكن الأدلة والبراهين القابلة للقياس معقدة»(١٢). كما أن التعريف تقابله المشاكل العامة التي تقابل التعريفات في العلوم الاجتماعية، والتي تتمثل في تقديم تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر الظاهرة ويمكن تعميمه على كافة المجتمعات، حيث كثيراً ما يُضَحِّي الباحث بوضوح المعنى في التعريف رغبة في الشمول وإدراج عناصر الظاهرة كافة، أو أن يتم تبسيط التعريف بطريقة تخل بالمعنى وتعوق الباحث عن الرؤية المتعمقة للمفهوم، أو أن يعكس التعريف خصوصية مجتمعات بعينها بحيث تنتفي صفة العمومية من التعريف، الأمر الذي يضعف من قوته كتعريف علمي. وسوف تتجسد هذه المشكلات عند تعرضنا للتعريفات المختلفة للمفهوم.

فعلى سبيل المثال قدم البنك الدولي أول تعريف للمفهوم حيث تم تعريفه بأنه «أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية»(١٣).

---

(١٠) سلوى شعراوي جمعة، «الجندرة وإدارة شئون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية،» ورقة قدمت إلى: اللقاء الثاني للباحثات العرب بعنوان «إدارة شئون الدولة والمجتمع»، القاهرة، ١٦ ـ ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٩.

(١١) Jonathan Isham, Daniel Kaufman and Lant H. Pritchett, *Governance and the Returns to Investment: An Empirical Investigation,* World Bank Policy Research Working Paper; no. 1550 (Washington, DC: World Bank, Policy Research Dept., Poverty and Human Resources Division, [1995]).

(١٢) World Bank, *Governance and Development* (Washington, DC: The Bank, 1992).

(١٣) Deborah Brautigam, «Governance, Economy and Foreign Aid,» *Studies in Comparative International Development,* vol. 27, no. 3 (Fall 1992), pp. 3-25.

ونلاحظ أن التعريف ينظر إلى المفهوم على أنه أسلوب أو طريقة لممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وهو في هذه الجزئية يكاد يقترب من تعريف ديفيد إيستون (David Easton) الشهير لعلم السياسة باعتباره «التوزيع السلطوي للقيم»، حيث اشتمل كلا التعريفين على ممارسة للسلطة أو القوة في توزيع القيم.وبينما استخدم إيستون «السلطة» في تعريفه، حرص تعريف البنك الدولي على استخدام كلمة القوة التي تشمل السلطة والنفوذ معاً، وتعبر أيضاً عن الأساليب الرسمية وغير الرسمية في الإدارة والحكم، وبالتالي تسمح بوجود أدوار لفاعلين رسميين وغير رسميين. إلا أن التعريف لم يذكر بوضوح من هم الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد من أجل التنمية، وإن كانت كتابات البنك الدولي والأدبيات التي تتناول المفهوم تتحدث عن فاعلين محددين هم الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتؤكد أدبيات البنك الدولي على أن جودة أو نوعية إدارة الدولة والمجتمع هي محدد مهم للتنمية الاقتصادية العادلة والقابلة للاستمرار، وهي أيضاً مكون رئيسي لأية سياسات اقتصادية ناجحة. إلا أن القارئ لهذه الأدبيات لا بد من أن يتساءل عن كيفية قياس الأسلوب الجيد أو جودة نوعية إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

ونلاحظ هنا أن هناك شبه إجماع حول ما هو جيد وما هو سيئ، حيث إنه عادة ما تشير الأدبيات إلى قائمة من المؤشرات تشمل: الديمقراطية، والاستقرار، واحترام حقوق الإنسان، ووجود جهاز خدمة مدنية قوي وكفء، والشرعية، والتعددية المؤسسية، والمشاركة، والعلانية، والرقابة، وسيادة القانون. وتؤخذ هذه المؤشرات كتعبير عن الأسلوب الجيد لإدارة الدولة والمجتمع(١٤).

إلا أن هناك من يرى أن هذه المؤشرات واضحة من الناحية النظرية، ولكنها متداخلة من الناحية العملية، فهناك أمثلة على حكومات فعالة ولكن غير ديمقراطية، أو ديمقراطية وفاسدة، أو ديمقراطية ولا تهتم بحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن المفهوم يتناول بالشرح أنماطاً مثالية لعناصر إدارة الدولة والمجتمع، ولا يسمح بالتعرف على النماذج الواقعية التي هي مزيج من هذه العناصر الجيدة والسيئة معاً.

ومنذ ظهور تعريف البنك الدولي لم تتوقف الأدبيات عن محاولة تحسين أو تجويد التعريف حتى يصبح أكثر شمولاً وأكثر تحديداً. وفي هذا الإطار حاول رودز (R. A. Rohdes) أن يُصَنِّف التعريفات التي تتناول المفهوم في الأدبيات المختلفة إلى ستة محاور أو استخدامات، نلخصها في الآتي:

- المحور **الأول**: يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب، والتدخل الحكومي من جانب آخر، فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة. وعادة ما يعكس هذا الاتجاه الحد من التدخل الحكومي وضغط النفقات العامة والاتجاه نحو الخصخصة كمؤشرات للتعبير عن دولة الحد الأدنى (The Minimal State) التي لا تتدخل إلا عند الضرورة فقط.

- المحور **الثاني**: يتحدث عن «Governance» من خلال التركيز على المنظمات الخاصة

---

(١٤) Isham, Kaufman and Pritchett, *Governance and the Returns to Investment: An Empirical Investigation*.

ومنظمات إدارة الأعمال بالذات عند الحديث عن المصطلح المعروف «Corporate Governance». وفي هذا السياق يركز أنصار هذا المحور على طلبات الـ «Stock Holders» وكيفية إرضاء العميل، كما يركزون على كيفية عمل نظام داخل الشركة على النحو الذي يحقق مصالح المنتفعين بها.

ـ المحور **الثالث**: يعبر عن اتجاه الإدارة الحكومية الجديدة (New Public Management) والقائم على إدخال أساليب إدارة الأعمال في المنظمات العامة وإدخال قيم جديدة مثل المنافسة، وقياس الأداء، والتمكين، ومعاملة متلقي الخدمة على أنه زبون أو عميل... وغيرها من المفاهيم.

وهذا المنهج على الرغم من أنه يتبنى فكرة الكفاءة والفاعلية داخل المنظمات الحكومية، وأنه يرى أن منظمات الأعمال بتبنيها لقيم معينة حققت قدراً من الكفاءة والفاعلية، إلا أنه يغفل الدور الاجتماعي للدولة بصفة عامة والحاجة إلى وجود فاعل يستطيع أن يتوجه بخدماته للمواطنين بصرف النظر عن كون هذه الخدمة تحقق ربحاً أو لا تحققه.

ـ المحور **الرابع**: والذي يعبر عن الإدارة الجيدة للدولة والمجتمع (Good Governance) هو امتداد للمحور الثالث، ولكن يزيد عليه في محاولة الربط بين الجوانب السياسية والإدارية. أنصار هذا المحور عادة ما يربطون بين الأبعاد السياسية للمفهوم والمحددة في منظومة القيم الديمقراطية من جانب، ومؤشرات شرعية النظام والمساءلة، من جانب آخر. ويمثل هذا المحور استخدام البنك الدولي للمفهوم في عام ١٩٨٩ وتبنيه لسياسات مرتبطة به مثل الإصلاح الإداري، وتقليص حجم المؤسسات الحكومية، وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص، وتشجيع اللامركزية الإدارية، وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية.

ـ المحور **الخامس**: يعبر عن أن السياسات العامة، ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين (مثل الدولة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص) على المستويين المحلي والمركزي. وبعبارة أخرى لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر في صنع السياسات العامة. ومن هذا المنطلق لم تعد السياسات العامة بالضرورة نتاج الحكومة فقط، ولكنها تعبر عن قرارات مركزية من جانب إدارات أو تفاعلات على المستويين المركزي والمحلي.

وبالتالي يمكن القول إن النظام السياسي الداخلي وفقاً لهذا المحور، هو نظام متعدد المراكز يكاد يكون دور الدولة فيه مساوياً لدور المراكز أو الفاعلين الآخرين.

ـ المحور **السادس**: يرى أن جوهر مفهوم «Governance» يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمنظمات. ويرى أنصار هذا المحور أن هذا التعريف أوسع وأشمل من مجرد الحديث عن الحكومة، لأنه يشمل فاعلين غير حكوميين بالإضافة إلى الحكومة كما أنه يتيح الحديث عما هو عام/خاص وتطوعي. كما أن هناك نوعاً من الاستقلالية بين الحكومة من جانب، وهذه الشبكات من جانب آخر، حيث إن هذه الشبكات ليست تحت سيطرة الحكومة لأنها منظمة ذاتية، وإن كانت الحكومة تستطيع بطريقة غير مباشرة توجيه هذه الشبكات.

ولقد خلص رودز (R. A. Rohdes) إلى أن تعريف «Governance» يمكن أن يشتمل على العناصر التالية:

ـ التنسيق بين التنظيمات الحكومية وتنظيمات قطاع الأعمال الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية.

ـ ان الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات ليست ثابتة ولا واضحة.

ـ ان قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات تستند إلى التفاوض.

ـ ان مختلف الأعضاء في هذه الشبكة يتمتعون بدرجة عالية من الاستقلال.

ـ تستطيع الدولة أن توجه باقي أعضاء الشبكة بما لها من موارد.

إلا أن هناك من يرى أن مفهوم «إدارة شؤون الدولة والمجتمع» ليس بالمفهوم الجديد، ولكنه اسم جديد لمفاهيم قديمة ظهرت من قبل، فهو بمثابة منتج قديم وضع في عبوة جديدة (Old Wine in a New Bottle).

ومن الجدير بالذكر أن هذا الانتقاد قد وجه من قبل إلى العديد من المفاهيم المرتبطة بالعلوم الاجتماعية بصفة عامة، فعلى سبيل المثال لقد ساد الجدل الجماعة العلمية من قبل حول مفاهيم التنمية والتغيير وحول البنائية الوظيفية والمؤسسية الجديدة، وهل التغيير ما هو إلا اسم جديد للتنمية، وهل المدرسة المؤسسية الجديدة ما هي إلا عودة إلى البنائية الوظيفية القديمة؟ وعلى الرغم من أنه للوهلة الأولى قد يبدو أن هذا الانتقاد له بعض مبرراته إلا أن الأخذ به يدفع الباحثين إلى الإيمان بأنه ليس هناك جديد تحت الشمس على نحو يدفعهم للتمسك بالاتجاه المحافظ الذي يرى أن الماضي أفضل من الحاضر وأن الحاضر أفضل من المستقبل. إلا أنه يمكن القول إن المفهوم يحتوي على عناصر التجديد التي ظهرت نتيجة ظهور متغيرات عديدة سواء عملية أو علمية قادت للحاجة إلى ظهور مثل هذا المفهوم، مثل الحاجة للأخذ بما يعرف بالمنهاج المتكامل في الدراسات والبحوث (Integrated Research) حيث أصبحت الظواهر العلمية شديدة التداخل والتعقيد، الأمر الذي يستلزم الأخذ بالمنهج المتكامل سواء المبني على تعدد الحقول العلمية (Multidiscipline) أو داخل الحقل الواحد.

٣ ـ مشكلة النموذج

يثير الحديث عن المفهوم، وبخاصة عند التعرض لأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع الجيد وغير الجيد كثيراً من الجدل، حيث تتبادر إلى الذهن فكرة النموذج في أدبيات التنمية في الستينيات.

وكما تعرضت نظريات التنمية للنقد من داخل الجماعة العلمية لتبني بعض هذه النظريات فكرة وجود نموذج سياسي مثالي غربي بالأساس لا بد من الأخذ به بواسطة الدول النامية حتى تلحق بركب التقدم والتنمية، فإن مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع يتعرض لمثل هذه الانتقادات عند الحديث عن أسلوب الإدارة والحكم الجيد حيث تتبادر إلى الأذهان منظومة من القيم تعكس خبرة تاريخية غربية، ويصبح الحديث عن تطبيق الأسلوب الجيد للإدارة والحكم كأنه دعوة للأخذ بالنموذج الغربي.

حتى نخرج من هذا الجدل يمكن أن ننظر إلى مجموعة القيم التي يقدمها هذا المفهوم من رقابة وشفافية وعلانية، ونتساءل هل هذه القيم تنطبق على كل المجتمعات أم أنها قاصرة على مجتمعات بعينها؟ وهل هذه القيم قابلة للتحقيق أو محققة بالفعل في بعض المجتمعات حالياً؟

ولكن في الحقيقة المشكلة ليست القيم في حد ذاتها، ولكن المشكلة تكمن في آليات تطبيقها. وهنا يمكن المزج بين عمومية القيم وخصوصية آليات تطبيقها لتتلاءم مع ظروف وطبيعة كل مجتمع.

والأدبيات المتعلقة بأسلوب الحكم والإدارة الجيد تقدم العديد من الأمثلة لممارسات محلية جيدة تتمثل فيما يعرف بـ «Best Practices» والآليات المستخدمة فيها لمكافحة الفساد والحد من انتشاره. كما أنها تحتوي على أدلة أو إرشادات للمواطنين عن الخطوات التي يجب أن يتخذوها لدعم أجهزة الرقابة وأساليب الشفافية والعلانية.

ثالثاً: أثر المفهوم في الحقلين العلمي والعملي

على الرغم من الانتقادات والإشكاليات التي يثيرها المفهوم، إلا أنه قدم بعض الإسهامات الإيجابية في دراسة السياسات العامة، والإدارة العامة، والحكومات المقارنة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ أدخل مفهوم إدارة الدولة والمجتمع آليات جديدة لتقييم وتفسير، بل ولبناء عملية سليمة لصنع السياسات العامة، وذلك باستخدامه لمفهوم «Policy Community» ويقصد به الأفراد والجماعات المشاركة في عملية صنع السياسات، ومفهوم الشبكات «Policy Network» ويقصد به طبيعة العلاقات بين هذه الجماعات.

ويشير هذان المفهومان إلى وجود غير جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة، تتغير هذه الجماعات من مجال سياسي لآخر ومن وقت لآخر. ويشير إلى وجود أكثر من نمط اتصالي أو صور مختلفة من التشابكات وأنواع متعددة من الشراكة التي تساهم في تشكيل هذه السياسات.

وقد يبدو أن هذين المدخلين غير جديدين، ولكن ترجع أهمية المفهوم إلى ملاءمته لتساؤلين مهمين:

الأول: من يشارك؟

الثاني: من يملك القوة؟

ونظراً لأن العلاقات الإنسانية متشابكة ومعقدة وتتم على غير مستوى، فإن هذين المدخلين يضيفان الترتيب في مجال فوضوي حيث يوفران إطاراً نظرياً منظماً يعطي انطباعاً بالشمولية، وإن كانا في الوقت نفسه يتمتعان بالمرونة.

٢ ـ المفهوم هو بمثابة مظلة تسمح للباحث بالتعامل مع الظاهرة موضع البحث من جوانبها الإدارية، والسياسية، والاقتصادية. كما يتيح للباحث التنقل بحرية عبر مستويات التحليل المختلفة (المحلية، والقومية، والإقليمية، والعالمية) وبسهولة دون الخروج عن الإطار النظري الأساسي.

٣ ـ المفهوم يربط بين دراسة الإدارة العامة والسياسات العامة والحكومات المقارنة، وهو بذلك يساعد على تحقيق التداخل والتكامل بين حقول المعرفة المختلفة بدلاً من معاملة كل حقل علمي لمفاهيمه ومنهجياته كجزء منفصل عن الحقول العلمية الأخرى.

٤ ـ يحتوي المفهوم على جزء تعليمي تثقيفي حيث تقدم الدراسات التطبيقية المرتبطة به للمواطن العادي طرقاً وأساليب للمشاركة الفعالة، سواء على المستوى الإداري أو السياسي.

وفي النهاية يمكن القول إن المفاهيم النظرية بمثابة العدسات التي تقوي النظر، إذا لم تساعد الباحث على فهم الظاهرة بطريقة أوضح والتعامل معها بكفاءة وفعالية لا يكون منها نفع.

الحلقة النقاشية

علي الدين هلال

بداية، أرحب بكم باسم مركز دراسات الوحدة العربية والمركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في هذه الحلقة النقاشية المخصصة لمناقشة ورقة العمل المقدمة من سلوى شعراوي جمعة عن مفهوم «Governance»[١]، والذي ترجمته الباحثة باسم «إدارة شؤون الدولة والمجتمع». ونبدأ النقاش بعرض الباحثة لأهم القضايا التي تطرحها الورقة.

سلوى شعراوي جمعة

في البداية أود الإشارة إلى أن مفهوم «Governance» أو «إدارة شؤون الدولة والمجتمع» هو مفهوم له جانب عاطفي أو شخصي بالنسبة لي، فقد عملت في مجال العلوم السياسية لأكثر من عشر سنوات، ثم بعد تخصصي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في مجال «السياسات العامة» في إطار قسم «الإدارة العامة»، شعرت ـ لأول وهلة ـ بالاغتراب الشديد وسط منهاجية علم الإدارة العامة وأدبياته، إلى أن وجدت هذا المفهوم الذي قام بعمل جسر ما بين السياسات العامة والإدارة العامة والحكومات المقارنة، وعندئذٍ لم أعد أشعر بالاغتراب عند مطالعة أي أدبيات، بل أصبحت أشعر أنه يمكن لهذا المفهوم إعطاء دفعة ليس لي فقط كباحثة، وإنما أيضاً لعلم الإدارة العامة الذي يتعرض في الوقت الحاضر للعديد من الضغوط والانتقادات. من ذلك مثلاً أن بعض المدارس في الخارج بدأت تترك اسم «الإدارة العامة» وتتحدث عن أشياء أخرى.

وقد حاولت الورقة المقدمة للنقاش البحث في أصل هذا المفهوم، وأسباب ظهوره، والإشكاليات التي واجهها. وبدأت بالإشكالية الخاصة بترجمته إلى اللغة العربية؛ وتساءلت هل يترجم بالحاكمية؟ أم الحكم؟ أم إدارة شؤون الدولة والمجتمع؟... الخ، وقد تناولت الورقة رأي

(١) يلاحظ انه سوف يتم استخدام المصطلح في أصله الانكليزي نظراً لعدم وجود اتفاق عام على ترجمته (المحرر).

الباحثة في هذه المفاهيم الثلاثة. ثم انتقلت بعد ذلك لإشكالية التعريف، ولا سيما من الناحية المنهاجية، وفي هذا الإطار رصدت الورقة دراسات عديدة سواء من خلال الكتب أو عبر ما جاء في المؤتمرات أو على شبكة الإنترنت... الخ، وتبين لها أن هناك أكثر من خمسمائة وثيقة مكتوبة، ما بين كتب ومقالات ومؤتمرات، تتناول مفهوم «Governance» بأشكال مختلفة، وقد حاولت الورقة التعرض لهذه التعريفات لكي ترى ما الذي يمكن أن تساهم به في هذا المجال. ومن هنا قامت بالنظر إلى المفهوم من زاوية إسهاماته الأكاديمية والعملية، وتساءلت هل كان ظهوره تعبيراً عن ظهور منظور عملي جديد أو مؤشراً له؟ أم أنه كان نتيجة حاجة عملية؟ أم للسببين معاً؟ كما عرضت الورقة للانتقادات التي وُجهت لهذا المفهوم، وانتهت بالإسهامات التي يمكن أن يقدمها هذا المفهوم على المستوى العملي والعلمي.

وأود الإشارة في هذا الصدد إلى أن المفهوم يطرح تساؤلاً حول ما إذا كان أسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع شيئاً مهماً، وإذا كان الأمر كذلك فكيف؟ واعتقادي أن هذا المفهوم يعطينا الفرصة للتعامل مع ثلاثة معطيات أساسية هي:

أولاً: النظر إلى الظاهرة موضع البحث كعملية تفاعلية ديناميكية.

ثانياً: جوهر هذه العملية هو الأداء. تقييم هذا الأداء يساعدنا على معرفة كيف يمكن أن تقوم الدولة بالعمل الذي تحتاج إلى القيام به بطريقة جيدة.

ثالثاً: مخرجات هذا الأداء أو بعبارة أخرى ما هو المخرج الاجتماعي المطلوب؟ فالمفهوم في رأيي يُثير بصفة عامة سؤالاً هو هل الحكومة هي شيء مهم؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فبأي كيفية وعلى أي نحو؟

وثمة نقطة أخيرة أود الإشارة إليها، وهي أن هذا المفهوم يقدم - في رأيي - بعداً آخر قد لا تقدمه بعض المفاهيم الأخرى، وهو الخاص بالعملية التعليمية، فهذا الجانب غير ظاهر في مفهوم الحكومة على رغم وجود كتابات كثيرة تتحدث عن التعليم والعلاقة بين العملية التعليمية وهذا المفهوم، كما أنه يسمح بالحديث عن أفضل أداء للدول، والحالات المختلفة التي توضح لنا ما هي الحكومة الجيدة والحكومة السيئة، بل ما هي الحكومة الكفؤة والحكومة غير الكفؤة، فضلاً عن جوانب إدارية وسياسية واقتصادية أخرى يتضمنها المفهوم، أوردتها الورقة ولا يسمح المجال بتكرارها.

علي الدين هلال

أتصور أنه يمكننا التعامل مع هذا الموضوع من ثلاثة جوانب أساسية على النحو التالي:
الجانب الأول: ما هو أصل هذا المفهوم؟ وما هو تاريخه؟ وكيف ظهر في الفكر السياسي والاجتماعي؟ وكيف تغير مضمونه ومحتواه؟ بعبارة أخرى، ما هي المعاني الجديدة التي اكتسبها هذا المفهوم عبر تطوره؟ وهو ما يمثل، في رأيي، جزءاً من علم تاريخ الأفكار وتطورها.

الجانب الثاني: أين يمكن وضع هذا المفهوم وتسكينه في البناء المعرفي؟ وهل هو مفهوم خاص بعلم الإدارة؟ فمن الواضح أنه قد بدأ استخدام هذا المفهوم في كافة فروع علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، فضلاً عن علم السياسة، ومن ثم فالسؤال هو: إلى أي العلوم الاجتماعية ينتمي هذا المفهوم، وهل يمكن أن يحل محل مفاهيم أخرى مثل الحكومة أو الدولة؟

الجانب الثالث: إن أي مفهوم جديد لا بد من أن تكون له إضافة يقدمها، فما الذي يمكن أن يقدمه ويضيفه هذا المفهوم، في حالة ما إذا قررنا استخدامه في بحوثنا ودراساتنا؟

اسماعيل صبري عبد الله

بداية، أود الإشارة إلى فيلسوف سياسي اندونيسي، هو سوتجا توموكو الذي ينحدر من أسرة مسلمة كانت تمتلك بعض الجزر في اندونيسيا، وكان قد تم اختياره في عام ١٩٨١ مديراً لجامعة الأمم المتحدة في طوكيو (اليابان)، وقد نشأت بيني وبينه علاقة خاصة آنذاك، إذ أنني ـ لأسباب ما ـ قبلت ترشيح نفسي أيضاً كمدير لهذه الجامعة، وكانت هناك لجنة تقوم باختيار خمسة من المرشحين لشغل هذا المنصب لكي يتم اختيار أحدهم بالاشتراك ما بين مدير اليونسكو وسكرتير عام الأمم المتحدة، وكان أن وقع الاختيار على هذا المرشح الاندونيسي. وقد بدأ الرجل مهام منصبه بطلب مقابلة المرشحين الآخرين لكي يتبادل معهم الرأي حول ما الذي كان يمكن لهم أن يقدموه لو أن أياً منهم تولى هذا المنصب. ولما كنت متعاقداً مع الجامعة قبل مجيئه إليها، فقد أتاح لي ذلك فرصة العمل معه. والحقيقة أنه في عام ١٩٨٤/١٩٨٥ طرح هذا الرجل ـ ولأول مرة ـ مفهوم «Governance» وكان ذلك في مناسبتين مختلفتين؛ الأولى في اجتماع مديري بحوث جامعة الأمم المتحدة في طوكيو، حيث كانت تُعقد لقاءات لمناقشة هذه البحوث، وكانت فكرته الأساسية تتجه إلى ضرورة أن يتم البحث العلمي في داخل بلاد العالم الثالث ذاتها، لا أن يتم من خارجها، وكنت مع مجموعة تضم كلاً من سمير أمين وريتشارد فولك وغيرهما، نطرح فكرة أن العلوم الاجتماعية تحتاج إلى علم طبيعي أساسي يكون مثل الفيزياء بالنسبة للعلوم الطبيعية الأخرى. وربما يعبر هذا عن التيار الأول من الفكر الماركسي وغيره من التيارات التي عملت على دراسة وبحث المجتمع بكل مكوناته، وأن يكون هذا العلم هو مصدر المفاهيم الأساسية للعلم العام، ثم يهتدي به علم الاقتصاد والسوسيولوجي... الخ. وكنا نرى أن هذه فرصة تتيح لنا دراسة بلاد العالم الثالث، لأن بالتأكيد النماذج الموضوعة في العلوم الاجتماعية والخاصة بالمجتمعات الأوروبية لا تصلح للتطبيق على مجتمعات العالم الثالث، فهم في الغرب قاموا ببحث مجتمعاتهم وقدموا إسهاماتهم في هذا المجال، ومن ثم فعلينا أيضاً بحث مجتمعاتنا ودراستها وتقديم إسهاماتنا في ذلك، ومن هنا يمكن عمل علم اجتماعي أساسي واحد.

وفي هذا الإطار، طرح سوتجا توموكو الاندونيسي المنتخب مديراً لجامعة الأمم المتحدة، مفهومه لـ «Governance» بالمعنى الذي كان يطرحه روسو وفولتير، ومؤداه أن الحكومة شيء طارئ على المجتمع البشري، وأن هذا الأخير رأى أن من مصلحته وجود حكومة، من هنا جاءت نظرية «العقد الاجتماعي». ومن ثم كانت الفكرة الأساسية المطروحة تتمثل في العودة إلى أصول الفكر المجتمعي أو الفكر السياسي. وكان هذا الطرح يرى أن أي مجتمع لكي يعيش لا بد له من مجموعة ضوابط قد تكون دينية، أو خُلقية، أو قانونية، أو استبدادية أو مزيجاً من هذا كله، فلكي يعمل هذا المجتمع البشري ويتفاعل مع بعضه البعض لا بد له من عدد معين من الضوابط، وهذا يبدأ من الأسرة والمدرسة والمصنع والحكومة... الخ، فأي مجتمع مثل أي ظاهرة طبيعية له ضوابطه الذاتية التي يحترمها البشر الموجودون في هذا المجتمع.

وفي هذا السياق، أشير إلى مثال عملي يوضح الفرق بين الضوابط والقوانين. إن من حق الفرد المسلم تطليق زوجته من دون أسباب، بينما قديماً في الصعيد كان من الممكن أن يتزوج

الرجل للمرة الثانية ولكنه أبداً لا يطلق زوجته الأولى، لأن هذا يمثل إهانة لأسرتها، إلا إذا لم يكن لديها أولاد، فهنا تأتي الأسرة لتأخذها. لكن إذا كان لديها أولاد لا بد من الاحتفاظ بها لتربيتهم ورعايتهم، وهذا يوضح إلى أي مدى يمكن أن تحول الضوابط دون استخدام رخصة شرَّعها الدين.

ومن هنا قامت بعض الدراسات الإمبريقية بالبحث فيما وراء التشريعات والدساتير والأديان، وخلُصت إلى أنه كلما استشعر المجتمع حاجة ما، فإنه يقوم بوضع ضوابط معينة لتنظيم هذه الحاجة.

إن ما سبق يمثل إطاراً مرجعياً لكل الأشكال التنظيمية التي اخترعها القانون. وفي اعتقادي أن هذه الفكرة تعبر عن تجديد فكر القرن الثامن عشر الذي ذهب إلى أن الإنسان حر، وأن البشر أحرار، وأن اجتماعهم في مجتمع ما إنما يكون لكي يستفيد الجميع من هذا المجتمع، ولا بد من البحث عن وسائل لتنظيم حياتهم بعضهم مع بعض في ضوء الظروف التي يعيشون فيها، وبخاصة أن هذا الإنسان لا بد من أن يعرف «كوزمولوجي» معينة، بمعنى ما الذي يحتوي عليه الكون؟ وعادة فإن هذا «الكوزمولوجي» يجعل الإنسان مركزاً أساسياً للكون. وأشير هنا إلى أن علم التنجيم وكل ما يتصل بالعلاقة بين الطبيعة والإنسان له تصور من حيث وجود الجزاء والعقاب، وأن الحياة ستمتد ـ بطريقة أو بأخرى ـ من الدنيا إلى العالم الآخر.

والمناسبة الثانية التي طرح فيها مدير جامعة الأمم المتحدة هذا المفهوم كانت في معهد آسبن، وكان من سمات أعضائها أنهم يتحدثون كثيراً ولا ينشرون إلا القليل، فهم يفكرون أكثر لأنفسهم، وهم عادة ما يذهبون إلى مناطق جبلية لكي ينعزلوا فيها بعضهم مع بعض لمدة معينة يتبادلون خلالها الآراء والبحث والتفكير في شؤون الحياة المختلفة. فهم يأخذون بتقاليد الرهبنة القديمة، بيد أنها «رهبنة مؤقتة»، وهم في ذلك يختلفون تماماً عن أعضاء معهد بروكلين لأنهم ـ كما أشرت من قبل ـ غير راغبين في نشر أفكارهم، فمن هنا لم تحدث من جانبهم أي حملات في اتجاه الترويج لمفهوم «Governance»، ومن هنا أيضاً كان تركيز سوتجا توموكو على جامعة الأمم المتحدة، وربما كان هذا أفضل حتى لا تصدر الأفكار أو المفاهيم الجديدة من بيئة أمريكية أو غربية، وإنما من مكان تُمثل فيه البشرية كلها وعلى يد طلاب من جنسيات مختلفة ومن كل مكان. وكان هذا هو الأساس الذي بدأ منه تعميم مفهوم «Governance» والذي لم يكن موجوداً في القاموس من قبل.

سلوى شعراوي جمعة

أود فقط الإشارة إلى وجود هذا المفهوم في القاموس، قاموس **وبسترز** في القرن التاسع عشر، حيث ورد كاشتقاق لغوي بمعنى: كيف يمكن أن تدير، أو كيف يمكن أن تحكم.

اسماعيل صبري عبد الله

استكمالاً لما سبق، لم يستمر الحديث في هذا الاتجاه، لأن المعركة ما بين اليونسكو والجامعة انتهت لصالح اليونسكو تماماً، والتي كانت تعارض فكرة إنشاء هذه الجامعة ابتداءً، وكانت تعارض بشدة أن تكون الجامعة مستقلة عنها. ولكي يتم إرضاء اليونسكو تم أخذ رأيها في تعيين مجلس أعضاء الجامعة، وكان أن تم تعيين وزراء تعليم عال سابقين لكي يديروا

جامعة المستقبل التي تم إنشاؤها من دون طلبة ومن دون مدارس أو دهاليز... الخ، وكانت هناك شبكة تضم مجموعة المراكز والمعاهد التي تعمل معها.

وفي هذا الإطار الذي نشأت فيه الجامعة كان الهدف هو زيادة المعرفة بأكثر مما كان هو تقييم «Governance» من حيث الجودة أو السوء، لأن السؤال هنا سيكون جيد بالنسبة لماذا؟ وسيئ بالنسبة لماذا؟ هل بالنسبة لحاجات مجتمع معين في ظل فلسفة معينة وفي تاريخ معين؟ أم بصفة مطلقة؟ وهل تجوز هذه الصفة المطلقة؟ هناك إذن أسئلة كثيرة يمكن إثارتها في هذا المجال.

ما أريد قوله إن المرحلة الأولى لهذا المفهوم قد تمثلت في الكشف عن القواعد أو الضوابط التي يضعها المجتمع لنفسه، والتي قد يأخذ بعضها الشكل القانوني، أو يظل بعضها في الإطار الأخلاقي، وبعضها الآخر في إطار الإيمان... الخ. وعندما يخرج الـ «Governance» عن التقاليد التي يعيشها المجتمع أو القواعد الأساسية الخاصة به، يحكم على نفسه بالإخفاق. وهذا يعني دراسة تطور الـ «Governance» مع تعقد ظروف الحياة، وكما ذكرت من قبل فالإنسان المتوحش كان لديه ذهن كوزمولوجي (تكوين أو تصور عالمي) للكون كله، وكان دائماً يحاول الاقتراب من هذا الكون قليلاً قليلاً عن طريق البحث العلمي لكي يعرف الحقيقة، وكان كلما يتقدم ويعرف حقيقة ما كان يطور بعض الضوابط الخاصة به.

وأود في هذا الصدد الإشارة إلى مثال عملي آخر عن الـ «Governance» فيما يتعلق بقضية تحديد النسل، فطوال التاريخ البشري لم يكن لدى المجتمعات المستقرة في أرض غنية ووافرة الغذاء أي مشكلة احتياجات، فهي كانت احتياجات محدودة وموجودة، لكن المجتمعات كانت مهددة بأخطار أخرى كثيرة مثل الأمراض، والوحوش الكاسرة... الخ، وكان فزعها الأكبر يتمثل في خوفها من أن تفنى، لذلك كان أفرادها يسعون لأن يحموا حياتهم من الفناء، وكان الإلحاح من جانب هذه المجتمعات على كثرة النسل. هذا في الوقت الذي مارست فيه مجتمعات أخرى تعيش في أماكن قاصية وتصعب فيها سُبل الحصول على لقمة العيش، مسألة تحديد النسل بأشكال مختلفة، منها ذلك الشكل الذي عرفته مجتمعات الجزيرة العربية والمتمثل في وأد البنات عند العرب. وبعيداً عما يثيره البعض في هذا المجال من تمييز ضد المرأة وأنها عبء... الخ، فكان هذا - في رأيي - مجرد وسيلة لتحديد النسل عن طريق تقليل عدد النساء اللاتي يلدن. وكانت هذه الظاهرة موجودة أيضاً في بعض مناطق الصين، وبعض القبائل التي تعيش في جنوب أفريقيا (صحراء كلهاري)، حيث كانت هناك تقاليد لهؤلاء الذين يعيشون على حافة الصحراء تتمثل في ضرورة أن يهجر الرجل الذي تلد زوجته الجماعة لمدة خمس سنوات، بسبب التخوف من مشكلة زيادة النسل.. الخ. وهذه كلها أمثلة توضح كيف أن هناك ضوابط قبل اختراع فكرة الحكومة أو الإدارة العامة أو الخاصة، كما تفسر الطموح المعلق على مفهوم «Governance» لدراسة مثل هذه الأوضاع، وأخذ عينات وأفكار وإعادة قراءة الكتب القديمة بهدف استخلاص جوانب جديدة منها لم نتبينها عند قراءتنا الأولى لها. لكن هذه البداية المبكرة لم تكتمل، لأن الجامعة سقطت خارج هذا الاهتمام الحر الذي كانت فيه، لأن الميثاق الخاص بها كان يبيح لمن يعمل بها أو يعمل معها كامل الحريات الأكاديمية، فالباحث هو الذي يختار موضوعه ومراجعه، ويمكنه النشر على حساب الجامعة من دون أي رقابة، وكل ما هو مطلوب منه في هذا الصدد أن يؤكد اثنان من قرنائه أن الكتاب المراد نشره مستوفٍ للسمات الخارجية للنشر العلمي من حيث وجود المراجع وليس لهما الحق في الرد أو تقييم الآراء الموجودة في الكتاب.

علي الدين هلال

توضح مداخلة اسماعيل صبري عبد الله، وورقة العمل المقدمة أن هناك بدايتين لمفهوم «Governance»، الأولى هي ما أشار إليه د. اسماعيل منذ عام ١٩٨١، والثانية تضمنتها ورقة العمل، وتبدأ منذ عام ١٩٨٦ من خلال ما أعلنه البنك الدولي حول هذا المفهوم. وهنا قد يكون من المفيد أن يوضح د. اسماعيل ما إذا كانت البداية الثانية تعتبر منبتة الصلة بسابقتها؟

اسماعيل صبري عبد الله

الحقيقة أن البنك الدولي استخدم مصطلح الحكم السيئ للتعبير عن «حكومة فاسدة»، وكان عندما يعبر عن حكومة ما بأنها نظيفة أو أن نسبة الفساد فيها قليلة كان يستخدم مصطلح الحكم الجيد، فهو إذن استخدم المفهوم بمعنى كاد يحصره فقط في الحكومة وتقييم أدائها. فالبنك الدولي ـ رغبة منه في عدم الخوض في السياسة ـ كان لا يريد انتقاد الدول المساهمة فيه ويصفها بأنها حكومات فاسدة، من هنا وجد أن مفهوم «Governance» غير معروف معناه تحديداً، فاستخدم مصطلح الحكم الجيد والسيئ، وهو مثلاً عندما يذكر مصطلح الحكم الجيد يقوم بحصر الشروط التي تقاوم الفساد مثل الشفافية، وحرية الرأي، وحقوق الإنسان... الخ.

علي الدين هلال

أود في هذا الصدد طرح التساؤل حول ما إذا كانت هناك وثائق للأمم المتحدة تتضمن هذا المفهوم؟

اسماعيل صبري عبد الله

اعتقادي أن هذه الأمور مسجلة، إلا أنها لم تُنشر، ومن هنا فأنا لا أريد إجهاد أنفسنا في تعريف مفهوم الـ «Governance» والذي قد يُساء استخدامه في الخارج، ولعل الفرق بين الفكرة الأصلية للمفهوم وتطبيقاته العملية يتضح من خلال استخدام البنك الدولي له كبديل من مصطلح «حكومة فاسدة»، وقد أدرك عدد من الكُتاب الذين استخدموا هذا المفهوم أنه أوسع من أن يتم حصره في نطاق الحكومة، لأنه يتصل بالنظام المجتمعي ككل.

وفي هذا الصدد أود الإشارة إلى الكتاب الذي أصدرته لجنة الإدارة الدولية لشؤون الدولة والمجتمع التي كانت تبحث عن تعريف الإدارة الدولية في إطار مواجهة العولمة وآثارها، لذلك تحدثت عنها بوصفها تعبر عن القواعد والضوابط. وفي حدود معرفتي لم أقرأ كتاباً مخصصاً بالكامل لمفهوم «Governance» وأصله. ومن هنا فالباحثة لديها كل الحق عندما تشير إلى أنها لم تجد تعريفاً واحداً مقنعاً لهذا المفهوم بحيث يمكنها الاعتماد عليه في التحليل، وكل ما أنصح به الباحثة ـ والتي قدمت مسحاً جيداً ـ هو أن تستخدم مفهوم «Governance» ولكن تضع في اعتبارها أنه أوسع كثيراً من الحكومة.

محمد سيد أحمد

بداية، لا بد من الإشارة إلى أنني لم أعرف مطلقاً هذا الجانب التاريخي لمفهوم «Governance»، ولكني أود الحديث عن نقطة أخرى مختلفة وتتعلق بأسباب رواج هذا

المفهوم، وكيف أنه أصبح شائعاً. لقد أشارت الباحثة إلى وجود هذا المفهوم في قاموس **وبسترز** منذ القرن التاسع عشر، كما روى د. اسماعيل صبري عبد الله قصة محددة ذات ملامح تاريخية محددة فيما يتعلق بنشأة هذا المفهوم. ومن الطبيعي أن ننظر إلى الحالة الطبيعية والبحث عن كيفية رصد هذا الواقع وتحديده، فنميز بذلك الثوابت من المتغيرات، ومن ثم يتقرر عدد من القواعد المختلفة.

وانطلاقاً من هذا، يأتي السؤال، ماذا يعني مفهوم «Governance»؟ هو يعني ـ في تقديري ـ أن شيئاً ما يتقرر كنظام حكم دون تخطيط مسبق ودون رسم نظام، فهو نظام ينبع من الضرورة، وليس نظاماً يتقرر وفق تصور سابق.

وأذكر في هذا الصدد أنه كانت لي لقاءات طويلة مع مجموعة دولية كان منهم ريتشارد فولك ـ الذي أشار إليه د. اسماعيل ـ ووجدت أنه أدخل تعبير الـ «Governance» في الأدبيات المستخدمة ولم يسأله أحد عن معنى هذا المفهوم الذي تم قبوله حينذاك من دون أي فحص له.

وما أريد قوله إن شيوع هذا المفهوم له ـ في تقديري ـ سبب آخر يختلف عما أثاره د. اسماعيل من حيث الانطلاق من قواعد المجتمع البدائي، ومن حيث إنه يعني إبراز المتغيرات البطيئة جداً أو الثوابت التي تشكل ملامح محددة لفترة طويلة. فأنا لدي تفسير آخر لهذا المفهوم، ربما يمثل التفسير المعاصر له، بل ويعطيه المصداقية. فنحن ننطلق من مجتمع لا قواعد له إلى مجتمع تتكون له قواعد، وأنا هنا أريد البدء من عكس هذه المقولة، بمعنى أن لدينا مجتمعاً له قواعد معينة وهو الدولة القومية أو الحكومة بالمعنى التقليدي إلى مجتمع عولمي مختلف، وفي ظل هذا المجتمع العولمي لا تكون الدولة القومية هي الفاعل الوحيد أو العامل المطلق لكنها عامل ضمن عوامل أخرى. ومن هنا فإن أي نظام ذاتي الانضباط أو التنظيم لا يستطيع أن يعالج بكفاءة هذا الواقع العولمي الجديد لو أننا التزمنا فقط بالحكومة في شكلها التقليدي. ويبدو لي أن مفهوم «Governance» يفتح الباب لمدخلات جديدة في نظام الضوابط، مدخلات محملة بالقيم، فعندئذٍ لن نتحدث فقط عن الجيد والسيئ وإنما يمكننا الحديث أيضاً عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة... الخ.

لذلك أتصور أن الذيوع المعاصر لهذا المفهوم لا يمت بصلة للأسباب التاريخية له، إنما أصبح المفهوم شائعاً لأنه يلبي حاجة جديدة في ظل ظرف مختلف، وهذه الحاجة الجديدة لها وزن وقيمة، فهي ليست هامشية أو جزئية أو ثانوية وإنما هي حاجة جوهرية. ومن هنا فالتعريف الذي اختارته الباحثة للـ «Governance» بأنه «إدارة شؤون الدولة والمجتمع» ليس ـ في رأيي ـ التعريف الجامع المانع، ومن هنا فإن المعنى الذي بدأ يبرز ويأخذ الأهمية هو «الحكم العولمي»، وهو الحكم في ظل نظام ليس هو نظام الدولة القومية، لكنه نظام حكم جديد وبآليات جديدة، وبنوعيات جديدة من العناصر والمكونات، ومن هنا فالسؤال المطروح الآن هو؛ هل هناك استلهام لمفهوم العولمة؟ وهل من الممكن عمل مضاهاة بين مفهوم العولمة وهذا الواقع الجديد؟

علي الدين هلال

الحقيقة أن الورقة تشير إلى اختلاف طرق استخدام مفهوم «Governance»، فقد استخدمه البعض للدلالة على جودة الحكم، وهناك من استخدمه بمعنى فني، أي مجموعة القواعد والإجراءات، سواء الرسمية أو غير الرسمية، الحكومية أو غير الحكومية، المكتوبة أو غير

المكتوبة، والموجودة في شكل شبكة وتؤدي إلى صنع السياسة أو صنع القرار، ومن هنا يتحدث البعض عن الـ «Governance» باعتباره طريقة الحكم أو أسلوب صنع القرار.

ما أريد قوله في هذا الصدد إنني كباحث في العلوم السياسية عندما أنظر عبر تاريخ علم السياسة لما هي المفاهيم الرئيسية في هذا المجال، أرى أن المفهوم الأثير تقليدياً حتى العشرينيات من هذا القرن كان هو مفهوم الحكومة وأن علم السياسة هو العلم الذي يدرس الحكومة. وبعد ذلك انتقلنا من الحكومة إلى الدولة فأصبح علم السياسة هو علم الدولة. ثم بدأ الحديث في الخمسينيات عن النظام السياسي. وفي فترة السبعينيات كانت هناك فكرة العودة مجدداً إلى الدولة، وكان أن عادت الدولة مرة أخرى لكي تصبح هي الفكرة المركزية. ثم بعد ذلك ظهر مفهوم المجتمع المدني، وبرز تعبير شهير هو تقدم المجتمعات وتراجع الدول. وكل هذه التعبيرات أو المفاهيم: الدولة، والنظام السياسي، والحكومة... الخ تشير إلى منظمات وهياكل قائمة، سواء رسمية أو غير رسمية. ففي النظام السياسي هناك جماعات المصالح، والنقابات، والأحزاب باعتبارها جزءاً من هذا النظام السياسي، فقد كان التركيز دائماً على البعد المؤسسي.

هذا بالإضافة إلى أن كل هذا كان في إطار الدولة القومية، بمعنى أن كل المفاهيم التي تعاملنا معها في علم السياسة كانت ذات بعد مؤسسي، وحتى عندما كنا نتحدث عن ثمة تفاعل، فكنا نعني أنه تفاعل بين مؤسسات، وأن كل هذه التفاعلات تدور داخل الدولة القومية.

وأتصور أن مفهوم «Governance» ليس مرادفاً للعولمة، ولكنه كان التعبير السياسي أو الأكاديمي السياسي عن مفهوم العولمة، فهو تعبير عن تحديد جديد للظاهرة التي يدرسها، ظاهرة علم السياسة، من حيث إن علم السياسة هو علم الـ «Governance».

وأتصور أن الجديد الذي جاء به المفهوم هو ما يلي:

أولاً: أن الدولة لم تعد هي الوحدة الأساسية في التحليل، فهناك، كما أشارت الورقة، ما يسمى بالشبكة السياسية. ومن هنا يمكن القول إن هذه الشبكة يمكن أن تكون متعلقة بجمعيات حقوق الإنسان في العالم، أو البيئة... الخ.

ثانياً: ان هذا المفهوم يخلق التداخل دون تمييز بين ما هو خارجي وما هو داخلي، فهذا المفهوم يشير إلى عملية معينة ويبحث فيمن يؤثر فيها، وعندئذٍ يتناولها بالدراسة.

لذلك أتصور أن العولمة هي الإطار المرجعي أو الفكري لمفهوم «Governance» وهذا ليس حكماً قيمياً من جانبي أقصد به السلب أو الإيجاب، وإنما هو ـ في رأيي ـ يحقق هدفين؛ **الأول:** أن الدولة لا تعتبر وحدة التحليل الأساسية، وإنما يمكن النظر إلى مجموعة عمليات وتفاعلات لنعرف من يفعل ماذا؟ وكيف؟ ويتمثل الهدف **الثاني** في أنه يعطي دوراً أساسياً في العملية السياسية لفاعلين آخرين غير الدول.

سلوى شعراوي جمعة

الحقيقة لديَّ تساؤلان أساسيان؛ الأول، أنه من الواضح ـ كما أشار اسماعيل صبري ـ أن البنك الدولي عندما استخدم هذا المفهوم استخدمه كغطاء سياسي لحديثه عن الفساد... الخ، إلا أنني كباحثة أتساءل عما إذا كان هذا المفهوم ـ بصرف النظر عن مصدره التاريخي ـ يمكنه تناول الظاهرة السياسية بطريقة أوضح. والسؤال الثاني؛ حول تطور التعريفات السياسية الذي قدمه علي الدين هلال، وأشير هنا إلى أنني قمت بتدريس مدخل علم السياسة لمدة أحد عشر

عاماً، وكنت أتناول تطور هذه التعريفات إلى أن وصلت في النهاية إلى القول إن كل هذه التعريفات تغيرت، وأصبح هناك التعريف الأساسي وهو التفاعل ما بين الدولة أو الحكومة من جانب، والمجتمع المدني من جانب آخر، حيث تحاول الحكومة السيطرة بينما يحاول المجتمع المدني التأثير... الخ. وأتصور - كما أشار علي الدين هلال - أن مفهوم «Governance» قد تعدى هذا التعريف الثالث لعلم السياسة، إذ لم تعد الدولة تحاول السيطرة أو يحاول المجتمع المدني التأثير، فنحن نتحدث عن الشبكات أو التنظيم الشبكي العنكبوتي الذي أصبح أساس التنظيم الإداري الحالي، فهنا ينظر مفهوم «Governance» إلى أشياء مختلفة مثل القواعد أو الضوابط التي وضعها المجتمع، أو نظام القيم والعادات والتقاليد التي أخذت أشكالاً مختلفة، أما لماذا ظهر؟ فهذا لأنه تأثر بالعولمة والظروف التاريخية وفلسفة العلم والعلم الطبيعي والعلم الاجتماعي وقدم منظورات جديدة سواء في الإدارة أو في السياسة... الخ.

ومن هنا تشير الأدبيات الموجودة إلى أن هناك من استخدم الـ «Governance» بصفة عامة، ومن أضاف إلى المفهوم صفة الجيد أو الكفء، والمفاهيم الثلاثة تعتبر - في رأيي - مؤشرات للمفهوم، فعلماء السياسة قد اهتموا بعوامل وعناصر الديمقراطية والاستقرار ومن ثم ركزوا على صفة الجودة وقدموا منظومة من القيم تعبر عن هذه الجودة، أما علماء الإدارة العامة فقد اهتموا بمجموعة أخرى من المؤشرات المختلفة، ومن هنا يحاول كل منا الاقتراب من هذا المفهوم ويشير إلى أنه هو الـ «Governance»، وهذا يعبر - في رأيي - عن شمول واتساع هذا المفهوم الذي يسمح لكل منا بالتعبير عما يريده.

علي الدين هلال

في هذا السياق، أود الحديث عن الـ «Governance» كمفهوم تحليلي بمعنى مجموعة القواعد والإجراءات الرسمية أو غير الرسمية، الحكومية أو غير الحكومية، الوطنية أو العالمية والتي تساعد على اتخاذ القرار... الخ، والسؤال المطروح الآن: أين موضع كل هذا في الإطار العلمي؟ فهل هذا المفهوم هو مفهوم مركزي؟ أم منهج؟ أم أداة بحث؟ أم أنه فكرة تفسيرية... الخ؟ بمعنى أين نضع الـ «Governance»، وداخل أي بناء معرفي؟

اسماعيل صبري عبد الله

أود الإشارة هنا إلى تطبيق عملي في دراسة «مصر ٢٠٢٠» وهو المشروع الذي يتبناه منتدى العالم الثالث، فقد كان هناك في دراسات بعض المناطق استخدام مفهوم «Governance» وقد تمت ترجمتها بالعربية إلى «إدارة شؤون الدولة والمجتمع»، وهي ترجمة ما زلت غير راضٍ عنها حتى الآن، وما زلت أبحث عن ترجمة أخرى للمفهوم، وقمت بتضمين الترجمة مفهوم الحكم. والحكم في اللغة العربية الأصيلة ليس استخدام القهر فهذا متروك لأولي الأمر، فالحكم في الشريعة الإسلامية يعني الحكمة وليس القوة والقهر. ومن هنا الآية الكريمة التي تتحدث عن السيد المسيح «وأتيناه الحكم صبياً»، فالمقصود هنا بالحكم الحكمة، هذا في حين أن الآيات التي تتحدث عن الحكام تشير إليهم باعتبارهم أولي الأمر. ومن هنا فقد اقترحت مفهوم الحكم في ترجمة الـ «Governance»، ولكن انتهى الأمر بالاتفاق على مفهوم «إدارة شؤون الدولة والمجتمع». وكان الأهم - في رأيي - هو المحتوى أو المضمون لهذا المفهوم، والذي يشير إلى الآتي:

١ - الإدارة العامة.

٢ ـ إدارة الأعمال.

٣ ـ إدارة كل مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب، والجمعيات، والنقابات... الخ) بمعنى الوصول إلى كل مكان يتخذ فيه قرار، والتعرف على عملية اتخاذ هذا القرار بدءاً من الأسرة، إلى المدرسة، والمصنع، والنقابة، والجمعية الخيرية... الخ. وكان هناك ثمة اتفاق على أن مفهوم «Governance» يتجاوز الحكومة والإدارة العامة، ويضم كافة المؤسسات التي تتخذ قراراً على أي مستوى. ومن هنا فإن قيمة مفهوم «Governance» ـ في رأيي ـ أنه يدرس حركة المجتمع وليس حركة أولي الأمر أو من هم في السلطة فقط. ومن ثم فعلينا توسيع النظرة لهذا المفهوم، فالمجتمع ليس فقط هو الحكومة والأفراد، وإنما هو تركيب عضوي معقد جداً، جزء منه مكتوب وآخر غير مكتوب، فهناك تنويعات مختلفة جداً، والحالة المصرية خير نموذج على ذلك في التطبيق، فهناك عدد لا يحصى من التشريعات الملزمة والتي تقابلها هذه الطاقة الضخمة للشعب المصري للتحايل عليها. ومن هنا فإذا قام باحث ما بتحليل القرارات الحكومية وحدها فهو إذن بعيد عن حركة المجتمع المصري الحقيقي، إذ لا بد له من رؤية هذه التشريعات في التطبيق العملي، وهذا هو مصدر ثراء يقدمه مفهوم «Governance» حيث يشمل كل آليات عملية اتخاذ القرار، وما يحكم تصرفات الأفراد بصفة عامة.

ومن هنا أؤكد مرة أخرى على أن الدولة ليست هي الحكومة فقط، وإنما هي مجتمع تحكمه اعتبارات عديدة، فالبداية إذن هي المجتمع باعتباره سابقاً للدولة، ومفهوم «Governance» يضيف الجوانب الأخرى للمجتمع في مدلولها السياسي وليس الفسيولوجي فقط.

محمد سيد أحمد

الحقيقة أنني أميل إلى اعتبار الـ «Governance» منهجاً وليس مفهوماً مركزياً، فليس هناك تسليم من جانب الأطراف المعنية باعتبار الـ «Governance» مفهوماً مركزياً. والموضوع ما زال مفتوحاً حتى الآن، فما زالت هناك حتى اليوم مقاومة ـ وذات مبررات موضوعية ـ لفكرة أن الدولة ذات سيادة وتمثل مرجعية.. الخ. وأنا أرى أن ميزة المنهج أنه أكثر مصداقية، ونحن في حاجة إلى أن نضع في الاعتبار أشياء أكثر مما كان مقرراً من قبل، فقد كان هناك مفهوم الدولة كمرجعية، أما اليوم فنحن نتحدث عن الدولة داخل محيط أوسع، ونحن اليوم جزء من هذا المحيط. ومثل هذا الواقع لا يمكن إسقاطه أو إغفاله، فهو الذي يعطي المجتمع كيانه وتضاريسه. فالدولة ليست فقط مؤسسات وأفراداً، وإنما هي ما سبق بالإضافة إلى تضاريس، وتزداد هذه التضاريس وضوحاً عندما ندخل في الاعتبار ما أشرت إليه بالمحيط أو البيئة التي لا يمكن إغفالها وتجنبها، ومن هنا فإن ما سبق يمثل منهجاً لبحث قضية متحركة ومتغيرة.

علي الدين هلال

الحقيقة أنني لا أرى ثمة تناقضاً بين ما ذكره اسماعيل صبري عبد الله وما ذكره محمد سيد أحمد، فمثلاً عندما نتحدث عن مفهوم صراع الطبقات، فهو مفهوم حاكم، وهو أيضاً منهج للبحث. فقد يستخدمه البعض بمعنى فكري وكجزء من بناء فكري، كما قد يستخدم للتحقق من حالة العلاقة بين الطبقات المختلفة للمجتمع، ومن هنا فإن أي منهج يحتوي على فكر، وأي فكرة تعكس ذاتها في منهج للبحث.

سلوى شعراوي جمعة

لقد حاولت الورقة الإجابة عن هذا السؤال حينما ذكرت أن هذا المفهوم بمثابة مظلة تندرج تحتها مفاهيم ومناهج أخرى، ولكن ما قيل حتى الآن في النقاش أثار في ذهني تساؤلاً حول إمكانية اعتبار الـ «Governance» منهجاً جديداً للبحث المتكامل الذي نسعى له أو للفهم المتكامل للظاهرة التي نسعى لتفسيرها.

محمد سيد أحمد

أود هنا الإشارة إلى أهمية إعطاء البعد التاريخي لمفهوم «Governance»، لأن هذا مرتبط بظاهرة عالمية متغيرة، فهذا المفهوم لم يأخذ بعد الشخصية ذات الأهمية المركزية البارزة إلا في ظرف جديد، وهو أننا نعيش في عالم توجد فيه مرجعيتان في الوقت نفسه، فما زلنا في إطار «الدولة ذات السيادة»، ولكن أيضاً في ظل إطار أوسع وهو «العولمة». وهاتان المرجعيتان متعايشتان وأحياناً متنافرتان، ولا يوجد حتى الآن أي ترتيب أو تنظيم للعلاقة بينهما. فهذه قضية ما زالت مثارة حتى الآن، ولم يتم تقريرها بعد. ومن هنا يبدو مفهوم «Governance» من المفاهيم التي أصبحت ذات أهمية خاصة لأنها في ملتقى طرق هاتين المرجعيتين، ومن هنا تكون عملية إعطاء البعد التأريخي لهذا المفهوم عملية بالغة الأهمية.

اسماعيل صبري عبد الله

الحقيقة أنني أختلف مع محمد سيد أحمد اختلافاً عمره أكثر من ٣٥ عاماً، فهو دائماً في أي تحليل ينطلق من العالم كله، أما أنا فأبدأ من قريتي في الصعيد، وأنا هنا أشير إلى أن مفهوم العولمة لا علاقة له بظهور مفهوم «Governance». وإذا كان لهذا المفهوم من أهمية في رأيي فلأنه يقاوم الآثار السلبية لهذه العولمة المفروضة. أيضاً أشير إلى أنه ليس هناك أيديولوجيا أو قوة تجعل النظام الكوكبي بمثابة نظام عالمي، فالصراع دائماً يكون من أجل استرداد أكبر قدر ممكن من حرية الإرادة الوطنية في تشكيل الحاضر والمستقبل، فأنت وإن كنت لا تستطيع الخروج من إطار هذا النظام فإنك على الأقل يمكنك تحسين مكانك ووضعك بداخله، لأن هذا النظام داروينى أساساً، والداروينية تعني البقاء للأصلح والهلاك للضعيف.

ومن الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها في هذا الصدد، أن أفريقيا تموج بالحروب الأهلية فيها منذ أكثر من عشرين عاماً دون أن يتحرك أحد، في حين أنها كانت إبان الحرب الباردة عبارة عن لعبة شطرنج إذا خلا فيها مكان لإحدى القوتين العظميين ملأه الطرف الآخر، أما اليوم فالطرفان غير مهتمين أساساً بما يحدث في أفريقيا. وربما يعبر هذا الوضع عن نموذج واضح لظاهرة التهميش التي تعانيه حالياً أغلبية دول العالم الثالث. وهناك من يقول إن المليار إنسان غير القادرين على إنتاج غذائهم لا يستحقون البقاء، وأن بقاءهم عبء على تقدم البشرية، وأن تاريخ البشرية كله بني على أساس اندثار بعض المجتمعات وظهور مجتمعات أخرى جديدة، من هنا تركت أفريقيا فريسة للحروب الأهلية الدائرة فيها. ومن هنا أيضاً ليس من قبيل الصدفة أن الخمسين عاماً الأولى في تاريخ الرأسمالية العالمية لم تشهد اندلاع حرب بين دولتين رأسماليتين، وأن كل الحروب التي وقعت في الخمسين عاماً الماضية كانت في العالم الثالث، فالمجتمعات المتقدمة تريد التخلص من حوالى ٤٠ بالمئة من البشرية لا مكان لها عندها، ونحن نكافح لأن يكون لنا مكان، ولن يتأتى هذا إلا من خلال العمل على زيادة المعرفة العلمية، وإلا

نعيش عالة على معرفة الآخرين. فنحن كنا في العالم الثالث، نفتخر بأننا أول من طرح مفهوم «Governance»، وأنه كان بمثابة اسهامنا نحن العالم الثالث، على رغم أننا نعلم تماماً أن مفهوم «Governance» لم يكن في أي دولة أعجز من أن يغير المجتمع كما هو في بلدان العالم الثالث حالياً. لذلك فهذا المفهوم - في رأيي - غير كاف، ولا بد لنا من المقاومة وإثبات الشخصية الحضارية والدور، وكما ذكرت فإن هذا لن يتحقق إلا من خلال اكتساب المعرفة ودراسة الواقع أكثر. إذ يمكن - من خلال منظورنا الذاتي - استخلاص عناصر قوتنا والبحث في كيفية توظيف الضوابط لكي نستحق الحياة، فالحضارة تكون حية بقدر ما تكون قادرة على إفراز المعرفة العلمية أو التقانية، أما إذا فقدت القدرة على إفراز هذه المعرفة فهي إذن حضارة ميتة ولا حياة فيها.

سلوى شعراوي جمعة

بالنسبة لما ذكره محمد سيد أحمد حول أن مفهوم «Governance» في ملتقى الطرق بين العولمة ودور الدولة، أشير إلى أن الأدبيات النظرية حددت نفسها في هذه النقطة بالذات، فهناك مجموعة تتحدث عن الحكم من دون حكومة، فهي قد حسمت هذا الوضع، ومن هنا جاءت عملية خلق الشبكات وغيرها... الخ.

علي الدين هلال

أود الإشارة إلى أن الباحثين في علم اجتماع المعرفة يميزون بين ظهور المفهوم ورواج المفهوم، فالمفهوم لا يذيع لسلامته الذاتية، وإنما لأنه يلبي حاجات اجتماعية ونفسية معينة، إذن لا بد هنا من السؤال ما الذي جعل المفكرين الأمريكيين يهتمون بمفهوم «Governance»؟ لا بد من أن الفكر السياسي والاجتماعي الأمريكي وجد أن هذا المفهوم يكمل حاجة ما في بنائه الفكري المتعلق بعالم جديد وحضارة جديدة... الخ. وفي الوقت نفسه فإن هذا لا يمنع - وهذا ما أشار إليه اسماعيل صبري - أننا حينما نستقبل أو نتعامل مع هذا المفهوم علينا أن نكسبه طابعاً ثقافياً وحضارياً خاصاً بنا كمصريين أو كعرب. بعبارة أخرى، إن المفهوم يروج عندنا لأسباب تختلف عن أسباب رواجه عند الآخرين، ولا سيما إذا تعاملنا معه كمفهوم تحليلي، ومن هنا فلا علاقة لنا بالجودة أو السوء كصفتين للحكم، إنما نحن نتحدث عن الـ «Governance» كأداة تحليلية، ومنهج، وفكرة حاكمة تساعدنا على تحليل الظواهر والعمليات الاجتماعية والسياسية والثقافية في بلادنا. ومن ثم فمن حقي بعد ذلك - كمفكر عربي - أن أتساءل عن: ما هو الحكم الجيد؟ لأنه قد يجوز القول إن الحكم الجيد في بلادنا هو الذي يحترم الخصوصية الثقافية، أو الذي يتيح تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، بينما في مجتمعات أخرى قد تكون مثل هذه الأشياء تحققت ولم تعد هي المعيار الأساسي لوصف الحكم بالجودة أو بالكفاءة.

محمد سيد أحمد

إن ما ذكرته بشأن وجود مرجعيتين في الكون لا يعني على الإطلاق أنني أحبذ إحداهما على الأخرى، وإنما أردت القول إن هناك مرجعية استقرت تاريخياً. فعلى سبيل المثال نجد أن الدولة القومية قد استقرت كمرجعية، وما عداها كان بمثابة نماذج مثالية، فمفهوم الدولة القومية قد تبلور وحكم التاريخ كلحظة بغض النظر عن الزمن، فالشيء المهم هنا أن ثمة مفهوماً قد استقر وأصبح مرجعاً طاغياً على أي شيء آخر في ظرف معين، ونحن اليوم إزاء

مفهوم جديد يتجاوزه بشكل أو بآخر، فهناك شبكات حديثة، وهناك الثورة الإعلامية التي لن تستطيع ـ سواء أردنا أو لم نرد ـ الإفلات من تأثيرها.

مصطفى كامل السيد

لدي مجموعة من الملاحظات الأساسية. إحداها، أنه فيما يتعلق بأصل مفهوم «Governance» وأسباب رواجه، أتصور أن ملاحظة ما بدا أنه تجارب ناجحة في التنمية الاقتصادية في فترة السبعينيات والثمانينيات ـ وأعني بذلك تجربة دول جنوب شرق آسيا ـ قد جعل البعض يعتقد أن السبب الذي يؤدي إلى نجاح عملية التنمية ليس توافر رؤوس الأموال أو الموارد الطبيعية، ولكن أسلوب الحكم، ولذلك قيل إن الذي ميز بلدان جنوب شرق آسيا ـ بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالتنمية البشرية ـ هي طريقة الحكم، فعلى الرغم من أنها لم تكن أبداً بلداناً ديمقراطية، إلا أنه كانت هناك سمات معينة لصنع القرار فيها منها الرشادة والواقعية وحسن إدراك النظرية السياسية، لذلك رأى البعض أن هذا هو السبب في النجاح الذي حققته هذه البلدان.

ومن هنا أضيف إلى الأسباب الفكرية التي أدت إلى ذيوع هذا المفهوم وأقول إن هناك أيضاً أسباباً تتعلق بالتجارب العملية. وأكرر أن دول جنوب شرق آسيا لم تتسم إطلاقاً ـ وحتى الآن ـ بنظم حكم ديمقراطية، وينطبق الأمر نفسه على اليابان، إلا أنه على الرغم من هذا الطابع السلطوي في نظم الحكم في هذه البلدان، فإن أسلوب الحكم فيها قد اتسم بنوع من الرشادة، وهذا ـ في رأيي ـ مهم جداً حتى يمكن التمييز بين هذا المفهوم ومفاهيم أخرى قد ترتبط به مثل الديمقراطية أو المشاركة الشعبية. فهذا المفهوم يؤكد أنه على الرغم من غياب الديمقراطية وغياب المشاركة الشعبية، إلا أن النظرة كانت تتمثل في أنه يمكن للحكام أن يجيدوا استخدام ما لديهم من أدوات حتى يمكن دفع مسار التنمية الاقتصادية في بلادهم.

أما فيما يتعلق بموقع هذا المفهوم في البناء المعرفي في علم السياسة، فأنا أرى أنه لا يضيف جديداً في هذا الإطار، وإنما هو توسيع لمفاهيم أخرى سابقة في مجال السياسة المقارنة، حيث كان هناك نوع من التقابل بين نمطين من صنع القرار، النمط الرشيد والنمط الآخر الذي يعبر عن الاستجابة لمشاغل اللحظة الراهنة ولا يأخذ في الاعتبار كل العوامل ذات الأثر، ولا المدى الزمني البعيد. ومن هنا فمفهوم «Governance» هو المقابل لمفهوم الأسلوب الرشيد في صنع القرار، وهذا لا يقتضي الديمقراطية بقدر ما يقتضي توافر المعلومات والتشاور حول البدائل المختلفة والاستقرار حول البديل الذي يؤدي إلى تعظيم الفوائد وتقليل النفقات. ويتطلب هذا الأسلوب أيضاً المتابعة وإمكانية تعديل القرار بناءً على ما تكشف عنه التجربة العملية، وهذا الأسلوب الرشيد في صنع القرار هو ـ في رأيي ـ المقابل تماماً لما يسمى بالحكم الجيد، وأتصور أن هذا المفهوم الأخير ذو طبيعة تقديمية، وما يؤكد ذلك أننا لا نجد تعريفاً لما هو الـ «Governance»، ولكننا نجد تعريفاً لما يسمى الحكم الجيد والحكم الرديء. ومن هنا يمكن القول إن جودة الحكم هي التي تقوم على الشفافية وتحقق المساءلة وتوافر المعلومات والتشاور والمشاركة الواسعة... الخ. وبالمقابل يمكن معرفة سمات وخصائص أسلوب الحكم السلبي أو السيئ فهي السمات النقيضة لسمات الحكم الجيد أو الرشيد.

وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أنه من النادر أن نجد تعريفاً لماهية الـ «Governance»، وهنا أثير بعض التساؤلات حول ترجمة هذا المفهوم باللغة العربية، فأنا أميل ـ في الحقيقة ـ إلى التضييق من نطاق هذا المفهوم بحيث يكون أقرب إلى «أسلوب الحكم»

منه إلى «إدارة شؤون الدولة والمجتمع»، وليس السبب في ذلك رفض الاهتمام بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، ولكن الظرف التاريخي والفكري الذي ظهر فيه هذا المفهوم كان ظرفاً معادياً للنظريات الكبرى التي تدعي تقديم تفسير شامل لشؤون المجتمع في أبعادها كافة، في الماضي وفي الحاضر والمستقبل. فعندما نتحدث عن شؤون الدولة والمجتمع نفترض أن هناك من لديه تصور عما هو في صالح الدولة وما هو في صالح المجتمع، وربما كان ذلك هو حال النظريات التي يبدو الآن ـ من وجهة نظر البعض ـ أنه قد انتهى أوانها أو أنها لم تعد صالحة مثل النظرية الماركسية. ومن هنا يوحي تعبير «إدارة شؤون الدولة والمجتمع» بنمط من النظام السياسي والاقتصادي الذي تضطلع فيه الدولة بدور واسع. وهكذا فظروف ظهور هذا المفهوم تقترن بالدعوة إلى التضييق من الدور الذي تقوم به الدولة، كما تقترن أيضاً برفض النظريات الكبرى. وأعتقد أن الذين طرحوا هذا المفهوم كانوا يريدون قصره على ما تقوم به الحكومة، بيد أنهم وضعوا شروطاً لما تقوم به الحكومة وللأسلوب الذي تتبعه في صنع قراراتها.

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على أن هذا المفهوم لا يستند إلى نظرية، فلا توجد نظرية لما هو الـ «Governance»، فهو مفهوم يمكن استخدامه في تقييم أنماط الحكم في دول مختلفة، ولكن ليس وراءه نظرية تشرح كيف يمكن الوصول إلى نمط للحكم الصالح، أو أسلوب الحكم الطيب، أو حسن الحكم.

وتنبغي الإشارة إلى أنه يجب عدم الربط بين هذا المفهوم والتجربة الغربية، لأن الأسباب والظروف التي أدت إلى ذيوعه لم تقترن في الحقيقة بالتجربة الغربية، بل على العكس هناك في الدول الغربية ثمة نماذج لسوء الحكم. فعلى سبيل المثال لا يمكن أن تكون حالة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة نموذج للحكم الجيد، إذ تشير الأزمات الأخيرة هناك إلى التضارب الهائل بين أجهزة صنع القرار المختلفة داخل السلطة التنفيذية نفسها كما ظهر مثلاً في الفضيحة المعروفة بإيران غيت، كما أشير تحديداً إلى تلك الفترة القريبة (منذ حوالى ثلاث سنوات) التي توقفت فيها الحكومة الأمريكية عن العمل بسبب الخلاف بين الإدارة الأمريكية والكونغرس فيما يتعلق بالميزانية، وقد توقفت أجهزة الحكومة الأمريكية في واشنطن عن العمل لبضعة أيام بسبب هذه المشكلة.

ما أريد قوله في هذا الصدد ان سوء الحكم لا يرتبط بالضرورة بما إذا كان النظام السياسي ديمقراطياً أو غير ديمقراطي، فهناك نماذج على سوء الحكم في دول ديمقراطية مثل إيطاليا. وفي حالة الولايات المتحدة الآن عندما لا يكون من الممكن وضع قيود على عملية استخدام السلاح ـ وهو النقاش الدائر في الكونغرس الأمريكي الآن ـ بسبب قوة جماعات صانعي السلاح، فهذا بكل تأكيد ضد صالح المجتمع. وعلى هذا الأساس أتصور أن الولايات المتحدة ليست نموذجاً للحكم الجيد، وهكذا لا يمكن الربط بين الحكم الجيد واستيراد القيم والنماذج الغربية، فالحكم الجيد لا يرتبط أساساً بالتجربة الغربية.

ومن المفيد الإشارة في هذا السياق إلى ذلك النقاش الذي دار حول أسلوب اتخاذ القرار في الدول الآسيوية، وكانت المقارنة بين أسلوب اتخاذ القرار الذي يعتمد على الوصول إلى أغلبية في الآراء بنسبة ٥١ بالمئة، وأسلوب صنع واتخاذ القرار الذي يعتمد على الوصول إلى التوافق في الآراء. وكان هناك نقاش شهدته على إحدى قنوات التليفزيون الأمريكي حول كيفية اتخاذ قرار الاستثمار، وكانت المقارنة بين الولايات المتحدة واليابان. ففي الحالة الأمريكية كان هناك فرد يتخذ القرار ويذهب للحصول على تمويل من البنك، بينما في الحالة اليابانية كان لا بد

ـ للوصول إلى قرار معين ـ من التشاور الواسع بين فئات متعددة من العاملين، وقد يستغرق هذا التشاور وقتاً طويلاً، ولكنه يصل في النهاية إلى تراضي كل الأطراف، إذ ليس من المهم أن تكون هناك أغلبية عددية، وإنما المهم أن يكون هناك توافق عام وشعور من الجميع بأنهم ساهموا في اتخاذ قرار يمثل القاسم المشترك الأعظم بين كل هذه الأطراف.

أما فيما يتعلق بالتطبيقات الخاصة بمفهوم «Governance»، فهذا المفهوم ما زال مهماً ومفيداً في تقويم أساليب صنع القرار وأساليب الحكم في العديد من الدول، إذ لا بد من التأكيد على توافر المعلومات والتشاور حول البدائل المختلفة وإمكانية المحاسبة وتوافر الشفافية. فهذه هي القيمة الكبرى للمفهوم، ولكن لا توجد وراء هذا المفهوم نظرية يمكن أن تفسر لنا نمطاً من أنظمة الحكم.

علي الدين هلال

بالعودة إلى تيار القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية في القرن الثامن عشر، والحديث عن المجتمع الذاتي الانضباط، بمعنى أن كل مجموعة من البشر من دون قانون مكتوب، ومن دون حاكم واضح، ومن دون حكومة أو شرطة... الخ تضع لنفسها قواعد ونظماً للعمل، وأن المجتمعات تنظم نفسها بنفسها، أؤكد أن هناك على سبيل المثال أحياء كاملة في عدد من الدول تنظم نفسها بنفسها. في لحظة معينة قد توجد الحكومة لكي تقوم بدور في هذا التنظيم، إنما ليس كل القواعد المنظمة للمجتمع مكتوبة، بمعنى أنه ليس كل ما يحكم المجتمع صادراً عن الحكومة. ومن ناحية أخرى، ليس كل ما تصدره الحكومة من تعليمات ينفذه المجتمع، فمثلاً نجد أن الذين يتهربون من دفع الضرائب قد يحرصون على أداء الزكاة. وحتى في نظام الدولة الحديثة هناك بعض القواعد والإجراءات ديني، وبعضها تقاليد اجتماعية، وبعضها أوامر حكومية أو أعراف... الخ.

ومن هنا إذا تجاوزنا عما يقوله علماء السياسة المتخصصون من أن الـ «Governance» هو عملية البحث عن مجموعة القواعد والإجراءات الحكومية وغير الحكومية، الرسمية وغير الرسمية، المكتوبة وغير المكتوبة، الداخلية والخارجية التي تنظم حركة المجتمع، وحركة المجتمع هنا تتضمن اتخاذ قرارات معينة أو تبني سياسات معينة، وهذا هو المعنى الذي تم اعتماده في مشروع دراسة «مصر ٢٠٢٠» عندما تم التساؤل عن كيفية التعامل مع مفهوم «Governance»، ورداً على ما ذكره مصطفى كامل السيد عندما انتقد المفهوم من حيث اتصاله وعلاقته بالدولة؛ أقول إن هذا المفهوم، بحسب هذا التعريف السابق إنما يتخطى الدولة، ومن هنا قد لا يعتبر الدولة أو الحكومة بالضرورة هي المسألة الأساسية، إنما هو يهتم أساساً بمجموعة التفاعلات. ومن هنا يمكن الحديث عن «Governance» بالنسبة للأزهر الشريف، وللكنيسة، وللأسرة، وللجامعات، وقد تكون هناك شبكة علاقات بمعنى الـ «Governance» لمنظمات المجتمع المدني في مصر أو الجمعيات العاملة في مجال البيئة، أو الطرق الصوفية.. الخ.

مصطفى كامل السيد

الحقيقة أنني لم أقرأ أدبيات هذا الطرح الواسع للمفهوم، وكان اعتمادي فيما قرأته ليس فقط على أدبيات البنك الدولي، ولكن على الأدبيات الشائعة عموماً، والتي تؤكد هذا الفهم الضيق للمفهوم، وأنه متصل أساساً بما تقوم به الحكومة. حتى التعريفات الواردة في الورقة تركز في

أغلبها على أسلوب الحكم بهذا المعنى الضيق. ومن هنا فأنا أميز بين الحكومة والدولة والمجتمع، فالحكومة لا تعني الدولة، والدولة أيضاً لا تعني المجتمع، بل على العكس هناك تقابل بين الدولة والمجتمع، وقد يكون هناك تعارض فيما بينها. ومن هنا فقد لا يكون الظرف مناسباً لتقييم هذا الطرح الواسع للمفهوم، ولكنه مختلف بكل تأكيد عن المعنى الذي تقدمه معظم الأدبيات الشائعة لهذا المفهوم.

اسماعيل صبري عبد الله

في البداية، لا بد من تعريف ما هي النظرية. هي فكرة يتم لها عمل تطوير وبأمثلة يتم دراستها، ثم يحدث لها رواج ومن ثم تأخذ مكانها في تاريخ الفكر البشري.

أما بالنسبة لمفهوم «Governance» ـ بالمعنى الذي أشرت إليه سابقاً ـ فأتصور أنه مفيد جداً في معالجة مجتمعات العالم الثالث، لأننا لن نكون في يوم ما مثل أي من المجتمعات الغربية، ولكن هذا ليس سبباً في أن نعيش في استبداد وتخلف وإهدار حقوق الإنسان... الخ. وأيضاً لا يكفي القول في هذا الصدد بمفهوم الحكومة الجيدة ذات النيات الطيبة، فإذا لم يكن هناك نوع من المتابعة فلن نصل إلى نتيجة.

من هنا لا يمكن فهم معجزة نجاح اليابان التاريخي دون إدخال البعد الثقافي العام، ففي اليابان مثلاً لا ينفرد أحد باتخاذ القرار، فلا بد من التشاور والتداول... الخ، وبعد اتخاذ القرار لا تتم كتابته. وهنا أشير إلى مثال في الحالة اليابانية خاص بالسياسة التكنولوجية حيث كان هناك نوع من التداخل بين الحكومة وطبقة رجال الأعمال، وهي الطبقة الاجتماعية نفسها التي يقوم بعض المنتمين لها بدور الحكومة، وكانت تحدث اجتماعات عديدة غير رسمية بين الجانبين يتم فيها النقاش والحوار حول هذه السياسة التكنولوجية، وحدث انهم قرروا عدم الدخول في مجال الكومبيوتر إلا بعد الجيل الثالث لكي تتحمل الولايات المتحدة العبء الأول لهذه العملية. وعندما بدأ دخولهم في هذا المجال كانت لهم مصانع كومبيوتر في الولايات المتحدة، والأمر اللافت للنظر هنا أن الجميع قد التزم بهذا القرار.

وثمة مثال آخر أشير إليه وهو أنه عندما احتلت الولايات المتحدة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وظهرت فكرة محاكمة مجرمي الحرب لم يكن هناك قرار عسكري واحد موقع عليه للقيام بأي عملية عسكرية واحدة، فهذه ـ في رأيي ـ هي الثقافة التي أتحدث عنها. أشير أيضاً إلى مقاومة اليابانيين لإنشاء مطار ناريتا، فعندما تم افتتاح هذا المطار هاجمه البعض بالحجارة... الخ، وعندما سألت أحد اليابانيين حول أسباب هذا الهجوم على المطار الذي سوف يحقق لهم فرص عمل جديدة، أشار إلى أن رئيس الوزراء قد أخطأ ـ على رغم إعطائهم تعويضات كبيرة ـ عندما لم يذهب إليهم ليشرح لهم موقف الحكومة.

من هنا فأنا عندما أنظر إلى المجتمع لا أختصره في الدولة، ولا أختصر الدولة في الحكومة، وبالتالي لا أختصر الحكومة في الحزب الحاكم. ومن هنا أتصور أن المفهوم في شكله الأصلي ثري بالإمكانيات المعرفية التي تمكننا من معرفة مجتمعاتنا، وإلى أين تسير الضوابط الخاصة بها، وما هي القواعد ـ سواء القانونية أو غير القانونية ـ التي يتم احترامها. وربما كانت دراسة الحالة المصرية في هذا الصدد مفيدة جداً، فقد ظلت مصر محكومة مركزياً منذ نشأتها وحتى الآن، وغزاها الكثيرون، وعلى رغم ذلك ما زال الشعب المصري يعيش بعضه مع بعض ولم يتفرق. ومن هنا السؤال، ما هو هذا الشيء الذي جمعهم عبر هذه السنين الطوال؟ هنا أود

الإشارة في هذا الصدد إلى أنه كانت القرية في صعيد مصر حتى عهد قريب لا علاقة لها بالحكومة سوى أن الصراف كان يأتي ليأخذ الأموال ويذهب، فقد كان هناك اكتفاء ذاتي من كل النواحي، حتى أن الأمن لم يكن يتدخل في شؤون القرية في ظل وجود عمدة القرية. فالمجتمع كان أكثر تعقيداً. وأشير في هذا الصدد إلى مثال آخر من مجتمع متقدم، وهو أن علماء الاجتماع الفرنسيين قاموا بدراسة مهمة عن ظاهرة التفسخ الاجتماعي حيث تتحلل الأسرة بعد أن يتركها الأبناء عند سن الـ ١٨ ويقيمون في أماكن أخرى طلباً للاستقلالية، وأيضاً عندما يصلون إلى سن التقاعد نجدهم يتركون المدينة بسبب الضغوط والزحام ويسكنون في مدينة صغيرة، وهنا نجد أشخاصاً لا يعرفون بعضهم بعضاً وقد اجتمعوا في هذا المكان، ولديهم دخل يعيشون منه ولكن تنقصهم «الحياة الجماعية»، لذلك يبدأون في تكوين جمعيات مختلفة حيث تجد الشخص منهم مشتركاً في أكثر من جمعية. وهذا مثال يوضح كيفية تأثير التقدم التقاني في هدم الوحدة التاريخية التي تسمى الأسرة حتى انها تختفي ويكوّن الأفراد لأنفسهم أسرة جديدة. ومن هنا فالبشر لديهم القدرة على الإبداع والتجارب للتغلب على المصاعب التي تواجههم. والمجتمع ليس من صنع الحكومة أو الدولة أو الدستور، ومن هنا تمسكي بهذا المفهوم الخاص بـ «Governance» والذي يثيرنا عند دراسة مجتمعاتنا ومقارنتها بمجتمع مثل المجتمع الهندي الذي يعيش أفراده ـ على رغم تعددهم وتنوعهم ـ بعضهم مع بعض دون حروب منذ حوالى خمسين عاماً، فمن الذي وضع هذه الضوابط الخاصة بهذا المجتمع؟ ولماذا يأخذ أفراده الانتخابات هناك بجدية؟ ولماذا هي دائماً انتخابات نظيفة؟ فنحن لم نسمع أبداً بمن يشكك في هذه الانتخابات. إن الهند منذ لحظة إنشائها كانت دولة ديمقراطية تعددية برلمانية انتخابية، ويعود هذا الوضع الهندي الناجح ـ في رأيي ـ إلى أنهم نشأوا على حل مشاكلهم بأنفسهم، ومن ثم فهم لا يستدعون الدولة في حياتهم، فالهند من البلاد التي ظهر فيها مفهوم الحركات القاعدية، والذي تمكن من حل مشاكل كثيرة جداً.

على هذا الأساس لا أعتبر أن هناك ثمة نظرية متكاملة، وإنما هي مجرد فكرة أو أداة تحليلية يمكن استخدامها لكي يكون لدينا فهم أوسع وأعمق لتطور المجتمع، ومن ثم تزيد معرفتنا بهذا المجتمع، وإذا زادت المعرفة تزيد البدائل والحلول. ونحن نعلم أن هناك ضوابط قبل ظهور وكتابة القوانين، بل وقبل ظهور الدولة القومية، التي لا يزيد عمرها على مائتي عام، فالبشرية عاشت قبل ظهور هذه الدولة القومية. ومن هنا السؤال كيف عاشت؟ فليست هناك حياة مجتمعية من دون ضوابط، فكيف كان يتم عمل هذه الضوابط، ومن هنا اهتمامي بالمجتمع المدني، ليس لأنه معارض للحكومة، وإنما لأنه يمكن أن يكون مرآة أوضح لنشاط ذاتي التنظيم أو ذاتي الانضباط.

وأنا عندما أنتقد الولايات المتحدة من حيث إنه ليس هناك بلد فيه جريمة منظمة بالحجم الموجود فيها، وكذلك الحال بالنسبة لعمليات غسيل الأموال وتجارة المخدرات... الخ، فهذه كلها ظواهر جديدة لم تكن موجودة من قبل، والمشكلة هنا ليست في أن الحكومة عاجزة عن مواجهة هذه الظواهر الجديدة، ولكن في أن المجتمع يفرز أشياء جديدة بصرف النظر عن مدى خطأها أو صحتها.

لذلك فأنا متحمس جداً لمفهوم «Governance»، ولا أريد حصره في ذلك المعنى السيئ الذي استخدمه البنك الدولي من أن الحكم الجيد يعني حكومة غير فاسدة، والتي هي على عكس الحكومة الفاسدة في الحكم الفاسد. وكما ذكرت من قبل فإن البنك الدولي قد استخدم هذا المفهوم لأنه كان محظوراً عليه الخوض في مجال السياسة، تماماً مثلما افتقد وضع القطاع

الخاص في مصر حيث لم يشر إلى المضاربة العقارية أو النشاط الطفيلي... الخ، وإنما أشار إلى أن هناك عجزاً في الميزان التجاري، وأنه يجب الاستثمار في الصناعة حتى يمكن التصدير... الخ.

سلوى شعراوي جمعة

أتفق تماماً مع ما ذكره د. اسماعيل صبري من حيث تحمسه لمفهوم الـ «Governance» وأهميته وصلاحيته لدراسة مجتمعات العالم الثالث. أما فيما أثاره البعض عن ترجمة المفهوم إلى العربية، فأتصور أن تعبير «إدارة شؤون الدولة والمجتمع» مفهوم يوضح تماماً معنى الـ «Governance»، فهو يتحدث عن الدولة والمجتمع، ومن هنا فهو تعبير واقعي جداً ويعبر عن مضمون هذا المفهوم ومحتواه.

وكما أشرت في البداية للعامل الشخصي في تحمسي لمفهوم «Governance»، فقد ازداد شعوري بهذا الحماس نتيجة استفادتي من مجال العلوم السياسية والإدارة العامة، فمما لا شك فيه أن الجمع بين هذين الفرعين من العلوم الاجتماعية قد أتاح لي النظر إلى المفهوم من غير زاوية، الأمر الذي يختلف عمن ينظر إلى المفهوم من زاوية واحدة فقط ويغفل باقي الجوانب الأخرى.

اسماعيل صبري عبد الله

أود الإشارة هنا إلى بعض التقاليد التي نُشِّئت عليها في صعيد مصر في مجال المحافظة على البيئة، من ذلك أنه عند ولادة الحفيد لا بد من زراعة نخلة، ومن المعروف أن بعض أنواع النخل يطرح ثماره بعد أكثر من عشرين أو ثلاثين عاماً، ولذلك فغالباً أن من يزرع النخل لا يرى ثماره. ومن هنا كانت القرية الصعيدية في وسط غابة من النخيل. أيضاً كان هناك تقليد خاص بزراعة شجرة توت ـ لظلها الوفير ـ على الطريق وبجوارها زير وكوب مياه لعابر السبيل... الخ، فهذه كلها أنواع من النظم الذاتية التي نشأنا عليها. وعندما جاءت صدمة الوافد من الخارج كان السؤال كيف التكيف معه؟ ليس بمعنى تكيف الداخل مع الخارج، بل كان العكس بالضبط هو المطلوب بمعنى تطويع الخارج تطويعاً طبيعياً للداخل، وإلا ظللنا، كما عبرت عن ذلك من قبل، وكل مهمتنا أن نقلد المجتمع الغربي، بحيث نتحول إلى مجموعة من القردة، لأن المهارة التي أعطاها الله للقرد هي التقليد، أما التي أعطاها للإنسان فهي العقل لكي يفكر به. فإذا كان كل المطلوب هو أن نقلد الغرب، فنحن بذلك نهبط إلى مستوى القرد. فلا بد لنا من التفكير وأن نكون ناقدين. فالغرب تقدم من خلال هذه النظرة النقدية لكل شيء، فلماذا يحرموننا إذن من أن نكون ناقدين لهم؟

ما أريد قوله إن الضوابط الذاتية للمجتمع ليست ثابتة عبر السنين، ولكنها تشهد تحولات وتغيرات كثيرة، ومن ثم فلا بد من متابعتها، وهناك مداخل محددة لذلك يعرفها علماء السوسيولوجيا مثل القيم وتحليل القيم. ولكن أتصور أن القيم هي أداة من أدوات الضبط والتنظيم ولها سياق معين، وقد يكون تغييرها مرتبطاً بسياقات أخرى.

ومن هنا فأنا أشجع الباحثة على الاستمرار في هذا الاتجاه، ولكن عليها قراءة ودراسة الأدبيات التي تحتوي على الإضافة وليس الحذف، فمفهوم «Governance» لا يلغي الصراع الطبقي، ولا يلغي الدولة، وإنما يضعهما في السياق الذي يعملان من خلاله.

وفي هذا الصدد أشير إلى أنه لا يمكن الحكم على التجربة السوفياتية من غير النموذج الخاص بها، فروسيا لم تعرف الديمقراطية أبداً، فهي شعب يعيش على أرض واسعة جداً، وتم غزوه من جهاته الأربع، فقد غزاه المغول والصينيون والتتار من الشرق، والسويد وبولندا من الشمال، والامبراطورية العثمانية من الجنوب، وحروب نابليون وهتلر من الغرب. ومن هنا كان الروس يرون في قوة السلطة المركزية الضمان الوحيد لوحدة الدولة، بل إنهم قاموا بتأليهها، فقد كان القيصر هو رئيس الكنيسة في الوقت نفسه، فهذه هي التجربة العملية. وحينما يُطلب إليهم ـ بين يوم وليلة ـ أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم فسوف يتعثرون، وسوف يحاولون مرة أخرى، لأن البيروقراطية ستكون أقوى منهم وسوف تمتصهم، وهذه هي المأساة الحقيقية.

وفي النهاية أشير إلى وجود بعض الظواهر الفرعية التي تتعلق بمفهوم «Governance» وتحتاج إلى دراسة، مثل وضع البيروقراطية المصرية، التي يزيد عمرها على خمسة آلاف عاماً، وأذكر أنني في إحدى المرات ذكرت للرئيس جمال عبد الناصر أن كل الأجهزة التي بينه وبين الشعب المصري موصل رديء لرغبات الشعب ولتوجهاته إلى الشعب، حيث تقوم هذه البيروقراطية بتحريف توجهاته ورغبات الشعب.

مصطفى كامل السيد

على الرغم مما قد يبدو تناقضاً بين هذين الفهمين والطرحين لمفهوم «Governance»، فإنهما يكملان أحدهما الآخر، فالقول إن هناك المجتمع الذي ينظم نفسه بنفسه يمثل دعوة للحكومة لكي تضيق من تدخلها في شؤون هذا المجتمع، ومن ثم فإن الـ «Governance» بالمعنى الذي قصده البنك الدولي لا يتناقى إطلاقاً مع كون المجتمع خارج الحكومة قادراً على تنظيم أموره بنفسه، ومن ثم فهذا أدعى لأن تترك الحكومة العديد من المجالات لكي يقوم هذا المجتمع بتسييرها، وهذا أيضاً أدعى من ناحية أخرى لأن تتشاور الدولة مع هذا المجتمع الذي يمتلك خبرة وتجربة واسعة وقدرة على تسيير أموره بنفسه. ولذلك ربما يكون من المفيد في ختام هذا النقاش التأكيد أن هذين الفهمين غير متعارضين، والحقيقة أنهما يكملان بعضهما بعضاً.

وأيضاً أود التأكيد على أهمية إدراك أن مفهوم «Governance» ـ بالمعنى الوارد في الأدبيات الشائعة عنه ـ يؤكد على الأقل في أحد جوانبه على أسلوب صنع القرار الذي يجب أن يقوم على التشاور والمعلومات الصحيحة والاختيار بين البدائل المختلفة، وأن الحكم الحسن بهذا المعنى يتوافق مع توفر المعلومات والشفافية والمساءلة.

علي الدين هلال

والخلاصة أن هذه المناقشات أوضحت أن هناك غير رأي حول أصل مفهوم «Governance» وتعريفه ودلالاته. إلا أنه كان من الواضح أن هناك شبه اتفاق على أن هذا المفهوم يرجع بجذوره إلى حقبة الثمانينيات، وأنه مفهوم تحليلي، فهو أداة تحليلية ومنهج وفكرة حاكمة. وأنه التعبير الأكاديمي السياسي عن مفهوم العولمة حيث إنه لا يتخذ من الدولة وحدة أساسية للتحليل، وإنما يركز على مجموعة التفاعلات والإجراءات الحاكمة لحركة المجتمع. وأن ظهور هذا المفهوم وانتشاره ارتبطا بتلبية حاجات اجتماعية وفكرية معينة، وأن تلك الاحتياجات من الأرجح أن تختلف من سياق ثقافي واجتماعي لآخر.

أود في ختام هذا النقاش التوجه إليكم جميعاً بالشكر، وإلى اللقاء في ندوات أخرى قادمة □

حول مذكرات عصمت عبد المجيد
«زمن الانكسار والانتصار»: مذكرات تهمل أكثر مما تحفظ(*)

برهان غليون

مدير مركز دراسات الشرق المعاصر،
وأستاذ علم الاجتماع السياسي ـ جامعة السوربون.

ـ ١ ـ

عندما قبلت المشاركة في النقاش الذي نظمه معهد العالم العربي في الرابع من أيار/مايو ١٩٩٩، حول مذكرات الدكتور عصمت عبد المجيد، أمين عام جامعة الدول العربية، التي صدرت حديثاً بعنوان **زمن الانكسار والانتصار**، كنت أعتقد أن الندوة سوف تكون، على الرغم من المعالجة السريعة التي أظهرها الكتاب للأحداث التي عرفها الوطن العربي في العشرين عاماً الماضية وقلة التحليلات السياسية وهيمنة الحديث عن المنجزات الشخصية على عرض المسائل العمومية، مناسبة لإعادة طرح القضايا العربية الأساسية أمام جمهور واسع من المثقفين وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي والعديد من المسؤولين والمهتمين الفرنسيين بالشؤون العربية. فالكتاب الحقيقي هو عصمت عبد المجيد نفسه الذي عاش أهم أحداث العقود الثلاثة الماضية من التاريخ السياسي العربي، كما أنه يعتبر اليوم أول مسؤول في الوطن العربي عن مسيرة العمل العربي المشترك، كما يدل على ذلك منصبه كأمين عام لجامعة الدول العربية على الأقل. وكنت أعتقد أن ما أخفته المذكرات أهم مما حاولت أن تظهره، وأن حضور الكاتب سوف يساعد بشكل أفضل على الوصول إلى الهدف الذي رمى إليه.

وهكذا كانت المناقشة تبدو لي نادرة ومثيرة معاً من وجوه عدة.

نادرة **أولاً** لما يمكن أن تقدمه للجمهور العربي من فرصة إعادة النظر في الكثير من القضايا الكبرى التي شغلت السياسة والرأي العام العربيين لعقود طويلة، ولا تزال تشغله، مثل مسألة القومية والوحدة العربية، أي تنظيم العلاقات العربية ـ العربية، ومسألة النزاع العربي ـ

(*) نص النقاش الذي جرى في إطار معهد العالم العربي حول قضايا الجامعة العربية والوحدة العربية انطلاقاً من مذكرات الأمين العام للجامعة، الدكتور عصمت عبد المجيد، **زمن الانكسار والانتصار**، وذلك في الرابع من أيار/مايو ١٩٩٩.

الإسرائيلي ومن ثم السلام، ومسألة الجامعة العربية والدور الذي تلعبه كمؤسسة إقليمية في تحقيق أهداف البلاد العربية.

ونادرة **ثانياً** لأنها، كما كنت آمل، ستتيح لي ولجمهور المشاركين التعرف من لدن أحد صانعي السياسة العربية على أسرار وخفايا صنع القرار وبلورة السياسة أو السياسات العربية التي لم يتح لي المشاركة فيهما، كما لم يشارك فيهما مئات ملايين المواطنين أو بالأحرى أشباه المواطنين الذين تضمهم الحدود العربية. فلا يخفى على أحد أن السياسات لا تزال في هذه المنطقة تتبع خط السرية وتقوم بها أجهزة مجهولة الهوية تعمل من خلال مصادرة المعلومات وحجب النتائج والآثار عن الرأي العام وقصر حق النظر والتفكير والممارسة العمومية في دائرة نخبة صغيرة يمكن أن تحظى ببعض الشعبية مثلما يمكن أن تبقى معزولة ومحاصرة داخل أسوارها النفسية وأحياناً الحديدية.

ونادرة **ثالثاً** لما تمثله من فرصة استثنائية لتطوير تقاليد جديدة في الحوار بين المثقفين والباحثين من جهة، والسياسيين العرب الفاعلين وأصحاب القرار الذين اعتادوا العمل في معزل عن كل مناقشة أو حوار مع فئات النخبة الاجتماعية الأخرى. فقد تعمقت القطيعة في العقود القليلة الماضية إلى درجة خطيرة بين الطبقة السياسية العربية الحديثة والراهنة، وبين المثقفين والأكاديميين والباحثين الذين بدأوا يتكاثرون في الوطن العربي مع تطور المجتمعات وتوسع دائرة التعليم العالي وحلقة الباحثين والتأثر بأساليب العمل والإدارة والحكم في البلاد الديمقراطية، وبالتالي ازدياد المهارة والخبرة النظرية. وقد كان من نتيجة هذه القطيعة أن انفصلت الطبقة السياسية تقريباً عن بقية الفئات وأوساط النخبة الاجتماعية الأخرى، الحية والمنتجة، حتى تطابقت الطبقة السياسية، أو هي في طريقها لأن تتطابق تماماً مع بيرقراطية الدولة وتكنوقراطييها، أو مع الطبقة التكنوبرقراطية. ويمثل عصمت عبد المجيد نموذجاً حقيقياً ومخلصاً لهذه النخبة التكنوقراطية. السياسية العربية التي أمسكت، تحت إمرة فئة من العسكريين وحمايتها، بالمصائر العربية وتنقلت بين مختلف المناصب العمومية. فقد بدأ ناشطاً عروبياً ولا يزال، ثم أصبح دبلوماسياً عندما مثل بلاده في الأمم المتحدة، ثم وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء. وشارك من خلال مناصبه وموقعه السياسي في مفاوضات السلام المصرية ـ الإسرائيلية، قبل أن يتوج نشاطه أميناً عاماً لجامعة الدول العربية وأن يتحول بالتالي إلى داعية للمصالحة وللتعاون العربيين.

وعندما أقول إن الدكتور عصمت عبد المجيد يمثل النخبة السياسية العربية التي تسلمت مقاليد الأمور في الحقبة الماضية، فأنا أقصد أولئك الذين بقوا مخلصين لمبادئهم وأوفياء لها، والذين كان الصالح العام محور تفكيرهم ومركز اهتمامهم. ولا يستطيع أحد إلا أن يعترف للدكتور عبد المجيد بهذه المزايا التي تشمل إلى جانب التواضع في خدمة الأهداف الوطنية والاستقامة المهنية الوفاء لاختياراته الأساسية. وربما كان أفضل مثال على ذلك استمراره في التأكيد على راهنية الفكرة العربية ونجاعتها في الوقت الذي تخلى فيه عنها معظم روادها ودعاتها، بما في ذلك من لا يزالون يستمدون الشرعية في حكمهم منها. فلا بد من أن يتحلى المرء بالشجاعة من دون شك كي يعلن تمسكه اليوم بالفكرة العربية. ومن الصعب عليه أن يحمل رايتها من دون المخاطرة بأن يتهم بالتعصبية القومية أو أن يثير الشك في صحة محاكمته السياسية.

كان من الطبيعي أن يكون سؤالي **الأول** موجهاً للمدافع عن القضية العربية الذي يجسده

الدكتور عصمت عبد المجيد، في شبابه وكهولته معاً، وهو سؤال صعب ومحير: فكيف يمكن تفسير إخفاق العرب، وهم شعوب تجمع بينهم اللغة الواحدة والثقافة والتاريخ والجغرافيا والمعارك المشتركة، في تحقيق أدنى مراحل التعاون والاندماج، في الوقت الذي نجحت فيه شعوب لا يربط بينها رابط قومي أو أقوامي مثل شعوب جنوب شرق آسيا مثلاً، وأمم مكتملة الهوية والتكوين مثل البلدان الأوروبية، في تكوين تكتلات اقتصادية فاعلة، ولا يستبعد جزء من رأيها العام السير نحو أشكال أرقى من الاندماجات السياسية والعسكرية؟

يبدو للمراقب الخارجي كما لو كانت المنطقة العربية من المناطق العالمية القليلة التي تسير في عكس التيار. فقد نشطت فيها ديناميكية التقارب والوحدة في الوقت الذي كانت فيه الدول الجديدة تبحث عن تأكيد هويتها المستقلة. وهي تخضع اليوم بالعكس لديناميكية تأكيد الهوية الوطنية المستقلة في الوقت الذي تتطور فيه في جميع المناطق، تحت تأثير العولمة وتحدياتها، ديناميكية التقارب والتكتل وبناء الأسواق الاقتصادية المشتركة. ما الذي يفسر إذن هذه الحالة المزرية من الفوضى والتخبط والاقتتال وانعدام التنسيق والاتساق في عالم تؤهله مزايا وخصائص مشتركة كثيرة كي يتجه نحو الوحدة أو على الأقل نحو التعاون والتنسيق والتنمية المشتركة؟

يبدو أن الجواب الذي يلامسه أمين عام جامعة الدول العربية في مذكراته يشير إلى أن الخطأ الأساسي ناجم عن أن العرب اختاروا الوحدة السياسية السريعة بدل البدء بطريق التكتل الاقتصادي التدريجي، لكن الوقائع التاريخية تدل بالعكس على أن مئات الاتفاقيات الاقتصادية قد وقعت منذ عام ١٩٤٦، وآخرها اتفاقية تحقيق منطقة التجارة العربية الكبرى، وقبلها كانت اتفاقية الوحدة الاقتصادية، واتفاقية السوق العربية المشتركة. فلم يتحقق التعاون والتقارب لا من خلال الطريق السياسي ولا من خلال الطريق الاقتصادي.

كيف يفسر عصمت عبد المجيد، العروبي والمتمسك بالوحدة العربية كما تشير خطاباته، هذا الإخفاق في ما يمكن أن نعتبره أكبر معركة سياسية وجيوسياسية خاضها العرب في العصر الحديث من أجل تغيير الشروط العامة لعملية الاستثمار والتحضر والتمدن الإنساني في هذه المنطقة؟

السؤال الكبير **الثاني** موجه للأمين العام لجامعة الدول العربية بوصفه رجل سياسة رسمياً ساهم في أهم معركة سياسية خاضها العرب منذ الحرب العالمية الثانية، أعني معركة السلام. فمن الواضح أن السلام العادل والشامل الذي حلم به العرب وعملوا من أجله يداً واحدة والتزموا به منذ نهاية حرب ١٩٧٣ التي وفرت لهم غطاءً استراتيجياً لا بأس به، يعيش مأزقاً حقيقياً. فمن جهة لم يتحقق منه إلا ما يتعلق بالشق المصري، وما تحقق منه على الجبهات الأخرى يكاد يصب في مصلحة إسرائيل قبل أي شيء آخر، ومن جهة ثانية وهذا هو الأهم، أصبح حلم السلام العربي معلقاً على الإرادة الإسرائيلية، وبدرجة أكبر على حسن نيات الإدارة الأمريكية وحرصها على إرضاء بعض حلفائها من الحكومات العربية. باختصار لقد فقد العرب، ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك، أي هامش للعب في هذا الميدان ولم يعد لديهم إلا استجداء الضغوطات الأجنبية، الأوروبية والأمريكية. لقد فرطوا في أقل من عشرين سنة بكل أوراقهم التي كان من الممكن أن تسمح لهم بالتوصل إلى تسوية يستعيدون من خلالها الأراضي العربية المحتلة لقاء اعترافهم بإسرائيل وحدودها الآمنة.

بالنسبة لسياسي عربي مخضرم، ولواحد من الذين شاركوا في هذه المسيرة وربما

خططوا لها ونظّروا لها، كيف يمكن تفسير هذه النتائج، والمأزق الذي وصلت إليه عملية السلام؟ هل هو فوز اليمين المتطرف الإسرائيلي بالسلطة في السنوات الثلاث الماضية كما تميل إلى ذلك تفسيرات الدول العربية؟ أم هو العوج والهشاشة في استراتيجية العرب السلمية، وعدم قدرتهم على استخدام مواردهم بصورة عقلانية ومنسقة؟ وفي هذه الحالة هل يمكن المرور على اتفاقيات كامب ديفيد مرور الكرام من دون التساؤل عن دورها في فرط الحلف العربي الذي كان الركيزة الأساسية للمواجهة العربية لإسرائيل منذ نشوء هذه الدولة عام ١٩٤٨؟ وهل يمكن إصلاح هذا الخلل، واستعادة التعاون العربي من دون مراجعة الأسباب التي أدت إلى فرط هذا العقد، والاعتراف بها، ومن ثم العمل على بناء إطار جديد لهذا التعاون يتجاوز العطب الذي أدى إلى فرط الحلف القديم؟ وما الذي يفسر استمرار انعدام التنسيق العربي حتى الآن والإصرار على الحلول المنفردة؟ هل هو شرط إسرائيلي قبلت به الحكومات العربية، أم هو خيار عربي واع قائم على الإيمان بأنه لا سلام ممكناً مع إسرائيل من دون إنهاء التعاون العربي باعتباره مصدر خطر على أمن ومستقبل إسرائيل؟ أم هو عجز الزعماء العرب بالفعل عن تجاوز حساسياتهم الشخصية ونزاعاتهم الذاتية للتعاون من أجل المصالح الوطنية؟ ما هو تحليل السياسي العربي المخضرم لكل هذا؟

لقد كانت الأطروحة العربية التي مهدت لقبول خيار السلام كخيار استراتيجي تقول بأن العرب مستعدون للسلام إذا كانت هناك إمكانية تحقيق سلام عادل وشامل، أي متوازن في التنازلات وبالتالي مقبول من قبل الرأي العام وغير مفروض بقوة السلاح، وان الوصول إلى مثل هذا السلام يفترض الحفاظ على وحدة الصف العربي إزاء إسرائيل. فهل يفسر عدم تحقق هذه الأطروحة أو الفرضية انهيار موقف العرب في عملية السلام؟

أما السؤال **الثالث** فهو موجه لعصمت عبد المجيد الدبلوماسي، أعني أمين عام جامعة الدول العربية، وهو يتعلق مباشرة بهذه الجامعة: تأسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٤ وكانت من أقدم المنظمات الإقليمية التي نشأت بعد الحرب الثانية، بل أقدمها بالفعل، لكنها منذ ذلك التاريخ لم تتطور إطلاقاً ولم يطرأ أي تعديل أو تغيير على لوائحها التنظيمية أو أساليب عملها أو حتى شعاراتها. إنها لم تتقدم خطوة واحدة على طريق تحقيق الأهداف التي وعدت بها وقامت من أجلها. وبدل أن تحقق التقارب العربي والوحدة التي نادت بها، وأن تساعد الدول المنضمة إليها على تعزيز علاقات التعاون فيما بينها أصبحت هي نفسها موضوع خلاف فيما بين هذه الدول؟ فما قيمة جامعة عربية لا تلعب أي دور يذكر في الحياة السياسية الوطنية والإقليمية للدول المنضمة إليها، وتجد نفسها في أغلب الأحيان مهمشة تجاه العمل لإيجاد حل للنزاعات التي أقيمت لمواجهتها بين الدول ذات العضوية؟ وكيف يفسر صاحب **زمن الانكسار والانتصار** أن الوطن العربي عاش الانتقال من حقبة السلام العربي نحو حقبة الحرب العربية ـ العربية مع وجود الجامعة العربية، وعلى الرغم منها، وكيف يمكن لمثل هذا الوضع ألا يفقد هذه الجامعة مصداقيتها؟

قد يقال إن السبب في شل هذه الجامعة هو رفض الدول العربية إعطاء الجامعة صلاحيات حقيقية أو أن المشكلة كامنة في اللائحة الداخلية التي تجعل القرارات تتخذ فيها على قاعدة الإجماع لا على قاعدة الأغلبية.

لكن إذا كان الموضوع لا يتعلق بإرادة مبيتة لشلها، ولكن بالبنية القانونية التي تجعل المنظمة بالضرورة غير فعالة ولا فاعلة، فما الذي منع تطوير هذه البنية منذ أكثر من نصف

قرن؟ وإذا كانت هذه البنية الشالة مقصودة فلماذا لم يحاول أحد من مسؤولي الجامعة وأمنائها وضع الدول أمام التحدي وإعلان عدم فعالية الجامعة من دون إحداث تعديلات جوهرية على بنيتها القانونية؟ وما هي الحكمة من الإبقاء على منظمة لم تنجح في أن تصنع لنفسها دوراً في الحياة الوطنية والإقليمية، ولا أن تعطي لنفسها الحد الأدنى من الصدقية؟ هل هي مسألة رمزية؟

إن مشروع تفعيل الجامعة العربية وتجديدها لا يزال موضوع نقاش منذ أكثر من عشرين عاماً، وقد كتبت فيه مقالات ودراسات تؤلف مجلدات كاملة، وتتجدد النغمة كل عام، لكن لا شيء يحصل على الإطلاق. فما الذي يقف أمام تنفيذ هذه الرغبة التي تبدو أحياناً جدية، ومن هو الذي يعترض على مراجعة الأسس والمبادئ التي تقوم عليها وإعادة بنائها على قواعد تتيح لها المزيد من الصلاحيات والسلطات المستقلة؟

وإذا كانت الحكومات العربية أو بعضها لا تريد ذلك بالفعل، وهناك بالتأكيد كثير منها لا يريده، فما الذي يمنع أمين عام جامعة الدول العربية من التوجه للرأي العام العربي لإعلامه بالحقيقة وتبرئة ذمته من تهمة الضلوع في شل المنظمة الإقليمية الوحيدة التي راهن عليها العرب، ولا يزالون من أجل الخروج من التفتت والتشرذم وبناء فضاء إقليمي ملائم للتنمية البشرية والعلمية والاستثمار؟

لا تكمن المشكلة في نظري فقط في العلاقة القائمة بين الجامعة والدول العربية الأعضاء، ولكنها تكمن كذلك في العلاقة القائمة بين جامعة الدول العربية، أو موظفيها، والجمهور العربي الواسع. ويبدو لي أن أمناء الجامعة يتصرفون وكأنهم مسؤولون فقط تجاه الحكومات وليس لديهم أي شعور بالمسؤولية تجاه الشعوب العربية ولا تجاه المبادئ التي قامت عليها الجامعة. ولذلك لا يخطر ببالهم أن يتوجهوا لهذه الشعوب وأن يقدموا لها كشف حساب عن أعمالهم، ولا أن يستنجدوا بها للضغط في اتجاه تقليص معارضة الحكومات المترددة. إنهم يرفضون حتى مصارحة هذه الشعوب بالمشاكل التي تعانيها المنظمة، ويسعون إلى الاحتفاظ بها لأنفسهم وللحلقة الضيقة المحيطة بهم حتى عندما يكونون في صراع حقيقي مع هذه الحكومة أو تلك. وهكذا لم تستطع الجامعة أن تتجاوز في نشاطها ما تمليه عليها إجماعات الدول العربية الضعيفة حتى العدم، وبقيت بالتالي خاضعة وأداة في يد الدول الأقوى، من دون أي طموح للعب دور مستقل خاص بها. ولو وجدت لديها مثل هذه الرغبة لاكتشفت أهمية الاستفادة من وزن الرأي العام العربي لتغيير موقعها وتحسين دورها وزيادة صلاحياتها في الحياة العربية الإقليمية. إن مشكلتها الكبرى هي أنها بقيت، كما بقي موظفوها ملحقين بوزارات الخارجية العربية.

في هذه الحالة ماذا يفيد الكلام المكرور عن القومية والأمة العربية والإبقاء على الجامعة مشلولة؟ هل هو لذر الرماد في العيون، والتغطية على انعدام الوحدة وغياب أي آفاق تعاون عربي؟ أم هو وسيلة لتجنيب المسؤولين السياسيين المحاسبة فيما وصلت إليه قضية الوحدة، ومنع الرأي العام من معرفة عمق النزاعات وموضوعاتها، وبالتالي هو التعبير عن اليأس من إيجاد الحلول الكفيلة بتجاوزها؟

- ٢ -

هذه نماذج من الأسئلة التي عرضت علي، وكنت أنتظر من مذكرات أمين عام جامعة الدول العربية أن تجيب عنها أو أن تقدم عناصر لهذه الإجابة. وما كان من الممكن أن يخطر

ببال أحد أن يشكل طرحها استفزازاً للأمين العام أو إساءة لفهم الدور الصعب الذي يقوم به. بيد أن جميع المشاركين قد فوجئوا بالدكتور عبد المجيد يتهمني برسم صورة سوداء للعرب تدعو للإحباط وتشجع الأجانب على عدم أخذهم بالاعتبار كما تؤكد انعدام ثقتي بهذا الشعب الكبير والمكافح. وتساءل: كيف لا أرى التقدم الذي أحرزه ويحرزه الوطن العربي كل يوم؟ وكيف لا أرى الطاقات التي يزخر بها هذا الوطن الذي يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، وكيف أتحدث عن مأزق العرب في مفاوضات السلام وأنسى ما قام به أطفال الانتفاضة من بطولات لقنت المحتل الإسرائيلي درساً خالداً لا ينساه؟ وكيف أتحدث عن انسحاب العرب من المواجهة المسلحة ولا أرى ما يظهره سكان جنوب لبنان من بطولات ومآثر دفعت إسرائيل إلى اتخاذ قرار الانسحاب من جزين وسوف تنسحب من مناطق أخرى؟

قلت يا سعادة الوزير، ليس هناك من يستطيع أن يضع إمكانيات الوطن العربي وطاقات شعوبه المادية والمعنوية موضع الشك. وليس هذا هو الهدف من طرح الأسئلة المتعلقة بالمصير العربي. فعالم العرب زاخر بالموارد البشرية والإمكانيات. إن موضوع التشكيك، إذا شئت التوضيح، ليس طاقات العرب في أي حال. وإنما المؤسسات السياسية والاقتصادية والإقليمية التي من المفروض أن تؤطر هذه الطاقات وتقدم لها السبل الكفيلة بتفعيلها وتحويلها إلى طاقات مثرية ومجزية ترفع من مستوى رفاه شعوبها ومن درجة أمنهم واستقلال إرادتهم. والمسؤول عن بناء هذه المؤسسات هي النخب السياسية التي تمسك بين أيديها مقاليد السلطة. وهي تستطيع أن تبني مؤسسات هزيلة غير فعّالة، أو تترك هذه المؤسسات تهرم وتذبل، كما تستطيع إذا أرادت أن تعمل على إصلاحها وتجديدها لتكون على مستوى المهام المطلوبة منها. ونقاشنا يدور حول صلاحية هذه المؤسسات وملاءمتها لحاجات إطلاق طاقات الشعوب العربية وتفجيرها والاستفادة الفعلية منها، وفي مقدمها جامعة الدول العربية، لا حول أهلية العرب العقلية ومواردهم الطبيعية.

قال وكأنه أمسك بحجة مفحمة لا ترد: أرجوك أن تسمح لي بمتابعة كلامي. إن الوطن العربي مليء بالقدرات والإمكانيات ومن لا يرى ذلك فهو فاقد الثقة بشعبه وأمته. لقد عرف هذا الوطن العربي قادة كباراً. لقد كان عبد الناصر رجلاً كبيراً، ولو أنه ارتكب خطيئة كبيرة عندما تبنى في مؤتمر الخرطوم الذي أعقب حرب ١٩٧٦ اللاءات الثلاث: لا صلح، لا مفاوضات، لا سلام مع إسرائيل. وقد كان السادات ملهماً عندما فكر بالذهاب إلى القدس، كما أن مبارك رجل ملهم. أنتم لا تعرفون شيئاً عما يعد لهذا الشعب. هناك قوى كثيرة تتربص بالعالم العربي وتريد له الشر. وأنتم لا تدرون.

أدركت بسرعة أن الأمين العام لا يريد فتح النقاش، أو أن النقاش الجدي لا يزال مستحيلاً بين المثقفين والباحثين من جهة، وجيل السياسيين العرب القديم الجديد من الجهة الثانية. وربما كان الأمين العام لا يعتقد أن من المفيد الدخول في نقاش جدي عربي - عربي أمام جمهور أجنبي، ويؤمن أن المطلوب أمام مثل هذا الجمهور تقديم صورة براقة وإيجابية للعرب لا فتح ملفاتهم المؤلمة والصعبة. وهذه وجهة نظر يمكن الدفاع عنها، وإن لم تكن وجهة نظري. لكن لم يكن من الضروري التغطية على رفض النقاش باللجوء إلى المزايدات السهلة. لكن الأمين العام لم يكن معتاداً على الجمهور العربي الأوروبي. وما ان وصل إليه الدور في الكلام حتى بدأ الحديث باتهامات لا ترحم. وكان السؤال الأول الذي فرض على الأمين العام أن يجيب عنه هو ما السبب في عدم سعيه لزيارة بغداد وتفقد حال أبناء العراق بعد مرور ما يقارب العقد على الحصار، وما الذي يدفع الأمين العام إلى أن يسلك تماماً كوزراء الخارجية العرب؟

لكن الشيء الوحيد الذي كان بودي أن أقوله، ولم أفعل حتى لا أثير حفيظة الأمين العام من جديد، هو أن تضحيات أطفال الانتفاضة أو أبناء الجنوب اللبناني لا تشكل، بعكس ما يعتقد، حجة لصالح آلتي الحرب والدبلوماسية العربيتين بقدر ما هي أقوى حجة على فشل مؤسساتنا الرسمية. فكيف يمكن أن نفسر أن الشعوب العربية التي لا تزال منذ نصف قرن تحرم نفسها من الأكل في سبيل وباسم المجهود الحربي لمواجهة إسرائيل لا تجد أمامها من تعتمد عليه في محصلة هذه المواجهة إلا جيل الأطفال الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال والذين لا تتجاوز أعمارهم الأربعة عشر ربيعاً، في الوقت الذي تقف فيه الجيوش النظامية موقف المتفرج العاجز عن أي خيار؟ وكيف نفسر أن بضعة آلاف من الأطفال الصغار يتحولون إلى ورقة الضغط الرئيسية على إسرائيل بينما لا يكاد يزن أكثر من مليوني جندي عربي تحت السلاح شيئاً بسبب سوء الإدارة وتهافت الاستراتيجيا وانعدام التعاون والتنسيق بين البلدان العربية؟ وكيف أصبحت استراتيجية الأطفال القائمة على الإغارة بالحجارة أكثر فاعلية في التعامل مع إسرائيل من استراتيجية عشرات آلاف ضباط الأركان، قادة أسلحة الصواريخ والطائرات والراجمات والدبابات التي كلفت الوطن العربي مئات المليارات من الدولارات؟ وكيف نفسر وصولنا إلى هذا الوضع الذي يطلب فيه من العرب أن يحموا شرفهم بدماء أبنائهم الصغار، ولا يشعر أي من مسؤوليهم أن هناك خطأ ما في السياسة أو الاستراتيجيا، وأن من الطبيعي أن يذهب الأطفال إلى ساحة الحرب ويتفرغ كبار القادة والضباط لمتابعة نشاطاتهم الرياضية وإدارة أعمالهم التجارية؟ لا أدري هل فقدت الطبقة السياسية العربية الحد الأدنى من الشعور بالمسؤولية أم أنها اعتادت احتراف الغوغائية؟ هل هناك مجال بعد كي ننكر المشاكل الخطيرة التي يعيشها الوطن العربي؟ في اعتقادي ان الذي يرفض الاعتراف بهذه المشاكل لا يهدف إلى حماية الشعوب العربية، ولكن إلى الهرب من المسؤولية، سواء ما تعلق منها بإيصال الأوضاع إلى ما هي عليه أو بالتساهل مع ما هو قائم من فساد وخطأ، وبالتالي تعريض مصالح الشعوب العربية للهدر والدمار. فمن يرفض الاعتراف بالنقائص الكثيرة التي تعيشها مؤسسات الوطن العربي، وفي طليعتها الدولة، فإنه يرفض في الواقع الاعتراف بالنقائص الخطيرة في أساليب العمل ومن ثم في تحمل المسؤوليات. وقد برعت الطبقة السياسية العربية الحاكمة في هذه العملية حتى صار الهرب من مواجهة الواقع والتخلي عن المسؤولية صفة من صفاتها الجوهرية، وسياسة رسمية □

تقرير عن ندوة:

العلاقات الثقافية الصينية ـ العربية في القرن الحادي والعشرين

بكين، ٢٤ ـ ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٩

مسعود ضاهر

أستاذ التاريخ ـ كلية الآداب ـ الجامعة اللبنانية.

تعريف بأبحاث الندوة

بدعوة مشتركة من جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجامعة الدراسات الأجنبية ببكين ـ كلية اللغة العربية، عقدت في بكين الندوة العلمية عن «العلاقات الثقافية الصينية ـ العربية في القرن الحادي والعشرين» في الفترة ما بين ٢٤ ـ ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٩. تحدثت في حفل الافتتاح رئيسة جامعة بكين للدراسات الأجنبية السيدة تشن لي فانغ، ومدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الأستاذ محمد الميلي، والأستاذ وانج يونغ دا نائب وزيرة التربية في الصين، وعميد السلك الدبلوماسي العربي بالإنابة سفير دولة الإمارات العربية المتحدة الأستاذ إسماعيل عبيد يوسف. وألقى كلمة أمين عام جامعة الدول العربية رئيس بعثة الجامعة في بكين د. محمد الساكت.

وقدمت للندوة الأوراق العلمية التالية:

السفير وو سي كه: «العلاقات الصينية ـ العربية ومستقبلها»؛ د. كامل أبو جابر: «موقف الصين من القضايا العربية»؛ د. تشاو قوه تشانغ: «دراسات صينية لقضايا الشرق الأوسط: واقعها ومستقبلها»؛ د. يانغ سياو بو: «اللغة الصينية في الألب (جمعها ألباب) العربية»؛ د. شي جي رونغ: «تعليم اللغة العربية في الصين»؛ د. السعيد بدوي: «طرق الحضارة»؛ د. محمد حور: «آثار ومآثر العرب في الصين»؛ د. لي تشين جونغ: «آثار ومآثر العرب في الصين عبر التاريخ»؛ د. عبد الله شقرون: «صورة العرب في الإعلام العربي»؛ د. وانغ فو: «الإعلام الصيني الخارجي باللغة العربية»؛ د. مسعود ضاهر: «العلاقات الثقافية الصينية ـ العربية: الواقع والآفاق المستقبلية»؛ د. شي سي تونغ: «الثقافة الصينية التقليدية والعصرنة»؛ د. اسماعيل دباش: «سبل تعزيز العلاقات بين الحضارتين العربية والصينية»؛ د. شوي تشينغ قوه: «حركة الترجمة بين اللغتين العربية والصينية»؛ د. محمد عبد الوهاب الساكت: «الموقف العربي من القضايا الصينية»؛ د. تشانغ هونغ: «سياسة عربية تجاه الصين»؛ د. محمد السيد سليم: «السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية»؛ د. يه وين لو: «العلاقات

الاقتصادية والتجارية الصينية ـ العربية»؛ د. حاتم بن عثمان «العلاقات العربية ـ الصينية في ظل العولمة».

اتجاهات النقاش

وزعت جميع الأوراق مطبوعة على المشاركين في الندوة بهدف تقليص الوقت المخصص لتقديمها، ولإعطاء فرصة للحوار العلمي بين الجانبين. وقد نجح هذا التوجه إلى حد بعيد في إقامة حوار رصين استناداً إلى المعلومات المهمة التي وردت في أوراق الندوة بالإضافة إلى تعليقات المشاركين فيها، وبشكل خاص من السفراء العرب والمهتمين بالعلاقات الثقافية الصينية ـ العربية من الباحثين والطلاب والصينيين. وعلى رغم أن الندوة قد عقدت في نهاية العطلة الجامعية فإن الباحثين والطلبة الصينيين واكبوا أعمالها بانتظام في حين تغيب غالبية الأساتذة والطلاب العرب الموجودين في بكين والذين يقدر عددهم بالمئات.

لقد حرص الجانب الصيني على حشد مجموعة من أفضل الباحثين الصينيين، من دبلوماسيين وباحثين وأساتذة وطلاب، يتقنون اللغة العربية بشكل أثار إعجاب المشاركين العرب إلى درجة أن أياً من الدول الأمريكية والأوروبية لم تستطع إعداد مستعربين يتقنون اللغة العربية، وبسرعة قياسية، كما فعل الصينيون. فقد أنشأوا كلية خاصة للغة العربية في جامعة بكين للدراسات الأجنبية تخرج سنوياً ـ كما تقول عميدتها د. أمل ـ ما بين ٦٠ إلى ٧٠ باحثاً صينياً قادراً على الكتابة والقراءة والتحدث بطلاقة باللغة العربية، ومنهم من يحضر رسالة الدبلوم أو أطروحة الدكتوراه باللغة العربية، وبإشراف أساتذة صينيين يتقنون اللغة العربية بشكل ممتاز، ويعالجون قضايا فكرية شائكة في الأدب العربي، ولديهم القدرة على الترجمة الدقيقة عن اللغة العربية.

في هذا المجال، لا بد من التنويه بجهود الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الذي كان له الفضل الأول في بناء كلية اللغة العربية بجامعة بكين للدراسات الأجنبية، وتقديم الدعم المستور لها. وكان لهذه الكلية الدور الأساسي في تطوير وتعميق العلاقات الثقافية الصينية ـ العربية على جميع المستويات. يكفي التذكير بأن غالبية الدبلوماسيين الصينيين ـ إن لم نقل جميعهم ـ العاملين في الدول العربية أو المهتمين بالقضايا العربية في العاصمة بكين قد تعلموا العربية في هذه الكلية أو في مراكز صينية أخرى تعلم اللغة العربية. فأحدثت هذه الخطوة شعوراً عميقاً بالارتياح لدى الجانب الصيني إلى درجة أن أحد الباحثين الصينيين تجرأ على مخاطبة السفراء العرب في بكين بشكل مباشر، وسألهم عن سبب تقاعسهم عن تعلم اللغة الصينية ومخاطبة الصينيين بلغتهم الأم كما يفعل الدبلوماسيون الصينيون. وأحس هؤلاء بالحرج الشديد لأن منهم من يمضي سنوات طويلة في الصين دون أن ينتهز الفرصة المتاحة أمامه لتعلم اللغة الصينية التي يتحدث بها أكثر من مليار ومئتي مليون إنسان. وليس صحيحاً القول إن اللغة الصينية عصية على التعلم لأن عدداً كبيراً من الدبلوماسيين الأوروبيين والأمريكيين يجيدونها بشكل ممتاز، ومنهم من استغل معرفته للغة الصينية وللمجتمع والسياسة في الصين لكتابة دراسات علمية على غاية في الأهمية حول التبدلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها الصين، وبخاصة في الآونة الأخيرة.

وهناك ظاهرة ثانية لا تقل أهمية عن الأولى، وهي أن كل باحث أو طالب صيني متخصص في القضايا العربية يختار لنفسه اسماً عربياً يعرف به أثناء محادثته مع الباحثين العرب. لذلك اختفت الأسماء الصينية الأصلية أثناء انعقاد الندوة لتحل

مكانها أسماء عربية مثل: سليمان، وبسام، وعلي، ومحمود، وأمل، وفريدة، وناضرة، وهيفاء وغيرها.

فقد كاد العرب المشاركون في الندوة ينسون أنهم في بكين، وشعروا فعلاً أنهم في عاصمة عربية حقيقية ـ ليس كالعواصم العربية الراهنة ـ تغلب الشعور القومي العربي على ما عداه وتطلب من الجميع الكلام باللغة العربية دون سواها لجميع المشاركين في الندوة. ونادراً ما يحصل هذا الأمر في أي من الندوات العلمية العربية داخل الوطن العربي.

توزع الحوار في الندوة حول قضايا تاريخية، وثقافية، وحضارية، واقتصادية، واجتماعية متنوعة، بالإضافة إلى مشكلات الترجمة بين الثقافتين. وتبين أن الترجمات العربية عن الصينية لا تزال محدودة للغاية، في حين أن الترجمات الصينية عن العربية أكثر نشاطاً إلا أنها لا تزال أسيرة الدراسات الأدبية والدينية. أما الدراسات الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية العربية فتكاد تكون نادرة. وذلك يعني أن اهتمام الصينيين بالعرب لا يزال مقتصراً على المعارف اللغوية، والدينية، والأدبية. وبالتالي فإن الدراسات الغربية عن العرب في المجالات الأخرى هي التي تساهم في صياغة وعي الصينيين بالقضايا العربية الكبرى. وبدا واضحاً أن الغالبية الساحقة من أبحاث الصينيين المقدمة إلى الندوة لم تتطرق إلى المشكلات العربية السياسية، كالصراع العربي ـ الصهيوني، ومشكلات بناء الدول العربية الحديثة، وقضايا التبعية، والتيارات السياسية الأساسية السائدة الآن في الوطن العربي، ودور الصين في توليد نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، وآفاق التبادل الاقتصادي بين العرب والصين، ومشكلات توظيف الرساميل العربية في الصين منذ قيام حركة الانفتاح عام ١٩٧٨ حتى الآن، ودور الصين في النظام الشرق أوسطي الجديد الذي كثر الحديث عنه في السنوات الأخيرة وغيرها.

لقد حرص الجانبان على رفع مستوى الحوار ليكون حواراً علمياً مسؤولاً بعيداً عن المجاملات التقليدية أو الغرق في نقد متبادل بين الطرفين. فمعرفة كل طرف بالآخر لا تزال محدودة للغاية بسبب التأخر المزمن في ولوج باب الحوار الثقافي حتى الآن. وعلى رغم وجود مئات المتخصصين بالقضايا العربية والصينية من الجانبين فإن الاستفادة منهم لا تزال في الحدود الدنيا، مما يعني أن كثيراً من المتخصصين في الشؤون الصينية والعربية هم عاطلون عن العمل لعدم وجود مؤسسات علمية، أو ثقافية ترعى شؤونهم وتستفيد من خبراتهم المهمة لتطوير العلاقات الصينية ـ العربية في جميع المجالات. يضاف إلى ذلك أن إحدى الأوراق المقدمة للندوة كشفت عن منحى بالغ الخطورة أثار رد فعل المشاركين العرب. فقد أشارت إحدى الباحثات التي تصدر مجلة **الصين اليوم**، وهي الوحيدة باللغة العربية، إلى أن العرب يفضلون الحوار مع الصينيين باللغة الإنكليزية. وينذر هذا التوجه بتوقف النسخة العربية عن الصدور والاستمرار بنشرها بالإنكليزية والفرنسية. وذلك يؤكد على وجود قوى صينية من جماعة الانفتاح على الغرب، تضغط للحد من التفاعل الثقافي بين العرب والصينيين، وتقليص دور كلية اللغة العربية في جامعة بكين للدراسات الأجنبية، والحد من فرص العمل أمام الصينيين الذين أتقنوا اللغة العربية بامتياز.

وكشف الحوار بين المشاركين في الندوة عن إيجابيات كبيرة بالإضافة إلى ثغرات يجب تلافيها بالسرعة القصوى حتى تستمر العلاقات الصينية ـ العربية بوتيرة متصاعدة تخدم مصالح الطرفين وتفتح آفاقاً كبيرة واعدة في المستقبل. ودلت الإحصاءات التجارية أن حجم التبادل التجاري والتوظيفات المالية العربية في الصين تبشر

بنتائج إيجابية إذا ما أحسن استخدامها بشكل إيجابي. فقد ارتفع حجم التبادل التجاري والمالي العربي مع الصين إلى ١١ مليار دولار عام ١٩٩٨ تغطي قرابة ٦٠٠٠ مشروع اقتصادي.

وغني عن التذكير أن هذا الارتفاع في حجم التبادل الاقتصادي يفترض تطوراً مدروساً في حجم العلاقات الثقافية والعلمية والفنية والاتفاقيات الثنائية بين الجامعات ومراكز الأبحاث الصينية والعربية. والعرب والصينيون مطالبون بنقل الخبرات الأكاديمية والفنية والعلمية بعضهم إلى البعض الآخر ضمن خطة مستقبلية طويلة الأمد تعمق الروابط الثقافية بين الجانبين وتحد من اعتمادهما المشترك على الوسيط الغربي الذي سيعمل جاهداً على تأزيم العلاقة بينهما أو إبقائها في الحدود الدنيا، فتفقد التوظيفات المالية والاقتصادية دورها الطبيعي كمسرع لتطوير الروابط بين الصين والوطن العربي في مختلف المجالات.

مهما يكن من أمر فقد حمل الحوار الصريح بذوراً صالحة لإقامة علاقات ثقافية متطورة بين العرب والصينيين عبر عنها البيان الختامي وتوصيات الندوة. فقد كان الجانب العربي المتمثل بالمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة شديد الحرص على تقديم كل الدعم الممكن لتطوير هذه العلاقات وإعطائها الأولوية في برنامج عمل المنظمة في السنوات القادمة. فقد بدا للعرب أن الصينيين قاموا بجهود رائعة في مجال الاهتمام الجدي بكل ما يتعلق باللغة والثقافة والتراث عند العرب. وبات لديهم آلاف المتخصصين المتعمقين بالقضايا العربية، وهو رقم يتزايد عاماً بعد عام. وعلى العرب أن يتلافوا التقصير الحاد الذي وقعوا فيه طوال المراحل السابقة لأن الصين واحدة من أهم الدول العالمية المساندة للحقوق العربية في المحافل الدولية، ولها دور واعد في لجم النظام العالمي الجديد ذي الرأس الأمريكي الواحد، ومن مصلحة العرب دعم الصين دعماً لا حدود له لكسر هذه الأحادية في العولمة والتأسيس لنظام عالمي متعدد الأقطاب يستطيع فيه العرب الدفاع عن قضاياهم المصيرية بحرية أكبر.

لذلك خصصت الجلسة الأخيرة لمناقشة البيان الختامي، ورسم آفاق التعاون المستقبلي بين العرب والصينيين على أسس ثابتة تنظمها برامج مستقبلية تبقي الحوار الثقافي العربي ـ الصيني في رأس سلم الأولويات لدى الجانبين، بما يضمن تطوير ذلك التعاون بشكل متصاعد. وبدا الجانبان على قدر كبير من تحمل المسؤولية لبناء علاقات أفضل في المستقبل، مع الحرص على تذليل المعوقات البيروقراطية الكثيرة والصعوبات المتنوعة التي تعيق تأسيس تلك العلاقات على أسس ثابتة ومتطورة باستمرار. كما أن القوى المتغربة لدى الجانبين لا تزال تشكك بجدوى تطوير العلاقات الثقافية والعلمية بين الصين والوطن العربي طالما أن الجانبين لا يزالان يطمحان بالحصول على العلوم العصرية الغربية التي يعتبرانها أساس عملية التحديث في البلدين. إلا أن القوى المؤمنة حقاً بالتحديث والتنمية الشمولية وليس بالاقتباس عن الغرب تدرك أن التعاون الثقافي الوثيق بين العرب والصينيين، في جميع المجالات، يساهم في كسر طوق التبعية للغرب، ويؤسس لحركة تحديث ناجحة وثابتة لدى الجانبين.

التقرير الختامي لأعمال الندوة

في نهاية الحوار اتفق المشاركون في الندوة على إصدار التوصيات التالية:

١ ـ تأكيداً للروابط التاريخية والحضارية بين الأمتين الصينية والعربية، وتعميقاً للصلات التي جمعت بينهما في الماضي والحاضر واستجابة لتطلعاتهما المشتركة في القرن الحادي والعشرين، وإحياء للعلاقات

الثقافية المميزة التي ما انفكت ـ منذ الثورة الصينية ومنذ اندلاع حركات التحرر الوطني في الدول العربية ـ تتدعم وتتوثق وتتنامى في جميع المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية، وإكباراً لموقف جمهورية الصين الشعبية من قضايا الأمة العربية وطموحاتها المشروعة، ومجابهة للتحديات التي تنتظرهما في ظل العولمة التي تجتاح الأمم والدول ـ انعقدت ندوة «العلاقات الثقافية الصينية العربية في القرن الحادي والعشرين» بمبادرة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وبتوجيه من مجلس جامعة الدول العربية طبقاً لقرار: أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والمؤتمر العام والمجلس التنفيذي للمنظمة، وبتجاوب وتعاون مشكورين من جامعة الدراسات الأجنبية ببكين (كلية اللغة العربية)، وبمباركة من وزارة الخارجية، ووزارة التربية ووزارة الاتصالات الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي والجهات المعنية في جمهورية الصين الشعبية، ودعم من مجلس السفراء العرب وبعثة جامعة الدول العربية في بكين، وذلك خلال الفترة (٢٣ ـ ٨/٢٧/ ١٩٩٩) وبحضور نخبة من الأساتذة والخبراء والدبلوماسيين والمسؤولين الصينيين والعرب.

٢ ـ افتتحت الندوة بقاعة المؤتمرات الدولية بمركز الإمارات العربية المتحدة لتدريس اللغة العربية والدراسات العربية والإسلامية بجامعة الدراسات الأجنبية ببكين ـ بكلمات تفضل بإلقائها كل من:

ـ الأستاذة تشين نايفانغ ـ رئيسة جامعة الدراسات الأجنبية ببكين.

ـ الأستاذ محمد الميلي ـ المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ـ الأستاذ وانج يونج دا ـ ممثل وزيرة التربية.

ـ السفير إسماعيل عبيد يوسف ـ سفير دولة الإمارات العربية وعميد السلك الدبلوماسي العربي بالإنابة.

ـ الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ـ الأمين العام لجامعة الدول العربية، وقد ناب عنه في إلقاء كلمته الدكتور محمد عبد الوهاب الساكت رئيس بعثة الجامعة في بكين.

وقدمت المتحدثين الدكتورة قوه شاوهوا عميدة كلية الدراسات العربية بجامعة الدراسات الأجنبية ببكين.

وقد أكدت الكلمات كلها على أهمية التعاون الصيني العربي في جميع المجالات وبخاصة مجالا الثقافة واللغة، ووجوب تطوير هذا التعاون والارتقاء به لما يجمع بين الحضارتين والثقافتين من أواصر وثيقة، ولما تواجهه الحضارتان والثقافتان من تحديات عالمية خلال القرن القادم.

٣ ـ عالجت الندوة خمسة محاور هي:

ـ العلاقات الصينية العربية في مجال السياسة.

ـ العلاقات الصينية العربية في مجالي اللغة والأدب.

ـ العلاقات الصينية العربية في مجالي الآداب والإعلام.

ـ العلاقات الصينية العربية في مجال الثقافة.

ـ الآفاق المستقبلية للعلاقات الصينية العربية.

وتناولت ٢٠ موضوعاً من الموضوعات المتصلة بها، قام بإعدادها وتقديمها عشرون باحثاً صينياً وعربياً، وحظيت بمناقشة مستفيضة من الأساتذة والباحثين الذين حضروا الندوة، وأثروها بمحاوراتهم وآرائهم وأفكارهم.

٤ ـ بعد تبادل الرأي والمناقشة يؤكد المشاركون على التوجهات والتوصيات التالية:

أ ـ التأكيد على أن العلاقات الثقافية الصينية العربية ركيزة أساسية في توطيد التعاون الشامل وبناء جسور التفاهم

والتكامل وتعزيز روابط الصداقة بين الشعبين الصيني والعربي.

ب ـ مناشدة الدول العربية فتح مراكز ثقافية عربية في جمهورية الصين تكون مجالاً للتعريف بالثقافة العربية والتراث العربي، وتوثيق العلاقات بين الشعبين العربي والصيني.

ج ـ إنشاء منتدى صيني ـ عربي للحوار وتبادل الآراء يضم نخبة من المفكرين العرب والصينيين، يضعون التصورات، ويقترحون البرامج والمخططات التي من شأنها النهوض بالعلاقات الصينية العربية ودفعها والسعي لتطويرها باستمرار.

د ـ تنظيم ندوات ثقافية دورية (كل سنتين) بالتعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبين الجامعات والمعاهد الصينية المهتمة بالدراسات العربية، لتناول القضايا الثقافية المتصلة بالتعاون والحوار بين الثقافتين الصينية والعربية.

هـ ـ الترحيب بعقد مؤتمر عالمي للغة العربية لغير الناطقين بها سواء في جمهورية الصين الشعبية أو أية دولة أخرى بناء على التوصية التي صدرت عن ندوة «الحوار بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى» التي عقدت في تونس سنة ١٩٩٨.

و ـ دعوة الجامعات العربية التي ليس بها أقسام لتعليم اللغة والحضارة الصينية إلى إنشاء مثل هذه الأقسام ودعوة الجامعات التي سبقت بإنشاء مثل هذه الأقسام إلى دعمها وتقويتها.

ز ـ حث مؤسسات النشر في كل من جمهورية الصين الشعبية والدول العربية على تبني نشر عيون الثقافة والإبداع في اللغتين ودعم هذا الإنتاج من الطرفين.

ح ـ تبني مقترح الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب بترجمة بعض الأعمال الإبداعية المهمة إلى اللغتين الصينية والعربية والتعاون مع كلية اللغة العربية في هذا الصدد.

ط ـ العناية بآثار ومآثر العرب وتراثهم في الصين، والحرص على ترميم الآثار العربية، والمساعدة على إنشاء متحف لهذه الآثار.

ي ـ تكوين فريق عمل صيني عربي بالتعاون مع المنظمة للقيام بدراسة مسحية للآثار للعربية في الصين، ورفع نتائج أعماله إلى المؤتمر الخامس عشر للآثار الذي سيعقد بدمشق في شهر نيسان/ابريل عام ٢٠٠٠.

ك ـ مباركة سعي جامعة الدول العربية لإنشاء جائزة سنوية باسم الأمين العام للجامعة العربية الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد لأفضل دراسة أو بحث جامعي يخدم تنمية العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية الصينية العربية.

ل ـ دعوة المنظمة العربية والدول العربية إلى تزويد أقسام اللغة العربية ومعاهد تدريسها في الصين بما يتوفر من مطبوعات تعليم اللغة العربية والمعاجم والوسائل السمعية والبصرية والتقنيات الحديثة لتعليم هذه اللغة، وتزويد هذه المعاهد بالمطبوعات الثقافية والأدبية والمؤلفات المعاصرة.

م ـ التنويه بجهود الدول العربية التي قدمت وتقدم مساعدات لكليات اللغة العربية بالصين، ودعوة غيرها للنسج على منوالها لما في ذلك من خدمة للغة العربية.

ن ـ دعوة المنظمة إلى إشراك الأساتذة الصينيين الذين يتولون تدريس العربية في كليات اللغة العربية ومعاهدها في الدورات التدريبية التي تنظمها للتأهيل والتكوين.

س ـ تضمين المناهج الدراسية في مدارس الوطن العربي ما يقدم الصورة الحقيقية عن الحضارة الصينية، والروابط التي تجمع بينها وبين الحضارة العربية.

ع ـ تفعيل الاتفاقيات الثقافية والإعلامية المبرمة بين جمهورية الصين الشعبية والدول العربية بما يخدم مصالح الطرفين ويساعد على تنمية العلاقات بينهما.

ف ـ توجيه اهتمام الإعلام العربي إلى تخصيص حيز مناسب للعناية بتقديم الصورة المضيئة للصين: حضارة وشعباً وإنجازات. وفي هذا الإطار تحيي الندوة المجلة الشهرية **بيت العرب** التي تصدرها بعثة جامعة الدول العربية في بكين منذ ثلاث سنوات باللغتين العربية والصينية، وترى أنها خطوة مهمة نحو تقديم معلومات وأفكار صحيحة تتعلق بالعلاقات العربية الصينية.

ص ـ تحيي الندوة بحرارة وحماس وشعور فياض احتفالات جمهورية الصين الشعبية بمرور نصف قرن على انتصار ثورتها التحريرية، وتنوه بالإنجازات الكبيرة وبالمكاسب الاقتصادية والسياسية والثقافية التي حققها الشعب الصيني العريق خلال هذه الفترة الوجيزة. وتشيد الندوة بهذه المناسبة بمؤازرة الصين ومساندتها لحركات التحرر الوطني في العالم وفي مقدمتها ثورات التحرر والاستقلال في الدول العربية، ووقوفها ضد كل أساليب الهيمنة والتسلط والظلم وتأييدها للقضايا العادلة. وإنها لتتمنى للشعب الصيني كل التقدم والرفاهية ومزيداً من الرخاء.

ق ـ توجيه الشكر إلى جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على ما قدما من مساندة ودعم للندوة كي تحقق النتائج الإيجابية التي حققتها.

ر ـ توجيه الشكر إلى الأستاذة تشين نايفانغ، رئيسة جامعة الدراسات الأجنبية ببكين، والأستاذة أمل عميدة كلية اللغة العربية وأسرة كلية اللغة العربية، بجامعة الدراسات الأجنبية ببكين على جهودهم لإنجاح هذه الندوة ودعمهم لكل ما من شأنه تطوير العلاقات العربية الصينية ودعمهم لبرامج تعليم اللغة العربية والحضارة العربية الإسلامية في الصين.

ش ـ توجيه الشكر بصفة خاصة إلى الأستاذ محمد الميلي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لسعيه الدائم لتوطيد العلاقات الثقافية الصينية العربية وحرصه على توفير كل أسباب النجاح للندوة.

بعض الملاحظات الختامية

ليس من شك في أن ندوة «العلاقات الثقافية الصينية ـ العربية في القرن الحادي والعشرين» التي عقدت في بكين في أواخر آب/اغسطس ١٩٩٩ قد شكلت حدثاً ثقافياً بالغ الأهمية على طريق تعميق الروابط، وعلى جميع المستويات، بين الصين والدول العربية، ودليلنا على ذلك أن الجانبين قدما كل التسهيلات الممكنة لإقامة حوار بناء طال انتظاره بين العرب والصينيين. فقد تم الإعداد للندوة بشكل ممتاز، ولم ترافق عملية التنظيم أية ثغرات تسيء إلى الندوة وتعيق سير العمل فيها، أو تؤثر في نتائجها وتوصياتها.

لقد حرص الجانب العربي على تقديم أوراق بحثية شمولية ومعمقة دون الغرق في القضايا الجزئية أو التفصيلية، وأبدى المشاركون رغبة أكيدة في تطوير التعاون الثقافي بين العرب والصينيين عبر الجامعات ومراكز البحث العربي المهتمة بالشؤون الصينية والآسيوية. وبدا واضحاً أن عدد الباحثين العرب المتخصصين باللغة الصينية والثقافة الصينية يزداد عاماً بعد عام بحيث يمكن الاستفادة من خبراتهم في إعداد دراسات علمية مفصلة حول جميع القضايا الثقافية التي عالجتها الندوة.

لذلك حرصت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على حشد نخبة من المثقفين العرب القادرين على خلق مناخ إيجابي من الحوار المستقبلي مع المثقفين الصينيين داخل الوطن العربي. فكان بينهم رؤساء مراكز

ثقافية عربية، وأساتذة جامعيون، وإعلاميون بارزون، ودبلوماسيون خبروا العلاقات الصينية ـ العربية عن قرب وشاركوا في تطويرها. فالندوة الأولى في الحوار الثقافي الصيني ـ العربي لا يمكن أن تهتم بالقضايا الجزئية قبل الاتفاق على الأطر الثقافية العامة لتنشيط الحوار بين الجانبين، وحث الأطراف الأكاديمية والثقافية العربية والصينية على توقيع اتفاقيات ثقافية وعلمية لتبادل الأساتذة الجامعيين، والطلاب، والخبراء، وتعميق الروابط ما بين الأدباء والفنانين الصينيين والعرب في المرحلة القادمة. وقد نجحت الاتصالات الجانبية التي رافقت انعقاد الندوة بإصدار مسودات لاتفاقيات أكاديمية وثقافية وإعلامية ستظهر نتائجها الإيجابية قريباً.

من ناحية أخرى، هناك عدد قليل من الدول العربية يقيم مراكز أبحاث متخصصة لدراسة القضايا الصينية في حين أن غالبيتها لا تزال تستقي معلوماتها عن الصين عبر وسائل الإعلام ووكالات الأنباء الغربية. وبدا الخلل واضحاً وفاضحاً ما بين اهتمام الصين الجدي والعميق بالقضايا العربية وضعف الاهتمام العربي بالقضايا الصينية.

في هذا المجال، لا بد من توجيه الشكر العميق للدكتور محمد عبد الوهاب الساكت، رئيس بعثة جامعة الدول العربية في بكين، الذي حظي مراراً بكلمات الشكر من الصينيين والعرب لسعيه الدؤوب الى تطوير العلاقات بين الصين والدول العربية، ولإصداره مجلة باسم **بيت العرب** تصدر باللغتين العربية والصينية. وهي مجلة علمية رصينة بدأت تصدر عن بعثة جامعة الدول العربية في بكين منذ فترة لا تزيد على الثلاث سنوات. وعلى الرغم من الإعلان عنها بأنها «نشرة شهرية» فإنها تصدر أحياناً كل شهرين، وتقدم مادة مهمة جداً لدراسة تطور العلاقات الصينية ـ العربية في مجالات عدة، يكبتها باحثون صينيون وعرب وتتناول بشكل خاص القضايا التي تهم الجانبين في المرحلة الراهنة. ونخلص إلى القول إن ندوة «العلاقات الثقافية الصينية العربية في القرن الحادي والعشرين» يمكن أن تشكل محطة مهمة لتطوير العلاقات الصينية ـ العربية في مختلف المجالات إذا ما تم تنفيذ التوصيات الكثيرة التي صدرت عن المشاركين فيها حتى لا ينتهي مفعول الندوة مع إصدار البيان والتوصيات الكثيرة.

وليس من شك في أن الدول الغربية، بالإضافة إلى قوى التغريب لدى الجانبين العربي والصيني ستعمل على إعاقة الحوار الجدي والدائم بين الجانبين لأن لها مصلحة أكيدة في ذلك. وهذا ما نبه إليه الدكتور محمد الميلي، الأمين العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في كلمته الأولى لافتتاح الندوة والتي جاء فيها: «إن جزءاً من مصادر متاعبنا، عرباً وصينيين، يتصل بطبيعة العلاقة التي ربطتنا ماضياً بالغرب وتربطنا حالياً به. والعلاقة الراهنة مع الغرب تسيطر عليها مقولة تلح على أن المتغيرات التي يعيشها العالم منذ نحو عشر سنوات على الخصوص، إن لم تؤكد نهاية التاريخ فإنها هيأت لقيام نظام دولي جديد تهيمن عليه الحضارة الغربية بزعامة آحادية القطب».

دلالة ذلك أن هناك معوقات جديدة ستظهر تباعاً لقطع الطريق على الحوار الثقافي العربي ـ الصيني، وأن الطرفين واعيان لحجم تلك المعوقات في عصر العولمة الأمريكية الوحيدة الجانب. وبالتالي، فإن على العرب والصينيين مضاعفة الجهود المشتركة لتطوير العلاقات بين الصين والوطن العربي، على جميع المستويات، والمساهمة في توليد نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب تكون فيه الصين أحد الأقطاب البارزين حتى تستطيع دعم القضايا العربية بشكل أكثر فاعلية في المحافل الدولية □